



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمقراطية

الدور الاجتماعي للمتقاعد في ظل التحولات الديمغرافية والاجتماعية الراهنة
- دراسة ميدانية لعينة من المتقاعدين أرباب الأسر بولايتي الجزائر والبويرة -

The social role of the retiree under of the current
demographic and social transformations

- Field study of a sample of retired heads of households in the states of Algiers and Bouira -

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في علم الاجتماع الديمغرافيا والصحة

إشراف:
الأستاذ الدكتور نور الدين عيساني

إعداد الطالب:
عزالدين صابري

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة الجزائر 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د جويده عميرة
مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د نور الدين عيساني
عضوا	جامعة الجزائر 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د زهرة كواش
عضوا	جامعة الجزائر 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د فاطمة الزهراء سي الطيب
عضوا	جامعة البويرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د فاطمة مساني
عضوا	جامعة المدية	أستاذ التعليم العالي	أ.د محمد عمور

السنة الجامعية: 2021-2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2 ابو القاسم سعد الله
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

الدور الاجتماعي للمتقاعد في ظل التحولات الديمغرافية والاجتماعية الراهنة
- دراسة ميدانية لعينة من المتقاعدين أرباب الأسر بولايتي الجزائر والبويرة -

The social role of the retiree under of the current
demographic and social transformations

- Field study of a sample of retired heads of households in the states of Algiers and Bouira -

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في علم الاجتماع الديمغرافيا والصحة

إشراف:
الأستاذ الدكتور نورالدين عيساني

إعداد الطالب:
عزالدين صابري

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة الجزائر 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د جويذة عميرة
مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د نورالدين عيساني
عضوا	جامعة الجزائر 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د زهرة كواش
عضوا	جامعة الجزائر 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د فاطمة الزهراء سي الطيب
عضوا	جامعة البويرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د فاطمة مساني
عضوا	جامعة المدية	أستاذ التعليم العالي	أ.د محمد عمور

السنة الجامعية: 2021-2022

Ministry of higher education and scientific research
University of Algiers 2 Abou El kacem Saâdallah
Faculty of Social Sciences
Department of sociology and demography

The social role of the retiree under of the current demographic and social transformations

- Field study of a sample of retired heads of households in the states of Algiers and Bouira -

A thesis for obtaining a doctorate degree (LMD) in Sociology, Demography and Health

Prepared by the student:

Azzeddine SABRI

Supervision:

Prof. Dr Naordine AISSANI

Discussion Committee:

Name and Surname	Rank	University	Role
Prof. Dr Djaouida AMIRA	Professor of higher education	University of Algiers 2	President
Prof. Dr Naordine AISSANI	Professor of higher education	University of Algiers 2	Supervisor and rapporteur
Prof. Dr Zahra KOUACHE	Professor of higher education	University of Algiers 2	Member
Prof. Dr Fatima Zahra SI TYEB	Professor of higher education	University of Algiers 2	Member
Prof. Dr Fatma MESSANI	Professor of higher education	University of Bouira	Member
Prof. Dr Mohamed AMMOUR	Professor of higher education	University of Medea	Member

University year: 2021-2022

الإهداء

أهدي هذا العمل:
إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما.
إلى زوجتي رفيقة دربي.
إلى أختي شقيقة روحي وزوجها.
وإلى أطفالي: أحمد زكريا ومحمد أيوب.

كلمة شكر

الشكر أولا لله عز وجل الذي أنار لي الدرب وفتح لي أبواب العلم وأمدني بالصبر والإرادة، ثم الشكر للأستاذ المشرف البروفيسور نورالدين عيساني على سعة صدره وحسن تعامله وطيبة قلبه وعلى توجهاته ونصائحه القيمة خلال مختلف مراحل التكوين في الطورين الثاني والثالث وأيضا في مختلف الأعمال الخاصة بفرقة البحث (PRFU/2019): "إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة وانعكاساتها على البناء السكاني في الجزائر"، وخاصة على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الديمغرافيا والصحة.

كما أتوجه بجزيل الشكر للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، على ما وفروا من وقت وبذلوا من جهد من أجل قراءة وتمحيص هذه الأطروحة بهدف إثرائها وتصحيح أخطائها وأخص بالذكر أ.د سي الطيب فاطمة الزهراء نظرا لمساهمتها الفعالة في اقتراح موضوع الدراسة. ولا يفوتني أن أشكر د. كريم وراس أستاذ محاضر (أ) بجامعة وهران 2 ومركز الدراسات المغاربية في الجزائر (CEMA/Oran) بالإضافة الى مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC) على تنظيمهم أشغال الورش التكوينية الموجهة لطلبة الدكتوراه الجزائريين والمتعلقة بمنهجية البحث في العلوم الاجتماعية والانسانية، والتي كانت جد مثمرة.

وكذلك أتقدم بالشكر إلى الدكتورة العربي شريف هجيرة (أستاذة محاضرة أ) بقسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوقرة بومرداس وإلى السيدة لونيستي مليكة زوجة جباري، المديرية الفرعية للدراسات الاقتصادية وتوجيه وترقية الاستثمارات الفلاحية والغذائية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية على دعمهما لي طوال فترة إعدادي للأطروحة وإلى كل من ساندي من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	مقدمة
الباب الأول: الدراسة النظرية	
الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث	
2	المبحث الأول: تحديد موضوع البحث
2	أولاً: الإشكالية
5	ثانياً: الفرضيات
6	ثالثاً: تحديد المفاهيم
18	رابعاً: أهداف البحث وأسباب اختياره
21	خامساً: تحليل نتائج الدراسات السابقة ومناقشتها
44	المبحث الثاني: المنهجية والتقنيات المتبعة في البحث
44	أولاً: منهج البحث
45	ثانياً: التقنيات المستعملة في جمع البيانات
47	ثالثاً: التقنيات المستعملة في تحليل البيانات
48	رابعاً: مجالات البحث
50	خامساً: صعوبات البحث
الفصل الثاني: سوسيولوجيا التقاعد الوظيفي والأدوار الاجتماعية	
52	تمهيد
54	المبحث الأول: الدراسة النظرية للأدوار الاجتماعية في البناء الاجتماعي والأسرة
54	أولاً: الاتجاهات النظرية في تحليل الأدوار الاجتماعية في البناء الاجتماعي
59	ثانياً: نظرية الدور والمداخل النظرية في دراسة الأسرة
70	ثالثاً: أثر التغيرات الاجتماعية على بنية ووظائف الأسرة
77	المبحث الثاني: الدراسة النظرية للتقاعد والشيخوخة السكانية
77	أولاً: النظريات الاجتماعية المفسرة للتقاعد والشيخوخة
85	ثانياً: مشكلات التقاعد
92	ثالثاً: معالجة مشكلات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم
94	المبحث الثالث: نظام التقاعد في ظل التحول الديمغرافي وتشيوخ السكان
95	أولاً: منظومة الضمان الاجتماعي والتقاعد النشأة والتطور

99	ثانيا: التقاعد في السياق الديمغرافي الجديد
108	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر	
112	تمهيد
112	المبحث الأول: التحول الديمغرافي في الجزائر
112	أولا: مراحل التحول الديمغرافي في الجزائر
117	ثانيا: مظاهر التحول الديمغرافي في الجزائر
121	المبحث الثاني: التحولات الاجتماعية في الجزائر
121	أولا: تغير بنية ووظائف الأسرة الجزائرية
132	ثانيا: خروج المرأة إلى العمل وأثره على توزيع الأدوار للأسرة الجزائرية
136	ثالثا: التغير في مراكز السلطة والعلاقات داخل الأسرة الجزائرية
139	المبحث الثالث: أثر التحولات الديمغرافية والاجتماعية على كبار السن والمتقاعدين في الجزائر
140	أولا: مشكلات الشيخوخة والتقاعد في ظل التحولات الديمغرافية في الجزائر
152	ثانيا: أثر التحولات الاجتماعية على كبار السن في الجزائر
156	ثالثا: الأوضاع المعيشية لكبار السن والمتقاعدين في الجزائر
163	خلاصة الفصل
الباب الثاني: الدراسة الميدانية	
الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها	
166	تمهيد
167	المبحث الأول: العينة وكيفية إختيارها
168	أولا: تحديد كيفية توزيع أفراد العينة حسب ولايتي الدراسة
169	ثانيا: استخراج توزيع أرباب الأسر المتقاعدين من خلال قاعدة بيانات المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (2012-2013)
171	ثالثا: تحديد حجم العينة
171	رابعا: تحديد الاحتياج في كل ولاية لعدد الاستثمارات المطلوبة حسب الفئات العمرية
172	المبحث الثاني: خصائص العينة
173	أولا: الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة البحث
173	ثانيا: الخصائص الاجتماعية لأفراد عينة البحث

177	ثالثا: الخصائص الاقتصادية لأفراد عينة البحث
184	رابعا: الخصائص الصحية لأفراد عينة البحث
186	استنتاج
الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى	
189	تمهيد
190	المبحث الأول: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة في فترة العمل بأدواره الأسرية في فترة التقاعد
190	أولا: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بمشاركته الأسرية
195	ثانيا: علاقة المركز الاجتماعي أثناء مرحلة العمل بشبكة الأدوار الأسرية لرب الأسرة المتقاعد
204	ثالثا: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة في مرحلة العمل بتقييمه الذاتي لأوضاعه الأسرية في مرحلة التقاعد
207	المبحث الثاني: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بشبكة أدواره المجتمعية في مرحلة التقاعد
207	أولا: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة في مرحلة العمل بمشاركته في الأنشطة اليومية المجتمعية في مرحلة التقاعد
211	ثانيا: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بعمل بعد التقاعد والأفاق المستقبلية في تحقيق مشاريع اقتصادية
224	ثالثا: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بمشاركته في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي في مرحلة التقاعد
229	رابعا: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسر أثناء مرحلة العمل بنظرة المجتمع له في مرحلة التقاعد
233	خلاصة واستنتاج الفرضية الأولى
الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية	
235	تمهيد
236	المبحث الأول: علاقة الوضع المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته الأسرية
236	أولا: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بممارسته للأنشطة اليومية الأسرية
239	ثانيا: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بأدائه لشبكة أدواره الأسرية
249	ثالثا: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بنظرة أفراد الأسرة له من وجهة نظره وتقييمه الذاتي لأوضاعه الأسرية

255	المبحث الثاني: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته المجتمعية
256	أولاً: علاقة الوضع المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بممارسة الأنشطة اليومية المجتمعية
258	ثانياً: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته في سوق العمل وتحقيق مشاريع اقتصادية مستقبلية
278	ثالثاً: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي
283	رابعاً: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بالنظرة المجتمعية
286	خلاصة واستنتاج الفرضية الثانية
الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة	
288	تمهيد
289	المبحث الأول: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته الأسرية
289	أولاً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بممارسته للأنشطة اليومية الأسرية
295	ثانياً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بأدائه لشبكة أدواره الأسرية
306	ثالثاً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بنظرة أفراد الأسرة له من وجهة نظره وتقييمه الذاتي لأوضاعه الأسرية
310	المبحث الثاني: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته المجتمعية
310	أولاً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بممارسة الأنشطة اليومية المجتمعية
313	ثانياً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته في سوق العمل وتحقيق مشاريع اقتصادية مستقبلية
321	ثالثاً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي
325	رابعاً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بالنظرة المجتمعية
327	خلاصة واستنتاج الفرضية الثالثة
328	الاستنتاج العام
353	خاتمة
355	قائمة المراجع
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مختلف المراحل الحاسمة في الأعباء النامية للأسرة خلال دورة حياتها	69
2	تطور التركيب العمري للسكان حسب فئات السن (% من مجموع السكان) خلال الفترة (1966-2019)	117
3	تطور العمر المتوقع عند الولادة (e0) في الجزائر خلال الفترة (1960-2019)	120
4	التوزيع النسبي (%) لأنماط الأسرة الجزائرية حسب تعداد 1998	125
5	تطور حجم الأسرة الجزائرية خلال الفترة (1966-2012)	126
6	التوزيع النسبي (%) لعدد الأسر حسب حجمها	127
7	التوزيع النسبي (%) لخصائص أرباب الأسر حسب بيانات المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات	128
8	التوزيع النسبي (%) لأرباب الأسر حسب السن وطبيعة النشاط من خلال بيانات المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات	129
9	أهم تطورات نسب (%) اشتراك التقاعد والتقاعد النسبي في الفترة (1985-2013)	146
10	تطور عدد المتقاعدين في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	147
11	تطور توقع الحياة عند سن 60 سنة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	149
12	توزيع إجمالي المتقاعدين في ولايتي الدراسة	168
13	توزيع أرباب الأسر المتقاعدين في المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات حسب الفئات العمرية	170
14	توزيع حجم العينة في الولايتين وعدد الاستثمارات المطلوبة	171
15	توزيع العينة في الولايتين حسب الفئات العمرية	172
16	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	174
17	توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	174
18	توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة المعالين	176
19	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المهنة قبل التقاعد	179
20	توزيع أفراد العينة حسب مدة الخدمة قبل التقاعد	180
21	توزيع أفراد العينة حسب مدة التقاعد	181
22	توزيع أفراد العينة حسب نوع التقاعد	182
23	توزيع أفراد العينة حسب مستوى معاش/منحة التقاعد	183
24	توزيع أفراد العينة حسب مدى الإصابة بأحد الأمراض المزمنة على الأقل	184
25	توزيع العينة حسب عدد الأمراض المزمنة لكل مصاب (المرضاة المتعددة)	184
26	توزيع أفراد العينة حسب نوع المرض المزمن، واحد على الأقل	185

191	العلاقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته الأسرية	27
196	العلاقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة المتقاعد بمدى مساهمة في تسيير الشؤون المالية لأسرته	28
198	العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بمدى اتخاذه للقرارات الأسرية	29
200	العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بمدى استشارة أبنائه له في اتخاذ قراراتهم	30
205	العلاقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة المتقاعد بمدى رعايته لأحفاده	31
202	العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بتقييمه الذاتي لأوضاعه الأسرية	32
208	العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بممارسته للأنشطة اليومية المجتمعية	33
212	العلاقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة المتقاعد بطبيعة عمله الممارس في مرحلة التقاعد	34
215	العلاقة بـلين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بمستويات دخل عمله الممارس في مرحلة التقاعد	35
218	العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بمدى البحث عن عمل بعد التقاعد	36
221	العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بمدى البحث عن مشروع اقتصادي مستقبلي	37
222	الجدول 38: العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بالأسباب عدم تفكيره في مشروع مستقبلي	38
224	العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بشكل العمل التطوعي	39
226	العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بطبيعة مساهمته في العمل التطوعي	40
228	العلاقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة المتقاعد بالأسباب التي دفعته لممارسة العمل التطوعي	41
230	العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بنظرة المجتمع له	42
237	العلاقة بين مدى تراجع المستوى المعيشي لرب الأسرة المتقاعد بممارسته للأنشطة اليومية الأسرية	43
240	العلاقة بين المستوى المعيشي لأسرة المتقاعد بتسييره المالي لشؤونها وحسب نمطها	44
243	العلاقة بين مدى كفاية معاش التقاعد لرب الأسرة بدوره في اتخاذ القرارات الأسرية	45
245	العلاقة بين عدد أفراد الأسرة المعالين من طرف رب الأسرة المتقاعد بدوره الاستشاري	46
248	العلاقة بين مدى كفاية معاش تقاعد رب الأسرة بمدى رعايته لأحفاده	47
250	العلاقة بين مدى تراجع المستوى المعيشي لأسرة المتقاعد بنظرة أفراد أسرته له من وجهة نظره	48
251	العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرة المتقاعد بنظرة أفراد أسرته له من وجهة نظره	49
254	العلاقة بين مدى تراجع المستوى المعيشي للأسرة المتقاعد بتقييمه الذاتي لأوضاعه الأسرية	50
256	العلاقة بين مدى كفاية معاش التقاعد لرب الأسرة بممارسته للأنشطة اليومية المجتمعية	51
259	العلاقة بين مدى كفاية معاش التقاعد لرب الأسرة بمدى ممارسة لدور عمل بعد التقاعد	52

261	العلاقة بين مستوى معاش تقاعد رب الأسرة بنوع عمله الذي يمارسه بعد التقاعد	53
264	العلاقة بين التقييم الذاتي لرب الأسرة المتقاعد لوضعه المادي بعدد الساعات التي يقضيها في عمله الذي يمارسه في مرحلة التقاعد	54
266	العلاقة بين مدى قيام رب الأسرة بالادخار تحضيرا للتقاعد بدخل العمل الممارس في مرحلة التقاعد	55
268	العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرة المتقاعد بالأسباب التي دفعت به الى العمل في مرحلة التقاعد	56
270	العلاقة بين مدى كفاية معاش تقاعد رب الأسرة بمدى بحثه عن ممارسة عمل في مرحلة التقاعد	57
272	العلاقة بين تخطيط رب الأسرة للتقاعد بمدى التفكير في تحقيق مشروع اقتصادي مستقبلي في مرحلة التقاعد حسب المستوى المعيشي لأسرته.	58
275	العلاقة بين الأسباب التي أدت برب الأسرة الى التقاعد بمدى تفكيره في إنجاز مشروع اقتصادي مستقبلي	59
277	العلاقة بين مدى كفاية معاش تقاعد رب الأسرة بأسباب عدم تفكيره في إنجاز مشروع مستقبلي	60
279	العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرة المتقاعد بأسباب مشاركته في العمل التطوعي في مرحلة التقاعد	61
281	العلاقة بين مدى تراجع المستوى المعيشي لرب الأسرة المتقاعد بأسباب عدم مشاركته في العمل التطوعي	62
283	العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرة المتقاعد بنظرة المجتمع له من وجهة نظره	63
284	العلاقة بين مدى تراجع المستوى المعيشي للأسرة المتقاعد بنظرة المجتمع له من وجهة نظره	64
290	العلاقة بين مدى إصابة رب الأسرة المتقاعد بمرض مزمن بممارسته للأنشطة اليومية المنزلية	65
293	العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بممارسته للأنشطة اليومية المنزلية	66
296	العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية مقارنة بالعام الماضي بالتسيير المالي بشؤون أسرته	67
298	العلاقة بين التقييم الذاتي لرب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بمدى اتخاذه للقرارات الأسرية	68
300	العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بمدى رضوخ أبنائه لقراراته	69
302	العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بمدى استشارته من طرف أبنائه في اتخاذ قراراتهم	70
305	العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بمدى رعايته لأحفاده	71
307	العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية مقارنة بالعام الماضي بنظرة أفراد الأسرة من وجهة نظره	72
309	العلاقة بين التقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بتقييمه لأوضاعه الأسرية	73
311	العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بممارسته للأنشطة اليومية المجتمعية	74

314	العلاقة بين تقييم رب الأسرة لحالته الصحية بمدى ممارسته لعمل بعد التقاعد	75
316	العلاقة بين مدى إصابة رب الأسرة المتقاعد بمرض مزمن بعدد ساعات العمل الممارس في مرحلة التقاعد	76
317	العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بمدى تفكيره في انجاز مشروع مستقبلي	77
319	العلاقة بين إصابة رب الأسرة المتقاعد بمرض مزمن بأسباب عدم تفكيره في مشروع اقتصادي مستقبلي	78
320	العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بأسباب عدم تفكيره في مشروع اقتصادي مستقبلي	79
322	العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية مقارنة بالعام الماضي بمجالات العمل التطوعي	80
324	العلاقة بين مدى إصابة رب الأسرة المتقاعد بمرض مزمن بأسباب عدم مشاركته في العمل التطوعي	81
325	العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بنظرة المجتمع له من وجهة نظره	82

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
خ	مخطط توضيحي لمتغيرات الدراسة	1
114	تطور عدد سكان / المعدل الخام للولادات/ المعدل الخام للوفيات/ ومعدل النمو الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1967-2019)	2
118	تغير الهرم السكاني للجزائر خلال الفترة (2008/2017) والفترة (2017/2040)	3
119	تطور معدل الخصوبة الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1960-2018)	4
132	تطور نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة خلال الفترة (1990-2017)	5
150	تطور معدل الإعالة الديمغرافية في الجزائر خلال الفترة (2000/2017)	6
151	توقعات تطور معدل الإعالة الديمغرافية في الجزائر خلال الفترة (2017-2040)	7
151	تطور معدل الإعالة الاقتصادية في الجزائر (عدد المشتركين / عدد المتقاعدي	8
158	التوزيع النسبي للأمراض المنتشرة بين المسنين من خلال المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات	9
159	التوزيع النسبي للمسنين حسب النشاط الاقتصادي حسب بيانات المسح العنقودي	10
162	التوزيع النسبي للمسنين حسب مؤشر الفقر، من خلال بيانات المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات	11
173	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	12
175	توزيع أفراد العينة حسب الأصل الجغرافي	13
176	توزيع أفراد العينة حسب التركيبة الأسرة	14
177	توزيع أفراد العينة حسب المستوى المعيشي للأسرة	15
178	توزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل قبل التقاعد	16

تعتبر الزيادة المضطردة في أعداد كبار السن من أبرز التحديات المستقبلية لدول العالم جراء التعقيدات المصاحبة لها خاصة مع زيادة أعداد المتقاعدين، حيث تشير إحصائيات قسم السكان التابع للأمم المتحدة أن في عام 2018، ولأول مرة في التاريخ، فاق عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا أو أكثر عدد الأطفال دون سن الخامسة وتعتبر فئة 80 عام فما فوق الأكثر زيادة وتسارعاً في فئات العمرية لكبار السن، وفي 2019 قدرت نسبة الذين بلغت أعمارهم 65 عامًا أي أكثر حوالي 9% من سكان العالم ومن المتوقع أن تصل نسبتهم إلى 16% في عام 2050 ويمكن أن تصل إلى ما يقارب 23% بحلول عام 2100⁽¹⁾.

كما تعاني بصفة أساسية المجتمعات السكانية المتقدمة من ظاهرة الشيخوخة وبدرجة أقل الدول النامية، وسيكون ثلاثة أرباع المسنين يعيشون في البلدان النامية⁽²⁾ منها بلدان القارة الإفريقية التي بدورها تتجه نحو شيخوخة سكانها بوتيرة أسرع، وسيضاعف عدد الكبار في السن فيها أربع مرات بين العامين 2010 و2050 من 56 مليون نسمة إلى 215 مليون⁽³⁾، وعلى هذا الأساس قامت العديد من الدول بالقيام بإصلاحات بارامترية أهمها رفع سن التقاعد الفعلي للتصدي للمشكلة المتمثلة في زيادة سنوات التقاعد الناجمة عن طول العمر مع قصر الحياة العملية ومنه ضمان توافر واستدامة النظم التقاعدية، وأخرى قامت بإصلاحات هيكلية لأنظمتها التقاعدية تهدف إلى تغيير تصميم النظام بشكل جذري⁽⁴⁾. وتشير الأرقام إلى أن عدد كبار السن في المنطقة العربية ازداد من 7 ملايين إلى ما يقارب 27 مليوناً في الفترة (1970-2015)، كما ازدادت نسبة كبار السن من مجموع

⁽¹⁾United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, **World Population Prospects 2019: Highlights (ST/ESA/SER.A/423)**, New York, 2019, P 1.

⁽²⁾ مكتب العمل الدولي، العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد، ط 1، التقرير الرابع، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 102، 2013، جنيف، ص 4.

⁽³⁾ نفس المرجع، ص 9.

⁽⁴⁾ الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية في العالم، 2007، التنمية في عالم يشيخ، نيويورك، 2008، ص ص 19-20.

مقدمة

السكان من 5.7% إلى 6.7%، ومن المتوقع أيضا أن يتجاوز هذا العدد 102 مليون نسمة بحلول 2050، أي نسبة 15.1% من إجمالي عدد السكان المنطقة.⁽¹⁾

والجزائر ليست بمعزل عن هذه التحولات إذ عرفت منذ الاستقلال إلى يومنا تحولات بنيوية مست الهرم السكاني على مستوى الفئات العمرية الكبرى خاصة مع دخولها في المرحلة الثالثة للتحوّل الديمغرافي، والذي يظهر أثره على التركيب العمري ومعدلات الخصوبة والعمر المتوقع عند الولادة، حيث تشهد بروز ظاهرة شيخوخة السكان ولكن ليس بشكل واضح فهي تصنف حاليا من المجتمعات الشابة إلا أن هذه المرحلة لن تطول وتجد نفسها أمام أعداد كبيرة من المسنين، خاصة مع تغيير التركيب العمري للسكان بتزايد مستمر في نسبة المسنين فوق 60 سنة منذ 1987⁽²⁾ حيث انتقلت من 5.7% في 1987 إلى 9.5% في 2019 ويقدر في آفاق 2040 أن تصل إلى 17.46%⁽³⁾. كما انتقل أمل الحياة لدى فئة العمر الثالث (60 سنة فما فوق) من 20 سنة في 2001 إلى 22.9 سنة في 2019، وارتفع كذلك نفس المؤشر لدى فئة العمر الرابع (80 سنة فما فوق) من 9 سنوات في 2001 إلى 11.4 سنة في 2019،⁽⁴⁾ ما أدى إلى تزايد معدلات الإعالة الديمغرافية للمسنين من حوالي 11.3% سنة 2000 إلى 15.9% سنة 2019،⁽⁵⁾ ويقدر في آفاق 2040 أن تصل إلى حوالي 29.0%⁽⁶⁾، مما يؤدي إلى تزايد أعباء التكفل بهم وزيادة معدل إعالة المسنين.

وبما أن وضعية المتقاعد ومكانته مشكلة عالمية ناتجة عن تحولات ديمغرافية عميقة في البنية السكانية في كل بلد على حدى، تتطور فيها المقاربات والسياسات، عازمت الجزائر إقرار إصلاحات بارامترية جديدة لنظام التقاعد بالرفع من السن القانوني للتقاعد وإلغاء قانون التقاعد النسبي والمسبق، نتيجة العامل الديمغرافي حيث انتقل عدد المستفيدين من منح ومعاشات التقاعد، من 1.3 مليون مستفيد سنة 2000 إلى 2.8 مليون مستفيد سنة

(1) الأمم المتحدة، الأسكوا، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، الشيخوخة بكرامة في البلدان العربية، تقرير السكان والتنمية العدد 8، الأمم المتحدة بيروت، 2017، ص 21.

(2) الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، ديمغرافيا، الجزائر، 2012، ص 36.

(3) الديوان الوطني للإحصاء، ديموغرافيا الجزائر 2019 (Bis)، الوثيقة رقم 890، الجزائر، 2020، ص 8.

(4) نفس المرجع، ص 8.

(5) نفس المرجع، ص 6.

(6) نفس المرجع، ص 18.

2015⁽¹⁾ ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة حجم فئة المتقاعدين ذوي الحقوق المباشرة والتي انتقل حجمها من 0.71 مليون متقاعدا سنة 2000 إلى 1.9 مليون متقاعدا في نهاية سنة 2017.⁽²⁾ وبهذا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتجاهل هذه الفئة الاجتماعية خاصة وأن عددها المطلق في ارتفاع مستمر والتي ينتمي أغلب أفرادها لفئة المسنين وكبار السن.

وبالتالي فملاح ظاهرة الشيخوخة السكانية ومشكلاتها بدأت تبرز داخل المجتمع الجزائري خاصة وأنها تزامنت مع العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما صاحبها من التحضر، وبصفة خاصة تغيرات بنيوية ووظيفية في الأسرة أدت إلى حدوث تغيرات في الأدوار والمراكز والعلاقات الاجتماعية بما في ذلك النظام الأبوي الذي يقوم على سلطة الأب نتيجة قيام الأسرة النواة وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وخروجها للعمل، وانتشار العلم والهجرة، حيث أصبح تغير الأدوار الاجتماعية للمسنين أهم ما يميزهم مع تقدمهم في السن نتيجة تقاعدهم عن العمل وتدهور أوضاعهم الصحية وترملهم وفقدانهم للأصدقاء واستقلال أبنائهم عنهم.

ويتفق معظم الباحثون في مجال الدراسات السكانية والاجتماعية التي تعالج مواضيع الشيخوخة، التقاعد والصحة أن مشكلة تناقص وفقدان الأدوار الاجتماعية تعد من أبرز المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المتقاعدون بسبب انسحابهم من الحياة الوظيفية، بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية الناجمة عن عدم كفاية المعاش وقلة الموارد المتاحة، مما قد يعرضهم لفقر الدخل وبالتالي التأثير على نوعية حياتهم وقد يدفعهم هذا إلى ممارسة أنشطة اقتصادية لتحسين دخلهم، وكذلك المشكلات الصحية التي ترافق هذه المرحلة العمرية بسبب انخفاض نشاطهم العام ومعاناتهم من العديد من الأمراض المزمنة والتي قد تشكل عائقا في حركتهم وأدائهم لأدوارهم الاجتماعية وفي هذا الصدد تشير بعض الدراسات إلى أنه كلما كان العمر صغيراً والمستوى التعليمي مرتفعاً وحجم الأسرة قليلاً والدخل مرتفعاً كان التقييم الذاتي للصحة من طرف المتقاعدين جيداً والعكس صحيح.

(1) الصندوق الوطني للتقاعد، إحصائيات 2018، من الموقع <https://dz.cnr.dz> تاريخ الاطلاع 09 مارس 2019، الساعة 14.

(2) نفس المرجع.

وفي هذا الصدد، تناولت العديد من الدراسات الأجنبية موضوع الأدوار الاجتماعية للمتقاعدين من عدة جوانب، منها دراسات أجريت في المجتمعات المتقدمة كالمجتمعات الأوروبية والتي بينت تأثير فقدان دور العمل بعد التقاعد وما يسببه من مشكلات وكذلك وأهمية دعم الأدوار الاجتماعية للسكان المسنين المتنوعة ودور المشاركة في الأنشطة الاجتماعية بعد التقاعد في تحسين الرضا والصحة والرفاهية. ودراسات أخرى أجريت في المجتمعات النامية الإفريقية وقد ركزت على أثر تدهور الوضع الاقتصادي للمتقاعدين بسبب تدني مستوى المعاشات والعمل على تحسين نوعية حياتهم.

كما أجريت العديد من الدراسات على المجتمعات العربية كاليمن والعراق ومجتمعات شمال إفريقيا (المغرب وتونس)، والتي ركزت أيضا على الخصائص الديمغرافية للمتقاعدين ومشكلاتهم الاجتماعية والصحية والاقتصادية التي تواجههم ومدى رضاهم عن الحياة، وقد توصلت معظم نتائجها إلى أن هناك تراجعا شديدا في تطور أدوار المتقاعدين. كما اتفقت معظم الدراسات الجزائرية على أن المتقاعدين يعانون من مشكلات اجتماعية واقتصادية وصحية، تختلف باختلاف جنسهم ومراكزهم الاجتماعية، كما أنه لا يوجد تكفل اجتماعي لتخطي هذه المشكلات من طرف الجهات الوصية. كما بينت معظم الدراسات في تناولها لهذا الموضوع من مختلف جوانبه على أن المركز الاجتماعي للمسن قبل تقاعده وأوضاعه المادية والصحية من المحددات الأساسية لأدوار ومكانة المسن في الأسرة والمجتمع.

وتتميز الدراسة الحالية التي قمنا بإنجازها في إطار أطروحة الدكتوراه عن الدراسات السابقة بانطلاقها من نتائج وتوصيات أغلب هذه الدراسات، فهي تقارب الموضوع في السياق الجزائري وفق مقاربة ميدانية في حقل العلوم السكانية تخصص الديمغرافيا والصحة، لفئة معينة ومحددة من المتقاعدين وهي "أرباب الأسر"، بتناولها لثلاثة فئات عمرية وهي: الفئة الأقل من 60 سنة والتي تمثل أرباب الأسر المتقاعدين الشباب الذين استفادوا من أنماط التقاعد قبل 60 سنة، وفئة العمر الثالث وهم أرباب الأسر المتقاعدين المسنين الذين تتراوح أعمارهم ما بين (60-79 سنة)، بالإضافة إلى فئة العمر الرابع والتي تعنى بأرباب الأسر المتقاعدين الكهول الأكثر من 80 سنة ومنه تتميز الدراسة الحالية بالجمع بين الشيوخ وفترة النشاط، كما جمعت ما بين متقاعدي القطاع العام والخاص.

وجاءت أسباب اختيار الموضوع نتيجة الأهمية البالغة لهذه الفئة الاجتماعية التي تتم حولها ومن خلالها كل الأفعال الاجتماعية والتي تعاني في صمت رهيب في حياتها اليومية. كما يعتبر الموضوع المعالج من المواضيع الحديثة في حقل الدراسات السكانية والمدرجة تحت خانة بحوث " الشيخوخة، التقاعد والصحة" وذلك نظرا لأنهم يمثلون فئة اجتماعية مهمة غير مستغلة وغير مدمجة في الحياة الاجتماعية واستراتيجيات التنمية الوطنية رغم تمتعها بالخبرة والتجربة في الحياة، وبالتالي محاولة لفت انتباه صناع القرار إلى ضرورة بناء إستراتيجية وطنية متعددة القطاعات تهدف إلى دمج وتفعيل أدوارهم داخل الأسرة وخارجها وحل مشاكلهم لتحقيق رفاهية المجتمع.

ومن هنا جاء هدف هذه الدراسة لكشف الواقع الاجتماعي لهذه الفئة من خلال عملية استقصاء ميداني لعينة من أرباب الأسر المتقاعدين في ولايتي الجزائر والبويرة وذلك بالإجابة على الإشكالية التي تركز حول العوامل المحددة للأدوار الاجتماعية التي يمارسها رب الأسرة المتقاعد في حياته اليومية لأسرته ومجتمعه في ظل بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية الحالية. وهذا عن طريق محاولة الكشف عن مدى تأثير المركز الاجتماعي أثناء مرحلة العمل وكذلك الأوضاع المعيشية والصحية لرب الأسرة (ذكور/إناث) على أدائه لشبكة أدواره الاجتماعية الأسرية والمجتمعية بعد تقاعده.

وتتطلب طبيعة هذا الموضوع تبني مقاربة كمية للإجابة على تساؤل الدراسة، حيث تم توظيف المنهج الكمي "كمنهج أساسي" لجمع البيانات الميدانية التي تم ترتيبها وتبويبها في جداول بسيطة ومركبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة (22)، ليتم تحليلها وتفسيرها بمنطق بنائي كمي في إطار التحليل البنائي وتحليل المجتمع (الماكروسوسيولوجيا) وهذا لغرض اختبار الفرضيات باستخدام الأدوات الإحصائية. كما توظيف المنهج الكيفي "كمنهج ثانوي" في الدراسة الاستطلاعية.

وتم تقسيم هذه الدراسة إلى بابين: نظري وميداني وقد تضمن الباب الأول الدراسة النظرية والذي احتوى على ثلاثة (03) فصول، حيث يحتوي الفصل الأول الإطار المنهجي للبحث الذي تناولنا في مبحثه الأول تحديد موضوع البحث أين تم بناء الإشكالية والفرضيات وتحديد المفاهيم الأساسية المستعملة في البحث (نظريا وإجراءيا) والتعرض إلى أهداف البحث وأسباب اختياره، بالإضافة إلى تحليل نتائج الدراسات السابقة في السياق العالمي، العربي

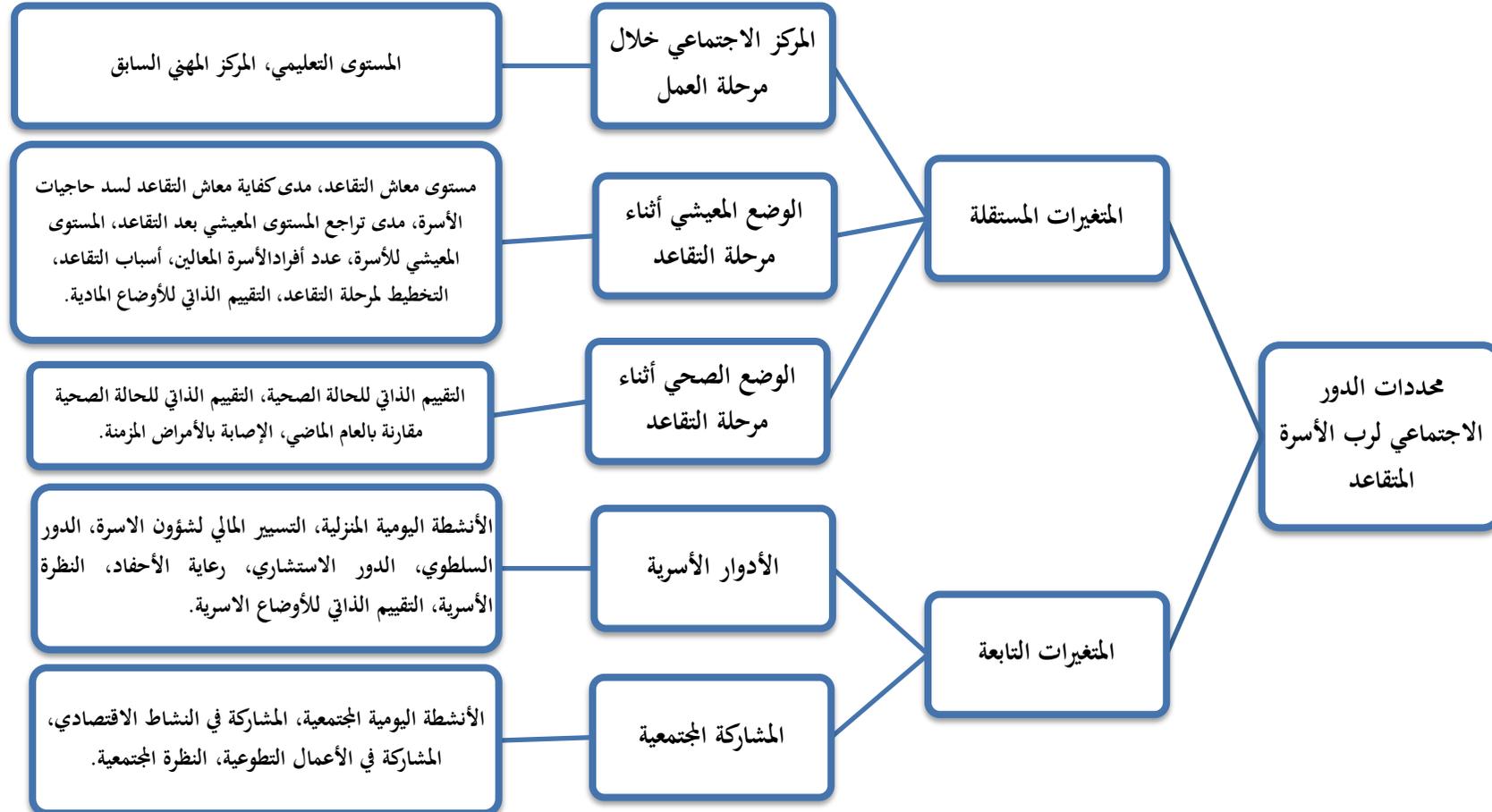
والمحلي ومناقشتها، أما المبحث الثاني فخصص للمنهجية والتقنيات المتبعة في البحث وكذلك مجالات البحث وصعوباته.

أما الفصل الثاني فخصصناه لوضع الإطار النظري للبحث وهذا بعرض مختلف المقاربات النظرية التي تمكننا من تحليل شبكة الأدوار الاجتماعية لرب الأسرة المتقاعد داخل الأسرة وفي المجتمع، حيث تم في المبحث الأول التركيز على أهم المداخل السوسيولوجية في دراسة التغيرات الاجتماعية للأسرة لوضع الإطار النظري للأدوار الأسرية أما في المبحث الثاني فنتعرض لأهم المقاربات النظرية التي تمكننا من تحليل الأدوار الاجتماعية للمتقاعد في المجتمع وأهم المشاكل الاجتماعية المصاحبة لفترة التقاعد. أما في المبحث الثالث فنتطرق لنظام التقاعد في السياق الديمغرافي العالمي الجديد وما نتج عنه من ضغوطات على نظم معاشات التقاعد.

والفصل الثالث خصصناه لعرض مجموعة التحولات الديمغرافية والاجتماعية التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الفترة الحالية، فنتطرق في المبحث الأول إلى التحولات الديمغرافية التي مرت بها الجزائر، وفي المبحث الثاني نتطرق إلى التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري من خلال تغير بنية ووظائف الأسرة، أما في المبحث الثالث فيتطرق لنتائج التحولات الديمغرافية والاجتماعية على المتقاعدين وكبار السن.

أما الجانب الميداني للدراسة فيتكون من أربعة فصول (الفصل الرابع، الخامس، السادس والسابع)، حيث يخصص الفصل الرابع لكيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها. ويخصص الفصل الخامس لتحليل الفرضية الأولى والتي تتمحور حول مدى تأثير المركز الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد أثناء مرحلة العمل على أدائه لشبكة أدواره الاجتماعية الأسرية والمجتمعية. والفصل السادس يخصص لتحليل الفرضية الثانية التي تتعلق بتأثير الوضع المعيشي لرب الأسرة المتقاعد على أدائه لشبكة أدواره الأسرية والمجتمعية. ويخصص الفصل السابع لتحليل الفرضية الثالثة والمتعلقة بمدى تأثير الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد على أدائه لشبكة أدواره الاجتماعية والأسرية والمجتمعية. ثم قمنا بوضع استنتاج عام للبحث وخاتمة وأخيرا قائمة المراجع والملاحق. وحتى يتسنى للقارئ إدراك وفهم الموضوع بصفة أكثر وضوحا، سنورد الشكل التالي:

الشكل 1: مخطط توضيحي لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مختلف مراحل بناء الإشكالية

الباب الأول: الدراسة النظرية

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث

المبحث الأول: تحديد موضوع البحث

أولاً: الإشكالية.

ثانياً: الفرضيات.

ثالثاً: تحديد المفاهيم.

رابعاً: أهداف البحث وأسباب اختياره.

خامساً: تحليل نتائج الدراسات السابقة ومناقشتها.

المبحث الثاني: المنهجية والتقنيات المتبعة في البحث

أولاً: منهج البحث.

ثانياً: التقنيات المستعملة في جمع البيانات.

ثالثاً: التقنيات المستعملة في تحليل البيانات.

رابعاً: مجالات البحث.

خامساً: صعوبات البحث.

المبحث الأول: تحديد موضوع البحث

أولاً: الإشكالية

يقوم المجتمع الجزائري التقليدي على النظام القرابي الأبوي، إذ يمثل رب الأسرة مركز السلطة المطلقة الذي تنظم حوله الأسرة الممتدة ويتلخص دور الرجل خارج البيت في الأمور العامة كالزراعة والتجارة.. الخ، بينما ينحصر دور المرأة في محيط البيت في إنجاب الأطفال والاعتناء بهم والحفاظ على تقاليد الأسرة والتنشئة الاجتماعية. أما المجتمع الجزائري الحديث فقد عرف عدة تحولات أبرزها ارتفاع المستوى التعليمي وخروج المرأة للعمل وبروز نمط الأسرة النووية المتمركزة في المناطق الحضرية، مما ساهم في تراجع سلطته وتشارك بعض أدواره مع الأم (الزوجة) الذي لعب التعليم دوراً حاسماً في ترقية مكانتها وإخراجها من أدوارها التقليدية وتمكينها من تنويع أدوارها داخل أسرتها وفي المجتمع وكذلك زيادة فرص حصولها على العمل المأجور ومشاركتها في الدخل الأسري والحياة العامة، وقد ساهمت المنظومة القانونية الخاصة بالمرأة في إعطاء أهمية لدورها في المشاركة إلى جانب الرجل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وتزامن هذا التحول التدريجي الذي عرفه المركز الاجتماعي لرب الأسرة بانتقاله من الأدوار المستقلة في الأسرة التقليدية إلى الأدوار المشتركة في الأسرة الحديثة مع ظهور العمل المأجور والاستفادة من امتيازات أنظمة الضمان الاجتماعي والتقاعد وكذلك انتقال اليد العاملة من العمل المنتج الذي يدوم إلى غاية الوفاة إلى العمل المأجور الذي يتوقف ببلوغ سن التقاعد وبالتالي فقدان الوظيفة و شبكة الأدوار الأساسية المرتبطة بالعمل والمهنة.

وتشير إحصائيات الصندوق الوطني للتقاعد⁽¹⁾ إلى أن العدد الإجمالي للمستفيدين من معاشات ومنح التقاعد المباشرة وغير المباشرة في الجزائر عرف ارتفاعاً محسوساً خلال فترة (2000-2020)، حيث انتقل من 1.25 مليون مستفيداً سنة 2000 (4.12% من إجمالي

(1) الصندوق الوطني للتقاعد، مرجع سابق.

السكان) ليصل إلى 2.17 مليون في 2010 مقابل 3.17 مليون في أواخر سنة 2017 ثم إلى 3.31 مليون مستفيدا سنة 2020 (7.40% من إجمالي السكان) بزيادة تقدر بحوالي 3.28% خلال فترة 20 سنة فقط، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة ذوي الحقوق المباشرة المستفيدين من التقاعد العادي أو المسبق أو النسبي أو التقاعد دون شرط السن أو منحة التقاعد والتي انتقل حجمها من 0.71 مليون متقاعدا سنة 2000 إلى 1.21 مليون متقاعدا سنة 2010 لتصل 2.09 مليون متقاعدا سنة 2017 مقابل 2.12 مليون سنة 2020. أي ارتفع حجمها من إجمالي المعاشات والمنح التقاعدية الممنوحة سنويا من 56.22% سنة 2000 لتصل إلى 64.05% لسنة 2020، أي بزيادة تقدر بحوالي 7.83% خلال فترة 20 سنة فقط⁽¹⁾، مما سيضع الجزائر في السنوات القليلة القادمة أمام تحديات كبيرة أهمها التكفل الاجتماعي والصحي بهذه الفئة الاجتماعية، بالإضافة إلى اختلال التوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي والتقاعد وكذلك تزايد نسبة الإعالة الديمغرافية لكبار السن نتيجة ارتفاع توقع الحياة وتراجع الخصوبة.

كما تعتبر وضعية المتقاعد ومكانته، مشكلة عالمية، ناتجة عن تحولات في البنية السكانية حيث يرى بعض الباحثون في مجال علم الشيخوخة، التقاعد والصحة أن هناك تدني شديد في تطور أدوار المتقاعدين بعد التقاعد، منهم رواد النظريات الاجتماعية المفسرة للتقاعد والشيخوخة منهم رواد نظرية الانسحاب الاجتماعي وعلى رأسهم كمنج وهنري (Cumming & Henery, 1961)، ورواد نظرية النشاط وعلى رأسهم البيرتش وهارغست (Albrechts & Herighusst, 1953). وكذلك رواد نظرية الاستمرارية وعلى رأسهم نيوجارتن وأتشلي (Neugarten & Atchley, 1977). كما ركزت النظريات الاجتماعية على التغيرات في البناء الاجتماعي والقيمي لمكانة كبار السن وعلاقته بالأسرة وبالمجتمع، ومنهم رواد مدخل التحليل الاجتماعي للسكان ورواد مدخل الانثروبولوجيا الاجتماعية وكذلك رواد المداخل النظرية في تحليل الأسرة والأدوار الاجتماعية وخاصة منها المدخل البنائي الوظيفي والمدخل التفاعلي الرمزي بالإضافة إلى رواد المدخل التنموي.

(1) نفس المرجع.

ويختلف المتقاعدون باختلاف مساراتهم الحياتية وخياراتهم وفي مدى القدرة على تعويض أدوارهم حسب خصائصهم الاجتماعية، الديموغرافية والاقتصادية وكذلك في طبيعة الوظيفة السابقة، مدة الخدمة، أسباب الإحالة إلى التقاعد، المستوى التعليمي، وجود تخطيط لما بعد التقاعد، السن عند التقاعد، الحالة الصحية والمالية، كما تختلف الأدوار الاجتماعية للنساء عن الرجال بعد التقاعد ويرجع هذا للجذور التكوينية للتنشئة الاجتماعية.

ومن أهم المشكلات التي تصاحب مرحلة التقاعد قلة الدخل وما يسببه من مشكلات اقتصادية، كعدم كفاية المعاش وقلة الموارد المتاحة عند بلوغ سن التقاعد، مما يعرض المتقاعدين للظروف الصعبة واحتمال الوقوع في شباك العوز والفقر وهذا ما يؤثر على نوعية حياتهم، خاصة أن أرباب الأسر يبقون المساهمين الرئيسيين في أسرهم المعيشية رغم تدهور قدرتهم الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار، ما قد يدفعهم إلى ممارسة أنشطة اقتصادية لتحسين دخلهم.

كما يؤدي التقاعد إلى فقدان المركز المهني السابق الذي يعد محدد أساسي لمشاركة المتقاعدين في أنشطة بعد التقاعد ومكانته الاجتماعية في الأسرة المرتبطة ارتباطاً تكافئياً بقيمة المهنة الممارسة سابقاً، كما تلعب الأوضاع الصحية والمالية للمتقاعد دوراً في تحديد هذه المكانة وتموضع قيمته بين أفراد أسرته. وتمثل المشكلات الصحية للمتقاعد كإخفاض نشاطه العام ومعاناته من مرض مزمن عائقاً في حركته وأدائه لجملة من الواجبات والالتزامات نحو أبنائه والمتمثلة في حمايتهم ورعايتهم وتوفير المعيشة لهم وعلاجهم عند مرضهم وذلك مثلما تقتضي الأعراف والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع، فكلما كان العمر صغيراً والمستوى التعليمي مرتفعاً وحجم الأسرة قليلاً والدخل مرتفعاً كان تقييمه الذاتي لصحته جيداً والعكس صحيح.

وبالاستناد عما سبق يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على انعكاسات المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية على الأدوار الاجتماعية لأرباب الأسر المتقاعدين في الجزائر، باختلاف خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية والديموغرافية ومعالجة هذا الموضوع تتطلب التركيز على الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي العوامل المحددة للأدوار الاجتماعية التي يمارسها رب الأسرة المتقاعد في حياته اليومية لأسرته ومجتمعه في ظل بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية الحالية؟

ومنه الإجابة على التساؤلات التالية:

- كيف يؤثر المركز الاجتماعي المكتسب أثناء فترة العمل على أداء شبكة الأدوار الأسرية والمجتمعية بعد التقاعد؟

- كيف تؤثر الظروف الاقتصادية لرب الأسرة المتقاعد على أدائه لشبكة أدواره الأسرية والمجتمعية؟

- كيف يؤثر الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد على أدائه لشبكة أدواره الأسرية والمجتمعية؟

ثانياً: الفرضيات

في ضوء الإطار النظري وبناء على ما جاء في الدراسات السابقة وتوفقاً مع أهداف البحث ومشكلته، يحاول هذا البحث اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

يؤثر المركز الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد أثناء مرحلة العمل على أدائه لشبكة أدواره الاجتماعية الأسرية والمجتمعية بعد تقاعده.

الفرضية الثانية:

يؤثر الوضع المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد على أدائه لشبكة أدواره الاجتماعية الأسرية والمجتمعية خلال مرحلة التقاعد.

الفرضية الثالثة:

الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد يؤثر على أدائه لشبكة أدواره الأسرية والمجتمعية.

ثالثا : تحديد المفاهيم

1- التعريف النظري للدور الاجتماعي

مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية في النظرية الاجتماعية، إذ يمثل أداة أساسية للفهم في علم الاجتماع، فهو يحدد طبيعة التوقعات الاجتماعية المرتبطة بمكانات أو أوضاع اجتماعية معينة ويحلل تفاصيل تلك التوقعات، وهناك اتجاهان مختلفان لتطور مفهوم الدور، أحدهما تطور في إطار الأنثروبولوجيا الاجتماعية لـ رالف لنتون (Ralph Linton) والذي يولي أهمية بنائية للأدوار القائمة داخل النظام الاجتماعي، بحيث يحدد التفسير البنائي للأدوار المكانات في المجتمع، ثم يحاول وصف المجموعة المعيارية من الحقوق والواجبات المرتبط بالنمط المثالي لهذا الوضع الاجتماعي، وتعد أعمال تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) حول دور المريض مثلا واضحا على هذا الاتجاه⁽¹⁾، فالدور عند رالف لينتون هو عنصر التفاعل الاجتماعي، أما المكانة فهي مجموعة الحقوق والواجبات والسير على هذه الحقوق والواجبات معناه القيام بالدور⁽²⁾.

أما الاتجاه الثاني الذي تطور في خضمه مفهوم الدور فنزعته تميل إلى علم النفس الاجتماعي بحيث يركز على العمليات النشطة المتضمنة في صنع الأدوار وتولي الأدوار وممارستها، فهو يركز على الجوانب الديناميكية لممارسة الأدوار بالفعل، بمعنى أنه يدرس التفاعلات التي يمارس الناس خلالها أدوارهم بدلا من أن يصف مكان هذه الأدوار في البناء الاجتماعي شأن الاتجاه الأول. وهذا الاتجاه جزء من تراث التفاعلية الرمزية والمنظور المسرحي والذي يحلل الحياة الاجتماعية مجازيا عن طريق الدراما والمسرح وتعد أعمال إيرفينغ جوفمان (Erving Goffman) والتي تركز على الطرق التي تمارس الأدوار من خلالها مثلا واضحا على هذا الاتجاه⁽³⁾.

(1) مارشال جوردون، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلد 2، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2000، ص ص 723-724 .

(2) منال محمد عباس، العمل التطوعي بين الواقع والمأمول، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012، ص 79 .

(3) مارشال جوردون، مرجع سابق، ص ص 723-724.

ويعرف صالح مصلح أحمد الدور الاجتماعي في قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة وهو الجانب الديناميكي لمركز الفرد وأنه نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز الاجتماعي ويتحدد هذا السلوك في ضوء توقعات الفرد وتوقعات الآخرين منه⁽¹⁾. وهو نفس تعريف إحسان محمد الحسن الذي يرى بأنه السلوك المتوقع من شاغل المركز الاجتماعي، والمركز الاجتماعي هو العلاقة أو الإشارة التي تحدد طبيعة الدور الاجتماعي⁽²⁾.

وبالمثل عرفه محمد الجوهري بأنه "تمط السلوك المتوقع من الشخص الذي يشغل وضعاً اجتماعياً معيناً أثناء تفاعله مع الآخرين الذين يشغلون أوضاعاً اجتماعية أخرى داخل النسق"⁽³⁾. وتعرفه منال محمد عباس في معجم العلوم الاجتماعية بنفس تعريف قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية مع إضافة بسيطة إلى أنه "عادة ما يكون للفرد أكثر من دور واحد (تعدد الأدوار) داخل النظام الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد"⁽⁴⁾.

في حين يعرفه رويتر بأنه وظيفة الفرد في الجماعة أو موقف اجتماعي، بمعنى أنه السلوك الذي يؤديه الجزء من أجل بقاء الكل⁽⁵⁾، وتحلل الأدوار الاجتماعية المختلفة حسب منهج النوع الاجتماعي من زاوية تقسيم العمل حسب الجنس إلى ثلاثة أبعاد أساسية وهي⁽⁶⁾:

- الأدوار الإنتاجية: وتتمثل في العمل في مختلف القطاعات المنتجة، وهي أعمال مرئية ذات قيمة معترف بها اجتماعياً وهي على العموم مخصصة ومحفوظة للجنس الذكري.

- الأدوار الإنجابية: تتمثل في إحياء المجال الخاص (المحلي)، عموماً هي مجموعة أدوار متأصلة في النساء وهي أعمال غير مرئية وغير محسوبة، ليس لها قيمة اجتماعياً مثل (ربات البيوت...)، ولكنها في حقيقة الأمر هي الأنشطة التي تركز عليها التنمية

(1) صالح مصلح أحمد، الشامل، قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1999، ص ص 462- 463.

(2) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الرياضي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005، ص ص 40-41.

(3) محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط 1، 2008 ص 40.

(4) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إنجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان، 1982، ص 395.

(5) علي عبد الرزاق جليبي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص193.

(6) Aicha, ZINAI, Support de formation sur l'intégration de l'approche genre dans les programmes du P3A , programme d'Appui à la mise en œuvre de l'Accord d'Association « P3A », Algérie, 2016, PP 9-11.

الاقتصادية والإنتاجية للمجتمعات وبدون هذا الدور لا يستطيع المنتج القيام بعملية الإنتاج ويتم تنفيذ هذه الأنشطة في الغالب من قبل النساء وعلاوة على ذلك فهي مجانية.

- **الأدوار المجتمعية:** ويشمل هذا الدور المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية من خلال الأنشطة الاجتماعية والسياسية مثل العضوية في الأحزاب السياسية، وجمعيات الأحياء، والعمل التطوعي، والأنشطة الثقافية، والنقابات وجزء كبير من هذه الأنشطة يقوم به الرجال.

2- التحولات الديمغرافية

2-1 التعريف النظري: التحول الديمغرافي أو التحول السكاني هو العملية الخاصة بتحول السكان من حالة تكون فيها الخصوبة والوفيات مرتفعة الى حالة أخرى تتميز بانخفاض الخصوبة والوفيات والتي شهدتها مجموعة كبيرة من البلدان. وتشهد عملية الانتقال من مرحلة قبل التحول الديمغرافي الى مرحلة ما بعد التحولات الديمغرافية، ارتباطا ما بين انخفاض الوفيات وانخفاض الخصوبة، مما ينتج عنها نمو سكاني انتقالي⁽¹⁾.

وتعطي إطارا نظريا يساعد على فهم اتجاهات السكان والتغيرات السكانية ولقد ظهر هذا التصور النظري في بداية القرن العشرين ويشير إلى اثر معدلات المواليد والوفيات على السكان وعلى التوزيع العمري ويستند التعرض الكلاسيكي للنظرية إلى تجربة الدول الأوروبية الغربية والتي مرت بثلاث مراحل تطويرية اتصفت المرحلة الأولى بمعدلات خصوبة مرتفعة ومعدلات وفيات مرتفعة (خاصة وفيات الأطفال) واستمرت معدلات المواليد مرتفعة في المرحلة الثانية، بينما انخفضت معدلات الوفيات ثم تبدأ المرحلة الثالثة حيث يعود التوازن بين معدلات الخصوبة والوفيات كنتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المركبة⁽²⁾.

(1) علي عبد الرزاق جبلي، علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط 6، 2016، ص 29.

(2) مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 20.

وهو الانتقال من ارتفاع معدلات الولادات والوفيات الى انخفاض معدلات الولادات والوفيات في بلد يتطور من عصر ما قبل الثورة الصناعية والزراعية الى النظام الاقتصادي⁽¹⁾، فهو الأنموذج الذي يصف التغير السكاني على مر الزمن لأنه يقوم على تفسير التغيرات الملحوظة أو التحولات في معدلات المواليد والوفيات لمجتمع ما من مرحلة يكون فيها معدلي المواليد والوفيات عاليين (مرحلة ما قبل التحول) الى مرحلة يكون كليهما منخفضين (مرحلة ما بعد التحول)⁽²⁾.

وتنتج عملية التحول الديمغرافي في مجرى التحديث والتطور الاقتصادي من وضعية تتميز بارتفاع الوفيات والولادات إلى وضعية انخفاض الوفيات والولادات عبر مرحلة تتميز بمعدلات الوفيات المنخفضة وتباطأ في معدلات الولادات. هذا المفهوم للتحول الديمغرافي كسب زخماً كاملاً فقط بعد كتابات دافيز ونوتيستين في عام 1945 رغم أن الجوهر الكامل للعلاقة بعد التحديث وانخفاض الوفيات والخصوبة إضافة للمراحل الثلاث للتطور صيغت بشكل كامل من قبل ثومبسون في عام 1929. ودرست العناصر الرئيسية من قبل لاندرى في الأعوام 1909 و 1934. وكذلك وردت في الدراسات الكثيرة للأجناس والسلالات البشرية التي أصدرها كار-سوندرز في الأعوام 1922 و 1934 و 1936.⁽³⁾

يسمى التحول الديمغرافي، الانتقال الديمغرافي، ويعني التحول التاريخي في معدلات الولادات والوفيات من مستويات عالية إلى مستويات منخفضة، وهو يسبق انخفاض الوفيات وانخفاض الولادات مما ينجر عنه نمو سريع يسمى (نمو انتقالياً) وهو اشد من النمو قبل الانتقال وبعده. ويعود أصل مفهوم الانتقال الديمغرافي إلى العالم الديمغرافي الفرنسي (أدولف لاندرى

(1) Caldwell, John, C, "Toward a restatement of demographic transition theory." **Population and development review** (1976), p 321.

(2) Keith. Moutgomery, Demographic Transition, **Wausau Wisconsin**: University of Wisconsin Marathon County, Department of Geography and Geology, 2007, p 1.

³هاشم نعمة، النظريات السكانية ونظرية التحول الديمغرافي مثلاً (2)، الحوار المتمن-العدد: 2446 / 10 / 2008 - 26 / 09:56، تاريخ الاطلاع 2018/12/28 على الساعة 30 و 18 على الموقع: <https://www.ahewar.org>

(1934)، لكن صياغته المتكاملة وضعها الاقتصادي الأمريكي (نوتيساين 1945)، ويقسم (نوتيساين) الانتقال الديمغرافي الى ثلاث أطوار متميزة بحسب تسلسلها التاريخي وهي على النحو التالي: النظام التقليدي (ما قبل الانتقال)، ومرحلة الانتقال، والنظام العصري (ما بعد الانتقال).⁽¹⁾

وهناك من الديمغرافيين من يرى أن للتحوّل الديمغرافي أربع مراحل تمر بها المجتمعات البشرية، تبدأ الأولى بطيئة أو أقرب إلى الثبات، بسبب المعدل المرتفع لكل من الولادات والوفيات، وتتمثل هذه المرحلة في المجتمعات الزراعية ذات البناء الاجتماعي القبلي أو التقليدي المتخلف، التي لم تنتقل بعد إلى الحياة العصرية. وهي تشمل حالياً مناطق محدودة من العالم. ثم تزداد سرعة النمو في المرحلة الثانية، نتيجة هبوط معدلات الوفيات بدرجة أسرع من هبوط الولادات، وذلك بحكم تحسن المستوى الصحي والتعليمي والاقتصادي. وقد مرت الدول المتقدمة صناعياً بهذه المرحلة، التي استمرت قرناً من الزمن تقريباً، بينما دخلت الدول النامية إليها بسرعة، مستفيدة من التقدم الحاصل في مجال الطب الوقائي والعلاجي. ولا يزال الكثير منها يمر بهذه المرحلة بحيث يكون معدل نمو السكان فيها أكثر من 2% سنوياً. وفي المرحلة الثالثة، يبدأ النمو السكاني في الهبوط التدريجي نتيجة هبوط الولادات (يتراوح معدل النمو السكاني بين 1% - 2% سنوياً)، وتسمى بالمرحلة الانتقالية. ويصل النمو في المرحلة الرابعة إلى الثبات المرشح للتناقص، وتتمر بهذه المرحلة حالياً دول أوروبا، حيث معدل النمو السكاني أقل من 1% سنوياً.⁽²⁾

إذن التحوّل الديمغرافي في الدول المتقدمة أو النامية أمر ليس بسيط بل معقد، فالعديد من العوامل تتداخل وتتفاعل لتعطي أبعاداً مختلفة للمسألة الديمغرافية عبر الوقت من بلد لآخر،

(1) فراس عباس البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص 29.
(2) هاشم نعمة فياض، العلاقة بين الخصوبة السكانية والمتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية: دراسة حالة العراق، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 6-7.

ولا تعد عملية التحول الديموغرافي مجرد وصف للمراحل التي تمر بها المجتمعات، بل تجاوزت ذلك لتصبح جزءاً لا يتجزأ من عمليتي التنمية والتحديث. فالتحول الديموغرافي هو سيرورة تمر بها مختلف المجتمعات البشرية، ويمكن أن يطول أو تقصر بحسب درجة تطور البنية الاجتماعية-الاقتصادية للمجتمعات.

2-2 التعريف الإجرائي: يقصد في هذه الدراسة بمفهوم التحول الديموغرافي التحول التاريخي في المجتمع الجزائري لمعدلات الولادات والوفيات من مستويات عالية إلى مستويات منخفضة، مما نتج عنه تغير الهيكل العمري للسكان الذي يؤدي وبشكل واضح إلى تراجع نسبة السكان في سن العمل وتزايد نسبة السكان فوق 60 سنة وهذا ما يسمى بمعدل الإعالة الديموغرافية وارتفاع تدريجي للعدد المطلق لكبار السن في الجزائر.

3- التحولات الاجتماعية

3-1 التعريف النظري: يعرف التحول الاجتماعي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، "بأنه عبارة عن تغير مفاجئ أو إعادة تشكيل نمط البناء الاجتماعي ويحدث عادة كمظهر من مظاهر أزمات التطور، لحل الصراعات الخطيرة"⁽¹⁾. واستعانت دلال ملحس استيتية بتعريف التغير الاجتماعي الذي تبناه كل من جيرث (Gerth) وملز (Mills)، حيث يعتبران أن التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن⁽²⁾. وكذلك تعريف جنزبرج (Ginsberg،1972) الذي يشير إلى أن التغير الاجتماعي يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوار اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن. ومنه عرفت دلال ملحس استيتية التغير الاجتماعي بأنه - كل تحول يحدث في البناء الاجتماعي والمراكز والأدوار الاجتماعية وفي النظم والأنساق

(1) أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص 391.

(2) دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 4، 2014، ص 21، نقلا عن أحمد، النكلاوي، التغير والبناء الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968، ص 8.

والأجهزة الاجتماعية خلال فترة معينة من الزمن-، والتغير الاجتماعي كمفهوم متعارف عليه في علم الاجتماع خصوصا في الدراسات الديناميكية يعتبر سمة من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى العصر الحالي لدرجة أصبح التغير لازما لبقاء الجنس البشري وتفاعل أنماط الحياة على اختلافها.⁽¹⁾ وتلعب العوامل الديمغرافية كمعدل المواليد ومعدل الوفيات، النسبة الجنسية، نوع الأسرة السائدة، كثافة السكان والهجرة السكانية... الخ دورا هاما في عملية التغير الاجتماعي⁽²⁾.

ويشير عاطف غيث إلى أن التغير الاجتماعي هو التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة حيث يرى التغيرات الاجتماعية في العديد من الجوانب هي⁽³⁾:

- **التغير في القيم الاجتماعية:** هي تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، كالانتقال من النمط الإقطاعي إلى النمط التجاري الصناعي للمجتمع.
- **التغير في النظام الاجتماعي:** أي التغير في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار، أي المراكز والأدوار الاجتماعية، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة.
- **التغير في مراكز الأشخاص:** ويحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت، فمن المهم أن ندرك الأهمية الدائمة التي تكون للأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة، لأنهم بحكم مراكزهم يستطيعون التأثير في مجريات الأحداث الاجتماعية.

3-2 التعريف الإجرائي: بناء على ما سبق توصلنا إلى صياغة التعريف الإجرائي الخاص بمفهوم التحول الاجتماعي، الذي يتلاءم مع طبيعة موضوع الدراسة حيث قمنا بإعادة أخذ التعريف الذي اقترحه عاطف غيث الذي يرى بأنه "التغيرات التي تحدث في التنظيم

⁽¹⁾ دلال ملحق استثنائية، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط4، 2014، ص ص21-22.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 120.

⁽³⁾ دلال ملحق استثنائية، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط4، 2014، ص ص 25-26، نقلا عن محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف، القاهرة، 1966، ص 25.

الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة" حيث يرى التغييرات الاجتماعية في ثلاثة جوانب هي: التغيير في القيم الاجتماعية، التغيير في النظام الاجتماعي، التغيير في مراكز الأشخاص.

وقمنا بتكليفه مع ميدان الدراسة كما يلي:

- التغيير في النظام الاجتماعي: أي التغيير في المراكز والأدوار الاجتماعية.
- التغيير في مراكز الأشخاص: بحكم التقدم في السن والتقاعد.
- التغيير في القيم الاجتماعية.

حيث تم قياسه ببعده المراكز الاجتماعية المهنية أثناء مرحلة العمل، والذي يتم قياسه بمؤشرين (02) ميدانيين وهما: مؤشر نوع المهنة قبل التقاعد والمستوى التعليمي.

4- التعريف الإجرائي للدور الاجتماعي للمتقاعد

بعد القراءات المتأنية والمقابلات الاستكشافية ومن منطلق واقعنا اليومي، يقوم الرجال والنساء بأدوار تختلف عن تلك التي كانوا يقومون بها تقليدياً نتيجة التغييرات في عمليات الإنتاج التي أدت إلى تغييرات في تقسيم العمل والتغيرات في العلاقات بين الجنسين، ولتوضيح وتحديد المفاهيم الأساسية التي تركز عليها دراستنا توصلنا إلى صياغة التعريف الخاص بمفهوم الدور الاجتماعي وهو كما يلي:

قمنا بإعادة أخذ تعريف الدور الاجتماعي من زاوية تقسيم العمل من منظور نظرية النوع الاجتماعي (الجنس) الأكثر حداثة والمناسب لمجال تخصصنا "الديموغرافيا": الذي يحل الأدوار الاجتماعية المختلفة للفئات السكانية إلى الأدوار الثلاثة (الأسرية، الإنتاجية، المجتمعية) التي يلعبها النوع الاجتماعي (الجنس) دون أن نتبنى أفكارها وتوجهاتها في تفسير الأدوار الاجتماعية لبناء النموذج التحليلي الذي يركز عليه هذا البحث وهو التحليل الاجتماعي لظواهر السكانية، نتيجة وجود العديد من الخفيات والأفكار التي تمثلها التيارات النسوية المتطرفة والتي تتناقض مبادئها مع قناعتنا وفكرنا كباحثين وثقافتنا العربية الإسلامية، حيث يوضح هذا الاتجاه علاقة الرجل بالمرأة من خلال مفاهيم عدم المساواة والاستغلال وخلق نوع من الصراع بينهما.

وهذا ما سمح لنا باستخراج وتحديد بعدين أساسيين يحتويان على مجموعة مؤشرات ميدانية لقياس متغير الدراسة "الدور الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد" والتي تتمثل في البعد الأول المنحصر في شبكة في الأدوار التي يؤديها رب الأسرة المتقاعد في النسق الأسري أما البعد الثاني فيتمثل في شبكة من الأدوار التي يؤديها كذلك رب الأسرة المتقاعد في نطاق المجتمع الذي يعيش فيه.

5- التعريف النظري للتقاعد

عرف روبرت أتشلي (Robert C. Atchley) التقاعد بأنه "الحالة التي يكون فيها الفرد مرغماً أو مختاراً ليعمل أقل من ساعات الدوام المعتادة ويكون جزء من دخله على الأقل من معاش التقاعد اكتسبه نتيجة سنوات في الخدمة، كما عرفه كمنج (Cumming) بأنه انتقال الفرد من مرحلة العمل المتواصل إلى مرحلة تتسم بالراحة والهدوء"⁽¹⁾. ويُعرّفه العبيدي بأنه "تغير مفاجئ وسريع على حياة الفرد، به تتقطع أنماط من السلوك والعادات والروتين الذي درج عليه الفرد عشرات السنين"⁽²⁾.

وتركز العديد من التعاريف على النظر من زاوية سن التقاعد ومن أبرزها معجم العلوم الاجتماعية "الشامل" الذي يعرف التقاعد بأنه "اعتزال العامل وإخلاجه إلى الراحة وانقطاعه عن العمل بعد بلوغه سن معينة تتحدد فيما بين 60-65 سنة يفرض عندها للمتقاعد معاشاً تقاعدياً محددًا"⁽³⁾، وهو نفس التعريف الموجود في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية.

ويعرفه محمد سيد فهمي، بأنه تلك المرحلة التي تبدأ بانقطاع الفرد عن عمله نتيجة وصوله للسن القانونية للإحالة على التقاعد وهي سنتين سنة في مصر أو كما تحدد الدول الأخرى، يصاحب تلك المرحلة تغير أساسي في أدواره الاجتماعية⁽⁴⁾. ويرى إبراهيم يونس أنه مفهوم يشير إلى الشكل النهائي لدورة الحياة الوظيفية ويعد التقاعد حدث انعزالي لطريقة

⁽¹⁾ منوبية حمادي، "المتقاعدون في سوسيولوجيا الحياة اليومية"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي، 14/13 (2015)، ص 124-125.

⁽²⁾ لطيفة عبد العزيز العبد اللطيف، نظام التقاعد السعودي وتعامله مع المرأة، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، 2013، ص 29.

⁽³⁾ صالح مصلح احمد، مرجع سابق، ص 458-459.

⁽⁴⁾ محمد سيد فهمي، الرعاية الاجتماعية والنفسية للمسنين، المكتب الجامعي الحديث، 2012، الإسكندرية، ص 22.

الحياة في الشيخوخة، والتقاعد هو عبارة عن حدث في حياة المسن لكن من نتائجه أن يتحول المسن من إنسان عامل إلى إنسان غير عامل⁽¹⁾.

مما سبق يتضح لنا عدم وجود اتفاق كامل حول تعريف مفهوم التقاعد، إلا أن هناك اتفاق حول (03) ثلاثة جوانب أساسية وهي:

1. يرتبط مفهوم التقاعد بمفهوم الوظيفة أكثر من ارتباطه بمفهوم العمل ومنه يمكن القول أن مفهوم التقاعد في الجزائر يرتبط بمفهوم الوظيفة أكثر من ارتباطه بمفهوم العمل.
2. هناك علاقة بين مفهوم العمل ومفهوم الأدوار الاجتماعية ومنه نستخلص كذلك أن في المجتمع الجزائري التقاعد لا يعني فقط الانقطاع عن العمل، بل يتعداه إلى حدوث تغيرات جذرية في أدوار الفرد الاجتماعية وذلك لأن العمل هو الذي يحدد مركز الفرد الاجتماعي.
3. ينقسم التقاعد إلى نوعين هما: التقاعد الإجباري (الإلزامي) والتقاعد الاختياري وهو نفس التقسيم في نظام التقاعد الجزائري.

6- التعرف الإجرائي للشخص المتقاعد

يقصد في الدراسة الحالية بمفهوم المتقاعد، ذلك الشخص (ذكر أو أنثى) بالمقيم بصفة دائمة بأحدى الولايتين (الجزائر أو البويرة)، بغض النظر عن سنه وعن كونه يمارس أعمالاً أخرى بعد تقاعده، والذي أحيل إلى التقاعد من عمله نتيجة تقديم اشتراكات الضمان الاجتماعي في فترة العمل إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، أهله ذلك العمل للحصول على حقوق وامتيازات التقاعد المباشر (Droits de Retraite Directs)، وفق القوانين الموحدة لنظام التقاعد المدني الجزائري المسير من طرف الصندوق الوطني للتقاعد والمتمثلة في معاش التقاعد أو منحة تقاعد مباشرة وتنقسم أنماط التقاعد المباشر إلى خمسة أنماط هي: التقاعد العادي (Retraite normale)، منحة تقاعد (Allocation directe)، التقاعد المسبق (retraite Anticipée)، التقاعد النسبي (retraite Proportionnelle)، التقاعد بدون شرط السن (retraite sans condition d'âge).

⁽¹⁾ إبراهيم يونس، الشيخوخة الناجحة في ضوء علم النفس الإيجابي، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2018، ص108.

7- التعريف الإجرائي للمركز الاجتماعي لرب الأسرة

توصلنا إلى صياغة التعريف الإجرائي الخاص بمفهوم المركز الاجتماعي لرب الأسرة بالارتكاز على مختلف التعاريف المستعملة، حيث يشير هذا المفهوم عادة حسب موسوعة علم الاجتماع إلى المركز الذي يحتله الذكر في الأسرة الذي يتمتع بسلطة إشرافية في أي عائلة، في دور الزوج أو ربما دور الأب ولكن في غياب رب الأسرة فإن الدور يسند إلى صاحب الدخل الرئيسي. ولقد وجه كثير من النقد إلى هذا التصور إذ نجد على سبيل المثال أن التراث الخاص بالطبقة الاجتماعية قد عرف جدلاً طويلاً حول وحدة التحليل الملائمة وهو جدل تم حله من خلال اتخاذ الأسرة (وحدة معيشية)، ككل وتصنيفها في ضوء المستوى الطبقي لرب الأسرة (الذي عادة ما يكون ذكراً) ⁽¹⁾.

وتعرف اليونيسيف (UNICEF) رب الأسرة في المسوح العنقودية المتعددة المؤشرات (MICS) بأنه هو "الشخص المقيم إقامة معتادة مع الأسرة، الذي عرف أنه يحمل هذه الصفة من قبل باقي أعضاء الأسرة، وعادة ما يكون هذا الشخص صاحب السلطة، والمسئول عن تدبير الشؤون الاقتصادية للأسرة، وقد يشاركه أفراد آخرون من نفس الأسرة هذه المهمة" ⁽²⁾. كما يعرف رب الأسرة في مختلف أعمال الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري بأنه هو شخص ذكر أو أنثى مقيم يقرر استخدام الدخل أو يعترف به جميع أفراد الأسرة رئيساً لهم. كما يحدد أفراد الأسرة، بأنهم المقيمون في المسكن والذين تزيد فترة إقامتهم في الأسرة عن 6 أشهر.

وبالاستناد عما سبق، قمنا بإعادة أخذ تعريف الديوان الوطني للإحصائيات لرب الأسرة وتكييفه مع ميدان الدراسة كما يلي: يقصد بالمركز الاجتماعي لرب الأسرة في هذه الدراسة بالمكانة التي يحتلها كل متقاعد (ذكر أو أنثى) مقيم بإحدى الولاياتين ويقرر استخدام الدخل أو يعترف به جميع أفراد الأسرة رئيساً لهم والذي يقوم بإعالة أفراد أسرته.

⁽¹⁾ جوردن مارشال، مرجع سابق، ص 772.

⁽²⁾ اليونيسيف، دليل حصر الأسر والخرايط، المسوح العنقودية متعددة المؤشرات (MICS)، 2013، ص3.

8- التعريف الإجرائي لشبكة الأدوار الأسرية للمتقاعد

البعد الأول (الدور الأسري لرب الأسرة المتقاعد): والذي يوضح لنا طبيعة الأدوار والوظائف (الواجبات) التي يقوم بها في النسق الأسري والمتعلقة بمركزه الاجتماعي كرب أسرة متقاعد (أدوار قيادية، وسطية، قاعدية)، بمعنى معرفة جملة من سلوكياته وتفاعلاته الاجتماعية مع أفراد أسرته وبالتالي معرفة شبكة أدواره الاجتماعية التي قمنا بتحديدتها في خمسة (05) أدوار أسرية بالإضافة إلى مؤشر تقييمي لوضعه الأسري ومنه استعمال (06) مؤشرات ميدانية لقياس الدور الأسري والمتمثلة في: مدى ممارسة أنشطة قضاء اليوم في المنزل (المشاركة الأسرية)، مدى المساهمة في تسير الشؤون المالية للأسرة، مدى اتخاذ القرارات الأسرية، مدى استشارة الأبناء للمتقاعد في اتخاذ قراراتهم، مدى رعاية الأحفاد، بالإضافة إلى التقييم الذاتي للأوضاع الأسرية.

9- التعريف الإجرائي لشبكة الأدوار المجتمعية للمتقاعد

والذي يوضح لنا طبيعة الأدوار والوظائف (الواجبات) التي يقوم بها في المجتمع والمتعلقة بمركزه الاجتماعي كرب أسرة متقاعد بمعنى معرفة جملة من سلوكياته وتفاعلاته الاجتماعية مع أفراد المجتمع وبالتالي معرفة شبكة أدواره الاجتماعية المجتمعية التي قمنا بتحديدتها في ثلاثة (03) أدوار مجتمعية بالإضافة إلى مؤشر تقييمي لوضعه في المجتمع ومنه استعمال (04) مؤشرات ميدانية لقياس الدور المجتمعي والمتمثلة في: مدى ممارسة الأنشطة اليومية المجتمعية، عمل بعد التقاعد، المشاركة في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي، بالإضافة إلى التقييم الذاتي لنظرة المجتمع لرب الأسرة المتقاعد.

10- التعريف الإجرائي للظروف الاقتصادية

نقصد في هذه الدراسة بمفهوم الظروف الاقتصادية، الوضع المعيشي لرب الأسرة المتقاعد خلال مرحلة التقاعد والذي يتم قياسه بـ (08) مؤشرات ميدانية وهي مؤشر التخطيط (الادخار) لمرحلة التقاعد ومؤشر الإعالة الأسرية؛ مؤشر مدى تراجع المستوى المعيشي للأسرة ومؤشر المستوى المعيشي للأسرة بناء على التسهيلات المنزلية، مؤشر مدى كفاية معاش التقاعد ومؤشر مستوى معاش التقاعد، مؤشر أسباب التقاعد بالإضافة إلى مؤشر التقييم الذاتي للوضع المادي.

11-التعريف الإجرائي للظروف الصحية

نقصد في هذه الدراسة بالظروف الصحية، الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد والذي يتم قياسه بـ (03) مؤشرات ميدانية وهي مؤشر الأمراض المزمنة، حيث تعرفها منظمة الصحة العالمية بأنها الأمراض غير السارية التي لا تنتقل بين البشر وهي أمراض تدوم فترات طويلة وتتطور ببطء عموماً وتنقسم هذه الأمراض إلى أنماط رئيسية أربعة هي الأمراض القلبية الوعائية (مثل النوبات القلبية والسكتة الدماغية) والسرطانات والأمراض التنفسية المزمنة (مثل مرض الرئة الانسدادي المزمن والربو) والسكري⁽¹⁾. ومن المظاهر العامة لأمراض التقدم في السن والشيخوخة نجد أن الشيخوخ لا يصابون بمرض واحد، بل أن أجسامهم تصاب بعدة أمراض في نفس الوقت لأن التقدم في العمر يرتبط أيضاً بازدياد خطر المعاناة من أكثر من حالة مزمنة واحدة في الوقت نفسه وهو ما يعرف بمصطلح المراضة المتعددة (Multi-morbidity) وارتفاع نسبة الإصابة بالأورام الخبيثة (السرطان)⁽²⁾. بالإضافة إلى مؤشر التقييم الذاتي للصحة مقارنة بالعام الماضي ومؤشر ثالث تمثل في التقييم الذاتي للصحة واللذان يمثلان دورهما مؤشرين لقياس الحالة الصحية المتصورة أو المقيمة ذاتياً والتي تعتبر من بين أكثر المؤشرات استخداماً في البحوث الحالية وهو يستند إلى مؤشر التقييم الذاتي للصحة ويعتبر مؤشراً تقريبياً ولكن إجمالي لكل المشاكل الصحية ويأخذ بعين الاعتبار وفي نفس الوقت التأثير الفعلي والذاتي لهذه المشاكل على حياة الفرد⁽³⁾.

رابعاً : أهداف البحث وأسباب اختياره

يعتبر هذا العمل العلمي محاولة جادة للفت انتباه صناع القرار إلى ضرورة بناء إستراتيجية وطنية متعددة الفاعلين تهدف إلى دمج وتفعيل أدوار أرباب الأسر المتقاعدين داخل الأسرة وفي المجتمع وإخراجهم من براثن فقر الدخل والتهميش، لتحقيق رفاهية المجتمع واستمرار نشاطهم في كافة المجالات الحياتية نظراً للتحويلات الديمغرافية والاجتماعية العميقة التي شهدتها العالم. وفي ضوء التراث النظري والامبريقي المتوفر حول

(1) منظمة الصحة العالمية، الأمراض المزمنة، على الموقع: https://www.who.int/topics/chronic_diseases/ar / تاريخ الاطلاع 2018/12/27 على الساعة 58 و 17د.

(2) يحيى مرسي عيد بدر، مرجع سابق، ص ص 79-80.

(3) كريمة بوعزيز، "الحالة الصحية والظروف المعيشية لسكان المسنين في الجزائر وعلاقتها ببعض العوامل الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية-دراسة ميدانية بمدينة بجاية-، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص ديمغرافيا، جامعة الجزائر 2، 2013، ص96.

الأدوار الاجتماعية الأسرية والمجتمعة وتماشيا مع التحولات الديمغرافية والاجتماعية الحالية الواضحة المعالم التي يمر بها النسق الأسري والبناء الاجتماعي في الجزائر، والتي انعكست نتائجها على هاته الفئة الاجتماعية الحساسة التي لا يمكن تجاهلها وكذلك في ضوء الواقع المعاش يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية المتعلقة بالتعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، الصحية والديمغرافية والمشاكل التي يعاني منها أرباب الأسر المتقاعدين وبالتالي الكشف عن العوامل المحددة لأدوارهم الاجتماعية في الأسرة وخدمة المجتمع ومنه تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- محاولة الكشف عن مدى تأثير ارتفاع المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل على أدائه لشبكة أدواره الاجتماعية الأسرية والمجتمعية بعد تقاعده.
- محاولة الكشف عن مدى تأثير الوضع المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد على أدائه لشبكة أدواره الاجتماعية الأسرية والمجتمعية خلال مرحلة التقاعد.
- محاولة الكشف عن مدى تأثير الوضع الصحي العام لرب الأسرة المتقاعد على أدائه لشبكة أدواره الاجتماعية الأسرية والمجتمعية خلال مرحلة التقاعد.

حيث جاء اختيارنا لموضوع " الدور الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد" نتيجة جملة من الأسباب نذكر أهمها:

1- الأسباب الذاتية: من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، الأهمية الاجتماعية لفئة كبار السن والمتقاعدين بوجه الخصوص أرباب الأسر، لكونها تمثل لنا الفئة العمرية التي تتم حولها ومن خلالها كل الأفعال الاجتماعية وتتمتع بالخبرة والتجربة في الحياة والتي تعاني في صمت رهيب في حياتنا اليومية نتيجة التحولات الكبرى التي عرفها البناء الاجتماعي وانعكاساتها على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية مما دفعنا إلى العمل على محاولة كشف الواقع الاجتماعي لهذه الفئة ومحاولة تكوين معرفة اجتماعية علمية حول مرحلتي ما قبل الشيخوخة والشيخوخة وخصائصهما وسماتهما ضمن شعبة علوم السكان تخصص الديموغرافيا والصحة ومنه المساهمة في خلق إضافة معرفية علمية متميزة إلى قائمة الأبحاث في هذا المجال العلمي الذي يحتاج إلى المزيد من الدراسات المعمقة حول هذه الفئة الاجتماعية المهمة في استمرار الأسرة والمجتمع.

2- الأسباب العلمية: يعتبر موضوع "الدور الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد" أحد أهم المواضيع في حقل الدراسات السكانية الحديثة والمدرجة تحت خانة بحوث: الشيخوخة، التقاعد والصحة، وذلك نظرا لأن المتقاعدين يمثلون فئة اجتماعية وشريحة سكانية مهمة أغلب عناصرها من فئة كبار السن، التي تؤدي مع مرور الزمن إلى خلل في تكوين بنية الهرم السكاني للجزائر والتي تعرف سنويا تزايدا في عددها المطلق وهي غير مستغلة وغير مدمجة في الحياة الاجتماعية واستراتيجيات التنمية الوطنية، رغم خبرتهم المتراكمة عبر السنين، مما يتطلب العمل على دمجهم وتفعيل أدوارهم داخل الأسرة وخارجها وإخراجهم من براثن الفقر والتهميش، لتحقيق رفاهية المجتمع واستمرار نشاطهم في كافة المجالات.

ولذلك كان اهتمامنا، منصب اتجاه التحولات الديمغرافية والاجتماعية الكبيرة التي عرفتها الأسرة ومازالت تعرفها وهذا من خلال التطرق إلى تغير السلوكيات اليومية والأدوار الجديدة لأفرادها ومنه معرفة طبيعة المركز الاجتماعي المعطى لرب الأسرة المتقاعد ودوره الجديد داخل الأسرة وفي المجتمع بعد خروجه من الفئة النشطة وانضمامه إلى الفئة المعالة (المستهلكة) وكذلك معرفة تأثير التغيرات الديمغرافية، الاجتماعية والاقتصادية التي يتخبط فيها المجتمع عامة والأسرة الجزائرية خاصة.

بالإضافة إلى ذلك وتماشيا مع الاتجاهات العالمية والمحلية والمتمثلة في الاهتمام الكبير للباحثين والمتخصصين بالشيخوخة السكانية ومختلف فئاتها العمرية والتي أصبحت مجالا خصبا للبحث والدراسة بل واستحدث فرع خاص بعلم اجتماع الشيخوخة مختص بقضايا ومشكلات هذه المرحلة العمرية، على أساس أن الإنسان نسق متعدد الجوانب في مراحل نموه المختلفة وتتركز أهمية الجوانب الاجتماعية في حياة كبار السن بصفاتها الأكثر تأثير على الجوانب الأخرى وما يميز علم اجتماع الشيخوخة في اهتمامه بظاهرة الشيخوخة تركيزه على التغير الاجتماعي بشكل عام وانعكاسه على كبار السن.

خامسا : تحليل نتائج الدراسات السابقة ومناقشتها

يعد المرور بهذه المرحلة الحاسمة مطلباً رئيسياً وأساسياً في كل بحث علمي، من أجل محاولة التكيف مع ما هو جديد في ميدان البحث العلمي وهذا يربط البحوث المعاصرة والقديمة بهدف ملاءمة الثغرة العلمية في مجال البحث، حيث تم اختيار أهم الدراسات العالمية، العربية والجزائرية المرتبطة بموضوع بحثنا والتي جاءت كما يلي:

1-الدراسات الأجنبية

1-1 دراسة للباحث الفرنسي فيليب انتوان (Philippe Antoin, 2007) - معهد البحث من أجل التنمية بعنوان المكانة والنشاط لكبار السن في سبع عواصم من غرب أفريقيا⁽¹⁾: هدفت هذه الدراسة إلى فهم الوضع الاقتصادي لكبار السن (55 سنة فما فوق) خاصة مكانتهم في سوق العمل وتكمن الأهمية الديموغرافية في اعتبار أن معظمهم من أرباب الأسر الذين يجب أن يجدوا الموارد لتغطية النفقات الأسرية، حيث ارتكزت الدراسة على بيانات الدراسات الاستقصائية التي أجريت في سبع (07) عواصم هي: مالي، ساحل العاج، البنين، التوغو، النيجر، السنغال، بوركينا فاسو في الفترة (2001-2002) والتي أجريت مع 2500 أسرة في كل عاصمة، ما يمثل حوالي 92000 مبحوث. وبينت النتائج أن تراجع دخل المتقاعدين يصعب عليهم إمكانية تغطية الأعباء الأسرية، كما عززت الصعوبات مبدأ التضامن بين الأجيال داخل الأسرة، فالآباء يحشدون كل الموارد التي لديهم مهما كانت ضعيفة لتغطية الحد الأدنى من احتياجات أطفالهم ووضحت أيضاً النتائج أن أرباب الأسر الكبار في السن يعتبرون هم المسئولون عن الشباب وأسرهم الجديدة.

1-2 دراسة للباحثة بمعهد الصحة والمجتمع بجامعة نيوكاسل، البريطانية بن هافن وآخرون (BENHEAVEN and Others, 2013) بعنوان: دعم الرفاه في التقاعد من خلال أدوار اجتماعية ذات مغزى - مراجعة منهجية لدراسات التدخل⁽²⁾: انطلقت الدراسة من

(1) Philippe Antoin, «La place et l'activité des personnes âgées dans sept capitales ouest africaines » In : Les relations intergénérationnelles en Afrique Approche plurielle, les collections de CEPED, Paris,2007, P.P 31-62.

(2) BEN HEAVEN et al, « Supporting Well-Being in Retirement through Meaningful Social Roles: Systematic Review of Intervention Studies », The Milbank Quarterly, vol 91-2, 2013, pp 222-287.

سياق أن التحول الديمغرافي الملحوظ نحو زيادة نسب كبار السن في الدول المتقدمة يشكل تحديات كبيرة للصحة والرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى انطلاقها من نتائج العديد من الدراسات التي أظهرت وجود ارتباط بين الأدوار الاجتماعية في وقت لاحق من الحياة والصحة الإيجابية ونتائج الرفاه بعد التقاعد من العمل. ومنه قامت هذه الدراسة بتناول ثلاثة أسئلة بحثية هي: ما هي أنواع التدخل التي تم تطويرها لتعزيز الأدوار الاجتماعية في التقاعد؟ ما مدى تحسن أدوارهم المتصورة؟ هل أدت هذه الأدوار إلى تحسين الصحة أو التواجد؟.

للإجابة على أسئلة الدراسة الكيفية استخدمت الباحثة مجموعة مقارنة استهدفت مرحلة انتقالية التقاعد وتكون مجتمع الدراسة من الأفراد الذين هم على وشك التقاعد وكذلك من المتقاعدين منذ سنتين على الأكثر الأصحاء الذين يتراوح سنهم ما بين 55-70 سنة، حيث تم النظر في الدراسات التي أجريت في البلدان ذات المستوى العالي جدًا في التنمية البشرية أي تلك الدول التي لديها أعلى متوسط عمر متوقع ومعدلات معرفة القراءة والكتابة، التعليم ومستوى المعيشة ونوعية الحياة. إذ تم استخدام ثمانية (08) قواعد بيانات إلكترونية عالمية، تم الحصول من خلالها على سبعة عشرة (17) مقالة تم الاعتماد عليها لاستخراج البيانات وتحليلها. وأثبتت النتائج أن تدخلات الدور الاجتماعي قد تؤدي إلى تحسين الصحة والرفاهية للسكان في مرحلة انتقالية التقاعد ولهذا ينبغي البحث في المستقبل على تحسين نوعية التدخل والتقييم والنظر في التدخلات التي تكون أكثر فعالية ومقبولة في تسهيل ودعم الأدوار الاجتماعية المتنوعة للسكان المسنين.

3-1 دراسة لمدير مسح الصحة والشيخوخة والتقاعد - فرنسا نيكولاس بريانت (Nicolas Briant، 2013)، بعنوان دور المتقاعدين في المجتمع: النتائج الأخيرة على المستوى الأوروبي⁽¹⁾: أجريت هذه الدراسة بناء على طلب من مجلس توجيهات المتقاعدين (COR)، حيث تقارن من خلالها 16 دولة أوروبية حول دور المتقاعدين في المجتمع باستخدام بيانات مسح الصحة والشيخوخة والتقاعد الرابع (SHARE-4) في أوروبا للفترة (2010-2011)، والمتعلقة بالمتغيرات الصحية ومتغيرات العمل والتقاعد والمعلومات الاجتماعية لأكثر من

⁽¹⁾ Nicolas Briant, *Le rôle des retraités dans la société : résultats récents au niveau européen*, Conseil d'Orientation des Retraites (COR), document N°5, France, 2013, PP 1-26.

80.000 شخص تتراوح أعمارهم من 50 سنة فما فوق، حيث تكونت عينة الدراسة من 32 544 متقاعدا و25226 أسرة متقاعد وهي تمثل 63% من مجموع الأسر المبحوثة في مسح الصحة والشيخوخة والتقاعد الرابع، وتطرقت الدراسة إلى ثلاثة مواضيع أساسية هي: موضوع الأنشطة التي يمارسها المتقاعدون للآخرين وتتمثل في العمل التطوعي والجماعي، تقديم المساعدات للأقارب داخل الأسرة وخارجها، رعاية الأحفاد ورعاية المعالين المسنين؛ موضوع المعونة التي يتلقاها المتقاعدون والتبرعات المدفوعة والمقبوضة من طرف الأقارب خارج الأسرة؛ وموضوع مشاركة المتقاعدين في الحياة الاجتماعية (الجموعية والمدنية).

وأثبتت النتائج أن نسبة المتقاعدين الذين أعلنوا عن عدم المشاركة في الأنشطة الاجتماعية مرتفعة في شرق وجنوب أوروبا مقارنة بأوروبا الغربية والشمالية. كما أعطت نتائج نموذج الانحدار بروبيت لاحتمال المشاركة في الأنشطة الاجتماعية معلومات عن العوامل التي يمكن أن تؤثر إيجابا أو سلبا في عدم المشاركة في الأنشطة الاجتماعية نذكر منها أن المتقاعدين الذين يبلغون عن حالة صحية سيئة يزيد احتمال عدم مشاركتهم في أي أنشطة اجتماعية، في حين أن المتقاعدين الذين لديهم أطفال أو مستوى تعليمي جيد أقل احتمالا لعدم مشاركتهم في النشاط الاجتماعي. كما أن النساء أكثر ميلا للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية الدينية أو التدريب، أما الرجال فهم أكثر اهتماما بالأنشطة السياسية أو النقابية أو المحلية.

1-4 دراسة للباحثة السويسرية بجامعة جنيف بيريسويل، ماري (BAERISWYL, Marie, 2016) بعنوان المشاركة والأدوار الاجتماعية في سن التقاعد -تحليل التطورات والرهانات حول المشاركة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية للجنس⁽¹⁾: هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة إشكالية مكانة كبار السن في المجتمع السويسري والرهانات الفردية والمجتمعية التي تواجههم من خلال التطرق للمشاركة الاجتماعية لكبار السن (65-95 سنة) في منطقتين جغرافيتين في سويسرا (جنيف وفاليه)، باعتماد تعريف واسع ومتعدد للمشاركة في

⁽¹⁾ Marie BAERISWYL, « Participations et rôles sociaux à l'âge de la retraite: une analyse des évolutions et enjeux autour de la participation sociale et des rapports sociaux de sexe », Thèse de doctorat, Univ Genève, n° SdS 39, 2016.

جانبيين أساسيين هما المشاركة في أي نشاط يتم طواعية بواسطة المسن وإقامته لعلاقة مع الآخرين.

ويسلط هذا العمل الضوء على الزيادة في المشاركة الاجتماعية بين كبار السن وهذا بالاعتماد على المقارنة بين ثلاثة مسوح مقطعية خلال فترة تزيد عن 30 سنة. وتشير النتائج إلى ظهور مجموعة من الأنشطة، التي تجسد أساليب جديدة لتحقيق التقاعد وترافق اتجاهًا نحو "المشاركة المتعددة"، حيث يتم تفضيل هذين الجانبين من المشاركة في التقاعد من خلال رأس المال الاجتماعي والاقتصادي المرتفع.

كما أثبتت نتائج هذه الأطروحة أن الجنس محدد رئيسي لتعيين الأدوار والمراكز المختلفة للمسنين خلال الفترة المدروسة، حيث تظهر تحديات خاصة بالرجال والنساء فيما يتعلق بالمشاركة وتحولاتها، كما أثبتت النتائج أن الضغط الموجود بين الفرد والهيكل يوجد أيضًا في الروابط بين المشاركة والرفاهية، لأن النشاط المتعدد يرتبط بشكل إيجابي بالرضا على الحياة وبالتالي فإن هذه الأطروحة سلطت الضوء أيضًا على أهمية الهياكل المؤسسية للمشاركة.

2- الدراسات العربية

2-1 دراسة للمحافظة السامية للتخطيط (المملكة المغربية، HCP، 2006) بعنوان كبار السن في المغرب: البيانات الشخصية، الصحة والعلاقات الاجتماعية، تحليل نتائج المسح الوطني للمسنين⁽¹⁾. هدفت هذه الدراسة الاستقصائية في المغرب إلى دراسة الحالة الديموغرافية والاجتماعية للمسنين من حيث السن والجنس والمكانة في الأسرة ويجدر بنا التنويه أن من بين محاورها نجد المحور الرابع بعنوان التقاعد والمشاركة في الحياة العملية للمسنين، حيث تم سحب عينة مكونة من 2500 أسرة والتي تم فيها تحديد 3010 مسن وتم تصنيف المتقاعدين حسب متغير الجنس، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الحالة العائلية، نوع الأسرة، كما تم قياس مستوى نشاط الأشخاص المسنين وسبب إعادة اندماج

(1) Haut-commissariat au plan, **Enquête nationale sur les personnes âgées au Maroc : rapport d'enquête**, Centre d'études et de recherches démographiques, Rabat, 2006.

المتقاعدين في التوظيف ومعرفة الأسباب التي تدفع المسنين إلى التقاعد ثم العودة مرة أخرى لسوق العمل.

ومن بين النتائج المتوصل إليها نذكر أن عدد النساء ربات الأسر أقل بكثير من الرجال أرباب الأسر حتى في سن متقدمة. أما التركيبة الأسرية فتوصلت إلى أن 58.3% من أسر المسنين أسر ممتدة و34.9% أسر نووية و6.8% أسر معزولة وأن المركز الاجتماعي للمسنين كمقدمين للخبرة والمعرفة يتوزع بنسبة 82.7% منهم يقدمون نصائح للاستفادة من خبرتهم على مستوى الأسرة، 17.8% في المحيط العائلي و2.8% خارج المحيط العائلي.

أما فيما يخص المشاركة في الحياة النشطة فنجد أن 31.1% من المسنين يشاركون في الحياة النشطة، في الريف بنسبة 41.4% مقابل 21.1% في الوسط الحضري و35% رجال مقابل 20.6% نساء ويمثل المركز المهني محدد أساسي لمشاركة المتقاعدين في النشاط الاقتصادي حيث أن 30% فقط من المتقاعدين الذين كانوا عمال أجراء استطاعوا الحفاظ على نفس المركز المهني السابق بعد التقاعد.

2-2 دراسة للمركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل (Ycsslr، 2007) بعنوان الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتقاعدين في القطاع العام والمختلط في اليمن (دراسة نظرية تطبيقية في البنية الاجتماعية)⁽¹⁾: هدفت الدراسة إلى التعرف على الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والصحية للمتقاعدين والمشاكل التي يعانون منها والحلول الممكنة لها، حيث تم اختيار عينة الدراسة مكانيا لخمس محافظات وبلغ حجمها 864 متقاعدا، 88% رجال مقابل 12% من النساء وهذا نظرا لحدثة ومحدودية ولوج المرأة في سوق العمل.

ومن بين نتائج واستنتاجات الدراسة خاصة ما يتعلق بالمعاش وعمل ما بعد التقاعد توصلت إلى أن مستوى المعاش التقاعدي ضعيف، ما يعني تدني مستوى معيشة المتقاعدين. أما فيما يتعلق بأجور ما بعد التقاعد فهناك 15.3% فقط يعملون منهم 70%

(1) المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتقاعدين في القطاع العام والمختلط في اليمن، دراسة نظرية تطبيقية في البنية الاجتماعية، الجمهورية اليمنية، 2007.

يتقاضون راتب شهري نتيجة عملهم بعد التقاعد. أما فيما يتعلق بمدى البحث عن عمل ما بعد التقاعد، فإن نسبة 25.7% يبحثون عنه. أما فيما يتعلق بالنتائج العامة الخاصة بالعلاقة والدور الاجتماعي، فمن أهم النتائج المتوصل إليها فقد تبين أن هناك تدني شديد في تطور علاقات وأدوار المتقاعدين داخل وخارج أسرهم بعد التقاعد أكثر مما كان عليه قبله وهو الأمر الذي يتوجب معه دراسة هذه المشكلة ووضع الحلول والمعالجات الاجتماعية المناسبة لها.

2-3 دراسة الباحثة العراقية مرح مؤيد حسن (2011) بعنوان الحياة الاجتماعية لما بعد التقاعد دراسة ميدانية عن المتقاعدين في مدينة الموصل⁽¹⁾: هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية تعامل المتقاعدين مع ظروف حياتهم الجديدة بعد تقاعدهم والتعرف على الفروق بين المتقاعدين حسب متغير الجنس، العمر وكيفية تعاملهم مع ظروفهم الحياتية الجديدة. وتكونت عينة الدراسة من (50) مبحوثاً، تم توزيع الاستبيان على مجموعة من متقاعدي مدينة الموصل ذكوراً وإناثاً وبالطريقة العرضية.

أكدت نتائج البحث الميداني أن طبيعة الحياة الاجتماعية للمتقاعدين في مدينة الموصل مختلفة إذا ما قورنت بما كتب عن المتقاعدين في الأدبيات الخاصة بالموضوع، فما زال المتقاعدون يتمتعون بالاهتمام والتقدير ويشعرون بمكانتهم ودورهم الاجتماعي بل إن أسرهم بحاجة إليهم لمساعدتهم في أعمالهم وقد استطاع المتقاعدون التكيف مع وضع التقاعد الجديد بحيث اتجه معظمهم إلى ملاءة أوقات فراغهم بممارسة الأعمال داخل أو خارج المنزل، إلا أن المعاناة التي يعانيها أغلبهم تتمثل في قلة الدخل الوارد إليهم (الراتب التقاعدي) وما يصاحبه من معاناة اقتصادية.

⁽¹⁾ مرح مؤيد حسن، "الحياة الاجتماعية لما بعد التقاعد دراسة ميدانية عن المتقاعدين في مدينة الموصل"، دراسات موصلية، العدد 32، 2011، ص ص 115-133.

2-4 دراسة للباحثة من جامعة تونس الصامت، سوسن بن الحاج بالقاسم (2011) بعنوان آليات الاندماج والمشاركة الاجتماعية للمتقاعدين في المجتمع التونسي: دراسة سوسيولوجية لمتقاعدي الوظيفة العمومية بإقليم تونس الكبرى⁽¹⁾: عالجت الدراسة مشكلة الاندماج الاجتماعي للمسن بعد التقاعد والاستراتيجيات التي يتخذها لتحقيق ذلك من خلال المشاركة الاجتماعية للمتقاعد التونسي في ثلاثة عناصر أساسية وهي: المشاركة في أنشطة الجماعات الأولية والمشاركة في الأنشطة المنظمة والمشاركة الاجتماعية في الأنشطة غير المنظمة. وللإجابة على تساؤلات الدراسة تم الاستناد إلى مجموعة من التقنيات في البحث الميداني وتتمثل في دراسة الحالة والسيرة الذاتية ودراسة مسارات الحياة، بالإضافة إلى تقنية تحليل المضمون التي تدرج ضمن المقاربة الكيفية وذلك بالاعتماد على سوسيولوجيا الفعل، باعتبار أن المتقاعد هو فاعل اجتماعي له مجموعة من الاستراتيجيات تتخذ شكل الانسجام والإقصاء.

واستخلصت الدراسة أن مختلف مجالات المشاركة الاجتماعية للمتقاعد تعد استراتيجيات يتخذها الفاعلون الاجتماعيون للمحافظة على حضورهم الاجتماعي من خلال الأدوار التي يؤديها للمتقاعد بتقاعد نشط وتحقيق الاندماج الاجتماعي المطلوب. ثبت أيضا أن مختلف هذه المجالات يمكن أن تتقاطع فيما بينها، أي يمكن للمتقاعد أن يشارك في أنشطة الجماعات الأولية والأنشطة المنظمة، والأنشطة غير المنظمة في آن واحد، وأن الاندماج الاجتماعي للمتقاعد يمكن أن يتخذ وجهين مختلفين، اندماج أفقي واندماج عمودي، حيث يقوم الاندماج العمودي على الترابط والتساند الوظيفي بين مختلف البرامج التي تبعتها الدولة والنسيج الجمعي الرامي لتحقيق اندماج المتقاعد في المجتمع، كذلك بين أهداف المتقاعدين أنفسهم ورغبتهم في المساهمة الفاعلة في الفعل الاجتماعي وبالتالي بهذا التكامل يتحقق الاندماج الاجتماعي.

أما بالنسبة للاندماج الأفقي فإنه يقوم على الترابط التبادلي بين المتقاعد وبين الأسرة وجماعة الأصدقاء والأقارب والجيران ومختلف الأفراد والجماعات المكونة للمحيط الاجتماعي

(1) سوسن بن الحاج بلقاسم الصامت، "الاندماج والمشاركة الاجتماعية للمتقاعدين في المجتمع التونسي، دراسة سوسيولوجية لمتقاعدي الوظيفة العمومية بإقليم تونس الكبرى"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس، 2011.

على نحو يعتبر فيه المتقاعد عنصرا مدمجا أسريا واجتماعيا. وبينت الدراسة في شكل فرضيات مؤكدة وبمقارنة نتائجها مع دراسات عالمية ما يلي:

بالنسبة للمستوى التعليمي كلما ارتفع المستوى التعليمي والثقافي للمسن، كلما أدرج نفسه في العمل التطوعي وكلما خصص ساعات أكثر لممارسة الأعمال التطوعية. أما بالنسبة للحالة الصحية فكلما اعتبر كبير السن نفسه في صحة جيدة، كلما أقبل على ممارسة المشاركة الاجتماعية غير المنظمة وكلما كانت الحالة الصحية جيدة، كلما خصص المسن وقتا أطول للعمل التطوعي والجمعياتي.

أما بالنسبة لمتغير الجنس فالمرأة المسنة تبدي أكثر ميلا للمحافظة على علاقات الصداقة وتتمينها وتبدي اهتماما أكبر للتطوع والمشاركة في الأنشطة غير المنظمة كالأسرة والأصدقاء، عكس الرجل الذي يحافظ على شبكة قليلة من العلاقات الاجتماعية المتينة التي تكون في غالبها موجهة وقصدية نحو أشخاص معينين، أيضا له نزعة أكثر للمشاركة السياسية المنظمة.

وبالنسبة لمتغير السن فكلما ارتفع عمر المسن، كلما انخفض إقباله على ممارسة الأنشطة التطوعية وكلما نقصت المدة التي يخصصها للمشاركة الاجتماعية، كلما نقصت مزايا المشاركة الاجتماعية. أما بالنسبة للعمل بعد التقاعد فالمسنون الذين يشتغلون بنصف الوقت لديهم القدرة على ممارسة العمل التطوعي وتخصيص ساعات أكثر للمشاركة الاجتماعية.

وبالنسبة للوازع الديني وتجارب الحياة فكلما أولى المسن أهمية للجانب الديني كلما أقبل أكثر على ممارسة الأنشطة الخيرية وكلما خصص وقتا أطول لتقديم العون والمساعدة للآخرين وأن المسنين الذين مارسوا أنشطة تطوعية وخيرية وشاركوا اجتماعيا في الحياة الخاصة والعامة خلال شبابهم وكهولتهم يواصلون ممارسة ذلك في مرحلة الشيخوخة (العمر الثالث).

وبالنسبة للمستوى المادي فالمسنون الذين بحاجة إلى الرعاية المادية لا يبدون اهتماما للأنشطة التطوعية. أما بالنسبة للانخراط في مجالات أخرى من المشاركة الاجتماعية فإن

المسنين الذين يشاركون في الأنشطة المنظمة يبدون استعدادا أكبر على المشاركة في أنشطة الجماعات الأولية والمشاركة غير المنظمة، والعكس غير مبرهن علميا. وأوصت الدراسة بضرورة التخطيط للإعداد للتقاعد وتفعيل المشاركة الاجتماعية للمتقاعدين في المجتمع.

3- الدراسات الجزائرية

3-1 دراسة للباحث بالمركز الجامعي برج بوعرييج عمار مانع (2011) بعنوان الحياة اليومية للمتقاعدين في منطقة الهضاب العليا الجزائرية في ولايتي سطيف وبرج بوعرييج⁽¹⁾: هدفت الدراسة الميدانية إلى التعرف على الواقع المعيشي للمتقاعدين في منطقة الهضاب العليا (سطيف وبرج بوعرييج) بالجزائر من خلال تقييم درجة اندماجهم أو إقصائهم اجتماعيا من منظورهم الذاتي لطريقة شغل أوقاتهم اليومية وكذلك من منظور المجتمع لهم. وتكونت عينة الدراسة من 68 شخصا متقاعدا من الوظيفة العمومية وهي عينة غير احتمالية حصصية تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات حسب مستويات الدخل، المجموعة (A) لدخل أقل من 20.000 دج وعددهم 57 متقاعد والمجموعة (B) لدخل يتراوح ما بين (20.000، و40.000 دج) وعددهم 04 متقاعدين والمجموعة (C) لدخل أكثر من 40.000 دج وعددهم 07 متقاعدين، مع إقصاء المتقاعدين أصحاب المناصب العليا (رئيس مدير عام، مدير عام، وزير...الخ).

أوضحت النتائج أن المتقاعدين المبحوثين في الولايتين يعانون من مجموعة نزاعات داخلية وخارجية وصعوبات متعددة على المستوى الشخصي والعائلي وكذلك عدم التمكن من إرضاء احتياجاتهم والمعاناة من مشاكل صحية ووقت الفراغ الذي يقضون أغلبه في أماكن الترفيه التقليدية كالمقاهي.

3-2 دراسة للباحثة بجامعة الجزائر 2 كريمة بوعزيز (2013) بعنوان الحالة الصحية والظروف المعيشية للسكان المسنين في الجزائر وعلاقتها ببعض العوامل الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية (دراسة ميدانية بمدينة بجاية)⁽²⁾: هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء

(1) Ammar, Manaa, « le quotidien des retraités dans la région des hauts palataux Algériens W.de Sétif et de Bourdj Bou Arréridj », in : Actes du Colloque international de MEKNES, (Maroc, 17-19 mars 2011), PP 722-730.

(2) كريمة بوعزيز، مرجع سابق، 2013.

الضوء وفق مقارنة ديموغرافية على بعض الجوانب التي تصف الأوضاع الصحية والمعيشية لكبار السن من خلال وصف وتحليل الظروف الحياتية والمعيشية لكبار السن في الوسط الحضري الجزائري، بالتطرق لخصائصهم العامة وظروفهم المعيشية وتبيان وتحديد الأوضاع الصحية المتعددة الأوجه وعلاقتها ببعض العوامل الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية ورصد التباينات والاختلافات المعيشية والصحية حسب عدة متغيرات ومحددات.

حيث تمثلت متغيراتها التابعة في الحالة الصحية حسب سبعة (07) أبعاد أساسية وهي: بعد الحالة الصحية المتصورة حسب ثلاثة مؤشرات ميدانية (التقييم الذاتي للصحة، التقييم الذاتي المقارن بالعام الماضي، التقييم الذاتي المقارن بالمسنين الآخرين)؛ وبعد الحالة الصحية الجسدية حسب ثلاثة مؤشرات ميدانية (المرضاة/الأمراض المزمنة، الاضطرابات/الآلام الموضعية الجسدية، نمط استهلاك الأدوية)؛ وبعد الحالة الصحية الوظيفية حسب مؤشرين ميدانيين (أنشطة الحياة اليومية الأساسية، الأنشطة المفيدة في الحياة اليومية). بالإضافة إلى بعد الهشاشة وتتمثل مؤشرات في الحركة، المشاكل الصحية/الاضطرابات الجسدية، القدرات الحسية، الذاكرة والنشاط؛ وكذلك بعد الوضع الصحي الوظيفي العام والذي تتمثل مؤشرات في الاستقلالية، الهشاشة، التبعية؛ وبعد الحالة الصحية النفسية (سليمة/ حسنة، حالة قلق، حالة اكتئاب)؛ وأخيرا بعد الحالة الصحية الاجتماعية والذي تم قياسه بالمشاركة المجتمعية للمسن داخل الأسرة من خلال: الخدمات المقدمة، الخدمات المتلقاة، الوضع الخدماتي الأسري، الزيارات العائلية، الاتصالات الهاتفية، الترابط الأسري. أما المشاركة المجتمعية للمسن خارج الأسرة فتم قياسها بالخدمات المقدمة، الخدمات المتلقاة، تبادل الزيارات، النشاطات الترويجية.

وتكونت عينة الدراسة من 376 شخصا مسنا يبلغ من العمر 60 سنة وأكثر من مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية ببلدية بجاية. حيث خلصت الدراسة إلى تصنيف فئات معينة من كبار السن الأكثر عرضة من غيرها للأوضاع الصحية السيئة وتتمثل في ستة (06) فئات أساسية وهي: النساء، الفئات العمرية الهرمة، الفئات غير مستقرة عائليا (العزاب والمطلقون والأرامل)، فئات المستويات التعليمية المتدنية، ذوي النشاط المهني المنهك جسديا وذوي المستوى المعيشي الضعيف. وتوصل البحث الميداني أيضا إلى وجود ظاهرة انتشار

المرضاة المتعددة والاضطرابات الجسدية وحالات الهشاشة بين كبار السن، كما تمكنت الباحثة من تصنيف كبار السن حسب ثلاث (03) فئات أو على ثلاث مستويات صحية ألا وهي: الاستقلالية الوظيفية، الهشاشة، التبعية الوظيفية.

وتشارك هذه الدراسة من خلال فرضيتها الثامنة مع الفرضية الثالثة من دراستنا في مدى تأثير المحددات الصحية على الدور الخدماتي للمسن، حيث أثبتت نتائجها وجود اختلاف في طبيعة الوضع الخدماتي لكبار السن حسب وجود الاضطرابات الجسدية أم لا، فالإصابة بمشكلة صحية ما تجعل المسن أكثر تلقيا للخدمات من تقديمها، كما أن العجز الوظيفي يؤدي إلى التبعية في أداء الأنشطة اليومية داخل الأسرة ويؤدي تدهور الوضع الصحي العام إلى تقلص العلاقات الأسرية وتراجع شبكة العلاقات والخدمات خارج النطاق الأسري.

3-3 دراسة للباحثة شريف أسيا، واضح ريراب صليحة، بدروني محمد، بولفخار ناصر (2014)، المخطط الوطني للبحث رقم 31، بعنوان السكان المسنون في الجزائر- الديناميات والاتجاهات⁽¹⁾: ركز هذا المشروع المتعدد الأبعاد على وضع كبار السن في الجزائر في سياق التحولات الأسرية والاجتماعية التي تشهدها البلاد حالياً. ومن بين أهداف هذا العمل إنشاء تصنيف اجتماعي اقتصادي وصحي للمسنين في الجزائر والتعرف على العلاقات داخل الأسرة وخارجها ودراسة الأشكال المختلفة للتضامن: أنواع العلاقات بين كبار السن وأفراد أسرهم (أحفاد، أزواج)، ومعرفة الحياة اليومية وظروف المعيشة لكبار السن (المشاركة في الحياة العملية والحماية الاجتماعية والترفيه). حيث تم إجراء الدراسة الكيفية الأولى باستخدام تقنية المقابلة من أجل معرفة واقع كبار السن المتقاعدين في الأسرة الجزائرية وارتكزت على عينة مكونة من 50 متقاعدا تنقسم إلى (32) متقاعدا من "المتميزين" المتحصلين على معاش تقاعدي محترم و(18) متقاعدا من "المحرومين" الذين يتلقون المساعدة إما عن طريق الدولة أو الشبكات الأسرية. أما الدراسة الكيفية الثانية فكانت موجهة نحو كبار السن الذين يعيشون في مراكز المسنين، باستخدام تقنية سيرة الحياة.

⁽¹⁾ Assia CHERIF et al, **Population agée en Algérie: dynamique et tendance**, DGRSDT/CRASC, PNR 31, Algérie, 2014.

وكشفت النتائج، الحاجة الماسة إلى دراسة أو تحقيق وطني حول ظاهرة الشيخوخة السكانية التي ستأخذ أهمية كبيرة في السنوات القادمة وبالنظر بجدية إلى الموارد المتاحة لكبار السن عند بلوغهم سن التقاعد. وبينت دراسة خصائص المسنين وصحتهم ومواقعهم في الأسر ورغباتهم، أن النساء بوجه عام هن في حالة ضعف مقارنة بالرجال وأنه ابتداء من سن السابعة والسبعين (77 سنة) تبدأ المشاكل الصحية لكبار السن بالظهور بشكل حاد.

وقد أوضحت النتائج أيضا أن غالبية كبار السن يعيشون محاطين بأفراد الأسرة ولكي يكون كل شخص مسنًا ناجحًا في الشيخوخة مع نوعية حياة جيدة ونظام صحي جيد، يجب الأخذ في الاعتبار أيضا بالرعاية الجيدة للمسنين سواء في المنزل أو في مراكز المسنين وتعزيز التضامن بين الأجيال، مع العلم أن عدد المسنين في الجزائر سيزيد بشكل كبير وستكون لهذه الظاهرة آثار على العلاقات بين الأجيال وكذلك تعزيز الوصول إلى الحقوق الاجتماعية للمسنين في مراكز المسنين. ومن أبرز توصيات الدراسة ضرورة العمل على إنشاء لجنة استشارية وشبكات إقليمية لمحاولة التخفيف من معاناة أولئك الذين يعيشون في الفقر على هامش المجتمع.

3-4 دراسة للباحث بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم مصطفى ميموني (2016)
بعنوان تقاعد أم انسحاب، استراحة أم وحدانية؟ تحقيق ميداني مع أساتذة بمستغانم⁽¹⁾:
يهدف هذا البحث الميداني إلى مقارنة التقاعد في السياق الجزائري، بتناول فئة المتقاعدين من عمال التربية الوطنية ومن الجامعيين بالبحث وهي دراسة كيفية اعتمدت على تقنية المقابلة باستخدام دليل المقابلة وتقنية الملاحظة وهي مبنية على الإطار النظري لفكرة (مفهوم التخلي désengagement)، من أجل فهم كيف يتفاعل الشخص المسن ويعيش مع فقدان تأثيره على بيئته والتي يمكن فهمها كجزء من النظرية الوظيفية التي ترى الشخص في أدواره الاجتماعية. وتوجه مجتمع الدراسة بشكل رئيسي نحو المتقاعدين وغير المتقاعدين من الأساتذة في شمال غرب الجزائر (مستغانم) وتكونت العينة من أربعين (40) أستاذا من مختلف الأعمار لم يتقاعدوا بعد لدراسة تمثيل التقاعد، منهم 10 من فئة أقل من 30 سنة

(1) Mostéfa Mimouni, "Les retraités : retraite ou retrait, Repos ou esseulement ? Enquête auprès d'enseignants à Mostaganem", in : les personnes âgées entre les deux rives de la Méditerranée : quels devenirs ?, **Insaniyat**, vol n° 72-73, Algérie, 2016. PP 95-113.

(25%)، 15 من 30 الى 40 سنة (37.5%) و 15 أكبر من 41 سنة (37.5%). أما الدراسة النوعية فتكونت من عشرة (10) متقاعدين من قطاع التربية الوطنية، وأربعة (04) جامعيين. وتبين من خلال النتائج أنّ المتقاعدين لا يشكلون كتلة متجانسة وهم مختلفون حسب مسارهم الحياتي وحسب خياراتهم وتشير أهم النتائج إلى أنّ التقاعد ليس انسحابا من الحياة فهناك فترة من العطاء والانفتاح على عدة إمكانيات، كما أن التقاعد ليس تخليا مهنيا فأغلب المتقاعدين يقومون بمشاريع ذات طابع ربحي أو تطوعي.

3-5 دراسة للباحثة بجامعة وهران 2، حليلة خديجة كبداني (2016) بعنوان الشيخوخة في الجزائر: مقارنة سوسيو ثقافية⁽¹⁾: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الفرد المسن ومعيشته والتقرب من خلال التصريحات التي يقدمها انطلاقا من تصوراته واتجاهاته، حيث أجريت الدراسة الميدانية على مرحلتين تضمنت أولاهما عينة من الأفراد المسنين تتراوح أعمارهم ما بين 65 سنة و80 سنة، يقدر عددها بـ34 فردا (20 ذكرا و14 أنثى). أما الثانية فتضمنت عينة من الشباب عددها 30 (16 ذكر و14 أنثى). كان الاختيار عشوائيا، أي لم يأخذ أي متغير بعين الاعتبار، أما فيما يخص الأداة المستعملة فتمثلت في سرد الحياة. تباينت نتائج أفراد العينة باختلاف نوعها، فحسب تصورات الرجال المسنين فإن الإشكالية في هذه المرحلة ليست الشيخوخة في حد ذاتها لكن ما ينعكس عنها، خاصة موقف المحيط الذي يحرف مكانة الفرد المسن ويدخله في أزمة مع من يحيطون به من أفراد أسرته. أما بالنسبة للنساء فإن الشيخوخة لم تشكل لهن أزمة لأنهن يحتفظن بنفس أدوارهن السابقة. وبالنسبة للشباب فرغم دخولهم في صراع مع المسنين على من يستطيع فرض رأيه، إلا أنه حسب رأيهم يبقى المسن هو عماد البيت والأسرة ككل.

وحسب رأي صاحبة المقال، فإن النتائج المتوصل إليها تعكس اتجاهين، اتجاه سلبي وآخر إيجابي، فالصورة السلبية تعكس الشيخوخة المتدهورة وهي نتاج التدهور الصحي والعقلي للفرد المسن مما يجعله في تبعية للغير وغير قادر على ممارسة أي نشاط ويصاب بالعزلة والتعاسة. أما الاتجاه الإيجابي ويتمثل في الشيخوخة المتفتحة التي تتسم بالاستقلالية

(1) خديجة كبداني، "الشيخوخة في الجزائر: مقارنة سوسيو ثقافية"، إنسانيات، العدد 72-73، الجزائر، 2016، ص ص 11-26.

والقدرة على التحكم في أحداث الحياة المختلفة والقدرة على إبداء الرأي ومن ثم الحفاظ على التكيف من خلال النشاط والمشاركة الاجتماعية. وحسب رأيها أيضا، تنشط مرحلة الشيخوخة الكثير من السيوررات البدائية، كالحداد المرتبط بفقدان الدور خاصة عند الرجال حيث يمثل التقاعد بالنسبة للبعض منهم النهاية والاختلاف بين النساء والرجال يرجع للجزور التكوينية للتنشئة الاجتماعية، فالمرأة تملك القدرة على الاتصال مع الآخرين للتعبير عن مشاكلها أكثر من الرجال.

3-6 دراسة للباحث بجامعة الجزائر 2، بوغالي حاجي (2016) بعنوان العوامل المتحكمة في الوضعية السوسيو اقتصادية للمسنين في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من المسنين في بعض بلديات الجزائر العاصمة⁽¹⁾: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمسنين في الجزائر وفق مقارنة ديموغرافية، حيث تم استخدام الملاحظة المباشرة واستمارة المقابلة كأدوات لجمع البيانات الميدانية وتكونت عينة الدراسة من 300 مبحوث من الجنسين سنهم 60 سنة فما فوق وهي عينة قصدية مكانية تم استجوابها في الأماكن العمومية (ساحات عمومية، مقاهي، مصليات، صناديق التقاعد، مراكز البريد... الخ)، موزعين على بعض بلديات الجزائر، على مدار شهر من الزمن (27 مارس 2014 إلى غاية 27 أبريل 2014)، للإجابة والتحقق من الفرضيات التالية: للمستوى السوسيو مهني للمسن دور في تحديد مستواه المعيشي؛ الأعباء الاجتماعية الأسرية المتكفل بها من طرف المسن لها أثر في تحديد مستواه المعيشي؛ العجز الصحي وتزايد المرض لدى المسن له أثر في تحديد مستواه المعيشي.

وقد أثبتت نتائج الفرضية الأولى أن المستوى السوسيو مهني الجيد قبل التقاعد يساهم في تحسين مستوى الدخل بعد التقاعد وأن أفضل دخل بعد التقاعد يحققه المسنون الذين خططوا لحياتهم المهنية سابقا واستثمروا أموالهم في استثمارات أو الذين هاجروا للعمل في أوروبا وتحصلوا على معاش تقاعد أجنبي ضمن لهم دخلا مرتقعا أو المسنون الذين يستفيدون من منح المجاهدين وأبناء الشهداء. أما فيما يخص الفئات الأكثر هشاشة في الدخل فهي التي

⁽¹⁾ بوغالي حاجي، "العوامل المتحكمة في الوضعية السوسيو اقتصادية للمسنين في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من المسنين في بعض بلديات الجزائر العاصمة"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع الديمغرافيا، جامعة الجزائر 2، 2017.

كانت تشتغل في مهن حرة والعمال الحرفيون وكذلك الذين يعتمد دخلهم على المنح الحكومية للمعوزين والمعاقين.

كما أن المسنين يلجأون لادخار قسط من دخلهم نتيجة ضعف دخلهم وهذا السلوك يظهر عند المسنين ذوي المكانة السوسيو مهنية الضعيفة كما أنهم معرضين للاستدانة لتغطية نفقاتهم وأن مؤشر الحاجات الأساسية والرفاهية يتجه إلى توفره في مختلف الفئات السوسيو مهنية كالموظفين والمناصب العليا والحرفيين وأصحاب المهن الحرة والذين يعتمدون على مصدرين وأكثر في توفير الدخل، في حين أن الفئة الأكثر حرمانا من مستويات الرفاه الاجتماعي هم المسنون الذين يعتمدون على المنح الحكومية الخاصة بالمعوزين أو المعاقين وبنسبة أقل عند العمال البسطاء والنساء المعال عليهن.

كما أثبتت نتائج الفرضية الثانية أن هناك علاقة بين حجم أسرة المسن ومستواه المعيشي بعد التقاعد وأن المسنين ذوي حجم الأسرة الصغيرة لديهم مستوى إنفاق جيد حيث حافظوا على قدرتهم الشرائية بعد التقاعد، على عكس المسنين في الأسر كبيرة الحجم الذين تضرروا في مستواهم المعيشي بعد التقاعد. وينخفض المستوى المعيشي لدى المسنين الذين يتكفلون بإحدى الحالات الاجتماعية (بنت مطلقة أو عازبة، غير عاملة، أو ابن معاق أو بطل) الموجودين تحت كفالتهم. كما أن المسنين ذوي مستوى الإنفاق الضعيف هم الذين يلجأون للاستدانة أكثر، في حين أن المسنين ذوي مستوى الإنفاق المتوسط أو المتذبذب في الغالب يستعينون بشبكة التضامن بين أفراد الأسرة في تغطية هذا العجز وتغير قدرتهم الشرائية بعد التقاعد. كما أنه كلما ارتفع مستوى الإعالة في أسرة المسنين كلما لم تتغير قدرتهم الشرائية بعد التقاعد ويتمتعون بمستوى عال من الرفاهية.

كما أثبتت نتائج الفرضية الثالثة أن الوضعية الصحية تساعد على النشاط والعمل بعد تحسين الدخل إن كان المعاش غير كاف أو تحقيق ربح إضافي في الدخل وتحسين المستوى المعيشي للمسن، فكلما كانت صحة المسن جيدة كلما كان وضعه الاقتصادي أفضل وكلما تراجعت وتدهورت حالته الصحية تراجع وضعه الاقتصادي ومستواه المعيشي.

وتبين النتائج أيضا، أنه كلما زاد عدد الأمراض لدى المسن كلما لجأ إلى الاستدانة أكثر فهم الأكثر عرضة لتغيير قدرتهم الشرائية بعد التقاعد، بحيث لديهم فحوصات دورية كل شهر تؤثر على مستواهم المعيشي. وإن للصحة دور في تحديد المستوى المعيشي للمسن، من ناحية تأثير ذلك على قدرته في مزاوله نشاط اقتصادي لتحسين وضعهم المعيشي وظروفهم المادية أو من ضغط المرض وتكاليف العلاج والتمريض على نفقاته العامة.

3-7 دراسة للباحث بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، محمد بداوي (2016) بعنوان التقاعد وأثره في حياة المسنين - دراسة اجتماعية لعينة من متقاعدي قطاع التربية الوطنية لولاية تلمسان⁽¹⁾: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير نهاية المسيرة المهنية على العلاقات الاجتماعية للمتقاعد مع أفراد أسرته والأصدقاء والزملاء والأدوار والنشاطات التي يمارسها واحتكاكه بالجيل الجديد وبمن يكبرونه. وقد تكونت عينة الدراسة من 385 مبحوثا (ذكور وإناث) من متقاعدي قطاع التربية بولاية تلمسان للإجابة على الفرضية التالية: بعد إحالة العامل على التقاعد وكبر سنه يجد نفسه ضعيفا جسمانيا وذهنيا ويقل مورده المالي ويزيد وقت فراغه، فتتقلص علاقاته الاجتماعية وتكون سلبية مع محيطه وباقي أفراد مجتمعه.

وقد أثبتت النتائج أن فقدان العمل يؤدي إلى فقدان المتقاعد للهدف الرئيسي في الحياة، كما ويؤدي إلى تغير العلاقات مع الزوجة والأبناء والأحفاد والأخوة، فتظهر المناوشات الزوجية ويجد نفسه يميل أكثر لرعاية الأحفاد وتقل صداقاته وتتقطع علاقته مع زملاء العمل بمرور الوقت ويؤدي ضعفه الجسدي والذهني إلى محاولة تدارك ما فاتته فيحسن علاقته مع خالقه ومع الناس إدراكا منه بقرب أجله.

(1) محمد بداوي، "التقاعد وأثره في حياة المسنين، دراسة اجتماعية لعينة من متقاعدين قطاع التربية الوطنية لولاية تلمسان"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017.

3-8 دراسة للباحث بجامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، هشام سبع (2017) بعنوان مكانة المسنين في الأسرة الجزائرية بالوسط الحضري في ظل التغيرات الاجتماعية الراهنة⁽¹⁾: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مكانة المسن داخل الأسرة الحضرية في ظل التغيرات الاجتماعية الراهنة وذلك من خلال وقوفها على تأثير الوضع السوسيو-ثقافي، الاقتصادي والصحي على فئة المسنين داخل الأسرة بالوسط الحضري من خلال إبراز أثر التغيرات الاجتماعية الحالية على الأسرة الحضرية والتي بدورها أثرت بشكل مباشر على شريحة كبار السن، كما دعت هذه الدراسة إلى إيجاد طرق موضوعية من أجل رعاية فئة المسنين وحمايتهم والمحافظة عليها وتوفير مختلف الحاجيات الضرورية لها. توصلت نتائج هذه الدراسة الميدانية إلى أن مكانة المسن في الأسرة الحضرية قد تدهورت بفعل عوامل التغير الاجتماعي التي أصابت الأسرة الجزائرية في الوقت الراهن بسبب كبر حجمها وتغير نمطها من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، كما بينت النتائج أيضا بأن الوضع الصحي والمالي لكبير السن محددان هاما لمكانته وتموضع قيمته بين أفراد أسرته.

3-9 دراسة للباحث بجامعة وهران 2، بلعربي عبد القادر (2017) بعنوان الشيخوخة والتقاعد لدى عمال التربية: الزمن المعاش حسب الجندر⁽²⁾: هدفت الدراسة إلى اكتشاف حياة الشيوخ المتقاعدين وما يميزها عن غيرهم خاصة وأن هذه الفئة لها نظرة تشاؤمية اتجاه هذه المرحلة التي تظهر فيها كل أعراض الشيخوخة من أمراض مزمنة وأزمات نفسية واجتماعية ومن ازدياد القلق كلما تقدم الشيخ في السن، حيث تم استعمال المقاربة الأنثروبولوجية وتطبيق مجموعة أدوات كالملاحظة الميدانية والمقابلة على عينة من عمال التعليم الابتدائي بلغ حجمها 88 فردا رجالا ونساء. توصلت الدراسة في نتائجها إلى أن الشيخوخة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتقاعد، فمهما استفاد المتقاعد من الامتيازات الإيجابية للتقاعد إلا أن حياته الجديدة تتطلب التخطيط والتنظيم أملا في تجاوز الأزمات النفسية والاجتماعية التي يفرزها انقطاع الإنسان عن العمل والدخول في آخر مرحلة عمرية من

(1) هشام سبع، "مكانة المسنين في الأسرة الجزائرية بالوسط الحضري في ظل التغيرات الاجتماعية الراهنة: دراسة ميدانية على عينة من الأسر بالشرق الجزائري"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص ديمغرافيا حضرية، جامعة سطيف 02، الجزائر، 2017.

(2) عبد القادر بلعربي، "الشيخوخة والتقاعد لدى عمال التربية، الزمن المعاش حسب الجندر، دراسة أنثروبولوجية بمنطقة عمي موسى ولاية غليزان"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص الأنثروبولوجيا، جامعة وهران 2، 2017.

مراحل حياة الإنسان. وأشارت النتائج إلى وجود عدة مجالات وفضاءات سوسيو ثقافية تعتبر من أهم اهتمامات فئة المتقاعدين تختلف حسب اختلاف الجنس وقد لوحظ أن الكثير منهم يلجأون إلى شغل أنفسهم بممارسات مهنية بسيطة مربحة أو مجانية في شكل عمل تطوعي، تساعد على حسن تسيير الوقت واستغلاله والالتقاء بالأصدقاء والاندماج في المجتمع من جديد. كما وجدت أن المجال الديني من المجالات التي يتمسك بها المتقاعد لأنه يساهم في التخفيف من التوتر والقلق الناتجين عن كبر السن ودنو الأجل.

3-10 مقال علمي لـ أمينة مراح ونصر الدين حمودة، باحثين دائمين بمركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية (CREAD,2018) بعنوان التقاعد والمستوى المعيشي لأرباب الأسر 60 سنة فما فوق⁽¹⁾: هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على إشكالية الظروف المعيشية للأشخاص المسنين في الجزائر ومدى تأثير نظام التقاعد على مستواهم المعيشي، وفق مقارنة اقتصادية تهدف إلى التطرق لوضعهم المعيشي ومحاولة قياس أثر مختلف خصائصهم على مستواهم المعيشي من خلال تحليل الخصائص الفردية وظروف السكن لأرباب الأسر لفئة 60 سنة فما فوق، حيث تم الاعتماد على قاعدة بيانات المسح العنقودي الثالث المتعدد المؤشرات (MICS 3) وتم استخراج ثلاث مجموعات من الأسر العادية، لتوضيح وضعيتهم وأثر نظام التقاعد على وضعية السكن وهي: أسرة يسيرها مسن (60 سنة فما فوق) يشغل؛ أسرة يسيرها مسن (60 سنة فما فوق) متقاعد؛ أسرة يسيرها مسن (60 سنة فما فوق) غير مشغل وغير متقاعد. وبالاعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي تم استخلاص النتائج التالية:

أن أرباب الأسر الذكور أكثر هشاشة من الإناث والطلاق يؤثر سلبا في المستوى المعيشي للجنسين ونظام التقاعد له أثر إيجابي على مستواهم المعيشي لأنه يجعل أرباب الأسر المشغولين أحسن رفاها من أرباب الأسر غير المشغولين وغير المتقاعدين. أما بالنسبة للدخل فالمعاش التقاعدي هو المصدر الأساسي للدخل والذكور أكثر تقاضيا للمعاش من الإناث اللاتي يتقاضين المعاشات المنقولة بعد وفاة الزوج. وبينت النتائج أيضا أن هناك

⁽¹⁾ Amina Merah, Nacer-Eddine Hammouda, « Retraite et niveau de vie des chefs de ménages âgées de 60 ans et plus », *revue des sciences économiques, de gestion et sciences commerciales*, vol 11/ N°02,2018, PP 406-420.

أثرا سلبيا للعمر على تطور المستوى المعيشي لأرباب الأسر باستثناء الإناث، فإن التقدم في السن ليس في صالح تحسين المستوى المعيشي لأرباب الأسر المتقاعدين 60 سنة فما فوق.

4-التعليق على الدراسات السابقة

من الملاحظ أن الدراسات السابقة تناولت أثر مجموعة مختلفة من العوامل والمتغيرات على الأدوار الاجتماعية للمتقاعدين في عدة دول مختلفة، منها دراسة لـ فيليب انتوان (Philippe Antoin, 2007) التي أجريت على (07) عواصم لغرب إفريقيا (مالي، ساحل العاج، البنين، التوغو، النيجر، السنغال، بوركينا فاسو)، ركزت على فهم الوضع الاقتصادي لمن هم في سن الـ 55 فما فوق وعلى وجه الخصوص مكانة كبار السن 55 سنة فما فوق في سوق العمل. ومن بريطانيا ألفت دراسة، لـ بن هافن وآخرون (2013)، (BENHEAVEN and Others) ، حول دعم الرفاه في التقاعد من خلال أدوار اجتماعية ذات مغزى: مراجعة منهجية لدراسات التدخل، ومن الاتحاد الأوروبي قارنت دراسة بين 16 دولة أوروبية حول دور المتقاعدين في المجتمع باستخدام بيانات مسح الصحة والشيخوخة والتقاعد الرابع (SHARE) في أوروبا (2010-2011)؛ وتطرقت الدراسة إلى الأنشطة التي يمارسها المتقاعدون للآخرين: (العمل التطوعي والجماعي، تقديم المساعدات للأقارب داخل الأسرة وخارجها، رعاية الأحفاد ورعاية المعالين المسنين)؛ المعونة التي يتلقاها المتقاعدون والتبرعات المدفوعة والمقبوضة من طرف الأقارب خارج الأسرة؛ مشاركة المتقاعدين في الحياة الاجتماعية (الجموعية والمدنية). وهدفت دراسة سويسرية للباحثة بيريسويل، ماري (2016·BAERISWYL,Marie) إلى مناقشة إشكالية مكانة كبار السن في المجتمع السويسري والرهانات الفردية والمجتمعية التي تواجههم، وهذا من خلال التطرق للمشاركة الاجتماعية لكبار السن (65-95 سنة) في منطقتين جغرافيتين (جنيف وفاليه).

أما في البلدان العربية، سلطت الضوء دراسة للمحافظة السامية للتخطيط (المملكة المغربية، HCP، 2006) على الحالة الديموغرافية والاجتماعية للمسنين من حيث السن والجنس والمكانة في الأسرة ومن بين محاورها المحور الرابع بعنوان التقاعد والمشاركة في الحياة العملية للمسنين، وفي اليمن هدفت دراسة المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل (2007)، إلى التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية

للمتقاعدين والمشاكل التي يعانون منها والحلول الممكنة لها. وفي العراق هدفت دراسة بمدينة الموصل لـ **مرح مؤيد حسن (2011)** إلى معرفة كيفية تعامل المتقاعدين مع ظروف حياتهم الجديدة بعد تقاعدهم والتعرف على الفروق بين المتقاعدين حسب متغير العمر والجنس فيما يتعلق بكيفية تعاملهم مع ظروفهم الحياتية الجديدة. أما في تونس فعالجت دراسة **الصامت سوسن بلحاج بالقاسم (2011)** مشكلة الاندماج الاجتماعي للمسن بعد التقاعد والاستراتيجيات التي يتخذها لتحقيق ذلك من خلال المشاركة الاجتماعية للمتقاعد التونسي في ثلاثة عناصر أساسية: المشاركة في أنشطة الجماعات الأولية، المشاركة في الأنشطة المنظمة، المشاركة الاجتماعية في الأنشطة غير المنظمة.

أما في المجتمع الجزائري، هدفت دراسة **عمار مانع (2011)** في منطقة الهضاب العليا (سطيف وبرج بوعريريج) إلى التعرف على الواقع المعيشي للمتقاعدين من خلال تقييم درجة اندماجهم أو إقصائهم اجتماعيا من منظور المتقاعدين لطريقة شغل أوقاتهم اليومية وكذلك منظور المجتمع لهم، وتعرضت **كريمة بوعزيز (2013)** إلى محددات الصحة الجسدية والنفسية والاجتماعية لكبار السن في الجزائر حيث تمثلت أبعاد الصحة الاجتماعية في مدى قدرة كبار السن على أداء أدوارهم والقيام بالأنشطة اليومية داخل وخارج المحيط الأسري والحفاظ على شبكة العلاقات الأسرية والمجتمعية وركز مشروع وطني للبحث لشريف أسيا وآخرون **(2014)** على وضع كبار السن في الجزائر في سياق التحولات الأسرية والاجتماعية التي تشهدها البلاد حاليا ومن بين أهداف هذا العمل: إنشاء تصنيف اجتماعي اقتصادي وصحي للمسنين في الجزائر؛ التعرف على العلاقات داخل الأسرة وخارجها ودراسة الأشكال المختلفة للتضامن: أنواع العلاقات بين كبار السن وأفراد أسرهم (أحفاد، أزواج)؛ معرفة الحياة اليومية وظروف المعيشة لكبار السن (المشاركة في الحياة العملية والحماية الاجتماعية والترفيه).

وسعت **حليمة خديجة كبداني (2016)** في بحثها إلى التعرف على واقع الفرد المسن ومعيشتة والتقرب من خلال التصريحات التي يقدمها انطلاقا من تصوراته واتجاهاته وفي نفس السنة قارب الباحث **مصطفى ميموني** التقاعد في السياق الجزائري (شمال الغرب الجزائري - مستغانم) بتناول فئة المتقاعدين من عمال التربية الوطنية ومن الجامعيين. وكذلك

الباحث **بوغالي حاجي (2016)** سلط الضوء على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمسنين في الجزائر، وفق مقارنة ديموغرافية على بعض بلديات الجزائر العاصمة. وكشف الباحث **محمد بداوي (2016)** عن تأثير نهاية المسيرة المهنية على العلاقات الاجتماعية للمتقاعد مع أفراد أسرته والأصدقاء والزملاء والأدوار والنشاطات التي يمارسها واحتكاكه بالجيل الجديد وبمن يكبرونه بالارتكاز على عينة من متقاعدي قطاع التربية بولاية تلمسان. وهدفت دراسة **بلعربي عبد القادر (2017)** وفق مقارنة أنثروبولوجية على عينة من عمال التعليم الابتدائي إلى اكتشاف حياة الشيوخ المتقاعدين وما يميزها عن غيرهم، خاصة وأن هذه الفئة لها نظرة تشاؤمية اتجاه هذه المرحلة التي تظهر فيها كل أعراض الشيخوخة من أمراض مزمنة وأزمات نفسية واجتماعية ومن ازدياد القلق كلما تقدم الشيخ في السن. أما دراسة **هشام سبع (2017)** فهدفت إلى معرفة مكانة المسن في الأسرة الحضرية في ظل التغيرات الاجتماعية الراهنة وذلك من خلال وقوفها على تأثير الوضع السوسيو-ثقافي، الاقتصادي، والصحي على فئة المسنين داخل الأسرة بالوسط الحضري، من خلال إبراز أثر التغيرات الاجتماعية الحالية على الأسرة الحضرية والتي بدورها أثرت بشكل مباشر على شريحة كبار السن. وسلطت الضوء دراسة **أمينة مراح ونصر الدين حمودة (2018)** على إشكالية الظروف المعيشية الأشخاص المسنين في الجزائر ومدى تأثير نظام التقاعد على مستواهم المعيشي، وفق مقارنة اقتصادية، بالارتكاز على قاعدة بيانات المسح العنقودي الثالث المتعدد المؤشرات، بهدف التطرق إلى وضعهم المعيشي ومحاولة قياس أثر مختلف خصائصهم على مستواهم المعيشي، من خلال تحليل الخصائص الفردية وظروف السكن لأرباب الأسر 60 سنة فما فوق باستعمال تقنيات الاقتصاد القياسي.

فبعد استعراضنا لأبرز نتائج الدراسات السابقة الأجنبية، العربية والجزائرية يمكن القول أن كل دراسة تناولت المتغير التابع لدراستنا، من زاوية معينة وعناصر محددة، فالدراسات الأجنبية أجريت في المجتمعات الأوربية المتقدمة وبينت تأثير فقدان دور العمل بعد التقاعد وما يسببه من مشكلات وأهمية دور المشاركة في الأنشطة الاجتماعية بعد التقاعد في تحسين الصحة والرفاهية وأهمية دعم الأدوار الاجتماعية للسكان المسنين المتنوعة. أما فيما يخص الدراسات في المجتمعات النامية وخاصة الدول الإفريقية فقد ركزت على تدهور

الوضع الاقتصادي للمتقاعدين بسبب تدني مستوى المعاشات والعمل على تحسين نوعية حياتهم.

وارتكزت الدراسات العربية في المجتمع اليمني والعراقي، ومجتمعات شمال إفريقيا (المغرب وتونس)، والتي ركزت أيضا على الخصائص الديمغرافية للمتقاعدين ومشكلاتهم الاجتماعية والصحية والاقتصادية التي تواجههم، مع تحديد أنواع الأنشطة التي يمكن أن يمارسها المتقاعدون وقد توصلت معظم النتائج إلى أن هناك تراجعا شديدا في تطور أدوار المتقاعدين كما يعاني أغلب المتقاعدين من تدني مستويات المعاشات التقاعدية. والأمر الملاحظ أن كل من الدراسة السويسرية والتونسية، قد سلطت الضوء على العوامل الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد الأدوار الاجتماعية للمتقاعد وبالتالي محددات التشخيص والنشاط.

أما الدراسات الجزائرية فركزت كلها تقريبا على المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية التي يتعرض لها المتقاعدون والمسنون، فمنهم من ركز على مدى تغير علاقات المتقاعد داخل وخارج أسرته ومنهم من ركز على مكانة المسنين داخل الأسرة الجزائرية، ومنهم من ركز على مشكلة وقت الفراغ وكيفية قضاء عليها من خلال شغله بعدة مجالات سوسيو-ثقافية وقد اتفقت كل هذه الدراسات على أن المتقاعدين الجزائريين يعانون من مشكلات اجتماعية واقتصادية وصحية، تختلف باختلاف مراكزهم الاجتماعية وحسب الجنس، كما أنه لا يوجد تكفل اجتماعي لتخطي هذه المشكلات من طرف الجهات الوصية.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، بتطرقها لمشكلة سوسولوجية أساسية في حياة الفرد اليومية وهي تراجع الأدوار الاجتماعية لفترة ما بعد التقاعد نتيجة الانتقال من مرحلة العمل إلى التقاعد ومنه التخلي عن الدور المهني الذي يعتبر المحدد الرئيسي للمركز والمكانة الاجتماعية في الفترة السابقة، وهي مشكلة توصلت إليها نتائج وتوصيات أغلب الدراسات ولهذا تقوم الدراسة الحالية بتناول المشكلة بالطرح في السياق الجزائري وفق مقارنة ميدانية في حقل العلوم السكانية وبالمقارنة خاصة مع الدراسات الجزائرية نجد أن الدراسة الحالية تختلف مع الدراسات السابقة في العديد من النقاط الجوهرية وهي:

● **الإطار الجغرافي:** قاربت الدراسات الجزائرية الموضوع بتحليله على المستوى الكلي (الوطني) وعلى المستوى الجزئي في مناطق جغرافية معينة كالهضاب العليا، الشرق الجزائري، شمال الغرب الجزائري (مستغانم)، بلديات الجزائر الوسطى، تلمسان، بينما تركز الدراسة الميدانية الحالية بالجمع مابين ولايتين من الوسط الجزائري (الجزائر العاصمة والبويرة) ومنه الجمع بين عالم الحضر والريف في العينة، حيث أن أغلب الدراسات الجزائرية ركزت في تناولها للمتقاعدين على المجال الحضري فقط وأغفلت التعرض للمجال الريفي الذي يمثل نظاما مختلفا عن المدينة ولهذا تركز الدراسة الحالية على كلا المجتمعين (الحضري/الريفي).

● **الإطار البشري:** فئة المتقاعدين لا يمكن اعتبارها فئة اجتماعية متجانسة بل هي فئة غير متجانسة لا تتمتع بنفس الخصائص والمميزات ولهذا تعنى الدراسة الخالية فقط بفئة معينة ومحددة من المتقاعدين وهي "أرباب الأسر"، حيث اعتبرت أغلب الدراسات السابقة المتقاعدين كفئة اجتماعية متجانسة وربطها مع الشيخوخة والمسنين والتقاعد. كما وترکز الدراسات السابقة على الفئات العمرية 60 سنة فما فوق والتي تحدد بداية الشيخوخة والتقاعد، بينما تتميز الدراسة الحالية بتناولها لثلاثة فئات عمرية من أرباب الأسر المتقاعدين وهي: الفئة الأقل من 60 سنة والتي تمثل أرباب الأسر المتقاعدين الشباب الذين استفادوا من أنماط التقاعد قبل 60 سنة؛ فئة العمر الثالث وهم أرباب الأسر المتقاعدين المسنين الذين تتراوح أعمارهم مابين 60-79 سنة وفئة العمر الرابع والتي تعني أرباب الأسر المتقاعدين الكهول الأكثر من 80 سنة. ومنه تتميز الدراسة الحالية بالجمع بين الشيخوخة وفترة النشاط ولهذا يمكن التعرض للأدوار الاجتماعية لهذه الفئة الاجتماعية قبل وبعد سن 60 سنة.

وأیضا تناولت الدراسات الجزائرية المتقاعدين من الوظيفة العمومية خاصة عمال قطاع التربية الوطنية وتغاضت عن المتقاعدين من القطاع الخاص، ولهذا جاءت دراستنا الحالية للجمع مابين متقاعدي القطاع العام بما فيها متقاعدي الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية الاقتصادية ومتقاعدي القطاع الخاص.

- **الاختلاف في الهدف:** بمقارنة هدف الدراسة الحالية بأهداف الدراسات السابقة الأجنبية نلاحظ أنها تتوافق مع هدف دراستنا، من حيث تحديد الأدوار الاجتماعية للمتقاعد ومن حيث الأوضاع الاقتصادية والصحية والمركز الاجتماعي، ووجه الاختلاف يكمن في تركيزنا على رب الأسرة المتقاعد. أما الدراسات التي تمت في المجتمعات العربية والمجتمع الجزائري فنجد أن إضافتنا تكمن في تحديد محددات الدور الاجتماعي الذي يمكن أن يشغله رب الأسرة المتقاعد داخل وخارج أسرته، وهو ما لم يتم التطرق له بالتفصيل من قبل هذه الدراسات.
- **الاختلاف في المتغيرات المدروسة:** تناولت الدراسات مدى تأثير التغيرات الاجتماعية على المتقاعدين في نطاق الأسرة وخارجها على حياتهم الاجتماعية لفترة ما بعد التقاعد، بينما تناولت دراستنا تأثير كل من الوضع الاقتصادي والوضع الصحي والتحويلات الاجتماعية الراهنة المتمثلة خاصة في تغير البناء والوظائف الأسرية على أدوارهم الاجتماعية في مراكزهم الاجتماعية كأرباب الأسر في مرحلة التقاعد.

المبحث الثاني: المنهجية والتقنيات المتبعة في البحث

أولاً : منهج البحث

للإجابة على الأسئلة التي تثيرها مشكلة بحثنا " التدني الشديد في الأدوار الاجتماعية لرب الأسرة المتقاعد"، تم ضبط المناهج العلمية أولاً بتبني المنهج الكمي كمنهج أساسي حيث وظفناه لجمع البيانات من الميدان وترتيبها وتبويبها في جداول بسيطة ومركبة ثم تحليلها وتفسيرها ومنه التمكن من اختبار فرضيات البحث والإجابة على تساؤلاته.

بالإضافة إلى استعانتنا بالمنهج الكيفي كمنهج ثانوي حيث وظفناه في الدراسة الاستطلاعية، حيث بدأنا توظيفه في مرحلة الاستكشاف من خلال المزاوجة بين القراءات الاستكشافية النظرية والدراسة الاستطلاعية الميدانية من أجل بناء الإشكالية ومنه التمكن مع مرور الوقت من تعرية المشكلة وتحديد جوانبها والانتقال من العام (المشكلة) إلى الخاص (الإشكالية)، وفي مرحلة ثانية وظفناه من أجل الكشف عن بعض المؤشرات الميدانية للدراسة التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة وبالتالي التمكن من بناء أسئلة الأداة الرئيسية لجمع البيانات

على قاعدة صلبة، وبعدها تم توظيف المعلومات المتحصل عليها سابقا بواسطة تقنياته في الدراسة الميدانية وبالضبط في مرحلة التحليل السوسولوجي للعلاقات الارتباطية.

وقمنا بتوظيف المنهج الوصفي التحليلي أيضا "كمنهج ثانوي" في الدراسة النظرية بهدف وصف وتحليل مشكلة البحث من حيث الحجم وتطور مختلف جوانبها لتدعيم الجانب النظري الخاص بمتغيرات الدراسة، بالاعتماد على عملية جمع وتحليل البيانات الإحصائية الجاهزة من مصدرها الثانوي الخاصة بنتائج بعض المسوحات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء وبعض بيانات الصندوق الوطني للتقاعد ووزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات. وكذلك قمنا بتوظيفه في الدراسة الميدانية من خلال وصف خصائص العينة.

ثانيا : التقنيات المستعملة في جمع البيانات

1- الاستبيان: استعملنا لإنجاز هذا البحث تقنية الاستبيان كتقنية أساسية بهدف جمع البيانات الكمية من الوحدة الإحصائية "أرباب الأسر المتقاعدين" بالتركيز على أسلوب جمع الميداني المباشر الذي يتطلب الاتصال المباشر للباحث أو من ينوب عنه بأفراد العينة وأيضا أسلوب الجمع غير المباشر. وقد تضمن الاستبيان 64 سؤالا تنوعت بالشكل التالي: أسئلة مغلقة بهدف الحصول على معطيات دقيقة، أسئلة مفتوحة لإعطاء الفرصة أكثر لأفراد العينة بالتصريح بآرائهم وأفكارهم بحرية أكثر وأسئلة نصف مغلقة أين حددنا قيم الإجابة وتركنا لأفراد العينة الحرية في إضافة إجابات أخرى. وقد إحتوى الاستبيان على 07 محاور كبرى تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

- 1- البيانات العامة لرب الأسرة المتقاعد.
- 2- بيانات حول الخصائص السوسيو مهنية لرب الأسرة المتقاعد.
- 3- بيانات حول الوضع الاقتصادي المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد.
- 4- بيانات حول المركز الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد أثناء العمل.
- 5- بيانات حول الوضع الصحي الحالي لرب الأسرة المتقاعد في مرحلة التقاعد.
- 6- بيانات حول الدور الأسري لرب الأسرة المتقاعد.

(1) أنظر الملحق رقم 01

- 7- بيانات حول الدور المجتمعي لرب الأسرة المتقاعد.

وتجدر الإشارة بأننا قمنا بتوزيع حوالي 600 استبيان وتحصلنا في الأخير على 400 استبيان صحيح تمت الإجابة على كل أسئلته بدقة، نظرا لاعتمادنا على إستراتيجية ملائمة لجمع البيانات الميدانية تتماشى والوضع الصحي في فترة جمع البيانات عن طريق اتخاذ العديد من الإجراءات المتمثلة في الاعتماد على أربعة أشكال لنفس محتوى الاستمارة الورقية، حيث قمنا ببناء استمارة إلكترونية باللغتين العربية والفرنسية في (Google forms)، بالإضافة إلى استمارة رقمية في ملف وورد 2007، لتسهيل عملية توزيع الاستبيان وإرسالها بالإيميل أو تقنية أخرى. بالإضافة إلى تشكيل مجموعة من المساعدين الميدانيين والتي تكونت من (أساتذة، طلبة الماستر والدكتوراه، موظفين، أصدقاء... الخ) وحثهم على استخدام تقنية كرة الثلج حتى يتمكن من جمع أكبر عدد ممكن من الاستبيانات.

2- الملاحظة بدون مشاركة: استخدمنا الملاحظة بدون مشاركة كتقنية ثانوية في عملية القراءات والمطالعة في المقاربات ونتائج الدراسات التي تناولت موضوع البحث وذلك من أجل توظيفها في البناء الفكري المتضمن الإشكالية والفرضيات وتحديد المفاهيم الأساسية لهذا البحث حيث قمنا بالاطلاع على بعض الأبحاث والدراسات ونتائج التحقيقات العالمية، العربية والجزائرية وهذا من أجل فهم الظاهرة موضوع الدراسة بصورة أعمق وأدق وتقديم تصور نظري مبني على رصيد معرفي سمح لنا بإدراك الواقع الذي ارتكزت عليه إشكالية بحثنا.

3- المقابلة غير المقننة: قمنا باستعمال تقنية المقابلة غير المقننة كتقنية ثانوية في الدراسة الاستطلاعية بهدف بناء الإشكالية وبناء أسئلة الاستبيان والبحث والكشف عن بعض المؤشرات الميدانية للدراسة التي لم تتوفر عليها الدراسات السابقة، وبالتالي التقرب والتعرف على اهتمامات ومشاكل هذه الفئة الإجتماعية موضوع دراستنا وإعطاء مصداقية وأهمية كبرى لها مما مكننا من إدراك الواقع وتحليل وتفسير النتائج سوسولوجيا بطريقة واقعية لا يمكن إنكارها.

ثالثا : التقنيات المستعملة في تحليل البيانات

لمعالجة بيانات الدراسة الميدانية وتحليلها استخدمنا برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة (22) بعد القيام بعملية ترقيم الاستمارات وترميزها وإدخالها في البرنامج من أجل الحصول على قاعدة بيانات خاصة بالموضوع، وبعدها قمنا بتصنيف الجداول الإحصائية إلى بسيطة تبين النسب المئوية والتكرارات لتوضيح خصائص العينة وأخرى مزدوجة توضح العلاقات بين متغيرات الدراسة لاختبار فرضيات البحث. كما استخدمنا في عملية التحليل الإحصائي مجموعة من الأساليب والأدوات تتمثل في:

1- أساليب الإحصاء الوصفي: استخدمنا هذا النوع من الإحصاء بهدف تلخيص البيانات بصورة جداول تكرارية ورسوم بيانية وكذلك استخراج المقاييس الإحصائية مثل مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت.

2- أساليب الإحصاء الاستدلالي: استخدمنا بعض أساليب الإحصاء الاستدلالي بهدف اختبار صحة فرضيات البحث، حيث وظفنا التحليل الإحصائي المتعدد المتغيرات من خلال استخراج العلاقات الارتباطية الثنائية بين المتغير التابع "الأدوار الاجتماعية لرب الأسرة المتقاعد" والمتغيرات المستقلة، وبما أن مستويات القياس للمتغير التابع ذات مستوى اسمي أو رتبي (متغير كيفي) اعتمدنا على أساليب الإحصاء الاستدلالي لابرامتري التي تستخدم في الحالات التي لا يكون المجتمع الذي سحبت منه العينة معروفا، وعدم توفر شروط التوزيع لاعتدالي للمجتمع ويطبق في حالة القياس الاسمي والترتبي ومن أمثلته: التكرارات - النسب المئوية - مربع كاي - مان ويتنى ، ولكوسكن، فريدمان، كروسكال واليز.

ولقد ارتكز تحليلنا الإحصائي على الأساليب الإحصائية لابرامتري التالية: التكرارات، النسب المئوية والاختبارات الإحصائية لابرامتري لاختبار العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، نتيجة اختيارنا لعينة غير عشوائية حصصية والتي تستعمل في المجتمعات غير المتجانسة، رغم توفر إطار المعاينة بالنسبة لدراستنا إلا أننا لم نتمكن من اختيار عينة بحثنا ضمن العينات العشوائية الاحتمالية، نتيجة استحالة الحصول على قائمة بأسماء وعناوين أرباب الأسر المتقاعدين (قاعدة السبر غير متاحة).

كما واعتمدنا في جميع مراحل الدراسة الميدانية على نتائج الاختبار الإحصائي (الكاي تربيع χ^2) فقط، عند مستوى الدلالة 5%، بناء على الفرضيات الإحصائية التالية التي تنص: الفرضية الصفرية (H_0) على عدم وجود علاقة بين المتغير التابع وأحد المتغيرات المستقلة أما الفرضية البديلة (H_1) فتتص على وجود علاقة، حيث يتم رفض الفرضية الصفرية في حالة الاحتمال أقل من 0.05.

رابعاً : مجالات البحث

1- المجال المكاني: قمنا بإجراء الدراسة الميدانية بولايتي الجزائر والبويرة نتيجة عدة اعتبارات برزت لنا في مرحلة ما قبل الاستطلاع وتحديد خيارات الدراسة وتحديد الإطار العام لركائز البحث وأوليات البحث، بداية من دراسة إمكانية إجراء البحث أو التراجع عنه، خاصة في مرحلة اختيار وبناء موضوع البحث في السنة الأولى من التكوين الحضوري للدكتوراه، حيث جاءت عملية الاختيار على أساس دراسة الجدوى والتكلفة وتكيفها حسب إمكانياتنا المتوفرة للقيام بالبحث الميداني الذي يحتاج إلى إمكانيات معرفية للإلمام الكافي بمشكلة البحث.

وكذلك دراسة الإمكانيات المادية التي تعتبر من أبرز العوامل المحددة لاستمرارية إجراء البحث الذي دامت مدته 05 سنوات وبحكم بعد المسافة بين مكان عملنا اليومي المتواجد بشكل دائم ومستمر بولاية الجزائر والتي تتميز بطابعها الحضري ومكان الإقامة الدائمة المتواجد بولاية البويرة والتي تتميز بطابعها الريفي وبحكم أن إجراء بحث علمي من هذا النوع على المستوى الوطني مكلف جدا وبالتالي قمنا بالتكيف حسب الإمكانيات المتوفرة لدينا، مما سهل علينا الاتصال الفعلي بشريحة أكبر من أرباب الأسر المتقاعدين والحصول على عينة ممثلة تمثيلاً جيداً لمجتمع الدراسة في مجالين مختلفين تماماً من حيث نمط المعيشة ونوعية الحياة وهما المجال الحضري والمجال الريفي.

2- المجال الزمني: امتدت فترة جمع البيانات بواسطة تقنية الاستبيان من 09 جوان 2020 حتى 09 أكتوبر 2020، بمدة 03 أشهر متتالية، حيث تمت خلال هذه الفترة عملية توزيع وجمع الاستبيان. وتجدر الإشارة هنا إلى الظروف التي ميزت هذه الفترة بانتشار

فيروس كوفيد 19 وإجراءات الحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي خلق لنا صعوبة في التواصل المباشر مع الوحدة الإحصائية للدراسة "أرباب الأسر المتقاعدين" التي أصبحت لا تتواجد في الفضاءات العمومية اليومية المعتادة والتي تمارس نشاطاتها فيها كالمساجد والحدائق العمومية والمقاهي... الخ مما ألزما بتغيير استراتيجية جمع البيانات.

ويمكن القول أن (03 أشهر) لم تكن المدة الفعلية للبحث الميداني حيث قمنا بالدراسة الاستطلاعية الميدانية عن طريق الملاحظة بدون مشاركة والمقابلات غير مقننة لتحديد إشكالية البحث وفرضياته وأهم المفاهيم المستعملة في البحث والخيارات المنهجية وتحديد أدوات جمع البيانات وأساليب تحليلها والتأسيس لتحليل سوسيولوجي لتأطير دراستنا حول الدور الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد.

فكانت حصيلة الاستكشاف جمع معطيات نوعية أدت إلى توجيه الدراسة ومعرفة مختلف الجوانب التي سنعالجها من خلالها الظاهرة ومعرفة وجهات النظر حول الموضوع وبالتالي سمحت لنا بضبط التساؤل الرئيسي للإشكالية والأسئلة الفرعية المتعلقة به وبذلك بناء الإشكالية وتوجيه فرضيات البحث. كما أن الدراسة الاستطلاعية ساهمت بشكل أساسي في بناء أداة جمع البيانات الكمية (الاستبيان) حيث تمكنا من حصر أسئلته وخاصة الأسئلة التي لم نصل إليها في القراءات النظرية.

كذلك قمنا بالتطبيق التجريبي للاستبيان الأولي، خلال شهر أكتوبر 2019، حيث قمنا بتوزيع مجموعة من الاستبيانات على أرباب الأسر المتقاعدين ببلدية الجزائر وسط وبلدية الأخرية، إذ سمح لنا هذا الأمر بتعديل بعض أسئلته والاستغناء عن البعض والتفكير في أسئلة أخرى تخدم أكثر حيثيات البحث وكانت هذه التعديلات بهدف تسهيل فهم الأسئلة وإمكانية الإجابة عنها بسهولة لأننا اعتمدنا على طريقة ملأ الاستبيان من طرف المستجوب أو أحد المساعدين.

3- المجال البشري: تمثلت الوحدة الإحصائية للبحث في أرباب الأسر المتقاعدين من كلا الجنسين (ذكور/إناث)، يقيمون بشكل دائم بولايتي الجزائر والبويرة. أما عن نوع عينة البحث فهي عينة غير احتمالية حصصية مبنية على أساس متغير العمر وهذا النوع من العينات

فرضه علينا مجتمع بحثنا الأم، رغم وجود إطار المعاينة وبسبب استحالة الحصول على قائمة بأسماء وعناوين أرباب الأسر المتقاعدين.

خامسا: صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهت تقدم مجريات البحث بجزئية النظري والميداني نذكر:

1-الصعوبات التي واجهتنا أثناء البحث النظري: أهمها صعوبة تحديد الإطار النظري للمتغير التابع للدراسة "الدور الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد" وهو مفهوم مركب مبني على العديد من المفاهيم الرئيسية (الدور الاجتماعي، التقاعد، المتقاعد، رب الأسرة)، والتي تتميز بعدم الاتفاق في الكثير من الأحيان على تعاريف محددة لها وتختلف باختلاف المنطقة والثقافة...الخ. فمفهوم الدور الاجتماعي فقط له بعد تاريخي في التحليل السوسيولوجي الكلي للبناء الاجتماعي من خلال المراكز الاجتماعية، وفي تحليل السوسيولوجي الجزئي للأنساق الاجتماعية عن طريق عملية التفاعل الاجتماعي بالإضافة إلى ارتباطه الوثيق بالعديد من المفاهيم السوسيولوجية المترابطة والمتداخلة، وما زاد الطين بلة طبيعة تكويننا في مرحلة التدرج (مهندس دولة في الإحصاء) البعيدة نوعا ما عن مفاهيم حقل السوسيولوجيا.

2-الصعوبات التي واجهتنا أثناء البحث الميداني: كما اشرنا إليه سابقا في متن هذا التقرير، تزامنت فترة جمع البيانات من الميدان مع فترة انتشار وباء كوفيد 19 وما نتج عنها من إجراءات كالحجر المنزلي مما شكل لنا صعوبة في الاتصال بأفراد العينة وهذا ما أدى بنا إلى تبني إستراتيجية جديدة تتماشى حسب نظرنا مع التحولات الصحية المفاجئة والطارئة التي مست بالأمن الصحي للجزائر وبدول العالم ككل، حيث أصبحت فئة كبار السن من أكثر الناس عرضة للإصابة بوباء كورونا المستجد، مما خلق لنا صعوبة كبيرة جدا في الاتصال والتواصل مع هذه الفئة الاجتماعية المهمة لتقدم بحثنا.

الفصل الثاني: سوسولوجيا التقاعد الوظيفي والأدوار الاجتماعية

تمهيد.

المبحث الأول: الدراسة النظرية للأدوار الاجتماعية في البناء الاجتماعي والأسرة.

أولاً: الاتجاهات النظرية في تحليل الأدوار الاجتماعية في البناء الاجتماعي.

ثانياً: نظرية الدور والمداخل النظرية في دراسة الأسرة.

ثالثاً: أثر التغيرات الاجتماعية على بنية ووظائف الأسرة.

المبحث الثاني: الدراسة النظرية للتقاعد والشيخوخة السكانية.

أولاً: النظريات الاجتماعية المفسرة للتقاعد والشيخوخة.

ثانياً: مشكلات التقاعد.

ثالثاً: معالجة مشكلات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم.

المبحث الثالث: نظام التقاعد في ظل التحول الديمغرافي وتشيوخ السكان.

أولاً: منظومة الضمان الاجتماعي والتقاعد النشأة والتطور.

ثانياً: التقاعد في السياق الديمغرافي الجديد.

خلاصة الفصل.

تمهيد

يهدف نموذج التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية إلى الكشف عن التفاعل بين الظواهر السكانية وظواهر الأسر، الطبقة الاجتماعية، القيم والمعايير، العادات والتنمية، حيث ينظر علم الاجتماع إلى السكان كأهم عنصر في البناء الاجتماعي للمجتمع، على أساس أن هناك تفاعلا بين الظواهر السكانية ومكونات البناء الاجتماعي للمجتمع ومنه يمكننا الاستفادة من الإطار التحليلي لنسق الفعل الاجتماعي الذي يستند إلى مختلف الأفكار والقضايا النظرية لأصحاب نظريات المدخل المحافظ في دراسة الظواهر السكانية بهدف بناء نموذج التحليل الخاص بموضوع الدراسة الحالية.

كما تعتبر الأسرة الوحدة الأساسية في البناء الاجتماعي وتتأثر بالظروف الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للمجتمع ككل، ويعتبر النسق الأسري في مقدمة صور التفاعل الاجتماعي، السلوك التفاعلي وسلوك الدور، لأن كل عضو ينتمي إلى الأسرة يشغل أدوارا مختلفة داخل النسق الأسري ويتمتع بمكانة اجتماعية مختلفة ينتج عنها مقدار من السلطة والقوة داخل النسق الأسري وبالتالي يظهر بناءها للقيام بوظائف محددة كنظام اجتماعي أو جماعة اجتماعية.

وقد تأثرت الأسرة مثلها مثل باقي مؤسسات المجتمع بالتغيرات السريعة التي شهدتها العالم المعاصر حيث فقدت الكثير من وظائفها التقليدية وقد اختلف الباحثون في تحديد المداخل النظرية الأساسية في دراستها ومن أهمها نجد المدخل البنائي الوظيفي، المدخل التفاعلي الرمزي والمدخل التنموي، ومنه يمكننا كذلك الاستفادة أيضا من توظيف هذه المداخل النظرية في تحليل الأدوار الاجتماعية داخل النسق الأسري وبناء جزء من نموذج التحليل الكلي الذي نعتمد عليه في تحليل الأدوار الأسرية لرب الأسرة المتقاعد.

ومن جهة ثانية فكل عضو من السكان ينتمي إلى نسق فعل اجتماعي أكبر من الأسرة وهو نسق الطبقة الاجتماعية التي تسمح بتحديد مكونات البناء الطبقي للمجتمع وأسس التدرج الاجتماعي داخله وبالتالي تبيان التفاعل بين الطبقة والظواهر السكانية وتوضيح العلاقة بين الفروقات الطبقيّة وعوامل التغير السكاني (الولادات، الوفيات والهجرة) مما يؤدي إلى إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين ديناميات البناء الطبقي في المجتمع والتكوين

العمري والمهني للسكان، فبمجرد وصول الأفراد إلى سن معينة عادة تكون بدخول مرحلة الشيخوخة يخرجون من القوى العاملة أي من الحياة المهنية ويدخلون في مرحلة التقاعد. ويعتبر حدث التقاعد تخليا عن المركز المهني وبالتالي فقدان المتقاعد لأهم دور من أدواره الاجتماعية، وبما أن موضوع بحثنا يدور حول الدور الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد، نستعين في تحليلنا بالنظريات الاجتماعية التي فسرت التغيرات التي تطرأ على الأدوار الاجتماعية في مرحلة التقاعد.

كما يرى أيضا أصحاب نظرية المدخل الراديكالي في دراسة الظواهر السكانية أن العلاقة بين الظواهر السكانية وبين الأسرة والطبقة والقيم الاجتماعية هي نتيجة ظروف وعوامل أشمل يعيشها المجتمع. ومنه يمكن تحليل الظواهر السكانية بالاستعانة بتوضيح التفاعل بين عمليات التنمية الاجتماعية والظواهر السكانية بمعنى أن التغير الديمغرافي لا يمكن عزله عن الإطار الشامل لعملية التنمية إذ تتحكم أنماط التنظيم الاجتماعي في السلوك الديمغرافي بشكل كبير.

وفي هذا الصدد فإن التغيرات المادية التي تصاحب المتقاعدين والمشكلات المصاحبة لهذه المرحلة بالتزامن مع تزايد معدلات الإعالة الديمغرافية للمسنين خلقت عجزا ماليا لأنظمة التقاعد وصعوبة في التكفل السوسيو صحي بفئة المسنين وهذا ما تطلب وضع برامج تنموية تسمح بالاستفادة من خبرات المتقاعدين وتساعد في حل مشكلات التقاعد على الصعيد الفردي والمجتمعي وتخلق أدوارا اجتماعية للسكان المسنين.

المبحث الأول: الدراسة النظرية للأدوار الاجتماعية في البناء الاجتماعي والأسرة
تعتبر الأسرة النواة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع وقد أدت التغيرات المعاصرة السريعة في مختلف الميادين إلى تغيرات في بنائها ووظائفها وهذا ما أصبح موضوعا للجدل لدى المفكرين كما أدى إلى ظهور العديد من النظريات التي تهدف إلى تفسير التغيرات التي مست الأسرة.

أولاً: الاتجاهات النظرية في تحليل الأدوار الاجتماعية في البناء الاجتماعي
يرى منظرو هذا الفكر السوسيولوجي بأن الدور الاجتماعي هو حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع ويتحدد النظام الاجتماعي على أساس مراكز وأدوار، هذه الأخيرة تقوم على أسس خاصة كالسن، الجنس، مستوى التعليم والحالة الاقتصادية، وتعرف بالأدوار الاجتماعية، وهي أنماط سلوكية يجب على كل فرد يحتل مركزا معيناً أن يقوم بها ويؤديها ويعتمد دور الفرد في الجماعة على أدوار الآخرين، بحيث يتغير تبعاً لحدوث أي تغير في الجماعة. وبما أن المشكلة السكانية من أهم المشكلات التي تؤثر على المجتمع بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة، ارتأينا من خلال هذا المبحث أن نقف على أثر البناء السكاني على البناء الاجتماعي، خاصة وأن موضوع دراستنا يدور حول فئة كبار السن، فكلما كانت نسبتهم كبيرة في المجتمع يصعب على المخططين الاجتماعيين تخصيص أدوار مفيدة لهم.

1. التحليل الاجتماعي لبناء السكان

يهدف التحليل الاجتماعي لبناء السكان على دراسة التكوين العمري والنوعي والمهني، نظراً لما لهذه العناصر من أهمية ونتائج اقتصادية واجتماعية على بناء السكان وهذا ما يساعد على كشف وتحليل حجم العبء الناجم عن فئة المسنين خاصة المتقاعدين على المجتمع (الإعالة الاقتصادية).

1-1- التكوين النوعي والعمري للسكان: يطلق دارس السكان على عملية انقسام السكان إلى ذكور وإناث مفهوم التكوين النوعي، الذي قد يحسب بناءً على عدد الذكور والإناث في كل جماعة سكانية ويجري دارس السكان تحليله لظاهرة التركيب النوعي وفقاً للتخصص الذي ينتمي إليه إذ يتجه عالم الاجتماع إلى الكشف عن أثر زيادة النوعية أو زيادة عدد

الإناث على عدد الذكور في المجتمع، على معدل الزواج وتكوين الأسرة أو إلقاء الضوء على أسباب وعوامل هذا الاختلاف كما يتمثل في قيمة المولود حسب نوعه في المجتمع⁽¹⁾.

ويكاد يكون التكوين العمري للسكان أو توزيعهم حسب فئات السن المختلفة أهم وأخطر العوامل الديمغرافية في دلالتها على قوة السكان الإنتاجية مقدار حيويتهم، إذ يمثل العمر أحد المتغيرات الديمغرافية الأساسية وأحد العوامل المحددة لعملية الإنجاب ويلعب دورا جوهريا في تحليل ديناميات السكان. ويعلق المجتمع آمالا كبيرة على أعمار أفرادهم وإن كان هناك تغير في نسق القيم الذي يرتبط بالعمر، إذ كانت القيمة التي تضيفي على الجماعات العمرية الكبيرة ما بين 60-80 عاما تتمثل في النظر إلى هذه الفئة بنوع من الاهتمام والوقار وأن الأكبر هو الأقوى والأعقل وهو الذي لديه المعرفة والخبرة العملية في الحياة. وتغيرت هذه القيمة كثيرا وأصبح الشباب ليسوا على استعداد لتقبل أوامر وتصورات الآخرين وحل الفصل بين الجماعات العمرية محل الارتباط وترتب عن التدرج الواضح بين السكان على أساس العمر انقسام المجتمع إلى مجموعات عمرية مستقلة بذاتها ومختلفة في استجابتها للعالم الخارجي وخبراتها السابقة وهذا ما قد يبرز جذور التكامل والصراع بين الأجيال في المجتمع وهذا ما يزيد فهمنا لميكانيزمات التغير والثبات في المجتمع⁽²⁾.

وهكذا تتضح قيمة التحليلات للتكوين العمري والنوعي للسكان في رسم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة والإمكانيات البشرية في المجتمع⁽³⁾.

1-2- التكوين النوعي والعمري للسكان والنظم الاجتماعية: يشير علي عبد الرزاق الجبلي إلى أن الاختلاف في التكوينين النوعي والعمري للسكان يحدث عدة آثار أو نتائج على المجتمع من النواحي الاقتصادية، الديمغرافية، السياسية، والأسرية.... وغيرها.

1-2-1 النظام الاقتصادي: تظهر النتائج الاقتصادية للاختلافات في التكوينين العمري والنوعي من خلال أربعة جوانب أساسية هي: نسبة الإعالة، فكلما كانت نسبة الإعالة

(1) علي عبد الرزاق جبلي، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص ص 162-163.

(2) نفس المرجع، ص 164.

(3) نفس المرجع، ص 172.

منخفضة، كلما كان من السهل على الأشخاص في الفئات السكانية النشطة مساعدة الفئات السكانية المعالة؛ متوسط العمر لدى أفراد القوى العاملة، فكلما كان متوسط العمر صغيرا كلما كانت قدرتهم على تحصيل المهارات والتعلم أكثر، وكلما كان هذا المتوسط كبيرا كلما كانت القوى العاملة أكثر خبرة ومسؤولية؛ الاستهلاك، فكلما كانت نسبة الأطفال في المجتمع كبيرة كلما زادت نسبة الإنفاق على الإطعام والتعليم، وكلما كانت نسبة المسنين كبيرة كلما زاد الإنفاق على الرعاية الطبية؛ وأخيرا فائض العمالة والذي يؤثر بدوره على معدل المرتبات والأجور، فكلما ارتفع متوسط السن لدى القوى العاملة زاد معدل الأجور والعكس صحيح.

1-2-2 النظام الأسري: تؤثر الاختلافات في التكوين العمري والنوعي على الحياة الأسرية وخاصة احتمالات الزواج بالنسبة للرجال والنساء، فعند وجود نسبة كبيرة من النساء في الفئة العمرية المتوسطة تزيد عن نسبة الرجال يواجهن صعوبة في الزواج.

1-2-3 النظام السياسي: من أهم تأثيرات التكوين العمري على النظام السياسي، التأثير على سياسات التنمية الاجتماعية حيث كلما كانت نسبة فئات السكان كبار السن كبيرة يصعب على المخططين الاجتماعيين تخصيص أدوار مفيدة لهم والعكس صحيح.

1-3- التكوين المهني للسكان وتغير نسق القوى العاملة: يتحدد مصطلح القوى العاملة في نسبة السكان الذين توظف طاقاتهم في النشاط الاقتصادي وهناك مجموعة عوامل يمكن أن تؤثر في تغير نسق القوى العاملة وبالتالي تؤثر في التكوين المهني للسكان، فقد يدخل الأفراد النسق لأول مرة من خلال البحث عن عمل أو ضمانة بعد سن 14 عاما، أو قد يخرج من نسق القوى العاملة بالإحالة على التقاعد أو الوفاة، أو قد يخرجون منه مؤقتا ثم يعودون إليه في وقت متأخر، أو قد يغير الشخص مهنته داخل النسق، ويحقق حراكا اجتماعيا أفقيا أو رأسيا بما يذكرنا بعامل الهجرة في النسق الديمغرافي. وعند دراسة تأثير التكوين العمري على القوى العاملة وبالتالي تأثير الفئات العمرية على الإنتاج والاستهلاك وتصنف هذه الفئات إلى ثلاث فئات رئيسية هي الأطفال، البالغون والمسنون⁽¹⁾.

(1) نفس المرجع، ص ص 174-177.

2. مدخل الانثروبولوجيا الاجتماعية في دراسة البناء الاجتماعي

يعتبر مفهوم البناء الاجتماعي والتغير البنائي من أهم المفاهيم الأكثر تداولاً في الدراسات السوسيولوجية والانثروبولوجية، فقد ظهرت فكرة البناء في كتابات كارل ماركس (Karl Marx) حينما كان يتكلم عن التركيبات السفلى والتركيبات العليا، أو عند دافيد إميل دوركايم (David Émile Durkheim) في كلامه عن التركيبات المورفولوجية، أما في حقل الأنثروبولوجيا الاجتماعية (البنائية) التي تتخذ البناء الاجتماعي كموضوع لدراساتها الحقلية، فقد ظهر مفهوم البناء الاجتماعي في المحاضرة الشهيرة لـ ألفرد ريغنال د راد كليف براون (Alfred Reginald Radcliffe-Brown) بعنوان "في البناء الاجتماعي - On social structure". حيث تدرس الانثروبولوجيا الاجتماعية الإنسان من جانب أنه شخص يحتل مركزاً معيناً في بناء يحكمه نسق معين من المعايير والتقاليد والقوانين⁽¹⁾.

ويرى هذا الاتجاه البنائي أن المجتمع يتألف من أشخاص يحتلون مراكز محددة في البناء الاجتماعي وتقوم بينهم علاقات تحكمها معايير وجزاءات محددة، وتصدر عنهم مجموعة من الأنماط السلوكية تخضع لنظم اجتماعية معينة ويتأثرون في الموقف الاجتماعي الواحد بنوع التساند والتناقض القائم على هذه النظم. وتقوم لغة التحليل البنائي لفهم العلاقات والنظم الاجتماعية، على النظر بطريقة كلية وشاملة إلى المراكز المتميزة التي يتوزع عليها الأشخاص في المناشطة الاجتماعية المتنوعة، بحيث تتعدد وتختلف أشكال الجماعات التي يعيش فيها الإنسان من مجتمع لآخر، فالجماعة الأسرية في المجتمع الصناعي تختلف عن الجماعة الأسرية في المجتمع الزراعي أو القبلي⁽²⁾.

في حين هذه الجماعات الأسرية تشترك في أنها تتكون من أشخاص يحتلون فيها مراكز محددة ويقومون بأدوار معينة في الأنشطة الاجتماعية التي تقوم في كل جماعة، فالشخص الذي يحتل مركز الأب في جماعة الأسرة يقوم بأدوار معينة تختلف عن تلك الأدوار التي يقوم بها نفسه حين يحتل مركز العامل في جماعة المصنع، أو يحتل مركز الإمام في جماعة المصلين، فلكل مركز اجتماعي دوره أو وظيفته. فالأشخاص الذين يحتلون مراكز

(1) محمد عبده محجوب، الاتجاه السوسيولوجي في دراسة المجتمع، وكالة المطبوعات، الكويت، (بدون سنة النشر)، ص ص 11-13 .

(2) نفس المرجع، ص ص 15-16 .

الفصل الثاني: سوسيولوجيا التقاعد الوظيفي والأدوار الاجتماعية

معينة في الجماعات المتميزة والذين يحتلون أوضاعهم في البناء الاجتماعي، يفرض عليهم القيام بأدوار مرسومة في مواقف التفاعل المتنوعة وتحكمهم معايير محددة (المعايير الإيجابية، المعايير السلبية) تعطي للبناء الاجتماعي نوعاً من الثبات والنظام⁽¹⁾.

وتتنظم العلاقات التي تربط بين الأشخاص في نظم اجتماعية والتي تمثل السلوك المقنن السائد في المجتمع وتلعب النظم الاجتماعية دوراً في التماسك الاجتماعي بحيث أن الخروج عن القواعد والمبادئ والضوابط المسطرة يؤدي إلى توقيع العقوبة أو الجزاء وتؤلف هذه النظم الاجتماعية نسقاً متميزاً، يؤدي كل جزء أو عنصر من العناصر الداخلة في تكوين الكل وظيفته التي من شأنها الإسهام في تماسك الكل وهذا ما يشير إليه تالكوت بارسونز (Talcott Parsons).

ويحكم هذه الأنساق الاجتماعية المتساندة في المجتمع، نسق القيم الذي يمثل المبادئ الأساسية التي توجه سير المجتمع وتعتبر بدورها بمثابة ضوابط تحكم السلوك الاجتماعي (الفعل الاجتماعي)، وهي تضل قائمة وراسخة في المجتمع ولا تتغير بسهولة، فالقيمة الاجتماعية هي مبدأ أو مثال أعلى تنتقل من جيل إلى جيل وتكون نوعاً من التراث الاجتماعي والثقافي وما يتغير هو المظاهر السلوكية التي تتجسد فيها هذه القيم والمبادئ. ولهذا الاتجاه جذوره في الفكر السوسيولوجي، خاصة المدرسة الفرنسية مثل كتابات مونتسكيو (Montesquieu)، وتحتل نظرية دوركايم (Durkheim) في التضامن الاجتماعي أهمية في الدراسات البنائية المعاصرة في تقسيم العمل والتضامن الاجتماعي والمماثلة البيولوجية التي تستند إلى إبراز التكامل والتساند بين طرق قيام الأعضاء في الكائنات الحية، أو الوحدات الاجتماعية في المجتمع بوظائفها، التي تحقق استمرار الكائن العضوي واستمرار المجتمع رغم كل عمليات الهدم والبناء التي تقوم داخل كل منهما.

أما راد كليف براون (Radcliffe-Brown) اعتبر في تحديده للبناء كل العلاقات التي تقوم بين الأشخاص في المجتمع، وبعدها اقتصر إيفانز بريتشارد (Evans-Pritchard) في دراسته للبناء الاجتماعي على العلاقات التي تقوم بين الجماعات التي تتميز بدرجة عالية من الثبات والاستمرار النسبي في المجتمع ويتفق كل من راد كليف براون (Radcliffe-

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص ص 16-19 .

(Brown) وإيفانز بريتشارد (Evans-Pritchard) على اعتبار البناء الاجتماعي كشبكة معقدة من العلاقات التي تتمتع بدرجات متفاوتة من الثبات والاستمرار.... فالنسق البنائي هو نسق يربط المراكز التي يحتلها الأشخاص في المجتمع، بينما يربط النسق الوظيفي بين الأدوار التي يلعبها هؤلاء الأشخاص في النشاطات الاجتماعية المتنوعة.

ويقدم الدكتور محمد عبده محجوب، تصورا نظريا لحدود البناء ومكوناته الأساسية التي تقوم فيه باعتباره تكوينا ديناميكيا ويتمثل في الأساس الفيزيقي لبناء المجتمع في ثلاثة ركائز أساسية هي: الظروف الإيكولوجية، البناء الديموغرافي والثقافة بجوانبها المادية وغير المادية، ونتاج التفاعل بين هذه الظروف في المجتمع ينعكس في تشكيل الأنساق المجتمعية الرئيسية وهي النسق الاقتصادي (نظام التبادل، نظام تقسيم العمل ونظام الملكية) والنسق القرابي (نظام الميراث، نظام العائلة والقرابة، نظام الزواج والمصاهرة) وآنساق الضبط المجتمعي (النسق السياسي، النسق الديني)⁽¹⁾.

ثانيا: نظرية الدور والمدخل النظرية في دراسة الأسرة

لقد اختلف الباحثون في تحديد المدخل النظرية الأساسية في دراسة الأسرة، ففي عام 1960 حدد هيل وهانس (Hill et Hensson) خمسة مدخل لدراسة الأسرة هي: المدخل البنائي الوظيفي، المدخل التفاعلي، المدخل الموقفي، المدخل النظامي والمدخل التطوري. ولقد دمج برودريك (Brodrek) هذه المدخل في ثلاثة فقط هي: المدخل البنائي الوظيفي، المدخل التفاعلي والمدخل التطوري، أما أشلمان (Eshleman) فقد حدد خمسة مدخل بمسميات مختلفة إلى حد ما هي: البنائية الوظيفية ومدخل الصراع، التفاعلية الرمزية، نظرية التبادل والنظرية التطورية، بينما صنف كتاب النظريات المعاصرة حول الأسرة مدخل الدراسة إلى: نظرية التبادل، نظرية النسق، نظرية الصراع، النظرية التفاعلية الرمزية والنظرية الفينومينولوجية⁽²⁾.

(1) نفس المرجع، ص ص 31-32 .

(2) مهدي محمد القصاص، علم الاجتماع العائلي، عامر للطباعة والنشر، القاهرة، 2008، ص56.

1- الأسرة كنظام أدوار: يقصد بالدور الاجتماعي لدى رالف لينتون (Ralph Linton) أن المكانة عبارة عن مجموعة الحقوق والواجبات وأن الدور هو المظهر الديناميكي للمكانة، فالسير على هذه الحقوق والواجبات معناه القيام بالدور ويشمل الدور عنده كذلك الاتجاهات والقيم والسلوك التي يملها المجتمع على كل الأشخاص الذين يشغلون مركزا معيناً⁽¹⁾.

وقد مثل هيل (Hill) وهانس (Hensson) 1960 وناي (Nye) وبيردو (Berdo) 1968 الأسرة كنظام للأدوار تعكس التوقعات الثقافية للسلوك والأسرة تتوارث هذه الأدوار وتعلمها وتنقلها وقد كتب السوسيولوجي جود إنف (Goode nough) أن في كل المجتمعات يعيش الفرد حياته في شبكة علاقات الأسرة، حقوقه وواجباته والتي يطلق عليها علاقات الدور، فالفرد يعي دوره من خلال عملية التطبيع الاجتماعي الطويلة ويتعلم توقعات الدور لسلوكه⁽²⁾. ولنظرية الدور موضوعاتها الخاصة بها وهذه الموضوعات تنصب على الأدوار والمراكز الاجتماعية وخصائصها وتنظيماتها والتوافق الاجتماعي وعملياته والتنشئة الاجتماعية ومشاكلها والاعتماد المتبادل بين الأفراد وتقسيم العمل وغير ذلك⁽³⁾. ومن أهم مفاهيم نظرية الدور نذكر⁽⁴⁾:

- **متطلبات الدور:** وهي المقومات اللازمة لدور معين وتنشأ من المعايير الثقافية وهي توجه الفرد عند اختياره للقيام بدور معين.
- **توقعات الدور:** وهي التصورات والأفكار والمعارف التي تكون لدى أشخاص معينين والتي تكون مناسبة لأنماط سلوكية معينة يقوم بها شاغل المكانة.
- **قوة ووضوح الدور:** كلما تحدد تعريف الدور كلما زادت قوته ووضوحه وكلما صعب كان صعبا على الفرد أن يؤدي متطلبات الدور.

(1) بهاء الدين خليل تركية، علم الاجتماع العائلي، دار المسيرة، عمان، 2015، ص95.

(2) سلوى عثمان الصديقي، الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص118.

(3) نفس المرجع، ص120.

(4) نفس المرجع، ص ص 120-122.

- **غموض الدور:** وهي الأدوار غير المعترف بها على خريطة العلاقات الاجتماعية وعدم تحديدها هل هي مقبولة أو مرفوضة في المجتمع مثل دور زوجة الأب ودور الشيخ الهرم.
- **الأدوار الظاهرة والأدوار الضمنية:** الأدوار الظاهرة هي التي تمارس على مستوى شعوري أما الأدوار الضمنية فهي التي لا يكون الفرد واعيا أو متنبها لمتطلباتها.
- **صراع الدور:** يشغل كل فرد العديد من الأدوار وأحيانا يتعرض الفرد نتيجة ذلك لصراع الدور مثل الأم العاملة ورعاية الطفل، كما قد تتطلب المكانة القيام بأكثر من دور في نفس الوقت.
- **تكامل الأدوار أو تعارضها:** يتم التكامل بين الأدوار إذا أدى كل شريك دوره بشكل تلقائي وسهل دون صعاب وبالطريقة المتوقعة منه ويحدث التعارض في الأدوار لأسباب عديدة كعدم استقرار البناء أو النسق أو عدم وضوح تعريفات الأدوار داخله.
- **استعادة التوازن:** عندما يكون هناك غموض أو تضارب أو تناقض في توزيع الأدوار يحدث عمدا توازن النسق الاجتماعي، تعقبه محاولات من الأطراف المشتركة لإعادة هذا التوازن.

2- المداخل النظرية في تحليل الأسرة والأدوار الاجتماعية

نتعرض في مايلي إلى أهم النظريات المستخدمة في ميدان الأسرة والتي تساعد على فهم دور رب الأسرة حسب مختلف الاتجاهات.

2-1- النظرية البنائية الوظيفية: تعتبر النظرية البنائية الوظيفية أحد الاتجاهات الرئيسية في علم الاجتماع المعاصر وعندما تستخدم كإطار لفهم موضوعات الأسرة فإنها تواجه متطلبات عديدة نظرا لتعدد الاهتمامات والموضوعات المتاحة داخل نطاق الأسرة مثل العلاقات بين الزوج والزوجة والأبناء، وكذلك التأثيرات المنبعثة من الأنساق الأخرى في المجتمع الكبير كالتعليم والاقتصاد والسياسة والدين والمهن على الحياة الأسرية وتأثير هذه الحياة على تلك الأنساق⁽¹⁾.

(1) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص159.

ويدور المحور الرئيسي للمدخل البنائي الوظيفي حول تفسير الوظائف التي تكون نتيجة العلاقات بين أجزاء المجتمع فيما بينها والعلاقات بين الأجزاء والكل في المجتمع، حيث هناك التحليل الوظيفي على المستوى الكلي الذي يتناول الأنساق الواسعة (Macro)، وهناك التحليل الوظيفي على مستوى الأسر الفردية والأنساق الصغيرة نسبياً (Micro)، وهو على مستوى الوحدات الصغرى، فيركز على الديناميات الداخلية للحياة الأسرية⁽¹⁾.

وعند دراسة الأسرة وفقاً للمدخل البنائي الوظيفي نجد التركيز على ثلاثة أنواع من الوظائف⁽²⁾: وظائف الأسرة بالنسبة للمجتمع؛ وظائف الأنساق الفرعية داخل الأسرة بالنسبة للأسرة ككل أو بالنسبة لبعضها البعض؛ ووظائف الأسرة بالنسبة لأفرادها باعتبارهم أعضاء فيها، ولذلك يمكن القول بأن النظرية الوظيفية في دراستها للأسرة تركز على العلاقة بين الأسرة والوحدات الاجتماعية الكبرى، العلاقة بين الأسرة وبين الأنساق الأخرى المتضمنة فيها، والعلاقة بين الأسرة والشخصية. ويشير البناء الاجتماعي للأسرة إلى الطريقة التي تنظم بها الوحدات الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بين أجزائها، وتشير الوظيفة إلى الدور الذي يلعبه البناء الفرعي في البناء الاجتماعي الشامل، فالأسرة كبناء تؤدي وظائف عديدة لأعضائها فهي تآويهم وتمنحهم المكانة وتقوم بالتنشئة الاجتماعية والحماية والعطف⁽³⁾.

وفي هذا المقام يرى ميردوك (G.P Murdock) أن عالمية الأسرة النواة ترجع إلى أنها تقوم بوظائف رئيسية هي: التنشئة الاجتماعية، التعاون الاقتصادي، الإنجاب، العلاقات الجنسية⁽⁴⁾. وترتكز هذه النظرية على دراسة الترابط المنطقي بين الأدوار الاجتماعية الأساسية التي تتكون منها الأسرة كدور الأب، الأم، الابن، الابنة، وعلى أثر هذه الأدوار تتطور الأسرة والجماعة والمجتمع الكبير ولهذا تهدف النظرية البنائية باختصار إلى دراسة السلوك الأسري في محيط إسهاماته في البقاء في النسق الأسري⁽⁵⁾.

(1) سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، القاهرة، 2008، ص ص 33-48.

(2) نفس المرجع ص 35.

(3) سلوى عثمان الصديقي، مرجع سابق، ص 127.

(4) سناء الخولي، مرجع سابق، ص 162.

(5) زينب دهيمي، التغير الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية، دراسة مقارنة بين الأسرة الممتدة التقليدية والأسرة النووية الحديثة، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الأسرة والتحديات المعاصرة، 15-16 ماي 2012، جامعة خنشلة، ص 5.

ويعتبر تحليل الأسرة من خلال البنائية الوظيفية من التيارات التي تبلورت في دراسة الأنساق الاجتماعية عند تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) حيث يرى أن التوازن هو بمثابة الطبيعة المركزية للأسرة، التي تعمل على ترسيخ وضع متوازن ومنسجم كتعويض على التأثيرات والتوترات الخارجية، بمعنى أن الاستقرار في بنية الأسرة هو المهمة الرئيسية للزوج الأب والزوجة الأم، وهذه المهمة تحددها طبيعة الذكور والإناث وذرائعية دور الذكر وتعبيرية دور المرأة⁽¹⁾. حيث يرى أن هناك تباينا في الأدوار بين الرجل والمرأة نظرا للعامل البيولوجي، وأن الرجل يختص بالأدوار الوظيفية وهي التي تربط الأسرة بالعالم الخارجي، وتعمل على استمرارها كوحدة في البناء الاجتماعي، بمعنى أن عمل الأب ووظيفته هو الذي يحدد الوضع الاجتماعي للأسرة، لأنه يربط الأسرة بالمجتمع الخارجي وهذا الأب تم تنشئته لهذا الدور. أما المرأة فهي تختص بالأدوار المعبرة لأن عملية الإنجاب والرضاعة هي عمليات لصيقة وخاصة بالمرأة، كما أن طبيعة هذه الأدوار تجعل المرأة مسؤولة عن تحقيق الاستقرار الداخلي والثبات للأسرة وتوفير الجانب العاطفي لزوجها وكذلك العناية بالأطفال.

ويرى تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) أن الأسرة النووية الحديثة قد تخصصت بشدة في وظيفة التنشئة الاجتماعية التي تعتبر المسؤولية الأولى للأسرة في جميع الثقافات. ويؤكد على أن الأسرة النووية الحديثة لا يمكن أن تكون وحدة منعزلة عن النسق الكلي الكبير فهي ترتبط به بواسطة دور الأب في المجال المهني. وينظر أيضا إلى الأسرة بأنها تخضع للتغير عبر الزمان وأنها ليست كيانا ثابتا مغلقا قائما بذاته ولهذا لا يكتفي بتحليل الأسرة كنسق وإنما ينظر إليها في علاقاتها بالنسق الأوسع، وبذلك يرى أن تعلم الطفل التمييز والتفرقة بين الأنساق التي ينتمي إليها الوالدين، ينشئه داخل الأسرة والنسق الاجتماعي الأوسع⁽²⁾.

كما نظر فوجل (P.F Vogel) إلى الأسرة كنسق فرعي في المجتمع الشامل الذي يحتوي على أنساق فرعية مختلفة (النسق الاقتصادي، نسق القيم، نسق التعليم... الخ)، حيث تؤثر وتتأثر هذه الأنساق بالأسرة، مما يجعل البناء الأسري عرضة للتعديل والتغير المستمر

(1) بهاء الدين خليل تركية، مرجع سابق، ص ص 149-150.

(2) سامية مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص ص 38-39.

نتيجة التغيرات التي تحدث في الأنساق المختلفة بسبب الترابط بين التغيرات الأسرية والتغيرات التي تحدث في تلك الأنساق. وقد ناقش فوجل وظائف الأسرة والنشاطات المرتبطة بالمكانات والأدوار داخل الأسرة والتي تؤدي كالتزامات مرتبطة بالدور أو كواجبات مرتبطة بالمكانة، أو كمنشآت لا بد منها لمواجهة بعض المشكلات الوظيفية مع المجتمع المحيط. واستعمل فوجل اسم "التغيرات الداخلية الوظيفية" في بناء تصوره في مجال العلاقات بين الأنساق الاجتماعية الفرعية الخارجية للمجتمع وعلاقتها بالأسرة الصغيرة، إذ يرى أن العلاقات والروابط بين الأسرة وبين الأنساق الأسرية الخارجية يمكن تصويرها في شكل صورة ديناميكية تبدو في شكل أفعال واستجابات لتلك الأفعال، على شكل مجموعات من المتغيرات الداخلية الوظيفية تحدث داخل إطار من التوازن الصادر عن الأسرة نحو تلك الأنساق الخارجية وبين الوارد إليها من هذه الأنساق وهو توازن ليس ثابتاً لدرجة الجمود. فالأسرة تتواءم في معيشتها مع المعايير السائدة في المجتمع، كفعل صادر عنها، بالمقابل تتلقى من المجتمع المكانة والاهتمام، كفعل وارد إليها⁽¹⁾.

فالتغيرات الداخلية الوظيفية بين الأسرة ونسق القيم تبدو من خلال ما يحدده نسق القيم من معايير معينة على الأسرة قبولها، فالنسق القيمي يحدد ما هو السلوك المرغوب فيه وتقبل الأسرة تلك القيم وتنشئ بها أطفالها وتعتبر هذه الخطوة مساهمة وظيفية للأسرة اتجاه النسق القيمي تساهم في دعمه وبقائه. أما المساهمة الوظيفية للنسق القيمي اتجاه الأسرة فتتمثل في الوظيفة الكامنة للالتزام أعضاء الأسرة بنسق القيم الذي يعمل على زيادة درجة التماسك داخل النسق الأسري وهي من الأسس الضرورية لاستمرار بقاءه⁽²⁾.

ويظهر التبادل بين الأسرة والنسق الاقتصادي من خلال توفير الأسرة لحاجيات النسق الاقتصادي لليد العاملة مقابل أجر من جهة، ومن جهة أخرى، يوفر النسق الاقتصادي حاجيات الأسرة الاستهلاكية من خلال العمليات الشرائية.

2-2- نظرية التفاعلية الرمزية: تبلورت نظرية التفاعل الرمزي على إثر المشكلات التي عايشها المجتمع الأمريكي وفكرتها الأساسية تتمحور في أن الأفراد يتفاعلون فيما بينهم من

(1) نفس المرجع، ص ص 42-43 .

(2) نفس المرجع ، ص 45.

خلال استخدامهم للرموز والمعارف للتعبير عن حاجياتهم الاجتماعية ورغباتهم وتأثرهم بها ويعتبر التفاعل الاجتماعي الرمزي وغير الرمزي والمركز والدور والذات الاجتماعية وتقلد الدور ولعب الدور من المفاهيم الأساسية المستخدمة في نظرية التفاعل الرمزي.

2-2-1 التفاعل الاجتماعي الرمزي وغير الرمزي: ويتضمن التفاعل الاجتماعي مجموعة كاملة من العمليات التي تحدث بين الأفراد ومن خلالهم. وقد حدد جورج هيرت ميد (George Herbert Mead) مستويين للتفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني (المحادثة بالإشارة) و(استخدام رموز لها دلالة) وقد أطلق هيرت بلامر (Herbert Blumer) على المستوى الأول التفاعل غير الرمزي والمستوى الثاني التفاعل الرمزي، ويندمج الأفراد في الحياة بوجه عام أو في الزواج والأسرة بصفة خاصة في تفاعل غير رمزي حين يستجيبون في الحال لحركات الآخرين الجسمانية وتعبيراتهم ونبرات أصواتهم. ويقابل فهم عمليات التفاعل الرمزي فهم معنى الزواج الأبوي أو أي سلوك اجتماعي آخر⁽¹⁾.

2-2-2 المركز والدور: يكمن محور المنظور التفاعلي في مفهومات المركز (المكانة) والدور، وكما هو الشأن عند تعريف البناء والوظيفة يمكن تعريف المركز والدور ومناقشتها مستقلين إلا أنهما لا يفترقان في الواقع، فهما يكشفان الرابطة بين الفرد والمجتمع الذي ولد فيه. وبهذا المعنى لا يشير المركز إلى المكانة بل إلى الوضع في البناء الاجتماعي. فكل فرد في المجتمع له عدة مراكز بعضها موروث وبعضها مكتسب، فمثلا الجنس (ذكر، أنثى) والطبقة تعتبر موروثا، أما المركز الزواجي والمهني فهي مراكز مكتسبة وكل منا يشغل مراكز عديدة مثل: طالب، موظف، طبقة متوسطة... الخ وكل مركز أو مجموعة من المراكز تتطلب سلوكا مناسباً وهو ما يسمى بالدور، ويشير هذا الدور من وجهة نظر معينة إلى مجموعة من المعايير أو التوقعات التي ترتبط بأوضاع معينة. فالمراكز مثل الأنثى، الزوج، الطفل لها توقعات معرفة ثقافياً وهذه التوقعات هي مفهومات اجتماعية وليست نفسية كما أنها توجد مستقلة عن الفرد، إلا أن الدور كما يستخدم في الإطار التفاعلي يشير إلى العلاقة بين ما نعمل نحن وما يفعله الآخرون. فالتوقعات (الأدوار) تنمو بالتفاعل. ولهذا يتضمن المفهوم التفاعلي للدور وصفا لعمليات السلوك التعاوني ووسائل الاتصال، فالدور

(1) بهاء الدين خليل تركية، مرجع سابق، ص 160.

كعملية يشتمل على كل فاعل وكيف سلوكه وردود فعله نحو ما يعتقد أن الآخرين سوف يفعلونه⁽¹⁾.

2-2-3 التفاعلية الرمزية كما تطبق على الأسرة: تعتبر التفاعلية الرمزية من أكثر الاتجاهات استخداما في مجال علم الاجتماع الأسري خلال العشرين سنة الماضية، لأن صغر حجم الأسرة قد مكن من إجراء بحوث معمقة على عمليات التفاعل داخل الأسرة، حيث يركز هذا الاتجاه على دراسة العلاقات بين الزوج والزوجة وبين الوالدين والأولاد، فهو ينظر إلى الأسرة على أنها وحدة من الشخصيات المتفاعلة، لأن الأسرة في نظر هذا الاتجاه ليست كيانا ثابتا بل هي مفهوم دينامي والأسرة هي شيء معاش ومتغير ونام، كما يفسر الأسرة من خلال عمليات التفاعل وهذه العمليات تتكون من أداء الدور وعلاقات المكانة ومشكلات الاتصال ومتخذي القرارات وعمليات التنشئة، فالتركيز هنا يكون على الأسرة كعملية وليس كوحدة استاتيكية⁽²⁾.

استخدمت نظرية التفاعلية الرمزية لأول مرة في ميدان الأسرة من خلال أعمال بيرجس (Burges) عام 1926، حيث نظر إلى الأسرة كوحدة من الشخصيات المتفاعلة. وفي عام 1938، جاء في كتابات وولر (Waller) أنه يجب النظر إلى الأسرة على أنها نسق مغلق من التفاعل الاجتماعي، حيث أعطى أهمية كبرى للبعد التاريخي عند دراسة التفاعل الأسري⁽³⁾.

ويرى هيل (Hill) وهانس (Hensson) أن المفهوم التفاعلي للأسرة يتبنى الموقف التالي: إن إدراك الفرد للمعايير أو توقعات الدور تجعله ملتزما في سلوكه بأعضاء الجماعة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي ويحدد الفرد هذه التوقعات في أي موقف تبعا لمصدرها (الجماعة المرجعية) وبناء على تصوره الذاتي وعندما يتمكن من ذلك يقوم بدوره.

(1) سناء الخولي، مرجع سابق، ص 171.

(2) سامية مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص 51.

(3) نفس المرجع، ص 52.

وتتم دراسة الأسرة الآن من خلال تحليل التفاعلات العلنية الصريحة (تفاعل القيام بالأدوار بين أعضاء الأسرة) القائمة في هذا البناء (1).

ويركز الباحثون من خلال مدخل التفاعل الاجتماعي على أن فكرة التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة مدى الحياة وهي تتضمن استنتاج أو استنباط المعايير والقيم منذ الطفولة حتى سن الرابعة عشر، ثم الزواج في حوالي العشرين، حتى يصبح والدا في الرابعة والعشرين مثلاً، ثم ينتقل إلى وظيفة جديدة في الثلاثين، ثم يصبح جداً في الخمسين، وأخيراً يحال إلى المعاش. وما نقصده من خلال عرض هذه المراحل هو أن الفرد يحتاج إلى عمليات تنشئة اجتماعية مستمرة تبعاً للمواقف الجديدة التي تحصل له (2).

ولا تقتصر نظرية التفاعل الرمزي على الأدوار، إنما تهتم ببعض المشاكل مثل المركز، وعلاقات المركز الداخلية التي تصبح أساس أنماط السلطة وعمليات الاتصال والصراع وحل المشاكل واتخاذ القرارات والمظاهر الأخرى المختلفة لتفاعل الأسرة والعمليات المختلفة التي تبدأ بالزواج وتنتهي بالطلاق (3).

ويكمن وجه الخلاف بين الاتجاه التفاعلي الرمزي والاتجاه البنائي الوظيفي، في نظريتهما للفعل الاجتماعي، فمصدر الفعل الاجتماعي عند التفاعلية الرمزية يأتي من تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض، أما الاتجاه الوظيفي، فهو عكس ذلك، حيث يضع الفعل الاجتماعي في فعل المجتمع أو في بعض وحدات المجتمع (4).

2-3- النظرية التنموية: تعتبر نظرية نمو الأسرة من النظريات الحديثة، حيث يرجع ظهورها بشكل متكامل لأول مرة إلى حوالي عام 1930 ويظهر اختلافها عن أي نظرية أخرى في محاولتها التوفيق بين الاتجاهات المتعددة في النظريات الأخرى، حيث تشمل التحليل في المدى القصير والبعيد، كما تتميز بخاصية محاولتها دراسة التغير في نسق الأسرة الذي يحدث مع مرور الزمن وكذلك التغير في أنماط التفاعل. وتستخدم هذه النظرية عامل الزمن

(1) سناء الخولي، مرجع سابق، ص 172.

(2) نفس المرجع، ص 173.

(3) نفس المرجع، ص 174.

(4) سامية مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص 55.

كأداة تصويرية أساسية يطلق عليها دورة حياة الأسرة⁽¹⁾. استخدمت دورة حياة الأسرة كأداة وصفية لمقارنة بناءات ووظائف التفاعل الزوجي في مراحل مختلفة من النمو، وقد قام سيوهوم راونتري (Seebom Rowntree) في إنجلترا عام 1906 بدراسة عن دورة حياة الأسرة الفقيرة، فنتبين أن دورة حياة الأسرة تتضمن فترة من الفقر الشديد عندما تتجرب أطفالاً، ثم تليها فترة من الرخاء النسبي عندما يكبر الأبناء ويصبحون قادرين على الكسب وتحمل الفترة الثانية للفقر عندما يتقدم الزوجان في السن وعندما يكبر الأبناء ويغادرون المنزل ويؤسسون أسراً خاصة بهم⁽²⁾.

وفي عام 1930 ناقش بيتيريم سوروكين (Pitirim Sorokin) وآخرون، أربعة مراحل لدورة حياة الأسرة وهي⁽³⁾: مرحلة زوجان ينشئان وجوداً اقتصادياً مستقلاً؛ مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر؛ مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر يعيلون أنفسهم؛ ومرحلة زوجين تقدمت بهم السن. وقد تطورت ابتداءً من عام 1960 فكرة دورة حياة الأسرة بصورة أفضل واستخدمها جليك (Glick) وإيفلين دوفال (Evelyn Duvall) ورودجرز (Rodgers) كأداة للبحث، فحاول جليك في تحليله للحالة الزوجية في الولايات المتحدة أن يوضح مضمون التغيرات المختلفة التي تتعرض لها الأسرة بتحركاتها خلال المراحل المختلفة، أما إيفلين دوفال (Evelyn Duvall) فقد حاولت تقديم إيضاح لمفهوم المهمة (الواجب) التنموي حيث ترى أن المهمة تنشأ في فترة معينة في حياة فرد ما، ذلك لأن الانجاز الناجح يؤدي إلى السعادة والنجاح في الأعمال التالية، بينما يؤدي الفشل إلى التعاسة واحتمال رفض المجتمع له ومقابلة الصعوبات في الأعمال التالية، وتنشأ هذه المهام التنموية عندما يتوفر عاملين رئيسيين هما النضج الجسماني، والمميزات والضغوط الثقافية⁽⁴⁾. ونفس الشيء بالنسبة للأسرة، فحسب النظرية التنموية، يؤدي النجاح في إنجاز المهام في الميدان الأسري إلى الرضا والنجاح في إنجاز الأعمال التالية، كما يؤدي الفشل إلى تعاستها ورفض المجتمع لها، وهذا ما يؤدي إلى مواجهتها لصعوبات في تأدية واجباتها ومهامها التنموية التالية. ولكي

(1) سناء الخولي، مرجع سابق، ص 174.

(2) نفس المرجع، ص 174.

(3) نفس المرجع، ص 175.

(4) نفس المرجع، ص ص 175-176.

الفصل الثاني: سوسيولوجيا التقاعد الوظيفي والأدوار الاجتماعية

تستمر الأسرة في النمو كوحدة فهي تحتاج إلى نوع من الإشباع إلى درجة معينة في: المتطلبات البيولوجية، المتطلبات الثقافية، المطامح الشخصية والقيم. ويبين الجدول التالي واجبات الأسرة المتطورة أو النامية من خلال دورة حياتها كما قدمتها إيفلين دوفال (Evelyn Duvall)⁽¹⁾:

الجدول 1: يبين مختلف المراحل الحاسمة في الأعباء النامية للأسرة خلال دورة حياتها

مراحل دورة حياة الأسرة	المكانات في الأسرة	المراحل الحاسمة في الأعباء النامية للأسرة خلال دورة حياتها
1- زوجان	زوج، زوجة	إتمام زواج يرضي الطرفين، الاستعداد للحمل والوالدية، التلاؤم مع شبكة القرابية.
2- إنجاب الأطفال	زوجة- أم، زوج- أب، طفل ذكر أو أنثى أو كلاهما	يصبح لديهما أطفال يحاولان التوافق معهم ويعملون على تربيتهن، إقامة منزل باحتياجات الوالدين والأطفال.
3- سن ما قبل المدرسة	زوجة- أم، زوج- أب، ابنة- أخت، ابن- أخ	التوافق مع الاحتياجات الضرورية واهتمامات الأطفال ما قبل المدرسة، الفرص المواتية للتقدم في العمل.
4- سن المدرسة	زوجة- أم، زوج- أب، ابنة- أخت، ابن- أخ	التلاؤم مع مجتمع العائلات سن المدرسة بطرق بناءة، تشجيع تحصيل الأبناء في التعليم.
5- سن المراهقة	زوجة- أم، زوج- أب، ابنة- أخت، ابن- أخ	حرية نسبية مع تضاعف المسؤولية نتيجة لنضج المراهقين وتحررهم، تكوين اهتمامات خارج نطاق الوالدية، التقدم والترقي في العمل.
6- النشاط الحر	زوجة- أم- جدة زوج- أب- جد	إطلاق حرية الشباب في الالتحاق بالعمل والخدمة العسكرية والجامعة والزواج... الخ مع توجيهات ومساعدات مناسبة.
7- زوجان في منتصف العمر	زوجة- أم- جدة زوج- أب- جد	إعادة بناء العلاقات الزوجية، الإبقاء على الروابط القرابية بين الأجيال القديمة والجديدة.
8- زوجان متقدمان في السن	أرملة- أرملة - زوجة- أم- جدة- زوج- أب- جد	المعيشة المنفردة- غلق بين الأسرة- التوافق مع الإحالة للمعاش.

المصدر: سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص 178.

لكن هذه المراحل التي قدمتها إيفلين دوفال (Evelyn Duvall) ليست نهائية ولا تصدق على جميع الحالات ولكنها تصلح كمصنف للدراسة والتحليل، لأن دورة حياة الأسرة متصلة ومراحلها متداخلة. ويؤكد جميع الكتاب أن النظرية التنموية تتشارك مع المدخل البنائي الوظيفي فكرته الأساسية في أن هناك متطلبات (أعمال) معينة توصف بأنها جوهرية لا بد أن تتوفر من أجل وجود الأسرة وبقائها واستمرارها وأن التغيير في أي جزء من أجزاء النسق يؤدي إلى تغيير في أجزاء النسق الأخرى. وتتشارك كذلك مع المدخل التفاعلي الرمزي في

(1) نفس المرجع، ص ص 176-177.

أهمية الأوضاع والأدوار والعمليات التفاعلية، إلا أن الميزة الوحيدة التي تنفرد بها هذه النظرية هي محاولتها التمسك ببعد الزمن عن طريق استخدامها مفهوم "تسلسل الأدوار"⁽¹⁾.

ثالثاً: أثر التغيرات الاجتماعية على بنية ووظائف الأسرة

أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما صاحبها من التحضر وتوفر في العمل المأجور وغيرها من التغيرات إلى تغيرات كبيرة على بنية وحجم الأسرة ووظائفها، حيث تحولت الأسرة من وحدة إنتاجية إلى وحدة استهلاكية، كما شاركتها العديد من المؤسسات في وظائفها التربوية والتعليمية والدينية... الخ، كما أدت هذه التحولات إلى تغيرات في الأدوار والمراكز داخل الأسرة.

1- مفهوم الأسرة: يشير علي عبد الرزاق جبلي⁽²⁾ إلى أن الأسرة تختلف كجماعة مكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون في سكن واحد عن العائلة كجماعة تقيم في سكن واحد ولكنها تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والابنة الأرملة الذين يقيمون في نفس السكن ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة وتختلف الأسرة عن العائلة من حيث: أن حجم الأسرة يصغر عن حجم العائلة، إن وجود الأسرة يتردد أكثر في المدينة ووجود العائلة يتردد أكثر في القرية، أن الأسرة هي الجماعة القرابية الوحيدة في مجتمع المدينة وأن العائلة بالنسبة للمدينة (تمثل عدة عائلات إلى أصل أو جد واحد)، تمثل أصغر جماعة قرابية في القرية.

كما عرف مهدي محمد القصاص الأسرة، بأنها مصطلح خلافي في علم الأنثروبولوجيا يستخدم بشكل غير دقيق مع مصطلح وحدة المعيشة غير أنه يمكن تمييزهما في الواقع الإمبريقي كثيراً، لكن هناك اتفاقاً على أن جوهر الأسرة هو علاقات القرابة، في حين جوهر وحدة المعيشة هو الأنشطة المنزلية وقد أشارت أعمال يانينجا ساكو (Yaniga sako) إلى القضايا الرئيسية المرتبطة بتعريف هذين المفهومين. ففي دراسات المجتمعات القروية

(1) نفس المرجع، ص 178.

(2) علي عبد الرزاق جبلي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، لبنان، 1984، ص 196.

الفصل الثاني: سوسولوجيا التقاعد الوظيفي والأدوار الاجتماعية

يستخدم مصطلح (أسرة) للإشارة إلى جماعات قرابية مشتركة، ذات تعريف قانوني محدد، وظيفتها الأساسية التحكم في الثروة المتعلقة بالأراضي الزراعية، غير أنه لا يمكن استخدام هذا التعريف في المجتمعات القبلية أو الصناعية التي تكون فيها مسؤولية حيازة الثروة والأرض الزراعية والأنشطة الاقتصادية الأخرى من اختصاص جماعات أخرى غير الأسرة⁽¹⁾.

وتعرف الأسرة على أسس وظيفية بالإشارة إلى وظيفة من وظائفها (الإنجابية، تنشئة الأطفال، أو غيرها من الوظائف المنزلية... الخ)، غير أنه لا توجد وظيفة واحدة أو مجموعة وظائف منتشرة عالمياً تمارس بواسطة مجموعة من الأفراد الذين تربطهم قرابة الدم ويكمن أن يطلق عليهم اسم "أسر" لهذا رفضت التعريفات الوظيفية للأسرة من قبل الكثير من علماء الأنثروبولوجيا وتم تفضيلهم للتعريفات البنائية للأسرة.

وتشير سلوى عثمان الصديقي من خلال التعريفات المتعدد للأسرة إلى السمات العامة للأسرة وهي⁽²⁾: الأسرة نسق اجتماعي يتكون من عدد من الأشخاص تربطهم روابط دم أو زواج، يقوم على مقومات أساسية اقتصادية واجتماعية ودينية وقيمية وصحية مستقاة من النظم القائمة في المجتمع، ينتظم أعضاؤها في مكان محدد ومعيشة واحدة، تقوم العلاقة بين أجزائها على أساس التفاعل المتبادل القائم على تحديد الأدوار ووضوحها، الأسرة جزء من المجتمع تلتزم بالمعايير الاجتماعية الحضارية له، تقوم الأسرة بالعديد من الوظائف الحيوية والبيولوجية والاجتماعية، تعتبر الأسرة وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي، يختلف شكل الأسرة بطبيعة وخصائص المجتمع الذي تقوم فيه، تتسم بدقة التنظيم الاجتماعي والذي يقوم على أساس قانوني وتشريعي، وأخيراً يتأثر نسق الأسرة بكافة الأنساق الاجتماعية الأخرى الاقتصادية والتعليمية والسياسية.. الخ.

(1) مهدي محمد القصاص، مرجع سابق، ص ص 22-28.

(2) سلوى عثمان الصديقي، مرجع سابق، ص 17.

2- تغير بنية ووظائف الأسرة: لقد تحولت بنية ووظائف الأسرة عبر تاريخ المجتمعات مع التحولات الاجتماعية، فبعد أن كانت الأسرة في المجتمع التقليدي عبارة عن أسر ممتدة تمثل المنبع الأساسي لإشباع حاجيات أفرادها، من خلال وظائفها الإنتاجية والصحية والاجتماعية والثقافية والدينية... الخ، أصبحت أغلب الأسر في المجتمع الحديث عبارة عن أسر نووية تتشارك مع العديد من المؤسسات لتأدية وظائفها كالمدارس والمستشفيات واحتفظت الأسرة بوظيفة وحيدة وهي الوظيفة الإنجابية.

2-1- تغير بنية الأسرة: توجد أشكال متعددة للأسرة، فتطلق الأسرة الممتدة على الجماعة التي تتكون من عدد من الأسر المترابطة التي تسكن في بيت واحد وهي تختلف كثيرا عن الأسرة المركبة وقد تأثرت الأسرة بالتغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعمرائية، فتغير بناءها وتقلصت وظائفها، إلا أن الأسرة النواة ظلت مركز التماسل ومصدر الرعاية الأولية المباشرة مع كل نتائج التغير وخاصة في مجال الاتجاه نحو الفردية والعزلة القربانية⁽¹⁾.

وتشير سناء الخولي إلى أنه يطلق مصطلح الأسرة النواة وكذلك مصطلح الأسرة الزوجية للإشارة إلى الأسرة المكونة من الزوج والزوجة وأطفالهما المباشرين، والفرق الوحيد بينهما أن الأسرة النواة يمكن أن يقيم معها أحد الأقارب مثل الأخ أو الأخت أو أحد الوالدين. وتعتمد الأسرة النواة من ناحية الدخل على دخل الزوج وربما مرتب الزوجة. أما الأسرة الممتدة فهي تتكون من تجمعات للأسر النواة وهو شكل الأسرة الذي كان شائعا في الماضي في معظم المجتمعات، إلا أنه نتيجة لتحول كثير من المجتمعات من الزراعة إلى الصناعة انهارت روابط الأسرة الممتدة وتناقصت أهميتها. وتشير مختلف الدراسات إلى أن تحول الأنساق الأسرية نحو الأسرة الزوجية في مختلف الدول التي أصبحت صناعية ويرى جود إنف (Goode nough) في هذا السياق أن السبب هو ملاءمة الأسرة الزوجية للمجتمع الصناعي الحديث⁽²⁾. ويتفق الباحثون على أن بنية الأسرة العربية هي بنية أبوية بتركيبة

(1) بهاء الدين خليل، مرجع سابق، ص 36.

(2) سناء الخولي، مرجع سابق، ص ص 73-74.

يحتل فيها الأب رأس الهرم ويكون تقسيم العمل وتوزيع الأدوار على أساس الجنس والعمر⁽¹⁾.

وكانت الفكرة الشائعة أن الأسرة المركبة أو الممتدة هي نسق الأسرة السائد في المجتمعات العربية وحسب أحد التقارير، الأسرة العربية النمطية تتكون من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين والأبناء المتزوجين وزوجاتهم وأطفالهم... الخ، هذا الاعتقاد كان من الممكن قبوله في دراسة وصفية تتجه نحو وصف النموذج أو المثال لكن لا يمكن التسليم به في دراسة واقعية ملموسة، ولا جدال في أن الأسرة العربية المثالية كانت أسرة كبيرة مركبة تعيش تحت سقف واحد⁽²⁾. إلا أن الدراسات التي تناولت قضية نمط الأسرة العربية بالنظر إلى مواقفها تنقسم إلى ثلاث اتجاهات⁽³⁾:

الاتجاه الأول : ويرى أن العائلة أو الأسرة الممتدة والتي تتكون من ثلاثة أجيال هي النمط السائد في الوطن العربي وداخل هذا الاتجاه توجد بعض الاختلافات، فيقدر البعض أن هذه السيادة لنمط الأسرة الممتدة تنطبق على كل الطبقات الاجتماعية باستثناء الطبقات المتعلمة المتحضرة، فيما يقصرها البعض الآخر على المجتمعات الريفية والقبلية مع إقرار بوجودها بشكل ملحوظ في المدن الصغيرة أيضا.

الاتجاه الثاني: ويذهب إلى سيادة نمط الأسرة النووية في المجتمع العربي وهذا ما توصل إليه الباحثون من خلال البحوث الميدانية.

الاتجاه الثالث: ويعترض على استنتاجات الاتجاه السابق لأن البيانات التي اعتمدت عليها لم تكن بيانات عن الأسرة بالمعنى السوسيولوجي أو الأنثروبولوجي أو بأي معنى آخر لأنها اعتمدت على بيانات أسر معيشية بمعنى إحصائي. ويفترض هذا الاتجاه سيادة نمط انتقالي متحول أو ممتد معدل ويبرر موقفه بسطوة علاقات القوة والعلاقات الإيديولوجية للأسرة الممتدة خاصة السلطة الأبوية، رغم الانفصال والاستقلال المكاني للأسر النووية

(1) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص367.

(2) محمود حسن، الأسرة ومشاكلها، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 165.

(3) سليمان دحماني، "في إشكالية نمط الأسرة الجزائرية"، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 10، 2012، ص33.

الصغيرة للأبناء أو اضطرار أعضاء متزوجين من الأسرة للعيش معها لعوامل مختلفة ترتبط بأزمة السكن أو ارتفاع سن الزواج الأول أو رعاية بعض أعضاء الأسرة كالمسنين وهذا الاتجاه يتحفظ بشأن السيادة الإحصائية للأسرة النووية في المجتمع.

2-2- تغيير الوظائف الأساسية للأسرة: "إن الأسرة عبارة عن نسق اجتماعي يقوم على نظام الزواج وتنتقل معايير المجتمع إلى أعضائها الصغار وتلقين أفرادها الاتجاهات والقيم المرغوب فيها ويمارس أعضائها مجموعة من الأدوار الثابتة في المجتمع ويشغلون مجموعة من المراكز"⁽¹⁾، ولا يوجد أي مجتمع في العالم يخلو من النظام الأسري، "فالأسرة كمؤسسة اجتماعية تعتمد على تنظيم هيكل أسري يمثل قاعدة الاستقرار في الحياة الاجتماعية ولولا هذا التنظيم لما اشتقت منه مختلف المنظمات الأخرى تخصصاتها المتعددة الوظائف، وبالتالي أصبحت هناك علاقة ضرورية تربط الأسرة بجميع تلك التخصصات"⁽²⁾.

ولقد مرت الأسر الإنسانية خلال تاريخها الطويل بأشكال متعددة من حيث الحجم ونوع الوظائف التي يؤديها الكبار والصغار وطبيعة العلاقات الأسرية، فلقد تغيرت وظائف الأسرة بالتغيرات البنائية التي حدثت في البناء الاجتماعي واحتفظت لنفسها ببعض الأدوار التي يغلب عليها الصفة الفطرية مثل الإنجاب، وأصبحت وحدة استهلاكية تعتمد في معيشتها على أنساق اجتماعية أخرى وأهمها النسق الاقتصادي⁽³⁾.

وتتناسب الوظائف التي تقوم بها الأسرة مع طبيعة قيم المجتمع الذي تؤدي فيه هذه الوظائف، ومع مستوى الأداء المطلوب من الأفراد في ذلك المجتمع، لذلك تباين مفهوم العلماء بشكل عام وعلماء الاجتماع بشكل خاص للوظائف الأساسية للأسرة منذ القدم⁽⁴⁾. "ويوجه الآن النقد للأسرة الحضرية المعاصرة لفقدتها كثيرا من وظائفها التقليدية التي كانت

(1) سلوى عثمان الصديقي، مرجع سابق، ص 46.

(2) صباح عياشي، "الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكافل والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية عبر مختلف مناطق الوطن: الشمال، الوسط، الجنوب، الجنوب الشرقي، الغرب"، الجزء الأول، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2008، ص 49.

(3) سلوى عثمان الصديقي، مرجع سابق، ص 47.

(4) عبد الله خوج، فاروق عبد السلام، الأسرة العربية ودورها في الوقاية من الجريمة والانحراف، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ط 1، 1989، ص 18.

تقوم بها في الماضي وبتتبع التاريخ المكتوب نجد أن الأسرة في العصور السابقة كانت هي النظام الاجتماعي الرئيسي وقد صاحب التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات مثل: زيادة التخصص وتعقد المجتمع الحديث، تغيرات في الوظائف التي كانت الأسرة تقوم بها من قبل، الأمر الذي أدى إلى انتقال عدد كبير منها إلى مؤسسات أو تنظيمات خارج نطاق الأسرة⁽¹⁾. وقد أكد عالم الاجتماع ويليام أوغبورن (William Fielding Ogburn) أن مأساة الأسرة الحديثة تكمن في فقدانها لأغلب الوظائف التي تقوم بها وهي⁽²⁾:

- **الوظيفة الاقتصادية:** حيث كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه وبالتالي لم تكن هناك حاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر.
- **وظيفة منح المكانة:** كانت المكانة الاجتماعية لأعضاء الأسرة من مكانة أسرهم في الوقت الذي كان اسم الأسرة يحظى بأهمية وقيمة كبرى.
- **الوظيفة التعليمية:** كانت الأسرة تقوم بتعليم أفرادها ولا يعني ذلك القراءة والكتابة وإنما يعني الحرفة أو الصنعة أو الزراعة والتربية البدنية والشؤون المنزلية... الخ.
- **وظيفة الحماية:** كانت الأسرة مسؤولة عن حماية أعضائها، فالأب لا يمنح لأسرته الحماية الجسمانية فقط وإنما يمنحهم أيضا الحماية الاقتصادية والنفسية وكذلك يفعل الأبناء عندما يتقدم بهم السن.
- **الوظيفة الدينية:** مثل قراءة الكتب المقدسة وممارسة الطقوس الدينية.
- **الوظيفة الترفيهية:** كانت الوظيفة الترفيهية محصورة أيضا في الأسرة أو بين عدة أسر وليس في المراكز الخارجية مثل المدرسة أو المجتمع المحلي أو وسائل الترفيه المختلفة. وتعرضت نظرية ويليام أوغبورن (William Ogburn) للكثير من الانتقاد، حيث يرى الكثير من علماء الاجتماع أنه، ليس هناك شك أن الأسرة فقدت بعض وظائفها التقليدية، إلا أن هذا الفقدان ينطوي على تغير في الشكل والمضمون⁽³⁾. "وقد بقيت الأسرة محافظة على وظيفتها الواسعة إلى وقت ليس بالبعيد، حيث أخذ المجتمع يطغى بسلطانه على سلطات الأسرة وينقص وظائفها ويسلبها وظيفة تلو الأخرى بإنشاء هيئة خاصة لكل

(1) سناء الخولي، مرجع سابق، ص 63.

(2) نفس المرجع، ص 63.

(3) نفس المرجع، ص 64.

وظيفة⁽¹⁾، حيث ظهرت المدارس والمعاهد الدينية والمؤسسات الاقتصادية والمالية والمراكز الثقافية والترفيهية... الخ وبالتالي تقلصت وظائف الأسرة بدرجة ملحوظة، "بحيث أمكن للدارسين أن يتحدثوا عما تعرضت له وحدة الأسرة وأن يحصروه في وظيفتين أساسيتين إحداهما هي الإنجاب والأخرى اجتماعية وهي التنشئة"⁽²⁾.

وتشير سناء الخولي إلى أن وظائف الأسرة المعاصرة تنحصر في⁽³⁾: إنجاب الصغار، المحافظة الجسدية لأعضاء الأسرة، منح المكانة الاجتماعية للأطفال والبالغين، التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي بالإضافة إلى الوظيفة العاطفية، ونعني بها التفاعل العميق بين الزوجين وبين الآباء والأبناء في منزل مستقل مما يخلق وحدة أولية صغيرة تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أعضاء الأسرة وقد أصبحت هذه الوظيفة من الملامح المميزة للأسرة الحضرية الحديثة، بعكس الحال في الأسر الممتدة في المجتمعات الزراعية حيث يتم التفاعل الأولي بين مجموعة كبيرة من الأقارب الذين يعيشون متجاورين.

2-3 العوامل المسببة لتغير وظائف الأسرة: تميز القرن العشرون بتحول العديد من المجتمعات الزراعية إلى مجتمعات صناعية مع زيادة في النمو السكاني وقد صاحب هذا التحول تغير العديد من الوظائف التي تقوم بها المؤسسات الاجتماعية والتربوية في المجتمعات لتواكب أهداف هذا التحول وقد تأثرت الأسرة وهي أهم تلك المؤسسات الاجتماعية في حياة الفرد والمجتمع تأثرا ملحوظا في القيام بوظائفها بطريقتها التقليدية وممارسة سلطتها كما كانت في السابق، ولعل هذا واضح في تقلص الأسرة الريفية نتيجة اتجاه معظم أبنائها إلى المدن الصناعية للبحث عن عمل فأصبح الاتجاه يسير نحو تكوين الأسر النووية بدلا من الممتدة.

وقد صاحب هذا التغير من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية فقدان الأسرة لوظيفة من وظائفها الأساسية والتي تختص بالإنتاج والاستهلاك، فأصبحت وحدة مستهلكة لما تنتجه

⁽¹⁾ نورالدين عيساني، "التحول الديمغرافي وأشكال الأسرة في ظل التغير الاجتماعي في الجزائر المستقلة: دراسة إحصائية وتحليلية لنتائج تعدادات الجزائر للفترة 1977-1987-1998"، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص علم الاجتماع الديمغرافيا، جامعة الجزائر، 2009، ص 193.

⁽²⁾ سلوى عثمان الصديقي، مرجع سابق، ص 48.

⁽³⁾ سناء الخولي، مرجع سابق، ص 68.

المصانع، كما أن أفرادها اتجهوا نحو التقليل من إنجاب الأطفال وتواجد الأقارب الآخرين في مكان واحد للقيام بواجبات الأسرة الأساسية، فاتجهت الأسرة المتحضرة إلى تقليل النسل لأنه تسبب في مشاكل مادية وصعوبات للأسرة نفسها والمجتمع وأدى تحول الإنتاج من الأسرة إلى المصنع إلى ضرورة إرسال الأسرة أبناءها إلى المؤسسات التربوية الرسمية لتلقي التدريب الملائم لتطور الحياة وأصبح من الضروري على تلك المؤسسات أن تزيد من الدور الذي تلعبه في عمليات التنشئة لأن الأسرة لا تستطيع أن تستوعب جميع متطلبات الحياة من حرف وعلوم مختلفة ولا تستطيع أن تعي جميع المجالات العلمية المتخصصة داخل المجتمع الواحد⁽¹⁾. بالإضافة إلى ذلك، فإن وسائل الإعلام المختلفة أصبحت تقوم بالعديد من الأدوار التي كانت تقوم بها الأسرة في الماضي، حيث لم يعد الأب أو الجد هو المصدر الوحيد للمعلومات والخبرة. كما أن الأفراد في الوقت الحاضر لديهم الرغبة في تحقيق رغباتهم الشخصية التي يتوقون إليها سواء كانت مكانة عالية أو علما أو خبرة دون مساعدة الأسرة وهذا يعني أن الفرد لم يعد معتمدا كليا على الأسرة لتحديد المكانة الاجتماعية.⁽²⁾

المبحث الثاني: الدراسة النظرية للتقاعد والشيخوخة السكانية

بدخول الفرد مرحلة التقاعد يواجه العديد من المشكلات الاجتماعية الصحية والاقتصادية والنفسية وما يزيد الأمر تعقيدا هو دخول الفرد مرحلة الشيخوخة ونظرا لتمييز المتقاعدين بخبرات طويلة في العمل والحياة لجأت العديد من المجتمعات إلى حل مشكلات التقاعد من خلال إعادة إدماج المتقاعدين في الحياة المهنية والاستفادة من خبراتهم. وقبل أن نتعرض لمشكلات التقاعد من خلال هذا المبحث نتعرض لأهم الاتجاهات النظرية التي تفسر مرحلة الشيخوخة والتقاعد.

أولا: النظريات الاجتماعية المفسرة للتقاعد والشيخوخة

هناك العديد من النظريات التي تفسر النتائج النفسية والاجتماعية لإحالة الفرد إلى التقاعد، يمكن حصرها في زاويتين، الزاوية الأولى، التي تنظر إلى التقدم في السن والتقاعد على أنها مرحلة التخلي عن كبار السن لأنهم أصبحوا أقل نفعاً، أما الزاوية الثانية، فتتظر

(1) عبد الله خوج، فاروق عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 27-29.

(2) نفس المرجع، ص 30.

إلى مرحلة التقدم في السن والتقاعد من وجهة نظر عريضة ومتجددة، حيث تؤكد على ضرورة التوسع في مدى الاختيارات المتاحة أمام كبار السن، وفي مايلي نعرض أهم النظريات الاجتماعية التي فسرت التغيرات التي تطرأ على الأدوار الاجتماعية في مرحلة التقاعد والتي يمكن أن تقيدها في تحليل النتائج المتوصل إليها.

1. نظرية الدور الاجتماعي في مجال الشيخوخة والتقاعد: يؤدي تقاعد الفرد عن العمل إلى فقدان وضعف أدواره الاجتماعية وتراجع مكانته. لذلك من المجدي توظيف نظرية الدور الاجتماعي لاستعمالها في تحليل استراتيجيات الفاعلين في انتزاع أدوارهم التي فقدوا جزءا منها بسبب التقاعد وتقوم نظرية الدور على مفاهيم أساسية مثل المركز والمكانة والذات ويربط بين هذه المفاهيم مفهوم عام هو الدور وتختلف هذه النظرية عن المدرسة التفاعلية التي تقوم على أساس الفعل والتفاعل الذي يحدث بين الأشخاص فهو فعل متبادل يقوم على التأثير والتأثر. وتقوم نظرية الدور على أساس أن كل فرد في المجتمع يشغل مركزا اجتماعيا معيناً يملئ عليه مجموعة من الحقوق وتفرض عليه مجموعة من الالتزامات تنظم تفاعله مع الآخرين⁽¹⁾.

والإحالة على التقاعد تعني أن صاحب العمل وهو الدولة يرى أن الفرد غير قادر على القيام بدور من أهم أدواره الاجتماعية بالكفاءة المطلوبة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن فقدان الفرد لوظيفته يجعله يبحث عن دور آخر يستبدله بالدور الوظيفي وليتكيف مع وضعه الجديد. وانطلاقاً من وجهة النظر التي ترى أن التقاعد هو العملية التي بواسطتها يتخلى الفرد عن دور العمل ليبدأ دور جديد هو دور المتقاعد، لذلك حرص بعض العلماء على دراسة التقاعد باعتباره أحد الأدوار الاجتماعية⁽²⁾.

ويمكن تصنيف أدوار المتقاعد في علاقته بالأسرة والمجتمع في ما يلي⁽³⁾: دور المتقاعد ذاته سواء الذي توقعه هو أو الذي يسنده إليه الآخرون، دور الأسرة التي ترسم حدود هذا

(1) سوسن بن الحاج بالقاسم الصامت، مرجع سابق، ص 86.

(2) محمد نبيل عبد الحميد، العلاقات الأسرية للمسنين وتوافقهم النفسي، الدار الفنية للنشر والتوزيع، 1987، القاهرة، ص ص 41-42.

(3) سوسن بن الحاج بالقاسم الصامت، المرجع السابق، ص 87.

الدور، دور المجتمع الذي يسند للأفراد أدوارا محددة. ويتضمن التقاعد ست مراحل لكل منها دور اجتماعي معين كما حدده روبرت أتشلي (Robert C. Atchley) (1):

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل التقاعد وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين هما: المرحلة البعيدة من التقاعد وتبدأ من تاريخ أداء الفرد وممارسته لوظيفته الأولى وتنتهي حين يقترب الفرد من التقاعد. أما المرحلة القريبة من التقاعد: فتبدأ عندما يعي الفرد أنه سوف يتقاعد قريباً ويحتاج الفرد خلالها إلى التخطيط للمستقبل من الناحية المادية ويشغل أوقات الفراغ وفي هذه المرحلة يتحدد اتجاه الفرد نحو التقاعد إيجاباً أم سلباً.

المرحلة الثانية (مرحلة بداية التقاعد): حيث يتطلع الفرد لعمل أشياء لم يكن لديه وقت كاف لإنجازها من قبل كالسفر وزيارة الأقارب والأصدقاء والرحلات... الخ وتتطلب هذه المرحلة أن يكون المتقاعد متمتعاً بصحة جيدة وفي ظروف اجتماعية ونفسية ملائمة.

المرحلة الثالثة (مرحلة الانسحاب): وتبدأ هذه المرحلة حينما تنتهي مرحلة بداية التقاعد، حيث ينظر فيها المتقاعد لحياته نظرة تتسم بالسلبية والتشاؤم وتتأثر هذه النظرة بعدة عوامل اقتصادية وصحية واجتماعية.

المرحلة الرابعة (مرحلة إعادة التوجيه): ويتوقف نجاح هذه المرحلة على استخدام الشخص المتقاعد لخبرته لكي ينمو بشكل واقعي، كما تتضمن استكشاف الفرد لمجالات جديدة يمكنه المشاركة فيها ويشعر من خلالها بالتفاعل مع الآخرين ويحتاج الفرد المتقاعد في هذه المرحلة إلى التوجيه من قبل أسرته وأصدقائه، فهم مصدر رضاه وإحساسه بوجوده.

المرحلة الخامسة (مرحلة الاستقرار): والاستقرار أو الثبات هذا لا يعني عدم وجود التغيير ولكن يشير إلى كيفية التعامل مع التغيير، ففي هذه المرحلة ينمو لدى المتقاعد عامل الاختيارات ويسمح له بالتعامل مع الحياة بقدر معقول من الراحة والنظام. وينتقل بعض الأشخاص إلى هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة بداية التقاعد، كما يصل آخرون إليها بعد الشعور بالألم والمعاناة، كما أن هناك أشخاصاً قد لا يصلون إليها. وفي هذه المرحلة يعرف

(1) عبد اللطيف محمد خليفة، دراسات في سيكولوجية المسنين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (بدون سنة النشر)، ص 15-19.

الفصل الثاني: سوسيولوجيا التقاعد الوظيفي والأدوار الاجتماعية

التقاعد حدود إمكانياته وطاقاته وما هو متوقع منه، أما مشكلاتها فتتمثل في مواجهة الفرد للضعف الجسمي والتغير في مستوى أدائه.

المرحلة السادسة (المرحلة النهائية): حيث يموت الأشخاص بشكل مفاجئ، دون أن يمروا بفترة طويلة من العجز أو المرض ويكون الموت بالنسبة لهؤلاء الأشخاص هو نهاية التقاعد، أما الأشخاص الذين يعيشون إلى أن يفقدوا دور التقاعد فأغلبهم بسبب المرض أو العجز المصاحب لتقدم سنهم وعندما يصبح الفرد عاجزا غير قادر على التعامل أو العمل في بعض الأنشطة المنزلية البسيطة أو رعاية نفسه فإنه ينتقل من دور التقاعد إلى دور المريض العاجز. هذا وقد تبين أن للتقاعد بوجه عام آثاره السلبية التي لخصها "كمنج" في ثلاث جوانب هي: العزلة الاجتماعية، فقدان المكانة وفقدان الجماعة الخاصة.

وقد أشارت الدراسات أيضا إلى أن المتقاعدون يختلفون في مدى تعويض الأدوار باختلاف خصائصهم الاجتماعية والديمغرافية وأن تعويض الأدوار يتشابك مع مجموعة من العوامل هي⁽¹⁾: طبيعة الوظيفة السابقة، مدة الخدمة، أسباب الإحالة على التقاعد وهل هو اختياري أو إجباري، المستوى التعليمي، وجود أو عدم وجود تخطيط لما بعد التقاعد، العمر عند التقاعد.

(1) سماح سالم سالم، سمر صبحي يوسف ، أمل جابر سيد، ممارسة الخدمة الاجتماعية مع المسنين، دار المسيرة، عمان، ط 2، 2016، ص256.

2. نظرية الانسحاب أو فك الارتباط: وقام بتقديم هذه النظرية كمنج وهنري (Cumming & Henery) عام 1961، ويمكن تلخيص هذه النظرية في أن التقاعد أو التقدم في السن عموماً يحدث نوعاً من الانسحاب المتبادل بين الفرد والمجتمع، فالفرد يقلص من الأدوار التي يمارسها وفي نفس الوقت يتخلى المجتمع عن الفرد المسن ويتجه نحو الأفراد الشباب ومن هم في منتصف العمر والقادرين على أداء مختلف الأدوار⁽¹⁾. فبدخول الفرد مرحلة التقاعد يبدأ في الانسحاب والتخلي التدريجي عن بعض الأدوار نتيجة نقص التفاعل بينه وبين أفراد المجتمع داخل النسق الاجتماعي الذي ينتمي إليه.

وقد قدم كل من كمنج وهنري من خلال نظرية الانسحاب وصفاً لكيفية حدوث الشيخوخة الاجتماعية، كما في المراحل الأربعة التالية⁽²⁾: **تغير في وظيفة الدور** وهذه المرحلة تبدو واضحة بنقصان الإنتاجية في العمل تصاحبه تغيرات في الاتجاه نحو العمل. **فقدان الدور** ويظهر ذلك عند الإحالة على التقاعد، إذ يفقد المسن الدور الذي كان يقوم بتحقيق ذاته من خلاله. **نقص التفاعلات الاجتماعية وقتها** فمع فقدان الدور تقل الاتصالات الاجتماعية. **الحذر من قلة الوقت المتبقي من عمر الإنسان** حيث يشعر المسن أنه يعيش في الوقت الضائع وهذا يعني الاعتراف بقيمة الموت والاقتراب منه.

والانسحاب ليس عملية سلبية بقدر ما هو عملية محتومة ومقبولة في طبيعة الحياة ومتطلباتها ومن فوائد هذا الانسحاب للفرد والمجتمع أن عملية الانسحاب للمسّن تتيح له التحرر من بعض القيود والضغوط الاجتماعية من خلال خفض الأدوار الاجتماعية التي كان يلعبها وخفض عدد التوقعات الخاصة بتلك الأدوار، ما يسمح له في تركيز وتوزيع الجهد والوقت على أولويات علاقاته الاجتماعية من أهله والمقرّبين. كما يتيح الانسحاب التدريجي للمسّن الفرص لمن هم أصغر سناً، كما تتيح للمجتمع الإحساس بأن هناك مجموعة أدوار قد خلت للشباب بتقاعد الفرد⁽³⁾.

(1) إبراهيم يونس، مرجع سابق، ص 123.

(2) سماح سالم سالم، سمر صبحي يوسف، أمل جابر سيد، المرجع السابق، ص 133.

(3) إبراهيم يونس، مرجع سابق، ص 123-124.

ومن بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أنها لا تنطبق على كل المسنين بل تختلف من فرد إلى آخر حسب طبيعة العمل فهناك العديد من الأفراد الذين تقتضي وظائفهم الاستمرار حتى سن متأخرة كأصحاب المهن الحرة والتدريس الجامعي... الخ، وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى القول أن هذه النظرية قد تنطبق على بعض المسنين الذين لديهم الاستعداد لذلك وقد لا تنطبق على المسنين الآخرين الذين لديهم القدرة على مواصلة العمل وبذل الجهد حتى الموت⁽¹⁾.

3. نظرية النشاط: ظهرت هذه النظرية عام 1953 على يد البيرتش وهارغست (Albrechts & Herighusst) وتؤكد على أن المسنين النشطين أكثر رضا عن حياتهم وتركز هذه النظرية على أهمية النشاط الاجتماعي في حياة الفرد، كما ترى أن هذا النشاط أساس الحياة لجميع أفراد المجتمع وخاصة لدى المسنين وتؤكد على أهمية مواصلة كبار السن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية مع إيجاد بدائل لأدوارهم الاجتماعية... وبالتالي المسنون قادرون على تعويض الأدوار السلبية إلى أدوار إيجابية نحو أنفسهم ونحو المحيطين بهم⁽²⁾.

وتفترض هذه النظرية أنه على المسنين البحث عن بدائل لأدوار رئيسية أربعة كانت سائدة من قبل حتى نهاية مرحلة الرشد المتوسط وهي فقدان العمل، ونقص الدخل، وضعف الصحة، والتغير في بنية الأسرة، وإذا أمكن للمسن بتعويض هذه الأدوار المفقودة فإنه يحقق توافقاً ناجحاً في شيخوخته، فالشيخوخة هي مرحلة فرص جديدة للأدوار الاجتماعية وليست مرحلة انسحاب كلي من الحياة الاجتماعية⁽³⁾.

وتفسر هذه النظرية عزلة كبار السن وعدم وجود دور أو نشاط لهم بسبب ما يلي⁽⁴⁾:
نقص العالم الاجتماعي للشخص المسن عند تقاعده وموت الرفيق والأصدقاء، والانحدار الجسماني للمسن يزيد من الصعوبة المتزايدة في عدم قدرته على مواجهة تلك المعوقات وفي عدم إشباع حاجاته.

(1) محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص 51.

(2) نفس المرجع، ص 55.

(3) سماح سالم سالم، سمر صبحي يوسف، أمل جابر سيد، مرجع سابق، ص 134.

(4) يحيى مرسي عيد بدر، المسنون في عالم متغير، مقدمة في علم الشيخوخة، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، مصر، 2017، ص 192.

وبالتالي فإن إحالة الفرد على التقاعد ليس نهاية المطاف، بل يمكنه الاستمرار في النشاط بالاستفادة مما اكتسبه من خبرة في حياته المهنية ومما لديه من طاقة ومدى رغبته وقدرته على زيادة مشاركته في الأنشطة الاجتماعية الخاصة بالأدوار الأخرى كالأدوار العائلية والأدوار الترفيهية والأدوار الاجتماعية وبذلك سيجد أدواراً جديدة تتناسب مع قدراته ويمكنه من خلالها مواجهة مشكلتين أساسيتين هما مشكلة وقت الفراغ ومشكلة نقص الدخل.

ويؤخذ على هذه النظرية أنها تتلاءم مع نسبة قليلة من المتقاعدين ولا تفسر إلا نسبة ضئيلة مما يعانيه المسنون، فالأفراد الذين كانوا مشغولين بدرجة كبيرة في عملهم قبل التقاعد ولم يكن لديهم الوقت الكافي لممارسة وتنمية بعض الأنشطة والمهارات لن يجدوا مكاناً في هذه النظرية⁽¹⁾.

4. نظرية الاستمرارية: انتقدت هذه النظرية النظريتين السابقتين حيث أشارت إلى أن النشاط أو عدمه لا يؤدي إلى سعادة المسنين. وتفترض هذه النظرية بأن الفرد المتقاعد يحاول ما أمكن أن يتوافق مع مرحلة التقاعد لأنها قدر لا فكاك منه وأن الشخص شاء أم لم يشأ سيصل إليها وينصهر فيها من خلال إعطاء وقت أكبر للأدوار التي كان يزاولها قبل التقاعد عوضاً عن مزاوله أدوار جديدة وتستند هذه الفرضية على النتائج التي تشير إلى أن كبار السن يحاولون التمسك بأنماط حياتهم التي درجوا عليها وأن الكثير منهم يحاول جعل حياته قبل التقاعد مثل نمط حياته بعد التقاعد. كما يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أهمية الاستقرار النسبي للأدوار ولا يعطون أهمية كبيرة للجوانب السلبية للتقاعد ويأخذ هذه الواجهة كل من برستون (Preston, 1967) وكارب (Carp, 1972)⁽²⁾.

وحسب هذه النظرية فإن معظم المسنين يرغبون في أن تظل لهم ارتباطات ببيئتهم الاجتماعية وتختلف مدى كبر أو كثافة هذه الارتباطات تبعاً للأفراد من حيث أنماط القيم

(1) عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص 37.

(2) سماح سالم سالم، سمر صبحي يوسف، أمل جابر سيد، مرجع سابق، ص 137.

والمفاهيم الذاتية التي قد تأكدت منذ فترة طويلة. وفي هذا الصدد فإن المسنين سوف يتصرفون كما كانوا يتصرفون عندما كانوا صغارا⁽¹⁾.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الفرد على معرفة مسبقة بحتمية التقاعد كما سبق له معايشة بعض الأقارب والأصدقاء الذين دخلوا قبله لهذه المرحلة وبالتالي فهو واعٍ وعيا جيدا بدوره الاجتماعي كفرد متقاعد وفشل الفرد المتقاعد في أن يظل على علاقة ببيئته الاجتماعية يكمن في البيئة الاجتماعية وليس في الفرد المتقاعد، كما تؤثر العوامل مثل المكانة في العمل والصحة والموارد المالية وغيرها على قدرة كبير السن في أن يحيى حياة مشبعة أكثر مما يؤثر عليه كبر السن⁽²⁾.

5. نظرية التفاعلية الرمزية: ينظر أصحاب هذه النظرية إلى التقدم في العمر بأنه عملية دينامية تستجيب للسياقات البنائية والمعيارية وإمكانات الفرد وإدراكاته ولا يعطي هذا الاتجاه اهتماما كبيرا لنمط معين من النشاط أو السلوك أو الخبرة لدى المسنين، بل يعطي أهمية للمشاركة في الحياة الاجتماعية والتفاعل مع الآخرين داخل إطار معين تحكمه الأوضاع والمعايير السائدة فيه، فهناك علاقة بين التوافق مع التقدم في العمر وشكل الدور الذي يقوم به الفرد رسمي أم غير رسمي⁽³⁾.

وفي هذا الإطار قدم روز (Rose) وزملائه الذين يؤيدون التفاعلية الرمزية منظورا نظريا جديدا وحاول تدعيمه بالبيانات الإمبريقية والتي كانت بمثابة قاعدة للأبحاث التالية التي قام بها مجلس "ميدويست" للبحوث الاجتماعية عن الشيخوخة والمسجل في كتابهم (المسنون وعالمهم الاجتماعي، 1965)، ونجد أن المقالات التي كتبتها كافان ودويتشر (Caven & Deutscher)، تفسر الفروض التي تشكل أساس النظرية التفاعلية الرمزية للمسنين، ومثل هذه الدراسات تتناول المراحل المختلفة لدورة الحياة، كما أن كافان

(1) يحيى مرسي عيد بدر، مرجع سابق، ص196.

(2) نفس المرجع، ص196.

(3) عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص38.

نفسها تناولت مشكلة التقاعد الإجباري أو فقدان الزوج خلال مرحلة الشيخوخة، كما تناول دويتشر (Deutscher) مسألة تكيف الوالدين مع رحيل الأبناء⁽¹⁾.

وتنتهي هذه الدراسات إلى أن الحياة تمثل سلسلة من الأحداث العارضة وكلها تتطلب تعلم وسائل جديدة أو بديلة لممارسة الأدوار في المجتمع، كما تبلور المراحل المحددة للحياة التي يهتمون بها كنقاط انتقال في إطار عملية التعلم الاجتماعي خلال فترة الحياة، أي مجالات لتنشئة الكبار... وفي هذا السياق ترى هذه النظرية أن الناس الذين يكبرون في السن قد لا يستطيعون الحفاظ على كياناتهم وأدوارهم التقليدية ومن أجل تعويض ذلك يجب أن يبحثوا عن كيانات بديلة مع أدوار اجتماعية بديلة⁽²⁾.

ثانياً: مشكلات التقاعد

بدخول الفرد مرحلة التقاعد يواجه العديد من المشكلات الاجتماعية الصحية، الاقتصادية والنفسية وما يزيد الأمر تعقيداً هو دخول الفرد مرحلة الشيخوخة ونظراً لتمييز المتقاعدين بخبرات طويلة في العمل والحياة لجأت العديد من المجتمعات إلى حل مشكلات التقاعد من خلال إعادة إدماج المتقاعدين في الحياة المهنية والاستفادة من خبراتهم.

1- المشكلات الاجتماعية للمتقاعدين: تعرف المشكلات الاجتماعية بأنها حالة أو ظرف يرتبط بمعاناة الفرد وتؤثر هذه الحالة على أعداد كبيرة من الناس، وتكمن أسبابها وحلولها خارج دائرة الفرد ومحيطه المباشر⁽³⁾، حيث يمكن تصنيف المشكلات الاجتماعية إلى عدة مشكلات فرعية أهمها: مشكلة العلاقات الأسرية، مشكلة الأدوار الاجتماعية ومشكلة اضطراب المهارات الاجتماعية.

1-1- مشكلة العلاقات الأسرية: تمثل العلاقات الأسرية المحور الأساسي للحفاظ على الترابط الأسري، لأنها تساهم في تحقيق الاستقرار والتوافق بين أفراد الأسرة، الذي بدوره يساعد على تقوية الكيان الأسري. وتزداد أهمية العلاقات الأسرية للمتقاعد لأسباب كثيرة

(1) يحيى مرسي عيد بدر، مرجع سابق، ص 196.

(2) نفس المرجع، ص 197.

(3) سماح سالم سالم، سمر صبحي يوسف، أمل جابر سيد، مرجع سابق، ص 252.

الفصل الثاني: سوسيولوجيا التقاعد الوظيفي والأدوار الاجتماعية

نذكر منها⁽¹⁾: إن تأثير الأسرة ممتد إلى الجميع، فلا يوجد شخص بدون نوع من الاتصال مع أفراد أسرته وعادة ما تصبح هذه العلاقات هي الوحيدة والشرعية التي يبقى عليها المسنون، قد تتأثر العلاقات الأسرية نتيجة لاتجاهات الزوجة والأبناء حين يتقاعد الزوج (الأب) وقد يؤثر ذلك على التوافق الأسري، كما أن العلاقات الأسرية هامة لكل فرد، فعلاقات الأسرة لا غنى عنها للتوافق الشخصي للمسن.

وقد أدت التحولات الاجتماعية إلى فقدان الفرد المتقاعد لمراكزه في العلاقات الأسرية وتأثيره على الأسرة وهذا راجع لفقدان الأسرة لترابطها بسبب تحول الأسر من نمط الأسر الممتدة إلى نمط الأسر النووية خاصة مع تفضيل الأبناء خيار استقلاليتهم وتكوين أسرة صغيرة بعيدا عن آباءهم مما يتسبب في خلق مشكلات عاطفية واقتصادية وصحية للمسنين نتيجة ابتعاد الأبناء.

كما بينت البحوث أيضا أن أهم العوامل المنتجة للمشاكل التي يواجهها كبار السن تتمثل في أنهم يجدون أنفسهم في فترة التقاعد منفصلين عن علاقاتهم السابقة (كفقدان صداقات العمل) مما يزيد من حدة شعورهم بالوحدة والعزلة في المجتمع، وعليه فإن التقاعد يؤدي إلى حصر العلاقات وفقدان الجزء الأكبر منها⁽²⁾.

1-2- مشكلة الأدوار الاجتماعية: من بين المشكلات التي يعاني منها المتقاعدون، تناقص أدوارهم الاجتماعية بسبب انسحابهم من الحياة الوظيفية وما يترتب عنها من نقص في الاندماج والمكانة الاجتماعية. فالتقاعد يؤدي إلى مجموعة من التغيرات الهامة في حياة الفرد وهذا ما يتسبب في فقدانه لدوره الاجتماعي المرتبط بالوظيفة كذلك دوره كمعيل أساسي لأسرته.

وقد لاحظ بريم (Prim) أن أهم العوامل التي تؤدي إلى مشكلات كبار السن تتمثل في أنهم يجدون أنفسهم في فترة التقاعد منفصلين عن علاقاتهم السابقة، مع فقدان المسن لبعض

(1) ابتسام غانم، "بعض المشكلات الاجتماعية للمتقاعدين المسنين داخل الأسرة"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد

22، 2016، ص 16.

(2) نفس المرجع، ص 15.

الأدوار التي يقوم بها فيمثل ذلك ضغوطا ومتاعب جسمية ونفسية واجتماعية إلى جانب الضغوط البيئية وهذه الضغوط تظهر في صورة مشكلات⁽¹⁾.

وقد أظهرت بعض الدراسات أن التقاعد لا يحدث تغيرا في المشاركة الاجتماعية وهذا ما كشف عنه كل من كوتوريل وأتسلي (Cottrell & Atcheley)، في حين أظهرت دراسة لروزنبرج (Rosenberg) أن التقاعد يزيد من العزلة الاجتماعية بين المتقاعدين المنتمين للطبقة العامة، وقد أظهرت دراسة لبنجستون (Bengston) أن التقاعد يؤدي إلى مستويات مختلفة من نشاط الدور بعد التقاعد اعتمادا على علاقة النشاط بجنس المسن وطبقته العائلية أو التنظيمية أو غير الرسمية. هذا المزيج من المؤثرات السلبية والإيجابية ناتج عن دمج المسنين الذين تقاعدوا اختاريا مع الذين أجبروا على التقاعد⁽²⁾.

1-3- مشكلة اضطراب المهارات الاجتماعية: تلعب المهارات الاجتماعية دورا بالغ الأهمية في حياة الإنسان، إذ تساعده على التحرك نحو الآخرين، فيتفاعل ويتعاون معهم ويشاركهم ما يقومون به من أنشطة ومهام وأعمال مختلفة، وتدل المهارات الاجتماعية على قدرة الفرد على التعبير الانفعالي الاجتماعي واستقبال انفعالات الآخرين وتفسيرها ووعيه بالقواعد المستترة وراء أشكال التفاعل الاجتماعي ومهاراته في ضبط وتنظيم تعبيراته غير اللفظية وقدرته على أداء الدور وتهيئة الذات اجتماعيا⁽³⁾.

ويؤدي التقاعد عن العمل إلى مشكل اضطراب المهارات الاجتماعية للفرد (كضعف أو عجز أو قصور في المهارات الاجتماعية) بسبب التغيرات الصحية والاقتصادية والنفسية التي تصاحب هذه المرحلة والتي تضع قيودا أمام تحركات الفرد المتقاعد وعلاقاته مع باقي أفراد المجتمع.

2- المشكلات الصحية للمتقاعدين: يدخل الفرد في مرحلة التقاعد تزامنا مع دخوله في مرحلة الشيخوخة، حيث يصبح غير قادر على أداء عمله المعتاد بسبب الضعف الذي يصيب جسمه، "وقد أكدت العلوم الطبية أن الشيخوخة من الناحية البيولوجية عبارة عن

(1) نفس المرجع، ص 252.

(2) يحيى مرسي عيد بدر، مرجع سابق، ص 123.

(3) ابتسام غانم، مرجع سابق، ص 17.

اضمحلال جسمي في البناء والوظيفة، بمعنى زيادة التفاعلات الكيميائية الهدامة التي تفقد الجسم خلاياه الحية وقلة المقاومة للتأثيرات الضارة، وضعف وظائف أعضاء الجسم في أداء أدوارها ومن مظاهر الاضمحلال التي تحدث ذلك التغير في شكل الجسم العام مثل نقصان الوزن والطول وتغير لون الشعر وسقوطه، وضعف انتصاب القامة لانحناء العمود الفقري، كما يتجدد الجلد ويصبح أكثر جفافاً وتظهر الشرايين الدموية والأوكياس الدهنية والبقع السوداء كما يصبح الجسم أكثر وهناً وضعفاً والعظام أقل تماسكاً⁽¹⁾.

وهناك أيضاً بعض الآثار الوظيفية للشيخوخة في بعض أجزاء الجسم، حيث يعترى بعض أجهزة المسن تغيرات ومظاهر خاصة على مستوى: القلب والدورة الدموية، الجهاز البولي، الجهاز التنفسي، الجهاز التناسلي، الجهاز العصبي والمخ، الجهاز الهضمي والكبد، السمع والرؤية.

ومن المظاهر العامة لأمراض الشيخوخة نجد ما يلي⁽²⁾: أن الشيوخ لا يصابون بمرض واحد، بل أن أجسامهم تصاب بعدة أمراض في نفس الوقت، وأكدت الأبحاث أن الشخص فوق الستين يحتوي على ما بين 7-8 أمراض مختلفة، وقد يبلغ ذلك 12 مرضاً في بعضهم وهذه الأمراض مختلفة، كذلك يُفاجأ الطبيب بعد وفاة المريض الشيخ إما بوجود أمراض به لم يكن هذا الشيخ نفسه يدري عنها لأنها لم تكن تسبب له أعراضاً، أو العكس لا يجد عنده أمراضاً تفسر ما كان يشكو منه في حياته، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الإصابة بالأورام الخبيثة (السرطان) عند الشيوخ، وقد دلت الإحصاءات على أن أسباب وفيات الشيوخ يمكن تقسيمها إلى: 30% من أمراض القلب والدورة الدموية، 30% من الأورام الخبيثة (السرطان)، 40% من باقي الأمراض مجتمعة.

هذه التغيرات في صحة المسنين قد تتفاقم بتقاعد الأفراد عن العمل، فقد أكدت دراسة حديثة أن التقاعد في سن مبكرة يؤثر سلباً على صحة الإنسان الجسدية والنفسية والذهنية، مشيرة إلى أن السن الأمثل للتقاعد هو أواخر الستين. وأوضح ستيبان كالفو وهو عالم

(1) مصطفى محمد أحمد الفقي، رعاية المسنين بين العلوم الوضعية والتصور الإسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص34.

(2) يحيى مرسي عيد بدر، مرجع سابق، ص ص 79-80.

اجتماع في مركز كولومبيا للشيخوخة، أن التقاعد في وقت مبكر قد يؤدي صحة الإنسان وذلك من خلال دراسة تم إجراؤها في مجموعة دول المنطقة لتحديد آثار التقاعد على الصحة، وقد أثبتت الدراسة وجود آثار سلبية على من يتقاعدون مبكرا، وأشارت النتائج إلى أن الآثار السلبية على من يتقاعدون في سن الخمسين تكون أكثر من الآثار على من يتقاعدون في سن الستين⁽¹⁾.

وكشفت دراسة طبية حديثة نشرت نتائجها بالمجلة الطبية : مجلة علم الأوبئة وصحة المجتمع (Journal of Epidemiology and Community Health) أشرف عليها باحثون من جامعة أوريغون (University of Oregon) الأمريكية، شملت 2956 شخصا خلال الفترة من 1992 إلى 2010، أن التوقف عن العمل بعد الوصول لسن التقاعد يرفع فرص وفاة الإنسان، وأثبتت النتائج أن العمل بعد الوصول لعمر 65 عاما يحد نظريا من خطر وفاة الإنسان بأي من الأمراض المختلفة بنسبة 11% وقد يجعله يعيش لفترة أطول، كما أن الأشخاص الذين يعانون من مشاكل واضطرابات صحية قد تتعزز صحتهم حال استكمالهم العمل بعد الوصول لمرحلة المعاش.

وفي السياق ذاته، كشفت دراسة طبية ثانية أشرف عليها باحثون من جامعة تشيستر (University of Chester) البريطانية أن ممارسة الرياضة الخفيفة مثل المشي أو العناية بالحدائق له فوائد مثيرة على الأشخاص المحالين للتقاعد وقد يساهم نظريا في الحد من خطر وفاتهم بالأمراض الخطيرة وقد تجعلهم يعيشون فترة أطول.

3- المشكلات الاقتصادية للمتقاعدين: تزداد المشكلات الاقتصادية للأفراد بعد تقاعدهم عن العمل بسبب انخفاض قيمة المعاش التقاعدي الذي يكاد أن يصل إلى نصف الراتب إذا ما تمت مقارنته بالراتب أثناء مرحلة ما قبل التقاعد، فالجزء الأكبر من دخلهم ينفق على الغذاء والمأوى والرعاية الصحية وعلى الأدوية التي يتعاطاها المسن بصفة مستمرة، حيث يزداد تردد المسنين على الأطباء وتكرر شكاوهم المرضية، وتزداد نفقاتهم العلاجية بينما يقل الإنفاق على الترفيه، بل يكاد ينعدم⁽²⁾. وقد أوضحت بعض الدراسات أن المشكلات

(1) المؤسسة العامة للتقاعد السعودية، "التقاعد المبكر يضر الصحة"، مجلة التقاعد، العدد 56، 2016، ص34.

(2) محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص 46.

الاقتصادية للمسنين يمكن حصرها في⁽¹⁾: عدم كفاية المعاش لمتطلبات الحياة، ثبات قيمة المعاش وارتفاع الأسعار باستمرار، بالإضافة إلى عدم وجود مصادر دخل إضافية.

وتؤدي المشكلات الاقتصادية إلى تسريع ظهور آثار سلبية تنعكس على المسن، ومنها العجز عن توفير المسكن الصحي، العجز عن الحصول على الطعام الكافي للجسم وأسرهم وما يتبعه من سوء تغذية وبالتالي لا يستطيع المسن المتقاعد الوفاء بالمطالب التي كان يلتزم بها قبل الإحالة إلى مرحلة التقاعد، كذلك ضعف القدرة على علاج كثير من الأمراض التي تصيب المسن وضعف القدرة على توفير الأدوية اللازمة، ضعف القدرة على ملء وقت الفراغ والترفيه نتيجة لعدم وجود دخل كافٍ لا يستطيع المسن تجهيز منزله بوسائل تعينه على التكيف مع متغيرات المناخ في فصل الشتاء والصيف، وقد يضطر المسن لرهن منزله أو بيعه ويقوم في إحدى دور الرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى زيادة مصاريف الأبناء في المدارس والجامعات مما يشكل عبئاً إضافياً على دخل كبار السن، المصاريف الإضافية للمسن أثناء زواج بناته وأبنائه⁽²⁾.

كل هذا يعزز الشعور بعدم الأمان الاقتصادي في مواجهة تحديات المستقبل، ويجعل المتقاعد يعاني من القلق ويجبره على تخفيض نفقاته إلى حد ممكن ويحرمه من إشباع بعض حاجاته التي اعتاد إشباعها في الماضي القريب.

4- مشكلة وقت الفراغ: يعرف وقت الفراغ بأنه الوقت الذي يتبقى بعد طرح ساعات العمل الإلزامية، أو ساعات الدراسة أو ساعات النوم ليلاً ووقت أداء الواجبات الضرورية⁽³⁾. ومن خلال هذا التعريف يظهر أن وقت الفراغ يتزايد لدى المتقاعدين نتيجة انسحابهم من الوظيفة، وفقدان الكثير من الأدوار المرتبطة بالعمل، فعند دخول الفرد مرحلة التقاعد يجد نفسه لا يمارس أي نشاط خلال الساعات التي اعتاد فيما مضى قضاءها في العمل، كما يفقد أصدقاء وزملاء العمل الذي اعتاد أن يمضي معهم وقتاً أطول مما يقضيه مع أسرته في بعض الأحيان، مما يشعره بالوحدة والعزلة الاجتماعية.

(1) سماح سالم سالم، سمر صبحي يوسف، أمل جابر سيد، مرجع سابق، ص 258.

(2) محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص 47.

(3) سماح سالم سالم، سمر صبحي يوسف، أمل جابر سيد، مرجع سابق، ص 262.

ومن هنا تظهر أهمية مساعدة المتقاعدين على إيجاد أدوار وظيفية جديدة كالاستفادة من خبراتهم مثلا تعويضهم عن وظائفهم السابقة وتمكنهم من شغل وقت الفراغ، كما تمكنهم من تكوين علاقات جديدة تخرجهم من العزلة الاجتماعية وترفع معنوياتهم وتحولهم إلى عناصر فعالة في المجتمع.

5- **المشكلات النفسية للمتقاعدين:** يمر الفرد بدخوله مرحلة التقاعد بأزمات نفسية نتيجة الانعكاسات السلبية الناجمة عن فقدانه لأدواره الوظيفية واتخاذها أدوار جديدة، وتختلف حدة هذه الأزمات من فرد لآخر، فهناك من يرحب بالتقاعد ويعتبره أمرا ايجابيا لا بد منه بشرط عدم تأثر دخله المادي جراء تقاعده عن العمل والوظيفة، في حين يوجد منهم من يشعر بالأسى وعدم تقبل فكرة التقاعد عن العمل نظرا لانخفاض قيمة دخله المادي، مقارنة بفترة ما قبل التقاعد، وما يترتب عليها من تراجع في المستوى المعيشي، وقد أثبتت "الدراسات العلمية أن النساء ترحبن بالتقاعد مقارنة بالرجال كما يرحب به أيضا من كانوا يشغلون وظائف لا تثير اهتمامهم وعلى العكس يصبح التقاعد تجربة صعبة لهؤلاء الذين كانت وظائفهم هي محور حياتهم والذين كانوا يمثلون وظائف ذات مكانة عالية"⁽¹⁾.

كذلك تتوقف نوعية التقاعد والأزمات التي قد يثيرها على نوعية العلاقة الزوجية وعلى العلاقات الأسرية، إذ يؤدي أحيانا تقاعد الوالد إلى إعادة تقويم الوضع الأسري وإعادة توزيع الأدوار وبصفة خاصة إذا تأثر دخل الأسرة بهذا التقاعد، إذ يتحول الوالد من رب أسرة ومعيلا الوحيد الذي يمد الآخرين بالتأييد والتدعيم إلى شخص اعتمادي يتطلب تأييد ودعم أبنائه. وفي هذه المرحلة يقضى الوالدان معظم الوقت معا بعد أن تزوج الأبناء، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التقارب بينهما أو إلى توتر العلاقة بينهما لذلك تزداد المشكلات الزوجية بعد تقاعد الزوج لأن العلاقة لا تتحمل التقارب الإجباري الذي يحدث بعد التقاعد⁽²⁾.

وعليه فإن حدة المشكلات النفسية بالنسبة للمتقاعد تتأثر بالعوامل التالية: **العوامل الاقتصادية** التي تلعب دورا في تقبل أو عدم تقبل التقاعد خاصة مستوى الدخل، **نوع المهنة**، فكلما كان المركز المهني مهما يصبح التقاعد موتا سيكولوجيا للفرد، **المستوى**

(1) محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص 100.

(2) نفس المرجع، ص 101.

التعليمي، فكلما كان المستوى التعليمي مرتفعاً كلما كان الفرد مهيناً نفسياً للتقاعد لأنه يعرف جيداً أن طبيعة مهنته تقتضي إحالته للتقاعد عند بلوغه سن معينة، الحالة الأسرية، فكلما كان المتقاعد مسانداً من طرف أسرته ومحيطه ولا توجد صراعات بين أفراد الأسرة تشجع الفرد على قبول التقاعد وتكيف معه.

ثالثاً: معالجة مشكلات المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم

يعتبر توقف المتقاعد عن العمل توقفاً إدارياً فقط، لذا فإن مساعدته على الاندماج مرة أخرى في العمل أياً كان نوعه قد يساعد في إخراجه من العزلة الاجتماعية وتعويضه بعض الأدوار التي فقدتها بتقاعدته عن العمل كما تكون حلاً لمشكلاته الاقتصادية وتدبير أمور أسرته وكذلك لشغل وقت الفراغ. وفي ضوء التغيرات المادية التي تصاحب المتقاعدين، والمشكلات والآثار المترتبة عليها والتي تهدد استقرار حياتهم الاجتماعية، فهم بحاجة لنظم وتشريعات تحقق الرعاية المادية لهم وتساعدهم على التغلب على تلك المشكلات، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن المتقاعدين يرغبون في توظيف خبراتهم في التعليم والتدريب ومجالات العمل المختلفة.

ومن بين أهم المهن والأنشطة التي يمكن أن يشغلها المتقاعد للاستفادة من تجربته وخبرته في المجالات التالية⁽¹⁾:

- الاستشارة: مجال الاستشارات واسع ولعل المستشارين هم آخر من يتقاعد وكلما زاد عمره زادت خبرته لذا المستشارون يستفيدون من خبراتهم غالباً بعد التقاعد.
- التعليم والتدريس: إعطاء الدروس في الجامعات والكليات والمدارس حسب التخصص ولو براتب رمزي (نظام الساعات)، طالما هو في صحة وقدرة على العمل التدريسي.
- التدريب: بعض المتقاعدين الذين لهم خبرة طويلة في التدريس والتدريب يمكن الاستفادة منهم في مجال التدريب وعلى المؤسسات التدريبية الخاصة الاستفادة منهم خاصة الذين

(1) عباس سبتي، "التقاعد سلبيات وعلاج" شبكة الألوكة، على الموقع:

<http://www.alukah.net/culture/0/41376/#ixzz4ls8ZISLS>، تاريخ الاطلاع: 2017-07-04 على الساعة 15 و 13 دقيقة.

يجددون نشاطهم ومعلوماتهم ويمكن أن يلتحقوا بدورات تجدد معلوماتهم ويتعرفوا على المستجدات في عالم التدريب.

- **رجال الشرطة:** بعض كبار رجال الشرطة يستفيدون من خبراتهم في إعطاء دورات تدريبية واستشارات في المؤسسات العامة والخاصة وبقية رجال الشرطة يمكن أن يعملوا في مجال العلاقات العامة والأمن بعد التقاعد.

- **التطوع:** التطوع على مستوى المؤسسات الحكومية للمتقاعدين حسب ظروفهم، حيث يمكن لهذه الأعمال أن تنمي الابتكار لهؤلاء المتقاعدين مثل الإشراف على نظافة الشواطئ والأحياء والخدمة في المؤسسات الخيرية، وقد أنشأت الولايات المتحدة جمعية المتطوعين المتقاعدين الذين يعملون في التعليم والتدريب ومساعدة كبار السن في بعض القضايا ومتطوعين في المستشفيات والمكتبات.

- **الحرف اليدوية:** يمكن للمسنين مزاوله بعض الحرف المهنية المناسبة لهم في المنزل حيث يجب تشجيع وتوفير ما يلزمهم من المواد الخام أو فتح ناد للمسنين يمارسون من خلاله هوايات الزخرفة والرسم والكتابة والنسج...الخ.

- **العمل الحر:** وتحتوي على أعمال تحتاج لرأس المال (العقار والمشاركة مع أجنبي والمواصلات والصناعة والزراعة والتجارة) وأعمال بدون رأس مال كالوساطة، التوزيع والتسويق، المهن الحرة كالحدادة والنجارة.... وغيرها.

- **مواصلة التعليم والدراسة:** العودة ومتابعة التعليم في أي مرحلة اضطر إلى التوقف عندها لأسباب العمل وطلب الرزق.

- **ممارسة الهوايات وتنمية المهارات:** يحتاج المتقاعد لشغل وقته بأعمال محببة إلى نفسه ولديه الخبرة في ممارستها وربما يحتاج إلى تنميتها وذلك بالتواصل مع أصحاب الخبرات وحضور الدورات والمعارض والمؤتمرات ذات العلاقة.

وقد اهتمت بعض الدول المتقدمة بفئة المتقاعدين، خاصة وأنها تعرف ظاهرة تشيخ السكان، حيث تقدم هذه الدول للمسنين برامج عديدة تقوم بها مؤسسات حكومية وأخرى خاصة، أو إنشاء جمعيات ومؤسسات لكبار السن يمارسون الأنشطة المختلفة والملائمة لهم تسمح بالاستفادة من خبراتهم ويمكن أن تساعد على تأجيل بعض أمراض الشيخوخة الناتجة عن قلة النشاط وأوقات الفراغ، ففي الولايات المتحدة مثلا توجد مجموعة من المتقاعدين

يقومون بمساعدة المسنين في أعمال المنزل، أو نقلهم إلى المستشفيات في حال إصابتهم بالأمراض وزيارتهم وتقديم أنشطة ترفيهية لهم، كما تُوجد جمعية المتقاعدين لمساعدة من بلغ 55 سنة فما فوق لإيجاد عمل لخدمة المجتمع المحلي وللاستفادة من خبراتهم المهنية، وفي ألمانيا توجد هيئة الخبراء المسنين حيث يُقدّم هؤلاء المُتقاعِدون خبراتهم واستشاراتهم في كافة المجالات للدول النامية، وفي اليابان يعين بعض المتقاعدين مُستشارين في مؤسّسات الحكومة والمجتمع المدني، وأنشأت اليابان جامعة للمتقاعدين لمن يريد أن يتعلّم الفنون النظرية والعملية، منها: فلاحه البساتين، تربية الطيور والأسماك، صناعة الأواني الفخارية، ويُمكن الالتحاق بالجامعة عن طريق المراسلة، والدراسة فيها مجانية⁽¹⁾.

وفي فنلندا التي سجلت في عام 1990 أعلى معدل للتقاعد المبكر من بين جميع بلدان الشمال الأوروبي، حيث بلغ معدل العمالة نسبة 47% من الرجال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 55-65 سنة، وبغية عكس مسار هذا الاتجاه، اتفقت الحكومة والشركاء الاجتماعيون على إستراتيجية وطنية لخمس سنوات، بدأ تنفيذها في عام 1998 في خطوة تهدف إلى تغيير مواقف جميع أصحاب المصلحة اتجاه السكان المسنين من خلال تحويلهم إلى مصدر قوة للمجتمع، وهذا بالحفاظ على وضعهم الصحي وقدرتهم على العمل وتحسين بيئة عملهم وتشجيع التقاعد الجزئي من خلال إعانات العمالة ومساعدة المسنين العاطلين على العودة إلى العمل، ونتيجة لذلك، حدث تحول ثقافي كبير إلى ثقافة تولي الاهتمام بالعمال المسنين. وجرى عكس مسار اتجاه التقاعد المبكر وزيادة سن التقاعد الفعلي بسنة ونصف السنة، مما أدى إلى رفع معدلات عمالة العمال المسنين بنسبة 10% بين عامي 2000 و2005⁽²⁾.

المبحث الثالث: نظام التقاعد في ظل التحول الديمغرافي وتشيوخ السكان

يشهد العالم تحولات ديمغرافية عميقة أدت إلى تراجع عدد السكان في سن العمل وزيادة عدد المسنين وهذا ما أدى إلى تزايد معدلات الإعالة الديمغرافية ما أثر سلباً على أنظمة الضمان الاجتماعي والتقاعد، وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نتعرض إلى نظام التقاعد في ظل التحولات الديمغرافية التي من أبرز مظاهرها تشيخ السكان.

(1) نفس المرجع.

(2) مكتب العمل الدولي، العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد، مرجع سابق، ص 83.

أولاً: منظومة الضمان الاجتماعي والتقاعد النشأة والتطور

عند وصول الفرد العامل لمرحلة الشيخوخة يصبح غير قادر على مزاوله النشاط الاقتصادي المعتاد لتأمين الدخل، لذلك ظهر نظام التقاعد الذي يضمن من خلاله للفرد المسن استمرار دخله بعد انقطاعه عن العمل، وقد تطور نظام التقاعد ضمن نظام الضمان الاجتماعي استجابة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت نتيجة الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر لمواجهة مخاطر الحياة التي كان يواجهها العمال خلال تلك الفترة.

1- منظومة الضمان الاجتماعي: أدت الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى تطور الضمان الاجتماعي في أوروبا، وهو امتداد لأشكال الحماية الاجتماعية الأخرى مثل: التعاون، المساعدة الاجتماعية، فمع ازدهار الصناعة انتقل كثير من الناس للعيش في المدن والحصول على فرص عمل في المصانع، غير أنهم كانوا يتقاضون أجور متدنية ويعملون في ظروف خطيرة ولا يتمتعون بأي حقوق تحميهم إذا ما أصيبوا بالعجز، ولم تكن هناك أي نصوص قانونية تضمن لهم حقوقهم، هذه الظروف المزرية للعمال أدت إلى ظهور عدة عوامل ساهمت في ظهور التأمينات الاجتماعية كظهور النقابات العمالية والحركات السياسية الراديكالية التي تبنت الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية للعمال.

ويعتبر أوتو فون بسمارك (Otto von Bismarck) مؤسس لمفهوم الضمان الاجتماعي، حيث أجازت ألمانيا أول قانون للتأمين الصحي والذي كان يغطي أخطار المرض والشيخوخة عام 1883، وفي عام 1884 أجازت أول قانون لإصابات العمال، وبحلول عام 1889 وضعت ألمانيا أول برنامج إجباري لتأمين العجز والشيخوخة، كما ظهر أول تأمين ضد البطالة في فرنسا سنة 1906.

وبعد مرور بضع سنوات اعتمدت في أمريكا اللاتينية خطط مشابهة خاصة في الأرجنتين، البرازيل، شيلي وأوروغواي، ووسع نطاق نماذج التأمين القائمة وأدرجت فيها

مخاطر جديدة مثل إعانات البطالة، وفي بلدان الشمال لم تشمل الحماية العمال وحدهم بل شملت أيضا جميع السكان⁽¹⁾.

وقد عرفت الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية تطورات كبيرة في نظام الضمان الاجتماعي حيث تم تثبيت الضمان الاجتماعي كحق من حقوق الإنسان، وجاء قانون الضمان الاجتماعي الذي أصدره الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt) سنة 1935 وكذلك تقرير بيفريدج (Beveridge Report) في بريطانيا الذي أعده لخبير الاقتصادي الليبرالي وليام بيفريدج (William Beveridge) وهو الأساس الذي قامت عليه نظم الضمان الاجتماعي في العالم الغربي.

وبعد الحرب العالمية الثانية اتخذت التأمينات الاجتماعية طابعا دوليا حيث أقرت منظمة العمل الدولية نظم التأمينات الاجتماعية وشجعت الدول على تطبيقها، حيث تنص المادة 22 من الميثاق العالمي لإعلان حقوق الإنسان " أن كل شخص باعتباره عضوا في المجتمع له الحق في الضمان الاجتماعي"⁽²⁾.

2- أنظمة التقاعد في العالم المفهوم والأنواع: يغطي الضمان الاجتماعي مخاطر عديدة منها المرض، البطالة، العجز، الأمومة، وتمثل نفقات التقاعد الحصة الأكبر من ميزانية الضمان الاجتماعي.

وتساهم معاشات التقاعد العامة بدور كبير في تأمين الدخل التقاعدي، حيث يتمتع 40% من سكان العالم في سن العمل بتغطية قانونية توفرها نظم معاشات التقاعد الاكتتابية، ففي أمريكا الشمالية وأوروبا تبلغ هذه النسبة حوالي 75% من السكان في سن العمل، في حين تقل هذه النسبة عن ثلث السكان في إفريقيا.

⁽¹⁾ مكتب العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 100، 2011، جنيف ص5.

⁽²⁾ نوال أقاسم، "إصلاح نظام التقاعد في الجزائر في ضوء التغيرات الاقتصادية الحالية"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص6.

1-2 نظام التقاعد: يعتبر نظام التقاعد حديث النشأة والتكوين ظهر في منتصف القرن التاسع عشر نتيجة للتطورات الاقتصادية والصناعية وزيادة نسبة السكان فوق 60 سنة، ولم يكن معروفا في المجتمعات القديمة، حيث كان الفرد يتوقف عن العمل من تلقاء نفسه لأنه كان يمارس مهن بسيطة مثل الزراعة.

ويعرف روبرت أتشلي (Robert C. Atchley) التقاعد بأنه المرحلة التي يكون فيها العامل أمام قرارين أحدهما مختارا أي حسب رغبة الشخص العامل في إنهاء الخدمة أو الإحالة على التقاعد وبالتالي انقطاع الصلة مع المستخدم أيا كان نوعه بشرط توفر شرط الاشتراك مع صندوق التقاعد، أو يكون هذا الشخص مرغما على التقاعد حين توفر شروط معينة كبلوغ السن المحدد في قوانين التأمين الاجتماعي الخاص بكل دولة⁽¹⁾.

ويرى خليفة بأنه لا يوجد اتفاق كامل حول تعريف واحد للتقاعد، إلا أن هناك اتفاقا حول الجوانب التالية⁽²⁾:

(1) يرتبط مفهوم التقاعد بمفهوم الوظيفة أكثر من ارتباطه بمفهوم العمل، فالتقاعد يعني انقطاع الشخص عن أداء وظيفة ما ظل يؤديها حتى سن التقاعد، ولكن ذلك لا يعني أن الشخص أصبح غير قادر على العمل تماما.

(2) هناك علاقة بين مفهوم العمل ومفهوم الأدوار الاجتماعية، فالتقاعد لا يعني فقط الانقطاع عن العمل، بل يتعداه إلى حدوث تغيرات جذرية في أدوار الفرد الاجتماعية، وذلك لأن العمل الذي يحدد مركز الفرد الاجتماعي، ويجعله يشعر بهويته، كما يحدد نظرته إلى نفسه، ونظرة الآخرين إليه.

(3) ينقسم التقاعد إلى نوعين هما: التقاعد الإجباري أو الإلزامي، وهو الذي يجبر عليه الفرد وله العديد من الآثار السلبية، والتقاعد الاختياري يتم برغبة الفرد وله آثاره الإيجابية بالمقارنة مع النوع الأول.

2-2 أنواع أنظمة التقاعد: تصنف أنظمة التقاعد حسب مبدئين: مبدأ التوزيع ومبدأ الرسملة

(1) عبد القادر بلعربي، مرجع سابق، ص 87.

(2) عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص ص 15-19.

2-2-1- أنظمة التقاعد المبنية على مبدأ التوزيعات: يقوم نظام التقاعد المبني على مبدأ التوزيعات على مبدأ تحمل الأفراد النشطين دفع تكاليف معاشات المتقاعدين لنفس الفترة⁽¹⁾، أي أن المعاشات من خلال هذا النظام لا تكون مستقبلية وإنما تمول من الاشتراكات المقتطعة من أجور العمال خلال نفس الفترة وبالتالي تقوم على مبدأ التضامن بين الأجيال، وسميت بهذا الاسم لأن هذا النظام يكون وفقا لعقد ضمني بين الجيل النشط في فترة معينة والجيل المتقاعد لنفس الفترة حيث يقوم الجيل النشط بتمويل معاشات التقاعد للجيل المتقاعد خلال نفس الفترة وفي المقابل يحصل الجيل النشط على وعد بالحصول على معاشات التقاعد التي تمول من طرف مشتركين لم يولدوا بعد، حيث تتدخل السلطات العمومية لتحديد التزامات كل من الجيل الحالي والمستقبلي. وينتج عن هذا التنظيم ثلاثة عناصر هي⁽²⁾:

- وعاء اشتراكات التقاعد: والذي يتكون من الكتلة الأجرية الخامة.
- مستوى منحة التقاعد الفردية: وتكون نسبة قيمة الاشتراكات المدفوعة خلال الحياة المهنية للفرد.
- توزيع المخاطر المحتملة بين الأجيال: أي ترتبط منح تقاعد الجيل الحالي بشكل وثيق باشتراكات الجيل القادم.

وتتحدد قيمة الاشتراكات السنوية في هذا النظام من خلال تحقيق التوازن للمعادلة التالية⁽³⁾:

مجموع الاشتراكات السنوية للنشطين = مجموع معاشات المتقاعدين لنفس السنة.

2-2-2 أنظمة التقاعد المبنية على مبدأ الرسملة: يعتمد نظام التقاعد بالرسملة على تراكم اشتراكات الجيل الحالي من الأجراء، ويتم استثمار هذه الاشتراكات في مختلف الأصول المالية والعقارات ويسير بطرق مختلفة فيمكن أن يكون بصفة اختيارية أو إجبارية، أو يسير

(1) صندرة لعور، "استدامة نظام التقاعد في الجزائر في ظل التحول الديمغرافي". مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، العدد 4-2، 2017، ص 513.

(2) نوال أقاسم، مرجع سابق، ص 29.

(3) صندرة لعور، مرجع سابق، ص 513.

من طرف صناديق داخلية أو خارجية أو أن تدفع منحة التقاعد في شكل ريع أو شكل رأسمال مرة واحدة،...الخ⁽¹⁾. وبما أن عملية الرسملة تقوم على المبدأ التراكمي والادخاري لرأس المال فإن نظام التقاعد المبني على مبدأ الرسملة يكون بتجميع الاشتراكات المحصلة في صندوق وتستثمر في أصول مالية وعقارات، وعند التقاعد تدفع مبالغ الاشتراكات مضافا إليها فوائد استثمار هذه الاشتراكات في شكل ريع أو رأسمال، وقد يكون نظام التقاعد بالرسملة في الإطار العام فرديا (كل شخص يسير رأسمال تقاعده) أو جماعيا (الدولة، المؤسسة أو هيئة مختصة تدعى صندوق المعاشات تجمع وتسير المقادير المعينة) كما قد يكون اختياريا أو إجباريا⁽²⁾.

ثانيا: التقاعد في السياق الديمغرافي الجديد

أدى التحول الديمغرافي إلى ارتفاع أمل الحياة عند الولادة وتراجع معدلات الخصوبة على الصعيد العالمي، وهو ما أدى إلى اختلال بنية الهيكل العمري للسكان وبروز ظاهرة الشيخ السكاني وزيادة العدد المطلق للمسنين مما تسبب في ارتفاع معدل إعالة المسنين وتسبب في ضغوط على أنظمة التقاعد.

1- نظرية التحول الديمغرافي: دفعت دراسة التغيرات التي طرأت على المعدل الخام للوفيات والمعدل الخام للولادات في البلدان الصناعية خلال القرنين الماضيين الباحثين إلى بلورة نموذج نظري يسعى إلى تفسير تطور السكان عبر التاريخ عرف باسم نظرية التحول الديمغرافي.

والتحول الديمغرافي أو التحول السكاني هو العملية الخاصة بتحول السكان من حالة تكون فيها الخصوبة والوفيات مرتفعة إلى حالة أخرى تتميز بانخفاض الخصوبة والوفيات والتي شهدتها مجموعة كبيرة من البلدان. وتشهد عملية الانتقال من مرحلة قبل التحول الديمغرافي إلى مرحلة ما بعد التحولات الديمغرافية، ارتباطا ما بين انخفاض الوفيات وانخفاض الخصوبة، مما ينتج عنها نمو سكاني انتقالي⁽³⁾.

(1) نوال أقاسم، المرجع السابق، ص 50.

(2) مليكة محديد، الآليات الجديدة للتقاعد في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2017، ص 276.

(3) علي عبد الرزاق جبلي، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 29.

وتعطي إطارا نظريا يساعد على فهم اتجاهات السكان والتغيرات السكانية ولقد ظهر هذا التصور النظري في بداية القرن العشرين ويشير إلى أثر معدلات المواليد والوفيات على السكان وعلى التوزيع العمري ويستند التعرض الكلاسيكي للنظرية إلى تجربة الدول الأوروبية الغربية والتي مرت بثلاث مراحل تطورية اتصفت المرحلة الأولى بمعدلات خصوبة مرتفعة ومعدلات وفيات مرتفعة (خاصة وفيات الأطفال) واستمرت معدلات المواليد مرتفعة في المرحلة الثانية، بينما انخفضت معدلات الوفيات ثم تبدأ المرحلة الثالثة حيث يعود التوازن بين معدلات الخصوبة والوفيات كنتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المركبة⁽¹⁾. أيضا هو الانتقال من ارتفاع معدلات الولادات والوفيات إلى انخفاض معدلات الولادات والوفيات في بلد يتطور من عصر ما قبل الثورة الصناعية والزراعية إلى النظام الاقتصادي⁽²⁾، فهو الأنموذج الذي يصف التغير السكاني على مر الزمن لأنه يقوم على تفسير التغيرات الملحوظة أو التحولات في معدلات المواليد والوفيات لمجتمع ما من مرحلة يكون فيها معدلي المواليد والوفيات عاليين (مرحلة ما قبل التحول) إلى مرحلة يكون كليهما منخفضين (مرحلة ما بعد التحول).⁽³⁾

وتنتج عملية التحول الديمغرافي في مجرى التحديث والتطور الاقتصادي من وضعية تتميز بارتفاع الوفيات والولادات إلى وضعية انخفاض الوفيات والولادات عبر مرحلة تتميز بمعدلات الوفيات المنخفضة وتباطؤ في معدلات الولادات. هذا المفهوم للتحول الديمغرافي كسب زخما كاملا فقط بعد كتابات دافيز ونوتيستين في عام 1945 رغم أن الجوهر الكامل للعلاقة بعد التحديث وانخفاض الوفيات والخصوبة إضافة للمراحل الثلاث للتطور صيغت بشكل كامل من قبل ثومبسون في عام 1929. ودرست العناصر الرئيسية من قبل لاندرى (Landry) في الأعوام 1909 و 1934. وكذلك وردت في الدراسات الكثيرة للأجناس

(1) مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 20.

(2) John, C, Caldwell, "Toward a restatement of demographic transition theory." **Population and development review**. Vol 2. N°3/4.1976. p321.

(3) Keith, MONTGOMERY, "The demographic transition", **Wausau Wisconsin**: University of Wisconsin Marathon County, Department of Geography and Geology, 2007.

والسلالات البشرية التي أصدرها كار-سوندرز (Alexander Carr-Saunders) في الأعوام 1922 و1934 و1936.⁽¹⁾

يسمى التحول الديمغرافي، الانتقال الديمغرافي، ويعني التحول التاريخي في معدلات الولادات والوفيات من مستويات عالية إلى مستويات منخفضة، وهو يسبق انخفاض الوفيات وانخفاض الولادات مما ينجر عنه نمو سريع يسمى (نمو انتقاليًا) وهو أشد من النمو قبل الانتقال وبعده. ويعود أصل مفهوم الانتقال الديمغرافي إلى العالم الديمغرافي الفرنسي أدولف لاندرية (1934 Adolphe Landry)، لكن صياغته المتكاملة وضعها الاقتصادي الأمريكي (نوتيستين 1945)، ويقسم (نوتيستين) الانتقال الديمغرافي إلى ثلاثة أطوار متميزة بحسب تسلسلها التاريخي وهي على النحو التالي: النظام التقليدي (ما قبل الانتقال)، مرحلة الانتقال والنظام العصري (ما بعد الانتقال).⁽²⁾

وهناك من الديمغرافيين من يرى أن للتحول الديمغرافي أربع مراحل تمر بها المجتمعات البشرية، تبدأ الأولى بطيئة أو أقرب إلى الثبات، بسبب المعدل المرتفع لكل من الولادات والوفيات وتتمثل هذه المرحلة في المجتمعات الزراعية ذات البناء الاجتماعي القبلي أو التقليدي المتخلف، التي لم تنتقل بعد إلى الحياة العصرية، وهي تشمل حالياً مناطق محدودة من العالم، ثم تزداد سرعة النمو في المرحلة الثانية نتيجة هبوط معدلات الوفيات بدرجة أسرع من هبوط الولادات وذلك بحكم تحسن المستوى الصحي والتعليمي والاقتصادي.

وقد مرت الدول المتقدمة صناعياً بهذه المرحلة، التي استمرت قرناً من الزمن تقريباً، بينما دخلت الدول النامية إليها بسرعة، مستفيدة من التقدم الحاصل في مجال الطب الوقائي والعلاجي، ولا يزال الكثير منها يمر بهذه المرحلة بحيث يكون معدل نمو السكان فيها أكثر من 2% سنوياً. وفي المرحلة الثالثة، يبدأ النمو السكاني في الهبوط التدريجي نتيجة هبوط الولادات (يتراوح معدل النمو السكاني بين 1%-2% سنوياً)، وتسمى بالمرحلة الانتقالية.

(1) نعمة هاشم فياض، "النظريات السكانية ونظرية التحول الديمغرافي مثلاً (2)"، مرجع سابق.

(2) فراس عباس البياتي، مرجع سابق، ص 29.

ويصل النمو في المرحلة الرابعة إلى الثبات المرشح للتناقص، وتمر بهذه المرحلة حالياً دول أوروبا، حيث معدل النمو السكاني أقل من 1% سنوياً⁽¹⁾.

إن التحول الديمغرافي في الدول المتقدمة أو النامية أمر ليس بسيطاً بل معقداً، فالعديد من العوامل تتداخل وتتفاعل لتعطي أبعاداً مختلفة للمسألة الديمغرافية عبر الوقت من بلد لآخر، ولا تعد عملية التحول الديموغرافي مجرد وصف للمراحل التي تمر بها المجتمعات بل تجاوزت ذلك لتصبح جزءاً لا يتجزأ من عمليتي التنمية والتحديث. فالتحول الديمغرافي هو سيرورة تمر بها مختلف المجتمعات البشرية، ويمكن أن تطول أو تقصر بحسب درجة تطور البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات.

2- الاتجاهات العالمية للإعالة الديمغرافية والعوامل المتحكمة فيها: يشير معدل إعالة كبار السن إلى الآثار المحتملة للتغيرات في البنى العمرية للسكان على التنمية الاجتماعية والاقتصادية موضعاً التوجهات العامة في احتياجات الدعم الاجتماعي، ويسلط المعدل الضوء على عبء الإعالة السكانية لكبار السن في مجموعة سكانية معينة، أو بعبارة أخرى، كم هو عدد "المعالين المسنين" الذين هم بحاجة لمساعدة كل شخص في سن العمل، وببساطة، فإن معدل إعالة كبار السن هو عدد المسنين البالغين من العمر 60 عاماً أو أكثر لكل مائة شخص تتراوح أعمارهم بين 15 و 59 سنة⁽²⁾، وهو مبين في المعادلة التالية:

$$\text{معدل إعالة كبار السن} = \frac{\text{عدد البالغين من العمر 60 عاماً فما فوق}}{\text{عدد الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 15 و 59 سنة}} \times 100$$

وتشكل نسب الإعالة الديمغرافية مؤشرات قيمة للآثار المحتملة للتغيرات الديمغرافية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي العديد من البلدان يتجاوز معدل الإعالة هذا 100

(1) نعمة هاشم فياض، "العلاقة بين الخصوبة السكانية والمتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية، مرجع سابق، ص 6-7.
(2) منظمة التعاون الإسلامي، وضع المسنين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، سلسلة توقعات منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، تركيا، 2015، ص 14.

شخص مما يشير إلى أن عدد الأشخاص المعالين يفوق عدد الأشخاص البالغين سن العمل.

2-1- الاتجاهات العالمية للإعالة الديمغرافية: في دراسة لمنظمة العمل الدولية تناولت الاتجاهات في نسب الإعالة الاقتصادية بالتفصيل في (06) من أقل البلدان نمواً و(06) بلدان صناعية، مع مراعاة مختلف أنماط القوى العاملة للأشخاص البالغين سن العمل.

تبين أنه من المتوقع أن يستمر مجموع الإعالة الاقتصادية في الارتفاع على نحو كبير في جميع البلدان الصناعية خلال العقود المقبلة حتى عام 2050، في حين يتوقع أن تظل الإعالة الاقتصادية ثابتة أو راكدة في البلدان النامية المختارة (الأرجنتين والبرازيل ومصر والهند وجنوب أفريقيا) باستثناء الصين التي تشهد عملية تشيخ سريعة.

ومع ذلك، فقد لوحظت تحولات هيكلية بين فئة المعالين في جميع البلدان مع تزايد عدد المعالين في فئة المسنين، ومن المتوقع أن تتراجع الفئة المعالة من الذكور في سن العمل تراجعاً كبيراً في معظم البلدان وتمثل مصر أحد الاستثناءات، ويرجع ذلك التعطل المتزايد للرجال كنتيجة لتدهور ظروف سوق العمل⁽¹⁾.

2-2- العوامل المحددة لنسب الإعالة: تجدر الإشارة إلى أن نسب الإعالة لا تتوقف على السن وحده، بل هناك أيضاً عوامل أخرى مرتبطة بالسكان ودخلهم ومن شأنها أن تزيد من معدل الإعالة المحسوب زيادة كبيرة على الأقل في أقل البلدان نمواً: في معظم البلدان لا ينقطع الناس عن نشاطهم الاقتصادي تلقائياً في سن معينة، بالإضافة إلى ذلك، لا يساهم كل من يندرج ضمن المجموعة العمرية في سن العمل بالضرورة في النشاط الاقتصادي، لاسيما في صفوف النساء، مع استقالة مدة التدريب المهني حيث تمتد بقدر أكبر فترة بقاء عدد متزايد من البالغين الشباب في النظام التعليمي، وبالتالي غيابهم عن سوق العمل (وبذلك تمتد فترة إعالتهم لتتجاوز مرحلة المراهقة بكثير)، كما ويعتبر العاطلون عن العمل الذين يحتسبون نظرياً ضمن القوة العاملة أيضاً معالون في حاجة إلى الدعم ففي البلدان التي تعاني من معدلات بطالة عالية، من شأن هذا الأمر أن يغير الصورة تغييراً جوهرياً،

(1) مكتب العمل الدولي، العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد، مرجع سابق، ص 18.

وأخيراً لو أتاحت البيانات الإحصائية، لاعتبر الأشخاص الذين يشتغلون ولكنهم لا يحصلون على أجر كاف لتمكين أنفسهم من الخروج من الفقر من زمرة المعالين.

3- أثر ارتفاع معدلات الإعاقة على استقرار أنظمة التقاعد: تؤدي زيادة عدد المتقاعدين إلى ضغوط على نظم معاشات التقاعد عن طريق زيادة نسبة المستفيدين كبار السن مقارنة بالعمال الأصغر سناً. وتشير الدراسات إلى أنه من شأن استمرار تزايد أعداد المسنين أن يؤدي إلى زيادات في الإنفاق على نظم التقاعد تبلغ في المتوسط نحو 1% من إجمالي الناتج المحلي في كل الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة على مدار العشرين سنة القادمة، خاصة وأنه من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم 65 عاماً مقارنة بالسكان في سن العمل بين عامي 2009 و 2050، مما يسبب ضغوطاً ضخمة على نظم المعاشات العامة وهي نظم قائمة على الخصم من المنبع يمولها العمال الحاليون الذين يتوقعون أن تمول الأجيال المقبلة معاشاتهم التقاعدية⁽¹⁾. وهذا ما يؤدي إلى ظهور عيبين كبيرين في المجتمعات وهما⁽²⁾:

- **العيب المالي:** ترتفع تكاليف الرعاية الصحية والتقاعد مع زيادة عدد الأشخاص الذين يزيد سنهم عن 65 سنة بوتيرة أسرع من زيادة عدد السكان في سن العمل، وتعني هذه الزيادة فيما يسمى نسبة إعاقة المسنين أن هناك أشخاصاً أقل عدداً يدفعون مقابل المزايا الصحية واستحقاقات المعاشات للسكان المتزايدين الأكبر سناً، وفي الآونة الأخيرة تقاومت نسبة إعاقة المسنين بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الرعاية الصحية والأدوية والتي يتوقع أن تستمر في الارتفاع على النطاق العالمي بمعدلات تزيد كثيراً عن النمو المتوقع للدخل الاسمي.

- **الإنصاف بين الأجيال:** فالشيخوخة تشوه صافي المساهمات التي يدفعها المواطنون الأصغر والأكبر سناً لخزانة البلاد، ومع تصاعد نسبة كبار السن يتزايد احتمال أن يدفع العاملون الحاليون وأبناؤهم (وكذلك أبناؤهم الذين لم يولدوا بعد) مبالغ متزايدة من دخولهم مدى الحياة لكبار السن الحاليين في حين يقل احتمال تمتعهم بمزايا مماثلة عندما يتقدمون في السن.

(1) كرم فيايب وآخرون، "أبعد من المتقاعدين" مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 2001، ص 12.

(2) نيكوليتا بالتيني، جيوفاني كاليغاري، "تكاليف الشيخوخة: التوازن في توزيع الأعباء"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 2011، ص 19.

4- تنظيم عمل المسنين وحل مشكلات التقاعد في السياق الديمغرافي الجديد

ساهمت معاشات التقاعد بدور كبير في تأمين الدخل والمحافظة على المستوى المعيشي للمسنين في العقود السابقة، غير أنه ومع تزايد عدد المسنين على الصعيد العالمي أصبح إصلاح أنظمة التقاعد خاصة منها القائمة على مبدأ التوزيع ضرورة ملحة، حيث اتجهت العديد من دول العالم إلى إجراء إصلاحات من شأنها أن تخفف الآثار السلبية للتحوّل الديمغرافي على أنظمة التقاعد.

4-1- أمن الدخل ومشاركة المسنين في القوى العاملة: عالمياً، تعتبر معدلات مشاركة

كبار السن في القوى العاملة رغم ما سجلته من زيادات في الآونة الأخيرة من أدنى المعدلات في العالم لاسيما في أوروبا - خصوصاً فيما يتعلق بالنساء-، ولا يزال هذا الوضع قائماً رغم أن معدلات مشاركة النساء المسنات ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي 1990 و2005 ويتوقع أن تستمر في الارتفاع في صفوف النساء الفئة العمرية من 55-64 سنة، مما يتعارض مع المعدلات المتناقصة للرجال خاصة في أستراليا ونيوزيلندا. وفي بعض البلدان، تبين اتجاهات المشاركة المتناقصة للرجال المسنين أن عدداً من العمال اختاروا الخروج من القوى العاملة قبل سن التقاعد القانوني، إذ أن الحوافز المالية جعلت الترفيه يزداد جاذبية مقارنة بالعمل. وحسب تقرير مكتب العمل الدولي (2013)، ارتفعت معدلات مشاركة النساء المسنات في القوى العاملة حيث يتوقع أن تستمر في الازدياد، بينما انخفضت قليلاً بالنسبة للذكور في العقدين الأخيرين ولكن يتوقع أن ترتفع على نحو طفيف بالنسبة للبالغين من العمر 64 سنة وأكثر.

وتوجد اختلافات كبيرة في اتجاهات مشاركة المسنين في القوة العاملة بين مختلف أقاليم ودول العالم حسب السن والجنس وهذا راجع إلى الاختلاف في مستويات التنمية، بالإضافة إلى الاختلافات الثقافية والتقاليد، فتسجل البلدان النامية أعلى مستويات في مشاركة القوى العاملة من المسنين، حيث يرجع ذلك أساساً إلى أنهم يستمرون في العمل لكسب لقمة العيش، وفي هذه البلدان يعمل عدد كبير من كبار السن في الاقتصاد غير المنظم بسبب عدم وجود إعانات الشيخوخة أو انخفاض مستوياتها، وتعتبر أفريقيا الإقليم الذي توجد فيه أعلى نسبة مشاركة للقوى العاملة من المسنين.

"وتسجل معدلات مشاركة القوى العاملة من النساء المسنات ارتفاعاً في البلدان النامية، ما عدا منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتشير الإحصائيات أن بلدان جنوب شرق آسيا تسجل معدلات مشاركة عالية بالنسبة للإناث في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر، أي ما يعادل 20% وأكثر، وفي أمريكا الجنوبية ارتفعت معدلات مشاركة الإناث من الفئة العمرية (64-55) سنة بأكثر 16.5% في الفترة الممتدة بين عام 1990 وعام 2005، ويتوقع أن تستمر في الارتفاع، كما ترتفع معدلات مشاركة الإناث المسنات في أفقر الأقاليم الفرعية في أفريقيا ارتفاعاً كبيراً (أكثر من 70% للفئة العمرية (64-55) سنة في شرق أفريقيا)، ويجبرهن انتشار الفقر في صفوفهن أو تعرضهن لحالات الترميل في وقت لاحق من الحياة على مواصلة العمل بصورة رئيسية في الاقتصاد غير المنظم". وهناك علاقة واضحة بين مشاركة القوى العاملة من الرجال والنساء ممن تتجاوز أعمارهم 65 سنة وتغطية الضمان الاجتماعي ونفقات الحماية الاجتماعية العامة غير الصحية (التي تهيمن عليها نفقات المعاشات التقاعدية)، وتخفض مشاركة القوى العاملة من كبار السن في البلدان التي تسجل ارتفاع النفقات، ومن المثير للاهتمام أن معدلات مشاركة الذكور هي أكثر تأثراً بالتغيرات في الإنفاق من معدلات الإناث، ويمكن أن يكون مرد ذلك إلى أن مستويات الإعالة لدى الذكور تميل إلى أن تكون أعلى من تلك الخاصة بالنساء.⁽¹⁾

علاوة على ذلك، هناك علاقة واضحة بين مشاركة القوى العاملة ومستويات الدخل، فكلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد كلما قلت حاجة السكان الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة إلى العمل، فالبلدان النامية تسجل أعلى مستويات في مشاركة القوى العاملة من المسنين بسبب انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي، وهذا ما يدفع المتقاعد إلى الاستمرار في العمل ويضطر عدد كبير من كبار السن للعمل في الاقتصاد غير المنظم بسبب عدم وجود إعانات الشيخوخة أو انخفاض مستوياتها.

4-2- الجهود الدولية لتنظيم عمل المسنين وحل مشكلات التقاعد في السياق الديمغرافي الجديد: هناك ثلاثة طرق أساسية يمكن أن تستخدمها الدول لتغيير نظام التقاعد ومعالجة الاختلالات المالية الناجمة عن التحول الديمغرافي والتي لها آثار على نمو النشاط

(1) نفس المرجع ، ص 18.

الاقتصادي وهي⁽¹⁾: - رفع سن التقاعد: تخفيض الاستحقاقات المدفوعة مدى الحياة للمتقاعدين، مما يشجع العاملين على البقاء في قوة العمل لفترة أطول، وهذا ما يسمح لهم بتحقيق كسب أكبر مدى الحياة، وقد تؤدي زيادة الدخل مدى الحياة إلى اتجاه العمال لخفض الادخار وزيادة الإنفاق خلال سنوات عملهم وإضافة لذلك، فإن زيادة الوفورات المالية العامة من تخفيض مدفوعات التقاعد سيكون لها آثار إيجابية طويلة المدى على النمو الاقتصادي وذلك بخفض تكلفة رأس المال وتشجيع الاستثمار. - خفض استحقاقات التقاعد: لتجنب حدوث تخفيض حاد في الدخل والاستهلاك عند التقاعد، من المحتمل أن يقوم العمال بزيادة مدخراتهم وسينخفض الاستهلاك في الأجل القصير والمتوسط ويزيد الاستثمار في المدى الطويل. - زيادة نسب اشتراكات العاملين: نظرا لأن زيادة نسب الاشتراكات تخفض الدخل، فقد يقل حافز الأسر المعيشية على العمل، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

وقامت منظمة العمل الدولية بوضع مجموعة واسعة من الاتفاقيات والتوصيات في إطار سياق التغيير الديمغرافي الجديد، يمكن استخدامها كحل للمشكلات الاقتصادية للتقاعد في المجتمعات من خلال ترشيد القرارات السياسية وعمليات الإصلاح وقد عالجت توصية العمال المسنين، الآثار المترتبة على تشيخ المجتمعات في عالم العمل وآليات الحماية الاجتماعية.

"وقد أشارت المنظمة إلى أنه ينبغي لكل بلد أن يتخذ التدابير اللازمة لمنع التمييز في الاستخدام والمهنة فيما يتعلق بالعمال المسنين في إطار سياسة وطنية لتعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بالنسبة للعمال مهما كان سنهم، كما قامت منظمة العمل الدولية بوضع سياسات وأدوات تنمية الموارد البشرية مكتملة لحظر التمييز على أساس السن بغية زيادة قابلية استخدام العمال من كبار السن. ومن أهم التحديات الناجمة عن التحول الديمغرافي الجديد، إتاحة المجال أمام المسنين خلال سنهم النشطة، في حالتها مزولة عمل والبحث عن عمل، للحفاظ على قابليتهم للاستخدام، وللضمان الاجتماعي دور رئيسي في هذا الصدد. ومن أهم تحديات السياسة الاجتماعية الأخرى أمام المجتمعات الشائخة، كفاءة

(1) كرم فيايب وآخرون، مرجع سابق، ص 12.

مستويات مناسبة من الدخل لجميع الأشخاص المسنين دون استنفاد قدرة الأجيال الشابة، وتتص معايير الضمان الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية على ضرورة دفع المعاشات، مثلاً لإعانات طويلة الأجل في حالة الشيخوخة والإعاقة ووفاء العائل، بمستويات مضمونة بعد استكمال فترة تأهيلية وتكييفها تكييفاً منتظماً للحفاظ على القوة الشرائية للمتقاعدين. وتستكمل التوصية رقم 202 هذا الإطار من خلال الدعوة إلى ضمان توفير أمن الدخل الأساسي لجميع الأشخاص المسنين، وهي بذلك تمثل كفالة ضد الفقر والاستضعاف والاستبعاد الاجتماعي في سن الشيخوخة⁽¹⁾.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل وضع الإطار النظري للبحث وهذا بعرض مختلف المقاربات النظرية التي تتماشى مع الموضوع والتي تمكننا من تحليل الدور الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد داخل الأسرة وخارجها، حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى الدراسة النظرية للأدوار الاجتماعية في البناء الاجتماعي والأسرة، ومن ثم قمنا بعرض أهم المداخل السوسيولوجية في دراسة التغيرات الاجتماعية للأسرة لوضع الإطار النظري للأدوار الأسرية لرب الأسرة وهي المدخل البنائي الوظيفي والمدخل التفاعلي الرمزي والمدخل التنموي حيث تتشارك النظرية التنموية مع المدخل البنائي الوظيفي فكرته الأساسية في أن هناك متطلبات معينة توصف بأنها جوهرية لا بد أن تتوافر من أجل وجود الأسرة وبقائها واستمرارها، وأن التغير في أي جزء من أجزاء النسق يؤدي إلى تغير في أجزاء النسق الأخرى. وتتشارك كذلك مع المدخل التفاعلي الرمزي في أهمية الأوضاع والأدوار والعمليات التفاعلية. إلا أن الميزة الوحيدة التي تنفرد بها هذه النظرية هي محاولتها التمسك ببعد الزمن. وتعرفنا كذلك إلى أهم التغيرات التي مست النسق الأسري من حيث البناء والوظيفة حيث أدى التحول في المجتمعات من المجتمعات المزارعة إلى المصنعة في تغير بنية الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية أو الزوجية، كما فقدت الأسرة العديد من وظائفها التقليدية.

أما في المبحث الثاني فتعرضنا للإطار النظري للتقاعد، حيث تطرقنا لأهم المقاربات النظرية التي تمكننا من تحليل الأدوار الاجتماعية للمتقاعد في المجتمع الجزائري والتي

(1) نفس المرجع، ص 79 - 81.

ستسمح لنا بفهم دور المتقاعد الأسري ودوره المجتمعي، وبالارتكاز على ما سبق ذكره يمكننا القول بأن الفرد المتقاعد يعاني من عدة مشاكل تتمثل أساساً في المشاكل الاجتماعية خاصة في اضطراب علاقته مع أسرته وتغير دوره الاجتماعي والمشاكل الصحية الناجمة عن قلة نشاطه والمشاكل الاقتصادية خاصة تدني مستوى الدخل والمشاكل النفسية ومشكل وقت الفراغ. ولمواجهة الآثار المترتبة عن مشكلات التقاعد سواء على مستوى الفرد أو المجتمع والتي تهدد استقرار حياة المسنين، يتطلب الأمر وضع نظم وتشريعات والتي تساعد على التغلب على تلك المشكلات وتخفف الآثار السلبية الناجمة عن التقاعد، من خلال السماح للمتقاعدين بالاندماج في سوق العمل بعد تقاعدهم وإيجاد مجالات عمل تتناسب مع إمكانياتهم وتوظيف خبراتهم وهذا ما قامت به العديد من الدول على غرار ألمانيا واليابان.

أما في المبحث الثالث فتعرضنا لنظام التقاعد في السياق الديمغرافي الجديد، حيث أدى تشيخ المجتمعات إلى تزايد عدد المعالين في فئة المسنين على مستوى العالم خاصة في الدول الصناعية الكبرى، هذا ما أدى إلى زيادة الضغوط المالية على نظم معاشات التقاعد القائمة على مبدأ التوزيع وكذا القائمة على مبدأ الرسملة. مما دفع العديد من الدول إلى إجراء إصلاحات على أنظمة التقاعد في السياق الديمغرافي الجديد الذي أدى إلى تزايد معدلات إعالة المسنين، كما وضعت منظمة العمل الدولية عدة إجراءات وتدابير تهدف من خلالها إلى ضمان توفير أمن الدخل الأساسي لجميع الأشخاص المسنين ومحاربة كل أشكال التمييز ضدهم في سوق العمل في إطار التوصية رقم 202.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

تمهيد.

المبحث الأول: التحول الديمغرافي في الجزائر.

أولاً: مراحل التحول الديمغرافي في الجزائر.

ثانياً: مظاهر التحول الديمغرافي في الجزائر.

المبحث الثاني: التحولات الاجتماعية في الجزائر.

أولاً: تغير بنية ووظائف الأسرة الجزائرية.

ثانياً: خروج المرأة إلى العمل وأثره على توزيع الأدوار للأسرة الجزائرية.

ثالثاً: التغير في مراكز السلطة والعلاقات داخل الأسرة الجزائرية.

المبحث الثالث: أثر التحولات الديمغرافية والاجتماعية على كبار السن والمتقاعدين في الجزائر.

أولاً: مشكلات الشيخوخة والتقاعد في ظل التحولات الديمغرافية في الجزائر.

ثانياً: أثر التحولات الاجتماعية على كبار السن في الجزائر.

ثالثاً: الأوضاع المعيشية لكبار السن والمتقاعدين في الجزائر.

خلاصة الفصل.

تمهيد

بعد أن قمنا في الفصل السابق باستعراض الأطر النظرية للتحولات الديمغرافية والاجتماعية، سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على التحولات الديمغرافية والاجتماعية بمختلف جوانبها ومظاهرها، التي مرت بها ومازالت تمر بها الأسرة والمجتمع الجزائري، وإظهار نتائج هذه التحولات على فئة كبار السن عامة والمتقاعدين خاصة، سواء في ما يتعلق بتشيخ السكان، أو فيما يتعلق بالجوانب الفردية للشيوخة كالتغير في الأدوار، والمكانة الاجتماعية للمسنين في الأسرة والمجتمع خاصة وأن حدث التقاعد يُعد من المراحل المهمة في حياة الفرد، فهو يمثل نهاية للحياة المهنية وبداية مرحلة جديدة تتزامن مع دخول الفرد مرحلة الشيخوخة، هذا ما يترتب عليه مواجهة العديد من المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية وغيرها وقد تكون هذه التغيرات نتيجة لتغير نمط حياة الفرد المتقاعد.

المبحث الأول: التحول الديمغرافي في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي شهدت عدة تحولات اقتصادية واجتماعية، سياسية وثقافية، ساهمت بشكل كبير في تغير الاتجاهات الديمغرافية والتي بدأت بتراجع الوفيات خاصة عند الأطفال والرضع، بالإضافة إلى تحسن متوسط الحياة بفضل السياسات والبرامج الصحية والوقائية وكذلك تراجع الخصوبة والولادات والذي يعود أساسا إلى ارتفاع سن الزواج الأول، خاصة عند الإناث بسبب ارتفاع المستوى التعليمي لهن وزيادة نسبتهن في القوى العاملة، أيضا مع زيادة استعمال موانع الحمل وتقلص الفوارق بين الريف والحضر ومختلف الفئات السوسيو-اقتصادية.

أولا: مراحل التحول الديمغرافي في الجزائر

تنتج عملية التحول الديمغرافي كما أشرنا سابقا من وضعية تتميز بارتفاع الولادات والوفيات إلى وضعية انخفاض الولادات والوفيات، ثم إلى مرحلة تتميز بانخفاض معدلات الوفيات وتباطؤ معدلات الولادات، ولمعرفة أين وصل التحول الديمغرافي في الجزائر لا بد أن نتتبع تطور معدلات نمو السكان، معدلات الولادات ومعدلات الوفيات حيث قسمناها إلى مرحلتين:

1- مرحلة ما قبل الاستقلال: خلال هذه الفترة يمكننا أن نميز مرحلتين، مرحلة ما قبل الاستعمار ومرحلة ما بعد الاستعمار، حيث تميزت مرحلة ما قبل الاستعمار بنمو سكاني تلقائي وطبيعي وكان السكان آنذاك أغلبهم ريفيين وبحاجة إلى إنجاب الأطفال لأنهم كانوا يمثلون مصدر القوة للأسرة ومساعدتها على الكفاح والبقاء، وقد عرفت هذه المرحلة العديد من الأزمات التي أثرت بدورها على النمو السكاني كأوبئة والمجاعات. ولم يكن النمو السكاني خلال تلك الفترة يطرح أي إشكال ما دامت النسبة الطبيعية لنمو السكان ضعيفة نسبيا إذ لم تتجاوز 0.5% وغالبا ما كانت تتحدر نحو الصفر⁽¹⁾.

وقدر عدد سكان الجزائر سنة 1830 وهو تاريخ دخول المستعمر الفرنسي بحوالي 03 مليون نسمة ومع بداية القرن العشرين انتقل إلى حوالي 04 مليون نسمة، حيث كان نمو السكان خلال هذه المرحلة متذبذبا بسبب ما شهدته هذه الفترة من أحداث. حيث ظهرت المقاومات الشعبية للاستعمار وكذلك الإبادات الجماعية للجزائريين من طرف المستعمر الفرنسي وسياسة التهجير وصاحب ذلك ظهور الأوبئة والمجاعات، "وشهدت هذه الفترة كوارث كثيرة أبرزها وباء الكوليرا (1867) والمجاعة ووباء الطاعون (1872)، مما أدى إلى انخفاض عدد سكان الجزائر إلى ما لا يزيد عن 2.134.352 نسمة"⁽²⁾. ومنذ بدايات القرن العشرين بدأ عدد السكان يتزايد بوتيرة نمو منخفضة، حيث انتقل عدد السكان إلى 8.449.332 سنة 1954 نتيجة تراجع الكوارث الطبيعية وكذلك إصرار الجزائريين على البقاء من خلال إنجاب عدد كبير من الأطفال ليصل عدد السكان سنة 1960 إلى 10.674.000 نسمة.

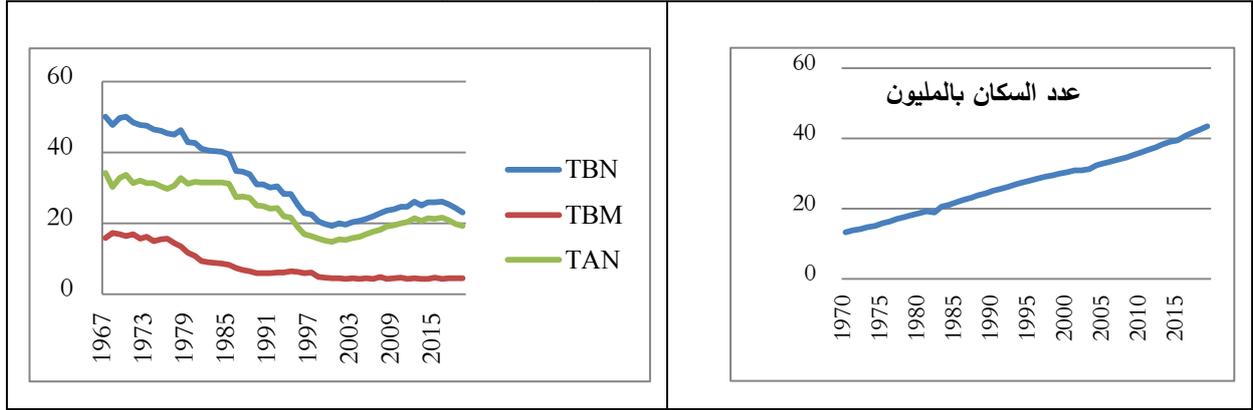
2- مرحلة ما بعد الاستقلال: كان سكان الجزائر قبل الاستقلال يعانون من أوضاع معيشية مزرية نتيجة الاستعمار نظرا لعدم وجود سياسات اقتصادية واجتماعية، وبعد الاستقلال توجهت الجزائر إلى تحسين الأوضاع المعيشية والصحية للسكان مما أدى إلى زيادة معدلات النمو السكاني نتيجة زيادة عدد الولادات وتراجع الوفيات.

⁽¹⁾ نورالدين عيساني، "الانتقال الديمغرافي في الجزائر ومحدداته الاجتماعية"، مجلة بحوث جامعة الجزائر، العدد 10، الجزء 1، 2015، ص124.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص124.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

الشكل 2: يبين تطور عدد سكان / المعدل الخام للولادات/ المعدل الخام للوفيات/ ومعدل النمو الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1967-2019)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤشرات مجموعة من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع

<https://www.ons.dz>: DémographieRétrospective 1962 - 2011 ، ديموغرافيا الجزائر 2019. الوثيقة رقم 890.

من خلال الشكل السابق يتضح أن عدد السكان في الجزائر تطور بشكل ملحوظ خلال الفترة (1970-2019)، وهذا راجع إلى تحسن الأوضاع المعيشية والصحية للسكان مما أدى إلى تراجع معدلات الوفيات الخام وزيادة معدلات الولادات الخام، حيث يمكن أن نميز ثلاث مراحل أساسية للنمو السكاني الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 1962-2019.

أ- مرحلة الانفجار السكاني (1962-1987): سجلت الجزائر خلال هذه المرحلة أعلى معدلات تزايد سكاني طبيعي حيث تجاوز حوالي 3% في بداية الثمانينات والتي تعتبر من أحد أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، وخلال هذه المرحلة تضاعف عدد السكان حيث انتقل حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات من حوالي 12.096 مليون نسمة سنة 1966⁽¹⁾ إلى حوالي 23.14 مليون نسمة سنة 1987. ويرجع هذا النمو السكاني المطرد إلى تحسن الوضع الأمني بسبب خروج الجزائر من الحرب وتحسن المستوى المعيشي للسكان الراجع للمخططات التنموية (الثلاثية والرابعة والخامسة) التي كانت تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وظهر هذا التأثير في ارتفاع عدد المواليد حيث كان يتراوح معدل الولادات الخام ما بين 40 و50% سنة 1970 إلى 34.7% سنة 1986 وكذلك انخفاض معدل الوفيات الخام والذي تراجع من 15.87% سنة 1967 إلى 6.97% سنة 1987، فشجعت الجزائر هذا النمو واعتبرته مصدر قوة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتعويض ما ضيعته من قوة بشرية في الفترة الاستعمارية.

(1) الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، ديموغرافيا، مرجع سابق، ص34.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

ب- مرحلة تراجع النمو السكاني (1987-2000): تميزت هذه الفترة بتباطؤ معدلات التزايد السكاني الطبيعي حيث تراجع معدل التزايد من حوالي 3.11% سنة 1985 إلى 2.76% سنة 1987، واستمر في التراجع حتى سنة 2000 أين بلغ حوالي 1.47% وهو أقل معدل زيادة سكانية منذ الاستقلال وانتقل عدد السكان من 23.139 مليون نسمة سنة 1987 إلى 30.41 مليون نسمة سنة 2000.

كما تميزت هذه الفترة بتراجع معدلات الولادات والوفيات الخامة على حد سواء، حيث تراجع معدل الولادات الخام من 34.6% سنة 1987 إلى 19.36% سنة 2000 مع تراجع معدل الوفيات من 6.97% سنة 1986 إلى 4.95% سنة 2000. ويرجع هذا التراجع في الولادات والوفيات إلى عدة أسباب منها توجه سياسة الدولة نحو تبني البرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني سنة 1983، والذي كان يهدف أساسا إلى خفض معدلات الولادات من خلال توفير الوسائل المادية والبشرية، الصحية والتعليمية والمعرفية الكفيلة بالتحكم بالنمو السكاني. وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة حيث انتقلت نسبة الإناث في التعليم الثانوي من 28.71% سنة 1971 إلى حوالي 42% سنة 1987 ثم 51.22% سنة 2002، بالإضافة إلى زيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة.

وساهم كذلك في تراجع النمو السكاني، الانخفاض الكبير في معدلات وفيات الأطفال بالإضافة إلى النتائج التي تم الحصول عليها من الانجازات المختلفة التي مست البنية التحتية الصحية في تراجع وانخفاض الوفيات.

ج- مرحلة عودة النمو السكاني (2000-2019): تميزت هذه المرحلة بتزايد معدلات النمو السكاني من سنة لأخرى ليصل إلى أقصى حد له سنة 2016 بحوالي 2.17% ثم تراجع إلى 1.93% سنة 2019، حيث تجاوز عدد السكان 43 مليون نسمة، ويرجع هذا التحسن في معدل النمو السكاني إلى تحسن الأوضاع المعيشية والصحية للسكان والذي أدى إلى زيادة عدد المواليد، حيث ارتفع معدل الولادات الخام مرة أخرى ليصل إلى 26.12% سنة 2016 ثم تراجع مرة أخرى إلى 23.80% سنة 2019 في حين تراجع معدل الوفيات الخام تراجعا طفيفا، حيث بلغ حوالي 4.42% سنة 2016 ثم ارتفع مرة أخرى إلى 4.55% سنة 2019.

ومنه فمن خلال استعراضنا لمراحل تطور معدلات النمو الديمغرافي، يمكننا القول أن الجزائر على غرار البلدان النامية حققت المرحلة الأولى من التحول الديمغرافي، حيث عرفت المرحلة الأولى والتي تتسم بنظام ديمغرافي طبيعي الذي يتميز بارتفاع عدد الولادات وعدد الوفيات حتى فترة الستينات من القرن العشرين، ثم عرفت المرحلة الثانية وهي مرحلة انفجار سكاني بشكل استثنائي لا مثيل له إذ عرفت معدلات زيادة طبيعية تجاوزت 3% حتى بداية الثمانينات والذي تميز بانخفاض كبير في معدل الوفيات مع بقاء معدلات الولادات في مستويات مرتفعة وهذا ما أدى إلى تواصل التزايد الطبيعي للسكان وبشكل مطرد، "في حين أن الدول الأوروبية الغربية خلال فترة نموها الديمغرافي الكبير سجلت معدلات زيادة طبيعية في حدود 1% خلال القرن التاسع عشر، أي أن الجزائر عرفت ثلاثة أضعاف ما عرفته أوروبا خلال مرحلة ثورتها الديمغرافية في القرن 19"⁽¹⁾. هذه الوضعية دفعت بالجزائر إلى التدخل بوضع سياسة سكانية يمكن من خلالها تنظيم الأسرة وتقليص معدلات الولادات المرتفعة، ومن نتائجها التراجع الملحوظ في معدل الولادات تزامنا مع استمرار تراجع معدل الوفيات، "وهذا ما أدى إلى دخول الجزائر في مرحلة تحول واضحة في نموها الديمغرافي وبدأت تباشر المرحلة الثالثة من التحول الديمغرافي"⁽²⁾.

وفي الوقت الذي وصل فيه التحول الديمغرافي في المجتمع الأوروبي إلى المرحلة الرابعة وهي مرحلة الاستقرار في معدل النمو السكاني بسبب توازن معدلات الولادات والوفيات في معدلات منخفضة منذ السبعينات، عاود معدل الولادات الخامة الارتفاع المستمر في الجزائر منذ سنة 2000 مع استمرار التراجع الطفيف في معدل الوفيات وهذا ما أدى إلى معاودة ارتفاع معدل الزيادات الطبيعية من سنة لأخرى خلال هذه الفترة، مما خلق وضعا ديموغرافيا فريدا من نوعه ويرجع هذا لارتفاع عدد الزيجات خلال الفترة (2000-2019).

(1) عماد الميغري، "خصوصيات التحول الديمغرافي وبروز المشكلة السكانية في العالم الثالث : المنطقة المغاربية أنموذجا"، إنسانيات، العدد 9، 1999، ص 3.

(2) نورالدين عيساني، الانتقال الديمغرافي في الجزائر ومحدداته الاجتماعية، مرجع سابق، ص 128.

ثانيا: مظاهر التحول الديمغرافي في الجزائر

لا شك أن للتحول الديمغرافي آثارا اجتماعية، اقتصادية وثقافية على جميع المجتمعات، حيث يظهر أثر التحول الديمغرافي على التركيب العمري ومعدلات الخصوبة والعمر المتوقع عند الولادة في جميع مراحلها التي مر بها وهذا ما حدث في الجزائر.

1- التركيب العمري للسكان: تغير التركيب العمري للسكان بحسب مراحل التحول الديمغرافي التي شهدتها الجزائر، حيث يمكننا تقسيم مجموع السكان إلى فئة الأطفال (أقل من 15 سنة)، الفئة السكانية النشطة (من 15 إلى 59 سنة)، فئة المسنين (60 سنة فما فوق)، والجدول التالي يوضح لنا تطور التركيب العمري للسكان في الجزائر خلال الفترة (1966-2019).

الجدول 2: تطور التركيب العمري للسكان حسب فئات السن (% من مجموع السكان) خلال الفترة (1966-2019)

السنوات الفئات العمرية	*1966	*1977	*1987	*1998	*2008	**2012	**2019
أقل من 15 سنة	47,2	47,9	46,3	36,4	28,1	27,9	30,4
من 15 إلى 59	46,1	46,2	50,2	57,1	64,5	64	60,0
60 سنة فأكثر	6,6	5,8	5,7	6,6	7,4	8,1	9,5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤشرات مجموعة من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات:

(*) : <https://www.ons.dz> : DémographieRétrospective 1962 - 2011

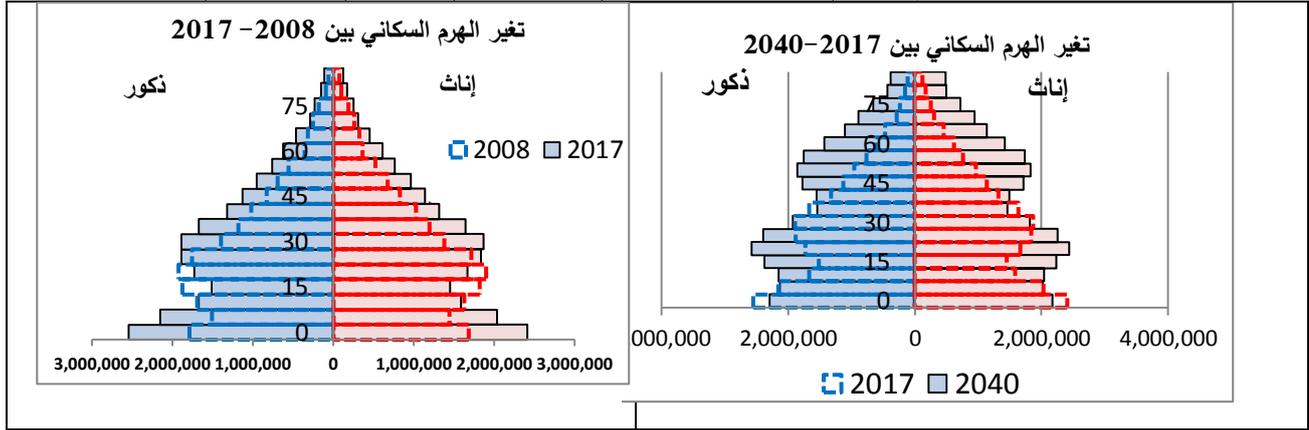
(**) ديموغرافيا الجزائر 2019. الوثيقة رقم 890.

يتميز التركيب العمري للسكان في الفترة ما بين (1966-1987) بسيطرة نسبة الأطفال أقل من 15 سنة وهذا يرجع إلى ارتفاع معدل الولادات الخام خلال فترة ما بعد الاستقلال وتراجع معدل وفيات الأطفال بسبب تحسن الأوضاع الصحية. ومنذ سنة 1987 نلاحظ أن هناك تراجعا مستمرا في مساهمة نسبة الفئة العمرية لأقل من 15 سنة، حيث انخفضت من 46.3% سنة 1987 إلى 27.9% سنة 2012 ثم ارتفعت في سنة 2019 إلى 30.4% وهذا بسبب عودة تزايد معدل الولادات الخام بعد أن كان في تراجع مستمر حتى بداية الألفينات، أما بالنسبة للفئة السكانية النشطة فقد عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا متواصلا منذ سنة 1966 وحتى سنة 2012 أين بلغت 64% ثم تراجعت في سنة 2019 إلى 60%

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

وهذا بسبب ارتفاع نسبة البالغين أقل من 15 سنة، في حين هناك تزايد مستمر أيضا في نسبة المسنين فوق 60 سنة منذ سنة 1987، حيث انتقلت النسبة من 5.7% سنة 1987 لتصل إلى 9.5% سنة 2019. ويبين لنا الشكل التالي تغير الهرم السكاني للجزائر خلال فترة ماضية (2017/2008) وأخرى مستقبلية (2040/2017).

الشكل 3: يبين تغير الهرم السكاني للجزائر خلال الفترة (2017/2008) والفترة (2040/2017)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. ديموغرافيا الجزائر 2017. الوثيقة رقم 816. ص 2-18.

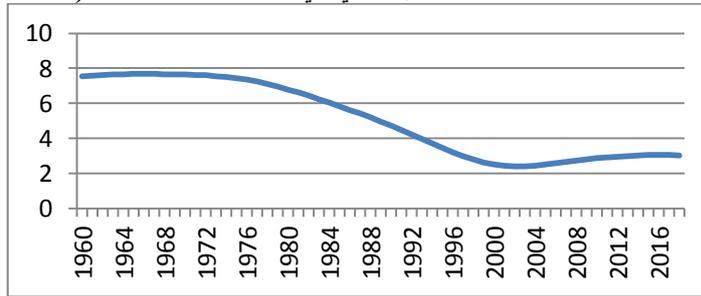
وتشير تغيرات الهرم السكاني للجزائر بين السنوات 2008، 2017 و 2040 أن الجزائر على أعتاب تحولات ديمغرافية عميقة، حيث يلاحظ اتساع قاعدة الهرم خلال الفترة (2017-2008) نتيجة زيادة عدد الولادات وتناقص في فئات الشباب مقابل زيادة في كبار السن، أما من خلال الهرم الذي يمثل لنا تغير التركيب السكاني خلال الفترة (2017-2040) فنلاحظ أن هناك تضيق في قاعدة الهرم نظرا لتراجع الخصوبة وكذلك استمرار تزايد عدد كبار السن فوق 80 سنة نتيجة ارتفاع توقع الحياة.

إن التناقص في عدد البالغين أقل من 15 سنة والذي قابله تزايد في نسبة المسنين فوق 60 سنة منذ سنة 1987 نتج عن دخول الجزائر في المرحلة الثالثة للتحوّل الديمغرافي، وهذا التطور في فئة المسنين مؤشر يعلن عن تزايد الشيخوخة في المستقبل والذي ينجر عنه تزايد في معدلات إعالة المسنين.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

2- تطور معدلات الخصوبة: عرف المجتمع الجزائري بعد الاستقلال ارتفاعا كبيرا في عدد الولادات بسبب تبني الجزائر لسلوكيات مشجعة للإنجاب والولادات لتعويض الخسائر البشرية التي تعرضت لها إبان ثورة التحرير وكذلك نتيجة لتأثير الموروث الثقافي والتقاليد للمكانة التي كان يحتلها كثرة الأولاد داخل الأسرة الجزائرية، حيث بلغ معدل الولادات كما أشرنا إليه سابقا حوالي 50% سنة 1970، ولكن بعد هذا التاريخ شهدت الولادات تراجعاً بسيطاً قدر بحوالي 40% وذلك سنة 1985 أي بتراجع نسبته حوالي 10% خلال مدة 15 سنة، وسجلت الجزائر أكبر عدد في الولادات سنة 1985 (حوالي 845000 ولادة)، ومنذ سنة 1986 بدأ عدد الولادات يتراجع تدريجياً حتى بداية الألفينات، حيث بلغ معدل الولادات الخام سنة 2000 حوالي 19%، ولكن منذ سنة 2000 بدأ معدل الولادات في الارتفاع مرة أخرى والذي يمكن تفسيره بارتفاع عدد الزوجات مع بداية الألفينات بسبب تحسن الأوضاع الأمنية فحسب أرقام الديوان الوطني للإحصائيات انتقل عدد الزوجات "من 177548 زوج سنة 2000 إلى 369 031 زوج سنة 2011⁽¹⁾ ثم تراجع إلى 332000 زوج سنة 2017⁽²⁾. "إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع الظرفي في عدد الولادات الحية لن يكون له أثر مهم أو بالغ على مستوى الولادات العام ولا على اتجاهها نحو الانخفاض، وذلك لأن التغيرات التي مست المجتمع الجزائري على المستوى الديمغرافي هي نتيجة التحولات البنوية كما أشارت إليه العديد من الدراسات"⁽³⁾، وهذا ما نلاحظه من خلال تغيرات معدل الخصوبة الإجمالي (عدد الولادات لكل امرأة) كما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل 4: يبين تطور معدل الخصوبة الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1960-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع

<https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

(1) الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، ديمغرافيا، مرجع سابق، ص 2.

(2) الديوان الوطني للإحصائيات، ديموغرافيا الجزائر 2017، الوثيقة رقم 816، الجزائر، 2018، ص 8.

(3) كريمة بوعزيز، مرجع سابق، ص 114.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

ويتبين لنا من خلال هذا الشكل أن تطور معدل الخصوبة يعكس مراحل التحول الديمغرافي في الجزائر، حيث يمكننا تقسيمه إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى وهي مرحلة ارتفاع معدل الخصوبة عند مستوى حوالي سبعة (07) أطفال لكل امرأة وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1960-1980)، المرحلة الثانية والتي تميزت بتراجع كبير في معدل الخصوبة حيث تراجع من حوالي 07 أطفال لكل امرأة سنة 1980 إلى حوالي 2.4 طفل لكل امرأة سنة 2002، وهو ما يعكس المرحلة الثالثة للتحول الديمغرافي، والتي تتميز بتراجع كبير في معدل الولادات، فمنذ سنة 2002، استقر معدل الخصوبة الإجمالي في حدود 2.5 و 03 أطفال لكل امرأة حتى سنة 2018. ويعود تراجع معدلات الخصوبة إلى توجه الأسرة الجزائرية نحو تنظيم النسل وارتفاع سن الزواج الأول نتيجة ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وخروجها لسوق العمل، حيث ارتفع سن زواج الإناث حسب مختلف التعدادات السكانية في الجزائر⁽¹⁾ من 20.9 سنة في 1977 إلى 29.1 سنة في 2008، وهذا ما يؤكد أن ارتفاع معدل الولادات مرة أخرى خلال بداية الألفينات لا يمكن إرجاعه إلى معاودة ارتفاع معدلات الخصوبة وإنما إلى ارتفاع معدلات الزوجات.

3- تطور معدل العمر المتوقع عند الولادة: يتأثر العمر المتوقع عند الولادة بشكل خاص بمعدل الوفيات وخاصة في الأعمار المبكرة وارتفاعه يدل على مدى التقدم الصحي، وعرف توقع الحياة في الجزائر ارتفاعا ملحوظا منذ الاستقلال وإلى الوقت الراهن وهذا ما توضحه أرقام الجدول التالي:

الجدول 3: تطور العمر المتوقع عند الولادة (e0) في الجزائر خلال الفترة (1960-2019)

السنة	الجنس	*1960	*1970	**1980	**1985	**1989	**1995	**2000	**2005	**2010	**2015	**2019
ذكور		45,44	49,529	55,94	62,65	66,15	66,1	71,5	73,6	75,6	76,4	77,2
إناث		46,86	51,199	58,78	64,19	66,48	68,18	73,4	75,6	77	77,8	78,6
الجنسين		46,13	50,34	57,4	63,5	66,42	67,26	72,5	74,6	76,3	77,6	77,8

المصدر: (*) من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع

<https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

(**): مؤشرات مجموعة من طرف الباحث من مختلف منشورات الديوان الوطني للإحصاء على الموقع

<https://www.ons.dz>: DémographieRétrospective 1962 - 2011 ، ديموغرافيا الجزائر 2019، الوثيقة رقم 890.

(1) الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 2011-1962، ديموغرافيا، مرجع سابق، ص 52.

وتشير هذه الأرقام إلى أن العمر المتوقع عند الولادة ارتفع من 46.13 عاما في 1960 إلى 77.8 عاما في 2019 نتيجة التراجع المستمر في معدل الوفيات الخام بسبب التقدم في الميدان الصحي الذي أدى إلى تراجع وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة، وتعتبر معدلات وفيات الأطفال من أفضل المؤشرات الديمغرافية التي تقيس مدى تطور الرعاية الصحية، وتشير أرقام الديوان الوطني للإحصاء أن معدل وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات انقل من 43% سنة 2000 إلى 21% سنة 2019. وقد عرف توقع الحياة ارتفاعا لدى الجنسين بحيث تتمتع النساء بمتوسط عمر أعلى من الرجال وبفارق يكاد يكون ثابتا ويتراوح من سنة إلى سنتين على طول الفترة.

المبحث الثاني: التحولات الاجتماعية في الجزائر

على غرار المجتمعات الغربية والعربية أدت التحولات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في الجزائر وما صاحبها من التحضر، إلى تغيرات كبيرة في بنية ووظائف الأسرة وأيضا إلى تغيرات في الأدوار والمراكز داخل الأسرة نتيجة لارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وخروجها للعمل، كما أدت كذلك إلى تغير في العلاقات الاجتماعية والسلطة الأبوية وإلى تغير في القيم والمعايير الاجتماعية المرتبطة بدور رب الأسرة التقليدي.

أولا: تغير بنية ووظائف الأسرة الجزائرية

لم تكن الأسرة الجزائرية بمعزل عن التحولات التي مستها من حيث البنية والوظائف نتيجة التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري.

1- بنية الأسرة وحجمها في المجتمع الجزائري: أدت التحولات الاجتماعية إلى تغير نمط الأسرة الجزائرية التقليدية التي تتسم بنمطها الممتد وكثرة عدد أفرادها وخضوعها للسلطة الأبوية إلى أسر نووية تتميز بصغر حجمها وخضوعها للسلطة التشاركية، حيث تشير نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1998 إلى أن عدد الأسر النووية في الجزائر يفوق عدد الأسر الممتدة.

1-1- تطور بنية الأسرة الجزائرية: يرى الباحث مصطفى بوتفوشيت أن العائلة الجزائرية التقليدية عائلة كبيرة تتكون من عدة عائلات زواجية تعيش في مكان واحد "الدار الكبيرة" أو

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

الخيمة الكبيرة عند الرحل، وتضم من 20 إلى 60 فردا، وهي من النوع الأبوي حيث يكون الأب أو الجد هو صاحب السلطة لمجموعة من العائلات ويقوم بتنظيم تسيير الثروة المشتركة وله مركز خاص به وسلوك متشدد يساعد على تماسك أعضاء أسرته، كما أن العائلة الجزائرية ذات طابع ذكوري فيحول الميراث بطريقة أبوية إلى الابن البكر من أجل الحفاظ على الثروة وعدم تجزئتها⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الأغلبية الساحقة من العائلات الجزائرية كانت تسكن الأرياف، والنسبة القليلة من العائلات التي كانت تسكن المدن أو بالأحرى تسكن معظمها في حواشي المدن لم تكن تختلف جذريا عن العائلات الريفية⁽²⁾.

ونظرا للتحولات التي مست المجتمع الجزائري خاصة بعد الاستقلال فقد تأثرت الأسرة بتلك التحولات إذ مست بنيتها ووظائفها وأصبحت تتميز بتقلص حجمها من النظام الممتد إلى النظام النووي، بحيث تغير شكلها كأسرة ممتدة نحو أسرة زواجية أو نووية تتشكل من الزوج والزوجة والأبناء، ذات خصائص مميزة بوصفها أسرة استهلاكية أكثر منها إنتاجية، بحيث تعتمد في مداخلها على العمل المأجور الذي يمارسه رب العائلة⁽³⁾.

ويرى الباحث الجزائري مصطفى بوتفنوشت (Moustefa Boutefnouchet) أن الأسرة الجزائرية تتجه من نمط الأسرة الممتدة التقليدية إلى نمط الأسرة الأبوية العربية الذي يتمتع بخصائص أهمها أنه توافقي بين الآباء والأبناء فسلطة الأب في هذه الأسرة ليست استبدادية ولا تلزم هذه الأسرة الأبناء على البقاء معها أو الانفصال عنها⁽⁴⁾.

وبالتالي فإن الأسرة الجزائرية تتميز بأنها أسرة انتقالية، إذ غالبا ما ينفصل الأبناء بعد زواجهم عن المسكن العائلي الذي نشئوا فيه دون أن تنقطع الصلة رغم الانفصال والاستقلال

(1) Moustefa Boutefnouchet, *la famille algérienne : évolution et caractéristiques récentes*, société nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1980, p 38.

(2) نورالدين عيساني، التحول الديمغرافي وأشكال الأسرة في ظل التغير الاجتماعي في الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص 283.

(3) ربيع لحبيب، "لمحات سوسولوجية عن الأسرة الجزائرية"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 2، 2012، ص 241.

(4) سليمان دحماني، مرجع سابق، ص 35.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

المكاني للأسر النووية الصغيرة للأبناء لعوامل مختلفة على عكس ما هو سائد في الأسر الغربية. ومن هنا يمكن أن نميز خصائص الأسرة الجزائرية حسب أنماطها الثلاث كما يلي:

- أ- **الأسرة الممتدة:** تتميز الأسرة الجزائرية الممتدة بمجموعة خصائص أهمها:
 - من حيث البناء الداخلي هي أسرة أبوية، حيث يتمتع الأب بسلطات واسعة في تسيير شؤون الأسرة فهو المحدد لمركز ودور كل فرد من أفرادها وغالبا ما تكون هذه السلطة مطلقة، في حين نجد الأم رغم أهمية دورها داخل الأسرة إلا أنها تحتل مركزا ثانويا في الأسرة الممتدة يتجلى في إدارة شؤون البيت والأطفال.⁽¹⁾
 - تتميز بالثبات والاستقرار النسبي فرغم تغير أفراد الأسرة عبر الأجيال إلا أن شخصيتها ومسؤوليتها لا تتغير.⁽²⁾
 - تتكون من عدة أسر نووية تعيش في بيت واحد وتضم عادة ثلاثة أجيال (الآباء، الأبناء، الأحفاد).
 - تعتبر وحدة اقتصادية إنتاجية خاضعة لسلطة رب الأسرة وتستهلك ما تنتج.

- ب- **الأسرة النووية (الزواجية):** تتمثل أهم خصائص الأسرة النووية الجزائرية في:
 - انخفاض الأجيال الذين يعيشون في الوحدة السكنية من ثلاثة أجيال إلى جيلين فقط أو جيل واحد أحيانا بسبب التغيرات التي طرأت على العائلة الجزائرية التقليدية نتيجة لظهور مظاهر التحضر والعصرنة والتحولات الاقتصادية الكبرى حيث بدأ أبناء العائلة الممتدة في القيام بمساكنهم مستقلين بذلك عن بيوتهم الأصلية⁽³⁾.
 - فيما يخص الأطفال في الأسرة النووية يتولى الأبوان والمراكز التربوية والتعليمية رعايتهم ونادرا ما يساهم الأقارب في تولي مسؤولية تربيتهم بينما في العائلة الممتدة يشارك كل من الوالدين والأقارب في تربية ورعاية الأطفال. فقدان الأسرة النووية للطابع المميز

(1) محمود قرزيز، "التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص83.

(2) نفس المرجع، ص83.

(3) محسن عقون، "تغير بناء العائلة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 17، 2002، ص130.

لبعض العادات والتقاليد والقيم التي كانت تلعب الدور الأساسي في وحدة وتماسك العائلة الممتدة⁽¹⁾.

- استقلال الأسرة النووية اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة، بحيث تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل، كما تتميز بالاختيار الحر في الزواج والاستقلالية في المعيشة والسكن والسلطة بالإضافة إلى تغيير في مركز المرأة بسبب خروجها للعمل⁽²⁾.

ج- الأسرة الانتقالية: تعتبر هذه الأسرة مزيجا من الأسرة النواة (الزواجية) والأسرة الممتدة، إذ أكدت الدراسات بأن الأسرة الجزائرية المعاصرة ليست مطبوعة بطابع التحولات السريعة التي حدثت في الهياكل السياسية والاقتصادية، وخاصة التصنيع السريع، بل أن تطور العائلة يسير سيرا بطيئا، بحيث لا يمكن حسابه إلا على مر الأجيال، فهي بذلك تجمع بين خصائص الأسرة النواة الموجودة في المجتمعات الغربية والأسرة الممتدة الموسعة، أي أن نمط الأسرة الجزائرية في المجتمع الحضري يتناسب خصوصا مع النوع الانتقالي، بمعنى أنها لم تنفصل تماما عن النوع المحافظ وليست شبيهة بالنوع المتطور⁽³⁾.
ومن خلال تتبعنا لمختلف أعمال الديوان الوطني للإحصاء خاصة الدليل المخصص لإجراء التعداد العام للسكان والسكن نجد أنه يتحدث في مضمونه على ثلاثة أنماط من الأسر الجزائرية هي:

- النمط الأول: ويتمثل في الأسرة النووية والتي تتكون من الزوج والزوجة والأطفال أو بدونهم أو أحادية الوالدين الأب أو الأم فقط مع الأبناء مكونة بيتا.
- النمط الثاني: ويتمثل في الأسرة الممتدة والتي تتكون من أسرتين فأكثر من الأسر السابقة مع أشخاص آخرين أو بدونهم بغض النظر عن طبيعة العلاقة التي تجمعهم إلا أنها في الغالب تربطهم علاقة دم.

(1) نفس المرجع، ص 130.

(2) لحبيب ربيع، مرجع سابق، ص 277.

(3) نفس المرجع، ص 277.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

- **النمط الثالث:** ويتمثل في الأسرة شبه النووية أو المتسعة والتي تتكون من أسرة من الأسر النووية السابقة لكنها تعيش وحدها أو يعيش معها أشخاص من خارج الأسرة أو أنها تعيش مع الغير لسبب أو لآخر.

وساد الاعتقاد بأن الأسر النووية هي من خصائص المجتمع الحضري وأن الأسر الممتدة هي من خصائص المجتمع الريفي، لكن يبدو أن هذا الاعتقاد ليس صحيحا في جميع الظروف والحالات، فالتغير الذي عرفه المجتمع الجزائري هو تغير شامل طال جميع البيئات الريفية والحضرية على حد سواء ويتجلى ذلك في الاختلافات البسيطة بين البيئتين فيما يتعلق بنمط الأسرة، بل نجد في بعض الحالات أن الأسرة النووية أكثر انتشارا في البيئات الريفية منه في البيئات الحضرية⁽¹⁾. والجدول التالي يمثل لنا توزيع نسبة نمط الأسرة ريفي- حضري من خلال التعداد العام للسكان والسكن (1998).

الجدول 4: التوزيع النسبي (%) لأنماط الأسرة الجزائرية حسب تعداد 1998

نمط الأسرة	الأصل الجغرافي	حضري	ريفي
نووية		70.90	71.30
متسعة		10.40	9.40
ممتدة		13.60	14.30
أخرى		5.1	5
المجموع		100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. نتائج التعداد العام الرابع للسكان والسكن (1998)

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نمط الأسرة النووية هي الغالبة بنسبة 71% من مجموع أنماط الأسر الجزائرية الأخرى مقابل 59.4% سنة 1966⁽²⁾، أي أن نسبة الأسر النووية ارتفعت بنسبة 11.6% خلال الفترة 1966-1998 وهذا تحول واضح في بنية الأسرة الجزائرية. وينتشر نمط الأسرة النووية في المناطق الريفية أكثر من الحضرية ولو بفارق بسيط وهذا يدل على أن التغير في بنية الأسرة الجزائرية مس المجتمع الريفي والحضري على حد سواء.

(1) محمد بوحلوف وآخرون، واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري، القطيعة المستحيلة، دار الملكية، الجزائر، ط 1، 2008، ص124.

(2) نفس المرجع، ص125.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

1-2- تطور حجم الأسرة الجزائرية: تطور حجم الأسرة الجزائرية من حيث عدد أفرادها منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا مر بعدة مراحل وفقا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتحولات الديمغرافية التي عرفت الجزائر، حيث يبين لنا الجدول التالي تطور حجم الأسرة حسب مختلف التعدادات والمسوحات التي أجريت في الجزائر.

الجدول 5: تطور حجم الأسرة الجزائرية خلال الفترة (1966-2012)

السنة	1966*	*1977	*1987	*1998	**2002	***2006	****2008	*****2012
حضر	5.96	6.65	6.83	6.33	6.18	5.67	5.7	/
ريف	6.07	6.67	6.69	6.96	6.64	6.2	6.2	/
المجموع	5.92	6.66	7.1	6.58	6.3	5.9	5.9	5.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (°) تعداد 1998، (**) المسح الوطني حول صحة الأسرة (2002)، (***) MICS 2006، (****) تعداد 2008، (*****) MICS 2012

من خلال نتائج الجدول نجد أن حجم الأسرة الجزائرية خلال الفترة 1966-1987 كان في تزايد مستمر حيث انتقل متوسط حجم الأسرة من 5.92 فرد سنة 1966 إلى 7.1 فرد سنة 1987، وهذه الفترة توافقت فترة الانفجار السكاني التي شهدتها الجزائر حيث تميزت هذه المرحلة بارتفاع كبير في معدل الولادات الذي صاحبه ارتفاع معدلات الخصوبة وتراجع معدل الوفيات الأمر الذي يفسر تزايد عدد أفراد الأسرة.

وفي الفترة الممتدة خلال 1987-1998 نجد أن عدد أفراد الأسرة الجزائرية تراجع إلى 6.2 فرد سنة 1998 وهذا راجع إلى تراجع معدلات الولادات والخصوبة والزواج بسبب عدة عوامل اجتماعية واقتصادية التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة كسياسة تنظيم الأسرة التي انتهجتها الجزائر وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وخروجها لسوق العمل وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد.

وخلال الفترة الممتدة ما بين 1998 و 2012 تواصل تراجع عدد أفراد الأسرة حيث تشير تقديرات المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (MICS4 2013/2012) أن متوسط حجم الأسرة يبلغ 5.4 فرد وهو أدنى حجم سجلته الجزائر، وهذا ناتج عن التحولات التي عرفت الأسرة الجزائرية نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتحولات الديمغرافية والتي أثرت على السلوك الإنجابي.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

الجدول 6: التوزيع النسبي (%) لعدد الأسر حسب حجمها

السنوات	*2002			**2012
	حضرى	ريفي	المجموع	المجموع
فرد واحد	1.2	0.8	1.1	0.5
2-4 أفراد	26.9	22.3	25.1	36.8
5-7 أفراد	45.8	41.8	44.2	46.3
8-10 أفراد	21.1	26.7	23.3	16.2
11-12 فرد	3.4	5.8	4.3	
13 فأكثر	1.5	2.6	2	
المجموع	100	100	100	100

المصدر: (*) المسح الوطني حول صحة الأسرة (2002)

(**) المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (MICS 4) (2012)

من خلال الجدول السابق الذي يبين لنا تطور توزيع عدد الأسر حسب عدد أفرادها نلاحظ أن عددا معتبرا من الأسر تتميز بحجمها الكبير حيث تبلغ نسبة الأسر التي يتراوح حجمها ما بين (05-07) أفراد بـ 44.2% سنة 2002 مقابل 46.3% في سنة 2012، وتبلغ نسبة الأسر التي يتجاوز حجمها 05 أفراد حوالي 73.8% سنة 2002 مقابل 62.5% سنة 2012، أي أن نسبة الأسر التي تجاوز حجمها 05 أفراد تقلص بحوالي 10.7% خلال الفترة (2002-2012) وفي المقابل ارتفعت نسبة الأسر التي حجمها أقل من 05 أفراد من حوالي 26.2% سنة 2002 إلى حوالي 37.3% سنة 2012 وهذا يعني ارتفاع بنسبة 11.1% خلال الفترة (2002-2012) ومنه يمكننا القول أن حجم الأسرة الجزائرية يتجه عموما نحو الانخفاض وهذا بسبب توجه واضح نحو تخفيض عدد الولادات والتحول من نمط الأسرة الممتدة التي تتميز بعدد كبير من الأفراد لأنها تتكون من أسرتين أو أكثر إلى نمط الأسر النووية.

كما نلاحظ أن حجم الأسرة في المجتمع الريفي أكبر من حجم الأسرة في المجتمع الحضري وهذا ما أكدته نتائج المسح الوطني حول صحة الأسرة، حيث تقدر نسبة الأسر التي حجمها يتجاوز 08 أفراد سنة 2002 حوالي 26% في المجتمع الحضري مقابل 35.1% في المجتمع الريفي، أما من خلال نتائج التعداد العام للسكان والسكن (2008) فبلغ متوسط حجم الأسرة الريفية 6.5 فردا مقابل 5.9 فردا كمتوسط حجم للأسرة الحضرية.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكننا الحديث عن بنية وحجم الأسرة الجزائرية دون أن نتحدث عن خصائص أرياب الأسر خاصة وأن الأسرة الجزائرية ذات طبيعة أبوية أي أنها تخضع لسلطة الأب، ولهذا قمنا بتحليل البيانات الخامة للمسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (MICS 4- 20012/2013) للحصول على بيانات حديثة يمكن من خلالها تحديد خصائص أرياب الأسر كما هو موضح في الجدول التالي الذي يبين توزيع أرياب الأسر حسب الجنس، منطقة الإقامة وطبيعة النشاط:

الجدول 7: التوزيع النسبي (%) لخصائص أرياب الأسر حسب بيانات المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات

توزيع أرياب الأسر النسبية	الجنس			منطقة الإقامة					طبيعة النشاط			
	ذكور	أنثى	المجموع	حضري	ريفي	المجموع	مشتغل	بطل	ربة بيت	متقاعد	آخر	المجموع
	89,6	10,4	100	68,2	31,8	100	55,9	8,4	2,8	29,7	3,0	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات الخامة للمسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات

(MICS 4- 2012/2013)

ويتبين لنا من خلال هذا الجدول أن 89.6% من أرياب الأسر ذكور في حين تمثل الإناث نسبة 10.4% فقط (73.32% منهن أرامل)، وهذا يعني أن أغلب النساء لا يمكنهن تسلم مسؤولية رب الأسرة إلا في حالة غياب الزوج، حيث يتناقص دور النساء كربات الأسر في حالة الأسرة الممتدة التقليدية خاصة وأنه في الأسرة الممتدة عند غياب الأب أو الزوج لأي سبب يحتل مكانه الأخ الأكبر أو العم أو الخال أو الابن الأكبر لتسيير شؤون الأسرة بدل الأم أو الزوجة، أما في حالة الأسرة النووية فيزداد دور الأم أو الزوجة في تسيير شؤون الأسرة خاصة في حالة غياب الأب أو الزوج.

وكذلك يتضح أن 68.2% من أرياب الأسر المشاركين في المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات يقطنون في المناطق الحضرية مقابل نسبة 31.8% في المناطق الريفية. أما حسب طبيعة النشاط فنجد أن نسبة 55.9% لازالوا يشتغلون مقابل نسبة 29.7% متقاعدين.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

الجدول 8:

التوزيع النسبي (%) لأرباب الأسر حسب السن وطبيعة النشاط من خلال بيانات المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات

60 سنة فأكثر	أقل من 60 سنة	السن / طبيعة النشاط
12,33	74	مشتغل
3,9	1	بطل
74,02	15,16	متقاعد
9,7	9,8	آخر
100	100	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات الخاصة للمسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (MICS 4- 2012/2013)

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح لنا أن 74% من أرباب الأسر أقل من 60 سنة يشغلون في فترة إجراء المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (2012-2013) و 15.16% منهم متقاعدون، أما بالنسبة لأرباب الأسر فوق 60 سنة فتقدر نسبة المتقاعدين منهم حوالي 74.02% في حين تقدر نسبة الذين يمارسون أنشطة اقتصادية بحوالي 12.33%. ومن هنا يتبين لنا أن أغلب أرباب الأسر يحصلون على دخل ناتج عن النشاط الاقتصادي الذي يمارسونه أو معاش تقاعد، وهذا ما يشير إلى أن الدخل يعتبر من بين أهم العوامل المتحكمة في بنية الأسرة الجزائرية فالفرد الذي لديه دخل يمكنه من تأمين مسكن مستقل لزوجته وأبنائه، وبالتالي يمكنه تكوين أسرة نووية لأنه مستقل ماديا عن أسرته الأم على عكس الفرد الذي ليس لديه دخل فقد يتمكن من التزوج وإنجاب الأولاد، لكن لا يمكنه تأمين مسكن مستقل عن أسرته الأم بسبب عدم قدرته المادية مما يضطره للعيش في المنزل العائلي. وبالتالي فإن الظروف الاقتصادية تلعب دورا مهما في تغير الأسرة الممتدة إلى أسرة نووية، كما تعتبر قدرة الشخص على توفير المسكن عنصر أساسي في انتشار الأسر النووية في الوسط الريفي أو الحضري على حد سواء.

2- تغير وظائف الأسرة الجزائرية: تشير سناء الخولي في دراسة تطبيقية أجرتها على الأسرة المصرية إلى أنه "إذا كانت وظائف الأسرة في الغرب قد نقصت وتضاءلت حيث تم حصرها في وظيفتين أساسيتين هما البيولوجية وهي الإنجاب والاجتماعية وهي التنشئة والرعاية، فالأمر يختلف في مجتمعاتنا نظرا لظروف عديدة منها على الأخص المستوى الذي بلغه التغير الاجتماعي والتكنولوجي ومدى تغلغل النسق القيمي في السلوك بوجه عام"⁽¹⁾.

"كما أن الوظائف التي تقوم بها المنظمات المختلفة في المجتمع العربي هي بصفة عامة مكملة لوظائف الأسرة العربية بما فيها الجزائرية لأنها على العموم تستمد قيمها من الإسلام، وحتى إن ظهر للعيان وجود قطيعة بين المنظمات المختلفة والأسرة فإنها مؤقتة في فترات معينة أو قد يظهر التناقض بينهما، فإنه يعود لدرجة تعمق أحدهما على الأخرى في فهم الأهداف المشتركة لبناء المجتمع"⁽²⁾. وسنحاول فيما يلي التعرض للتغير في أهم وظائف الأسرة الجزائرية.

2-1- الوظيفة البيولوجية: تعرضت هذه الوظيفة لعمليات تنظيمية متأثرة في ذلك بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف المجتمعات، فإنجاب عدد كبير من الأبناء أصبح عبئا اقتصاديا كبيرا يتحمله الآباء وعبئا ديموغرافيا للدول مما يسببه من تسارع في النمو السكاني، "والمتتبع لتطور الوظيفة الإنجابية في الأسرة الجزائرية يلاحظ أنها تقلصت بشكل لافت للانتباه، وأنه لم يعد مرغوبا ولا مقبولا العدد الكبير من الأطفال كما كان في السابق بالإضافة إلى أنه أصبح يتحكم في العملية الإنجابية عن طريق الوسائل الحديثة لمنع الحمل، أو تأخير الإنجاب"⁽³⁾.

2-2- الوظيفة الاقتصادية: كانت أغلب الأسر الجزائرية في الماضي أسرا ريفية ممتدة تتكون من عدة أجيال وكانت تمثل وحدة اقتصادية إنتاجية تستهلك ما تنتج من مأكلا وملبس وغير ذلك ولا تبحث عن الكماليات، لكن وفي ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية وما نتج عنها من انتشار للمؤسسات التي تنتج مختلف السلع والخدمات، عزف الأفراد عن

(1) سناء الخولي، مرجع سابق، ص 68 .

(2) صباح عياشي، مرجع سابق، ص 51.

(3) سليمان دحماني، مرجع سابق، ص 67.

الوظيفة الإنتاجية تدريجياً، وأصبحت الأسرة تستهلك ولا تنتج وأصبح أفراد الأسرة يفضلون العمل في المؤسسات المختلفة لقاء أجر أو دخل محدد، حيث أصبحت الأسرة تعتمد في تلبية حاجياتها على ما يوفره السوق، وأمام تغير السلوك الاستهلاكي للمجتمع أصبحت الأسرة المعاصرة تبحث عن الكماليات مما جعلها تبحث عن تحسين مستوى الدخل الأسري وهذا ما دفع المرأة للخروج إلى سوق العمل بعدما كان عملها في الماضي يقتصر على تربية الأبناء والقيام بالأعمال داخل الأسرة.

2-3- وظيفة التنشئة الاجتماعية: تعد التنشئة الاجتماعية للطفل من الوظائف الأساسية للأسرة إذ تلعب هذه الأخيرة دوراً مهماً في تنشئة الطفل خاصة في السنوات الأولى من حياته⁽¹⁾، وتتشارك الأسرة الجزائرية مهمة التنشئة الاجتماعية مع المدرسة والمسجد ومراكز التكفل والجماعات الاجتماعية (الرفاق، الشارع)، "ولا يمكن إهمال دور الأب والأم في المجتمع الجزائري في هذه العملية... حيث ينشأ الطفل على فعل الخير وحب الآخرين ومساعدة المحتاجين ويربى الذكور على الرجولة والسلطة والمسؤولية، والإناث على الحسن والحياء، وتبذل الأسرة جهداً مستمراً لتنشئة الطفل تنشئة اجتماعية سليمة تحترم قيم وثقافة مجتمعه، وتحكم العلاقات الأسرية ضوابط عديدة، فالصغير مطالب باحترام الكبير وطاعته وهذا الأخير مطالب بالرفق بالصغير والشفقة عليه"⁽²⁾.

2-4- الوظيفة الدينية والأخلاقية: إن الأسرة الجزائرية أسرة مسلمة، "وما كتبه الباحثون عن فقدان الأسرة لهذه الوظيفة لينحصر خاصة عند المجتمعات الغربية... ولكن الوظيفة الدينية للأسرة في الوطن العربي والإسلامي متكاملة مع مختلف منظمات المجتمع الأخرى خاصة في إقامة الشعائر والعبادات الجماعية (كصلاة العيدين وصيام رمضان وصلاة الجمعة... الخ)، بينما يبقى سلوك تدين الأفراد يتصف بالكم والنسبية في المضمون أو النوعية سواء في مدى تطبيق مختلف الفرائض أو الامتثال للأوامر الشرعية أو اجتناب المحرمات أو سد الذرائع، كلها أمور نسبية تتفاوت فيها مجموعات أسرية عن الأخرى"⁽³⁾.

(1) سلوى عثمان الصديقي، الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص 49.

(2) مزور بركو، "التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية"، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، صفاقس، تونس، العدد 21-22، 2009، ص 46.

(3) صباح عياشي، مرجع سابق، ص 54.

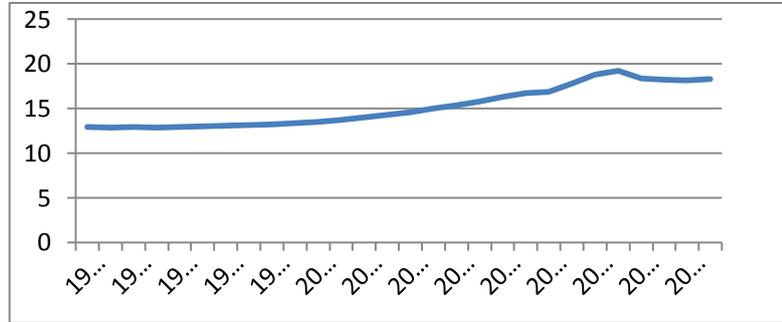
ثانيا: خروج المرأة إلى العمل وأثره على توزيع الأدوار للأسرة الجزائرية

يعتبر خروج المرأة للعمل من أهم مظاهر التغيير الاجتماعي في الجزائر وهذا ما أدى إلى تغيير أدوارها في الأسرة، فبعدما كان دور المرأة في الأسرة التقليدية يقتصر على تربية الأبناء ورعاية شؤون المنزل أصبحت اليوم تقاسم الرجل إعاله أسرته وتتخذ القرارات الأسرية.

1- تطور نسبة مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل

لقد تنامت نسبة مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل خلال السنوات الأخيرة، وهذا بسبب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي مست المجتمع الجزائري وأدت إلى تغيير نظره لدور المرأة كربة بيت وسمح لها باقتحام أسواق العمل في مختلف القطاعات، حيث تسببت الظروف الاقتصادية في عدم كفاية الدخل الأسري لتلبية الحاجيات المعيشية الأسرية نتيجة تدني مستويات الدخل والارتفاع الكبير والمستمر في الأسعار من جهة، وكذلك الارتفاع في المستوى التعليمي للمرأة والانفتاح على العالم الخارجي من جهة ثانية.

الشكل 5: تطور نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة خلال الفترة (1990-2017)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع
<https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

ويتضح لنا من خلال الشكل السابق أن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة خلال الفترة (1990-2017) عرفت تطورا ملحوظا، حيث انتقلت من حوالي 12.93% سنة 1990 إلى 18.27% سنة 2017، كما تشير الأرقام إلى أن 60%⁽¹⁾ من النساء العاملات يعملن في قطاع الخدمات لأنه القطاع الأكثر تناسبا مع وضعية المرأة، أما نسبة العمالة

(1) البنك الدولي، قاعدة البيانات المفتوحة للبنك الدولي على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/>.

النسوية في القطاع الزراعي فعرفت تراجعاً ملحوظاً على طول الفترة حيث تراجع من 12.10% سنة 1991 إلى 4.4% سنة 2017⁽¹⁾، وهذا راجع لزيادة معدلات التحضر وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة مما مكنها من الحصول على وظائف تتلاءم مع طبيعة الشهادة الحاصلة عليها.

2- دوافع خروج المرأة الجزائرية لسوق العمل

إن عمل المرأة ليس غريباً على المجتمع الجزائري الحديث، حيث عملت منذ القدم جنباً إلى جنب مع الرجل خاصة في المجال الزراعي دون أن يكون لها سلطة اتخاذ القرار أو دخل مستقل، حيث كانت تخضع لسلطة الرجل أو رب الأسرة. ولم تظهر ظاهرة خروج المرأة للعمل عشوائياً بل خضعت إلى عوامل عديدة ومتداخلة دفعت بالمرأة دفعا إلى الاشتغال، ويمكننا تقسيم دوافع عمل المرأة إلى ثلاثة دوافع هي:

2-1 الدوافع الاقتصادية: لقد بينت الدراسات الأولى في هذا المجال أن أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية، فخروج المرأة للعمل ضرورة ألزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الصناعي الحديث، إذ أن تزايد أعباء المعيشة وغلائها من جهة، والتطلع إلى مستوى أفضل للحياة من جهة أخرى، دفع بالمرأة إلى الخروج عن إطارها التقليدي والمتمثل في دور المنجبة والمربية والراعية لشؤون أسرتها⁽²⁾.

2-2 الدوافع الاجتماعية: لعبت الثورة الصناعية دوراً كبيراً في إحداث التغيرات الاجتماعية التي أدت إلى نهضة المرأة، حيث يعتقد كل من (M. NimKoff & W.Ouoburn 1955) بأن التطور التكنولوجي في حد ذاته كان عاملاً مهماً لإحداث التغيير في النظام العائلي، وخاصة بالنسبة لتقسيم الأدوار ووضع المرأة، إذ أن التطور الميكانيكي والتقني يمكن المرأة

(1) نفس المرجع.

(2) نادية فرحات، "عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 8، 2012، ص 127.

من تخصيص وقت أقصر لأعمالها المنزلية فتصبح أقل ارتباطا بالعمل المنزلي وتتفرغ بالتالي لأعمال خارج المنزل وهذا ما يرفع من وضعها الاجتماعي⁽¹⁾.

هذا بالإضافة إلى وجود دوافع أخرى مثل الرغبة في تحقيق المكانة الاجتماعية، إذ أن العمل يمنحها القيمة المعنوية أكثر من القيمة المادية ويشعرها بأنها تؤدي دورا ووظيفة في المجتمع ويضعها في درجة مساوية لدرجة الرجل⁽²⁾.

2-3 الدوافع التعليمية: يعتبر خروج المرأة لتكملة مشوارها التعليمي من أهم العوامل التي ساعدت المرأة على حصولها على العمل وقد أدى ارتفاع مستواها التعليمي إلى تغيير نظرة المجتمع التقليدية لها ونظرتها للحياة الأسرية وساهم في تحريرها من سيطرة التقاليد الاجتماعية.

3- نتائج عمل المرأة على الأسرة الجزائرية: من الملاحظ أن العمل لا يشكل أي مشكل بالنسبة للمرأة قبل زواجها، أما بعد الزواج فيصبح الأمر صعبا عليها لأنه يجب عليها أن توفق بين واجباتها كزوجة وأم وربة منزل وحياتها الوظيفية. لذلك نجد أن بعض الدراسات أثبتت وجود آثار إيجابية لعمل المرأة على أسرتها في حين أثبتت دراسات أخرى وجود آثار سلبية وهذه الآثار تختلف من مجتمع لآخر.

وبالتالي يترتب على عمل المرأة مجموعة من النتائج السلبية والإيجابية أهمها أن العمل أكسبها موقعا ودورا اقتصاديا واجتماعيا مهما في الحياة العامة للمجتمع وفي أسرتها أيضا، وفي نفس الوقت جعل المرأة العاملة تتحمل عبئها، عبء حالتها كعاملة وعبء الأعباء المنزلية.

3-1- نتائج عمل المرأة على أدوارها في الأسرة الجزائرية: تشير بعض الدراسات إلى تعرض المرأة العاملة لصراع في أدوارها كعاملة وكربة بيت ونتيجة لهذا فإنها لا تستطيع أن

⁽¹⁾ تماضر زهري حسون، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993، ص 28.

⁽²⁾ إبراهيم الذهبي، ليلي مكاك، "عمل المرأة وأثره على الاستقرار الأسري". مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 11، 2015، ص 183.

تقوم بأدوارها كاملة ويصبح لديها نوع من التشتت وسوء التنظيم، حيث تؤكد دراسة بأن خروج المرأة العاملة يفقدها القدرة على قيامها بأدوارها التقليدية داخل المنزل وفي مقابل هذا تؤكد دراسات أخرى أن خروج المرأة للعمل لم يؤدي إلى آثار سلبية على دور المرأة كربة منزل رغم خروجها للعمل، فإنها مازالت تقوم بوظائفها داخل الأسرة ودون تقصير... أما بالنسبة لتأثير عمل المرأة على دورها الإنجابي، فقد كشفت جميع الدراسات حول هذا الموضوع سواء في الدول الصناعية الغربية أو الدول النامية على أن عمل المرأة يلعب دورا أساسيا في خفض معدلات الخصوبة وأن المرأة العاملة تحاول أن تحد من حجم عائلتها من خلال إنجاب عدد محدود من الأطفال⁽¹⁾.

3-2- نتائج عمل المرأة على تقسيم العمل في المنزل وخارج المنزل: إن الخط التقليدي الواضح الذي يميز بين أعمال الرجال وأعمال النساء في المنزل لم يختلف تماما، إلا أن هذا التقسيم أصبح أقل وضوحا عما كان عليه في الماضي، حيث يؤدي عمل المرأة إلى نشأة المشاكل التي تختلف تبعا لمدى تمسك الزوجين بالمعايير التقليدية لتقسيم العمل داخل المنزل⁽²⁾، وهذا لأنه يضطر كثير من الأزواج للقيام برعاية الأبناء والقيام ببعض الأعمال المنزلية بسبب خروج الزوجات للعمل.

أما بالنسبة لتقسيم العمل خارج المنزل فيلاحظ في الوقت الحالي تدفق الرجال على المهن التي كانت في الماضي حكرا على النساء، كما تقتحم النساء المهن التي كانت حكرا على الرجال. ونتيجة لهذا الانهيار في تقسيم العمل بدأ المفهوم التقليدي القديم عن عمل الرجال وعمل النساء يختفي بالتدرج. إلا أن منافسة النساء للرجال في نفس المهن يؤدي دون شك إلى زيادة حدة التنافس والصراع بينهما⁽³⁾.

(1) محمد سعيد الغامدي، عمل المرأة وأثره على بعض الوظائف الأسرية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 9، السعودية، 1996، ص ص 22-24.

(2) سناء الخولي، مرجع سابق، ص 111.

(3) نفس المرجع، ص 111.

ثالثاً: التغيير في مراكز السلطة والعلاقات داخل الأسرة الجزائرية

أدت التغييرات البنوية في الأسرة إلى حدوث تغييرات في هذه العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة بما في ذلك السلطة الأبوية، حيث مست هذه التغييرات المجتمعات العربية ككل بما في ذلك الأسرة الجزائرية.

1- السلطة الأبوية داخل الأسرة الجزائرية التقليدية: تقوم العلاقات الاجتماعية في الأسرة الجزائرية على نسق من الأفكار والمعتقدات، حيث يمثل النسق العام للقيم من أهم الضوابط التي تعتمد عليها الأسرة في التنشئة الاجتماعية لأفرادها فهي الوحدة الاجتماعية المسؤولة عن زرع هذه القيم في أفرادها، ويشكل الدين جزءاً هاماً فيها مما يجعل الأسر تقبل بها وتقوم بتنشئة أطفالها عليها وهذا ما ينطبق على معظم المجتمعات العربية والإسلامية.

ويرى حلیم بركات في هذا الصدد أن العلاقات ضمن العائلة العربية هي ببساطة علاقات بين أعضاء وأدوار فرضها توزيع العمل، ولهذه الأدوار والوظائف المتنوعة تسميات هي الأب، الأم، الزوج، الزوجة، الأخ، الأخت، الأهل، الأولاد، الكبار، الصغار، الصبيان، البنات... الخ. وبموجب هذه العضوية والتوحد في الهوية حتى الاندماج يصبح الإنسان في الأسرة مسؤولاً ليس عن تصرفاته الشخصية فحسب بل عن تصرف الأعضاء الآخرين رغم التفاوت بين الذكور والإناث⁽¹⁾.

وتتميز العائلة العربية ببنيتها الهرمية فيحتل الأب رأس الهرم ويكون تقسيم العمل والنفوذ والمكانة على أساس الجنس والعمر⁽²⁾. ويرى حلیم بركات أن الأب في الأسرة العربية هو الذي يتولى دور المنتج المعيل والمالك والسيد ويكون بقية أفراد العائلة عيالا عليه، فيشتغل مركز السلطة والمسؤولية في عالم مزدوج: العالم العام المخصص على الأغلب للرجال يكافحون في سبيل تأمين الرزق، والعالم الخاص داخل البيت حيث تمارس النساء مهمات منزلية شديدة التنوع من إنجاب وطهي وتنشئة الأطفال. وكما جرى تضيق على مشاركة المرأة في العالم العام، اعتبر تقليدياً من العيب على الرجال أن يمكثوا في عالم البيت الخاص مطولاً، كما يرى أن الأب التقليدي يتوقع من أفراد عائلته الطاعة والامتثال لمشيئته والتجاوب

(1) حلیم بركات، مرجع سابق، ص 363.

(2) نورالدين عيساني، التحول الديمغرافي وأشكال الأسرة في ظل التغيير الاجتماعي في الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص 262.

مع رغباته وتعليماته دون تساؤل ويحرص على ألا يسمح لأفراد الأسرة بمناقشته والتدخل في شؤون حياته⁽¹⁾.

فالأب في الأسرة الجزائرية التقليدية هو الذي يملك السلطة على أفراد أسرته وهو الذي يتولى الإدارة في كافة مجالات الحياة الخاصة لأفراد الأسرة من تسيير لموارد الأسرة والإنتاج والزواج والطلاق والشراء والبيع، فلا يجوز مخالفة أوامره، وكان الأبناء يخضعون لسلطة الأب ويطيعون توجهاته وأوامره وهذا راجع إلى عدم اختلاف البيئة الاجتماعية وتشابه المستوى الثقافي بين الآباء والأبناء.

ووصفت نفيسة زردومي (1970) سلطة الأب من البديهيات في الأسرة الجزائرية، وهي سلطة مطلقة وغير مشروطة، وتقوم العائلة على تبعية جميع أعضائها المطلقة لرب الأسرة وهو الأب، وما يميز السلطة الأبوية أيضا خاصية قلة الكلام بين الأب وباقي أفراد الأسرة فاحترام الأب يتجلى في الصمت الذي يسود عندما يكون هو بصدد الكلام قبل كل شيء. كما يعتبر العنف أيضا من مميزات السلطة الأبوية⁽²⁾.

2- مظاهر تغير العلاقات والسلطة الأبوية في الأسرة الجزائرية: تشير نوال حمادوش إلى أن "المجتمع الجزائري قد شهد وعلى جميع المستويات تغيرات كمية ونوعية، ولعل الأسرة هي نموذج من بين النماذج المؤسساتية الأخرى التي تعكس هذا التحول سيما على مستوى البنية أو الوظيفة أو العلاقة بين أطرافها، حيث كانت العلاقة في الأسرة التقليدية مبنية على احترام الأكبر سنا والأكثر حكمة. باعتبار أن الخبرة في الحياة تكسب الحائز عليها سلطة القرار، كما كانت مبنية على مركزية القرار فيما يخص الجماعة والأفراد، أما الأسرة المعاصرة فهي مبنية على الاهتمام المتبادل بين جميع أفراد الأسرة وظهر معيار آخر

(1) حليم بركات، مرجع سابق، ص ص 367-368.

(2) سليمة حمودة، "التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على السلطة الوالدية كما يدركها الأبناء في الأسرة الجزائري"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علم النفس الاجتماعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 79.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

بالإضافة للسن والخبرة وهو التكوين، كما أنها مبنية على حرية التعبير والديمقراطية والتشارك والتفاوض فيما يخص الجماعة والفرد⁽¹⁾.

وقد أدت تغيرات الأوضاع الاقتصادية وتحول وظيفة الأسرة من وحدة إنتاجية إلى وحدة استهلاكية، حيث نتج عنه تفريق أفراد الأسرة وتحولت بنية الأسرة الجزائرية التقليدية التي تتميز بعدد كبير من الأفراد يخضعون للسلطة الأبوية إلى أسرة نووية صغيرة أكثر ديمقراطية. ومن أهم مظاهر التحولات الاجتماعية في الأسرة المعاصرة مشاركة المرأة العاملة في السلطة الأسرية، حيث مكنها خروجها للعمل من التمتع بالاستقلال الاقتصادي.

ويرى حليم بركات أنه "من الواضح أن النظام الأبوي يتعرض لتحولات أساسية بسبب التغيرات البنوية في المجتمع وقيام العائلة النووية وعمل المرأة لقاء أجر وانتشار العلم والهجرة... ومع أن العائلة العربية لم تعد وحدة إنتاجية ذات اكتفاء ذاتي، حين كان جميع أفراد العائلة يعملون تحت إمرة الأب كرب أسرة ورب العمل، إلا أن مهمة تحرر المرأة والأبناء والبنات من سلطوية الأب لا تزال قائمة وربما أكثر إلحاحا"⁽²⁾.

ويشير السويدي إلى أن السلطة في المجتمع الريفي ترتبط بالقيم والعادات والتقاليد، وهي عادة تتركز عند كبار السن في حين نجد أن السلطة في المجتمع الحضري ترتبط بالوضع الاقتصادي وبالمركز الاجتماعي (السياسي، العلمي والإداري... الخ)، بالإضافة إلى التغير في مركز المرأة بحيث لم تعد السلطة في الأسرة مركزة في يد الزوج ومما زاد في تعميق هذا غياب الزوج لفترات طويلة عن المنزل وخروج المرأة إلى ميدان العمل، مما سمح لها بممارسة سلطات أوسع بالقياس إلى ما كان لها وهي في الريف، سواء بالنسبة للأبناء وشؤون المنزل، أم بالنسبة للزوج⁽³⁾.

(1) نوال حمادوش، "ملاحم التغير في علاقات الأبناء والآباء في الأسرة الجزائرية المعاصرة، رؤية سوسيولوجية"، مجلة التغير الاجتماعي، جامعة محمد خيذر بسكرة، العدد 2، 2016، ص 268.

(2) حليم بركات، مرجع سابق، ص 368.

(3) محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 91.

كما أثرت وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا بدرجة كبيرة على السلطة الأبوية، فقد ساهمت الأدوات المنزلية في تخفيف ضغط الأعمال المنزلية على الزوجة، إضافة إلى الوسائل الأخرى كالتلفاز والانترنت والسما التي ساهمت وبشكل كبير في انفتاح الأبناء على العالم الخارجي والاطلاع على ثقافات جديدة ودخيلة على المجتمع وتغيير بعض القيم التقليدية ما ساهم في توسيع الهوية بين الأبناء والآباء، وخلق اختلافا ثقافيا بينهم وأدى إلى صراع الأجيال وهذا ما أضعف السلطة الأبوية.

"والنظام الأبوي العربي لا يزال قائما في البادية والقرية والمدينة... ومع هذا نقول أن السمة الأبوية للعائلة العربية التقليدية تتعرض لبعض التغيير الذي لا يجوز تجاهله والتقليل من أهميته، لولا التنظيم الهرمي الذي تعززه أوضاع ومعتقدات لا تزال راسخة في المجتمع العربي ككل"⁽¹⁾. "دور الأب لا يزال يقترن بالطاعة والعقاب والسلطة والحزم كما يقترن اسم الأم بالحنان والطاعة والشرف، فمع أن هناك تصادما بين الجيل الطالع وأبنائهم ومزيذا من المطالبة بالاعتراف بحقوق المساواة والمشاركة، إلا أن الصورة الغالبة حتى في المجتمعات العربية التي حققت تقدما ملموسا في هذا المجال كتونس ولبنان لا تزال من النوع الأبوي الذي يتميز بسلطة الأب المطلقة وخضوع الأم والدور المميز للأخ الأكبر وأخيرا بمكانة البنات الأقل شأنًا بالنسبة للصبيان"⁽²⁾.

المبحث الثالث: أثر التحولات الديمغرافية والاجتماعية على كبار السن والمتقاعدين في الجزائر

أدت التحولات الديمغرافية التي شهدتها الجزائر إلى تزايد عدد المسنين وتزايد أعباء التكفل بهم لاسيما وأن فئة المسنين تعتبر فئة هشة غير قادرة على الاستمرار في العمل ما يجعلهم في هذه المرحلة بحاجة إلى المساعدة سواء من أفراد أسرهم أو من بعض هيئات المجتمع حتى يتمكنوا من عيش ما تبقى من عمرهم في ظروف جيدة، خاصة وأن التحولات البنيوية للأسرة الجزائرية أدت إلى انفصال الأبناء عن آبائهم المسنين وتغيير في مكانة المسنين وهذا ما أثر سلبا على وضعهم في المجتمع.

(1) حليم بركات، مرجع سابق، ص 368.

(2) عيساني نورالدين، التحول الديمغرافي وأشكال الأسرة في ظل التغيير الاجتماعي في الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص 264.

أولاً: مشكلات الشيخوخة والتقاعد في ظل التحولات الديمغرافية في الجزائر

على غرار مختلف دول العالم تعرف الجزائر زحف ظاهرة تشيخ السكان بشكل تدريجي نتيجة التحولات الديمغرافية الهامة التي عرفتتها خلال القرن العشرين ففي الوقت الذي تتخفف فيه نسبة السكان الأقل من 15 سنة من مجموع السكان، ترتفع نسبة الكبار في السن ارتفاعاً ملحوظاً وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع كبير في معدلات الإعالة الديمغرافية والاقتصادية وزيادة مشكلات الشيخوخة والتقاعد.

1- تطور نظام التقاعد وعدد المتقاعدين في الجزائر: ظهر نظام التقاعد في الجزائر وعلى غرار أنظمة الضمان الاجتماعي الأخرى إبان الحقبة الاستعمارية، والذي عرف عدة تطورات بعد الاستقلال استجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، وسنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أهم الإصلاحات في نظام التقاعد كجزء من نظام الضمان الاجتماعي.

1-1- تطور ونشأة نظام التقاعد في الجزائر كجزء من نظام الضمان الاجتماعي: يستوحي نظام التقاعد في الجزائر مبادئه من النظام البيسمركي، وهو على غرار باقي أنظمة الضمان الاجتماعي الذي استوحى قوانينه من التشريع الفرنسي إلى غاية صدور قانون 1983، حيث يسير نظام التقاعد في الجزائر حسب مبدأ التوزيع أي التضامن بين الأجيال وقد مر في تشريع نصوصه القانونية بمرحلتين أساسيتين المرحلة ما قبل 1983 ومرحلة ما بعد 1983.

1-1-1- مرحلة ما قبل 1983 (مرحلة تعدد الأنظمة): بعد الاستقلال سیر نظام التقاعد الجزائري وفق النصوص التشريعية المستمدة من الحقبة الاستعمارية، حيث تميزت هذه المرحلة بوجود ثمانية (08) صناديق للتقاعد تغطي عدة أصناف من العمال الذين ينتمون لقطاعات مختلفة وتتميز هذه الصناديق بوجود اختلافات كبيرة سواء فيما يتعلق بالالتزامات، أو الامتيازات التي تميز كل نظام وتتمثل في: النظام العام والذي يقوم بتسييره الصندوق الجزائري للتأمين على الشيخوخة، نظام الموظفين ويقوم بتسييره الصندوق العام لمقاعد الإدارة، النظام الفلاحي ويقوم بتسييره الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، نظام المناجم

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

ويقوم بتسييره صندوق التقاعد لعمال المناجم، نظام العمال غير الأجراء ويقوم بتسييره صندوق الشيخوخة لغير الأجراء، نظام عمال قطاع الكهرباء ويقوم بتسييره صندوق الشيخوخة لعمال الكهرباء، نظام عمال السكك الحديدية ويقوم بتسييره صندوق التقاعد لعمال السكك الحديدية، نظام عمال البحر ويقوم بتسييره صندوق التقاعد لعمال البحر.

1-1-2 مرحلة ما بعد 1983 (مرحلة توحيد أنظمة التقاعد): عمل القانون رقم 12/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983 على تأسيس نظام تقاعد إلزامي موحد للعمال الذي يسير من طرف الصندوق الوطني للتقاعد (CNR) بهدف معالجة المشاكل التي كانت تعترض العمال من أجل إثبات حقوقهم استنادا على مبدأ تماثل للقواعد المتعلقة بحساب الحقوق وتماثل للقواعد المتعلقة بحساب الامتيازات وتوحيد التمويل، حيث يتم تمويل منظومة التقاعد وفق مبدأ التوزيع.

ويهدف نظام التقاعد الجديد إلى ضمان دخل تعويضي للأشخاص المسنين قصد تمكينهم هم وذوي حقوقهم من تغطية حاجياتهم المعيشية اليومية، حيث تعمل مختلف الأنظمة الوطنية لضمان تسديد منحة ذات مستوى مقبول يكون تقريبا قدر الإمكان من المستوى المعيشي الذي تعود عليه المستفيد عندما كان يمارس عمله⁽¹⁾. ومن أهم الخصائص والحقوق الأساسية التي جاء بها القانون 12/83 نجد⁽²⁾:

- يحدد السن القانوني للحصول على منحة التقاعد بـ 60 سنة مع وجود استثناءات لبعض الفئات الاجتماعية مثل: المجاهدين، النساء، العمال الذين يمارسون مهن شاقة.
- تحدد مدة الاشتراك الدنيا للحصول على منحة التقاعد بـ 15 سنة بينما يمكن لصاحب العمل شراء مدة اشتراك تصل مدتها إلى 5 سنوات من أجل أن يستفيد العامل الذي لم يشترك المدة الدنيا (15 سنة) ويكون قد وصل إلى سن الستين.
- إلى جانب سنوات النشاط ومن أجل حساب المنحة تعتمد سنوات الجهاد في ثورة التحرير الوطني، سنوات الخدمة الوطنية، والتعويض من طرف الضمان الاجتماعي بسبب المرض أو العجز، التقاعد المسبق، البطالة.

(1) مليكة محديد، مرجع سابق، ص 105.

(2) نوال أقاسم، مرجع سابق، ص 168.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

- وقد عرفت المنظومة القانونية للتقاعد عدة تعديلات متتالية بموجب العديد من النصوص التشريعية لمواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمستجدات الطارئة نذكر منها:
- الأمر رقم 10/94 المؤرخ في 26 ماي 1994 المحدث للتقاعد المسبق حيث تم بموجبه إنشاء صندوق التقاعد المسبق وكان الهدف من ورائه تخفيف حجم البطالة وخلق مناصب شغل.
 - الأمر رقم 13/97 المؤرخ في 31 ماي 1997 المؤسس للتقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن ويسمح من خلاله الحصول على منحة كاملة قبل سن 60 سنة، كما يسمح للعمال الذين اكتملوا 32 سنة اشتراك بالحصول على التقاعد بعد سن 50 سنة.
 - القانون رقم 03/99 المؤرخ في 22 مارس 1999 المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالتقاعد، ومن خلاله تم وضع العديد من التعديلات أهمها⁽¹⁾:
 - تتحمل الدولة تكلفة تثبيت فترات المشاركة في حرب التحرير بدلا من الصندوق الوطني للتقاعد مع استعادة المجاهدين من حقوق تقاعد ب 100% تتحمل الدولة 20% منها.
 - تحديد نسبة الاشتراك ب 14% من الأجر في (1999) منها 8.5% يتحملها صاحب العمل و 5.5% يتحملها الأجير ويضاف لها 1.5% كاشتراك للتقاعد المسبق.
 - حساب المنحة حسب الأجر المتوسط لـ 4 سنوات الأخيرة (خمس سنوات منذ جانفي 2000) بعدما كان لـ 3 سنوات الأخيرة منذ سنة 1996 و 12 شهرا الأخيرة حسب قانون 1983.
 - توحيد معدل التثبيت على سنوات الاشتراكات ب 2.5% وتحديد الحد الأقصى لمنحة التقاعد ب 80%، من خلال تحديد سقف وعاء الحساب إلى 15 مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون.
 - تحديد ذوي الحقوق بنسبة 90% من مبلغ المنحة.

(1) الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 03/99 المؤرخ في 22 مارس 1999، المعدل والمتمم لقانون 12/83 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بقانون التقاعد، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 20، السنة السادسة والثلاثون، 1999، ص ص 4-6.

- القانون رقم 15/16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016⁽¹⁾: وتم من خلال هذا القانون تكريس السن القانونية للتقاعد بـ 60 سنة وإلغاء التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن إلا في حالة ضرورة حصرها القانون في عمل يتميز بظروف جد شاقة بعد قضاء فترة دنيا في هذا المنصب، كما نص القانون على شرطين هما: الأول يتعلق ببلوغ سن 60 سنة على الأقل (المرأة 55 سنة)، والثاني ضرورة قضاء مدة 15 سنة على الأقل في العمل، كما يتعين على العامل للاستفادة من معاش التقاعد أن يكون قد قام بعمل فعلي تساوي مدته سبع سنوات ونصف على الأقل مع دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.

1-2- الإطّار التنظيمي لنظام التقاعد في الجزائر: تم توحيد نظام التقاعد في الجزائر في صندوق وحيد وهو الصندوق الوطني للتقاعد بموجب القانون الصادر في 1983 حسب نص المادتين 1 و2. (2)

1-2-1- تعريف الصندوق الوطني للتقاعد: يعتبر الصندوق الوطني للتقاعد (CNR) هيئة من بين هيئات الضمان الاجتماعي وهو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ويخضع للوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تم إنشاؤه من خلال إدماج صناديق التقاعد الثمانية، التي تم ذكرها سابقا، في صندوق واحد لإدارة مختلف أنظمة التقاعد المتواجدة قبل سنة 1983، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 223/85 المؤرخ في 20 أوت 1985 المتعلق بالتنظيم الإداري للتأمينات، والذي تم إلغاؤه واستبداله بالمرسوم التنفيذي رقم 07/92 المؤرخ في 04 يناير 1992 والذي حدد مهام ووظائف صناديق الضمان الاجتماعي منها صندوق التقاعد وفقا لما يلي⁽³⁾:

- تسيير معاشات ومنح التقاعد وكذا معاشات ومنح ذوي الحقوق.

- تصفية وتخليص المتقاعدين وتقديم المعاشات وحقوق التقاعد.

(1) الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 15/16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2018، المعدل والمتمم لقانون 12/83 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بقانون التقاعد، الجريدة الرسمية، العدد 78، السنة الثالثة والخمسون، الجزائر، 2016، ص 3.

(2) الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 83-12 المؤرخ في 2 جويلية 1983 يتعلق بالتقاعد، الجريدة الرسمية، العدد 28، السنة العشرين، الجزائر، 1983، ص 1803.

(3) موارد تهتان وآخرون، ضبط وتقييم تكاليف الحماية الاجتماعية في مؤسسات الحماية الاجتماعية المختلفة واليات توظيف مواردها بفعالية في الجزائر، مركز البحث في الاقتصاد المطبق، 2017، الجزائر، ص 168.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

- تسيير المعاشات والمنح الممنوحة بسند التشريع السابق للفتاح جانفي سنة 1984 إلى غاية نفاذ حقوق المستفيدين.
- ضمان عملية التحصيل والمراقبة ونزاعات تحصيل الاشتراكات الموجهة لتمويل منح التقاعد.
- وضع رهن التطبيق كل الترتيبات المتعلقة بالتقاعد المثبت في الاتفاقيات الدولية للضمان الاجتماعي.

1-2-2 أنواع التقاعد: يمنح الأجير منحة أو معاش تقاعد بموجب القوانين المتعلقة بنظام التقاعد في الجزائر وفقا لأنواع التقاعد التالية، حيث ألغي كل من التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن بموجب القانون رقم 15/16.

- **تقاعد في سن 60 سنة (التقاعد العادي):** يجب أن يستوفي العامل شرطين وهما: شرط السن، والمدة القانونية للعمل⁽¹⁾: **شرط السن** أي بلوغ العامل 60 سنة بالنسبة للرجل و55 سنة بالنسبة للمرأة، ويمكن تقليص سن التقاعد في حالة العمال الذين يعملون في ظروف تتسم بنوع من الخطورة، المرأة العاملة التي لديها أطفال تستفيد من تخفيض في السن يقدر بسنة عن كل طفل ربه على الأقل في مدة 9 سنوات في حدود إنجابها لثلاثة أطفال، والعمال المصاب بالعجز التام أو النهائي عن العمل، أرملة الشهيد والمجاهد بخمس سنوات من التخفيض في السن المطلوب للتقاعد ومن سنة تخفيض على كل 10% من نسبة العجز وتضاعف فترة المشاركة في حرب التحرير الوطني. و**شرط المدة القانونية للعمل** أي يجب على العامل قضاء مدة عمل لا تقل عن 15 سنة. حيث يمكن للمستخدم أن يحيل العامل بدون طلب من هذا الأخير الذي يتوفر فيه الشرطان المذكوران أعلاه بعدما يكون قد طلب المستخدم من العامل استكمال الملف 6 أشهر من قبل.

- **التقاعد النسبي:** تم تطبيق نظام التقاعد النسبي في الجزائر من خلال المرسوم التنفيذي رقم 119/95، حيث أن الإحالة على التقاعد النسبي لا تكون إلا بطلب صريح من العامل الأجير ولا يمكن لهذا الأخير أن يستفيد من نظام التقاعد النسبي إلا إذا استوفى

(1) الصندوق الوطني للتقاعد، نظام التقاعد، على الموقع: www.cnr-dz.com، تاريخ الاطلاع: 2018/03/14.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

الشرطين: بلوغ سن 50 سنة واستيفاء على الأقل 20 سنة من العمل ومن اشتراك الضمان الاجتماعي، ويخفض السن ومدة العمل 5 سنوات بالنسبة للمرأة العاملة وعليه يصبح السن 45 سنة ومدة العمل 15 سنة.

- **التقاعد دون شرط السن:** يمنح التقاعد دون شرط السن إذا عمل الشخص 32 سنة خدمة فعليه ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي ويخضع هذا النوع إلى نفس الإجراءات التي يخضع لها التقاعد النسبي⁽¹⁾.

- **التقاعد المسبق:** لا يمس إلا القطاع الاقتصادي حيث يمكن للمؤسسات الاقتصادية إحالة العمال على التقاعد المسبق والذين تتوفر فيهم الشروط التالية: أن يبلغ العامل المعني بهذا الإجراء 50 سنة وعمل لمدة 20 سنة أو قام بالاشتراك لمدة 10 سنوات على الأقل وتخضع بـ 5 سنوات للمرأة العاملة⁽²⁾.

- **منحة التقاعد:** إذا بلغ المعني بالأمر ستون سنة ولم يستوف شرط 15 سنة من العمل والتأمين، وفق القوانين المعمول بها، يمكن للصندوق الوطني للتقاعد أن يمنحه منحة التقاعد ولتجسيد ذلك يكفي للعامل أن يثبت خمس سنوات أو 20 مرة ثلاثة أشهر من العمل ودفع الاشتراكات للضمان الاجتماعي وتبقى هذه المنحة نسبية حسب عدد السنوات ويمكن لمبلغ المنحة أن يرتفع بإضافة منحة الزوج المتكفل به⁽³⁾.

1-2-3 تحديد مبلغ التقاعد: يتم احتساب مبلغ معاش التقاعد على أساس ثلاث عناصر:

- **الأجر المرجعي:** وهو الأجر الخاضع لاشتراك الضمان الاجتماعي ويعادل الأجر الذي على أساسه يتم احتساب المعاش، إما الأجر الشهري المتوسط لـ 05 سنوات الأخيرة التي تسبق الإحالة على التقاعد أو إذا كان أكثر نفعاً الأجر الشهري المتوسط المحدد على أساس الخمس سنوات التي تلقى خلالها العامل أعلى أجر خلال مسيرته المهنية.

(1) نفس المرجع.

(2) نفس المرجع.

(3) نفس المرجع.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

- نسبة اعتماد سنوات التأمين 2.5%.

- مدة التأمين.

1-2-4 كيفية حساب منحة التقاعد: يتم حساب نسبة المعاش وبعدها قيمة منحة المتقاعد بتطبيق المعادلات التالية:

$$\text{نسبة المعاش} = \text{عدد سنوات العمل} * 2.5\%$$

$$\text{منحة المتقاعد} = \text{معدل أجور الستين شهرا الأخيرة} * \text{نسبة المعاش}.$$

1-3- تمويل نظام التقاعد في الجزائر: يتم تمويل نظام التقاعد بمصدرين أساسيين هما:

أ- الاشتراكات: يتم تمويل نظام التقاعد عن طريق قسط من الاشتراكات الإجبارية بعنوان الضمان الاجتماعي المحددة ضمن نصوص قانونية والتي تقسم إلى ثلاثة حصص حصة الأجير، حصة المستخدم (رب العمل) وحصة الخدمات الاجتماعية والتي توزع كما هو موضح في الجدول التالي، حيث عرف معدل اشتراكات التقاعد عدة تطورات كما يلي:

الجدول 9: أهم تطورات نسب (%) اشتراك التقاعد والتقاعد النسبي في الفترة (1985-2013)

نوع التقاعد	الحصة	1985	1991	1994	1996	1997	1998	1999	2000	2006	2013	المجموع
التقاعد	حصة الأجير	3,5	3,5	3,5	4	4,5	5	5,5	6,5	6,75	6,75	17,25
	حصة المستخدم	3,5	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5	8,5	9,5	10	10	
	الخدمات الاجتماعية	-	-	-	-	-	-	-	-	0,5	0,5	
التقاعد المسبق	حصة الأجير	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,25	0,25	0,5
	حصة المستخدم	-	-	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,25	0,25	
	الخدمات الاجتماعية	-	-	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	-	-	

المصدر: بالاعتماد على (document interne (non publie), CNR, 2018)

ومن خلال أرقام هذا الجدول يتضح لنا أن معدلات اشتراك التقاعد والتقاعد المسبق عرفت تطورا مستمرا وفقا للإصلاحات والنصوص القانونية التي أشرنا إليها سابقا، حيث انتقل معدل اشتراك التقاعد من 7% سنة 1985 إلى معدل 17.25% سنة 2006.

ب- تدخل ميزانية الدولة: تتدخل ميزانية الدولة من خلال النفقات الموجهة لخدمة التضامن الوطني للمتقاعدين الذين يتقاضون منح تقاعد منخفضة، حيث تم في سنة 2006 ومن

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

خلال مرسوم رئاسي إنشاء الصندوق الوطني لأموال التقاعد والذي يمول عن طريق نسبة 2% من الجباية البترولية، كما توجد مصادر تمويل أخرى كعوائد صناديق الاستثمار.

1-4- تطور عدد المتقاعدين في الجزائر: مر نظام التقاعد في الجزائر بعدة تطورات وفقا للإصلاحات التي تعرض لها النظام وكذا الظروف الاقتصادية والديمغرافية للبلد والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على عدد المتقاعدين والمشاركين مما أثر على التوازن المالي لنظام التقاعد، فأدى تحسن الأوضاع المعيشية للسكان والتطور في الميدان الصحي إلى ارتفاع توقع الحياة والذي ساهم بدوره في زيادة عدد المسنين وبالتالي زيادة عدد المتقاعدين، حيث شهد نظام التقاعد نموا كبيرا في عدد المنتسبين خلال المرحلة (2000-2017) وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 10: تطور عدد المتقاعدين في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنة	عدد السكان بالمليون	عدد المتقاعدين بالمليون	نسبة عدد المتقاعدين إلى إجمالي السكان (%)
2000	30,416	1,254	4,12
2005	32,906	1,688	5,13
2010	35,978	2,170	6,03
2011	36,717	2,190	5,96
2012	37,495	2,320	6,19
2013	38,297	2,482	6,48
2014	39,114	2,630	6,72
2015	39,963	2,774	6,94
2016	40,836	2,979	7,29
(Pr)2017	41,697	3,167	7,60

المصدر: بالاعتماد على (document interne non publié, CNR, 2018)

ويتضح لنا من خلال تحليل أرقام الجدول أن نسبة عدد المتقاعدين من إجمالي عدد السكان تتزايد من سنة لأخرى، حيث انتقلت من 4.12% سنة 2000 إلى 7.60% سنة 2017 وهذا التزايد يمكن إرجاعه لسببين رئيسيين أحدهما ديموغرافي والآخر اقتصادي.

فعلى الصعيد الديمغرافي أدى تراجع معدلات الخصوبة في الجزائر وتزايد معدل العمر المتوقع عند الولادة والذي تجاوز المتوسط العالمي لتوقع الحياة الذي يبلغ حوالي 70 سنة وبلغ حوالي 75.85 سنة عام 2015 مقابل 58.16 في العام 1980 إلى تزايد نسبة عدد

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

المسنين فوق 65 سنة إلى إجمالي عدد السكان، حيث تطور بشكل كبير خلال الفترة 1980-2015 من حوالي 3.5% في 1980 إلى حوالي 6% في عام 2015. أما على الصعيد الاقتصادي فتتمثل أساسا في الإصلاحات الهيكلية التي مست كل قطاعات الاقتصاد الوطني والتي هدفت الجزائر من خلالها إلى تحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني كتخفيض معدلات البطالة، فتوجهت إلى خلق فرص عمل للشباب من خلال عدة آليات من بينها تحرير مناصب شغل عن طريق سن القانون رقم 13-97 والذي قام بتسهيل شروط الاستفادة من التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن، وهذا ما أدى إلى زيادة عدد المستفيدين من التقاعد دون شرط السن، والتقاعد المسبق والتقاعد النسبي. بالإضافة إلى سياسة خصصة المؤسسات العمومية وما نتج عنها من تسريح وتسوية وضعيات العمال عن طريق التقاعد الاختياري (Départ volontaire).

وتشير أرقام الصندوق الوطني للتقاعد سنة 2017⁽¹⁾، إلى أن عدد المتقاعدين المستفيدين من التقاعد المباشر بلغ حوالي 2.09 مليون متقاعد منهم حوالي 1.75 مليون ذكور وحوالي 332 ألف إناث، وذلك راجع لمساهمة النساء في قوة العمل بمستويات ضعيفة، ويتوزع هذا العدد على مختلف الفئات العمرية من 45 سنة فما فوق وأكبر نسبة من المتقاعدين تكون في الفئة العمرية (60-65 سنة)، خاصة وأن سن 60 سنة هي السن القانونية للتقاعد خاصة بالنسبة للرجال وتبدأ هذه النسبة بالتناقص بعد سن 65 سنة بسبب وفاتهم ويتجاوز عدد المتقاعدين من الرجال عدد النساء المتقاعدات بكثير في كل الفئات العمرية من 50 سنة فما فوق، أما بالنسبة للفئة العمرية (45-50) فيتفوق عدد المتقاعدات على عدد المتقاعدين الرجال وهذا بسبب القانون الذي يسمح للمرأة بالتقاعد بعد سن 45 سنة بعد إنهاء مدة العمل المطلوبة واستفادتها من عدة امتيازات وكذلك تفضيل النساء التقاعد المبكر للتفرغ لأسرهن على عكس الرجال الذين يفضلون العمل على التقاعد خاصة وأنهم يتمتعون بصحة جيدة خلال هذه المرحلة.

(1) تقارير داخلية في الصندوق الوطني للتقاعد (غير منشورة)، 2018.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

2- الشيخ السكاني والإعالة الديمغرافية في الجزائر: يعكس التركيب العمري للسكان في الجزائر في السنوات الأخيرة النتائج المباشرة للانتقال الديمغرافي على البنية السكانية مما يؤدي وبشكل واضح إلى تراجع نسبة السكان في سن العمل وتزايد نسبة السكان فوق 60 سنة وهذا ما يسمى بمعدل الإعالة الديمغرافية.

2-1- ظاهرة شيخوخة السكان في الجزائر مؤشرات ودلائل: ستعرف الجزائر في السنوات القليلة القادمة ظاهرة تشيخ السكان بسبب التحولات الديمغرافية فالشيء الملحوظ في الهرم السكاني أنه في الوقت الذي تتخفف فيه نسبة السكان الأقل من 15 سنة في مجموع السكان ترتفع نسبة الكبار في السن ارتفاعا ملحوظا، حيث قدرت نسبتهم في عام 2017 بـ 9.1% مقابل 8.9% سنة 2016 مع حجم بلغ 3.803.000 نسمة (أي زيادة 163 000 نسمة مقارنة بسنة 2016). وتشير توقعات الديوان الوطني للإحصائيات إلى أنه ينتظر أن تفوق نسبة السكان البالغين 60 سنة وأكثر نسبة السكان الأقل من 20 سنة في آفاق سنة 2040، حيث يتوقع أن يصل عدد السكان إلى 57.649 مليون نسمة، 17.52% منهم مسنين فوق 60 سنة وهذا ما يعني انخفاضا كبيرا في عدد الشباب وارتفاعا كبيرا في عدد المسنين.

الجدول 11: تطور توقع الحياة عند سن 60 سنة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنة	1990	2000	2005	2010	2011	2015	2019
توقع الحياة عند سن 60 سنة	16,4	20	21,2	21,9	22	22,4	22,9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء. ديموغرافيا الجزائر 2019. الوثيقة رقم 890. ص8

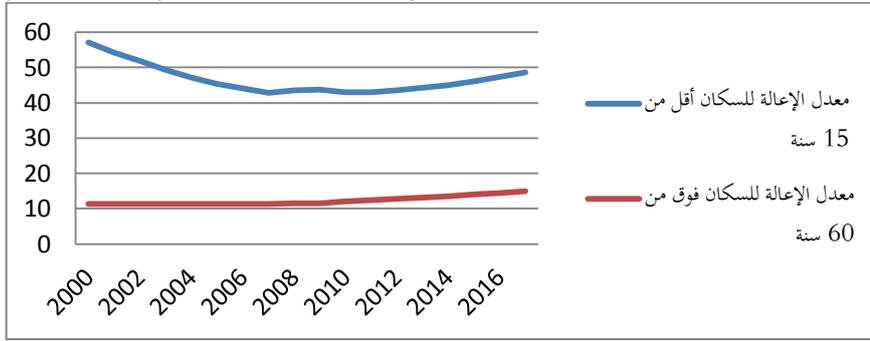
كما تشير الإحصائيات إلى ارتفاع توقع الحياة عند السن 60 سنة من 16.4 سنة في 1990 إلى 22.9 سنة في 2019 وهذا يعني عمر أطول للمسنين حيث تُشكل فئة البالغين 80 سنة فأكثر ما يزيد عن 564 000 نسمة، ويرجع هذا بالأساس إلى تحسن الأوضاع المعيشية والصحية للمسنين في الجزائر.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

2-2- معدلات الإعاقة الديمغرافية والاقتصادية في الجزائر: تتميز الجزائر بخصائص ديموغرافية مواتية خاصة مع صغر سن سكانها نسبيا ولكنها في الوقت الراهن تشهد تزايدا في عدد المسنين من سنة لأخرى بسبب تحسن الأوضاع الصحية والمعيشية لهم مما أثر على معدلات الإعاقة.

2-2-1- معدلات الإعاقة الديمغرافية: تعرف الجزائر تطورا مستمرا في معدلات الإعاقة الديمغرافية وهذا ما يتبين لنا من خلال الشكل التالي:

الشكل 6: يبين تطور معدل الإعاقة الديمغرافية في الجزائر خلال الفترة (2017/2000)



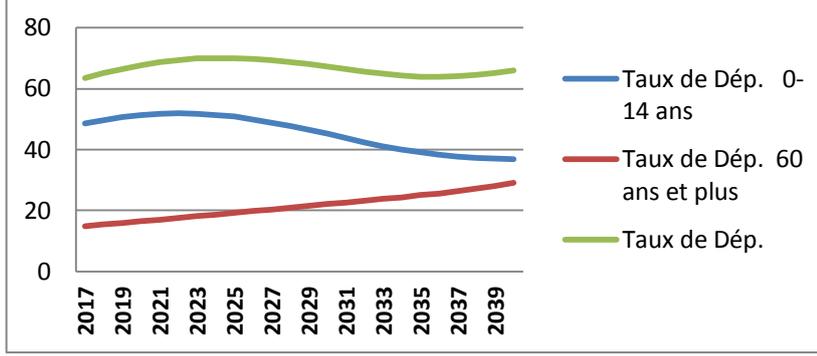
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

ديموغرافيا الجزائر 2019. الوثيقة رقم 890.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا جليا أن معدلات إعاقة المسنين والتي تحسب من خلال النسبة: عدد السكان المسنين إلى عدد السكان في سن العمل (الفئة السكانية النشطة) تتزايد من سنة لأخرى على طول الفترة 2000-2017 وبشكل واضح، حيث ارتفعت من حوالي 11.3% سنة 2000 إلى 14.9% سنة 2017 في حين تراجع معدل إعاقة السكان أقل من 15 سنة من 54.3% سنة 2000 إلى 42.8% سنة 2007 ثم ارتفعت إلى 48.6% سنة 2017 وهذا بسبب معاودة ارتفاع عدد الولادات خلال هذه الفترة. وتعني زيادة معدل إعاقة المسنين أن الزيادة في عدد السكان المسنين أكثر من الزيادة في عدد السكان في سن العمل.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

الشكل 7: يبين توقعات تطور معدل الإعالة الديمغرافية في الجزائر خلال الفترة (2017-2040)

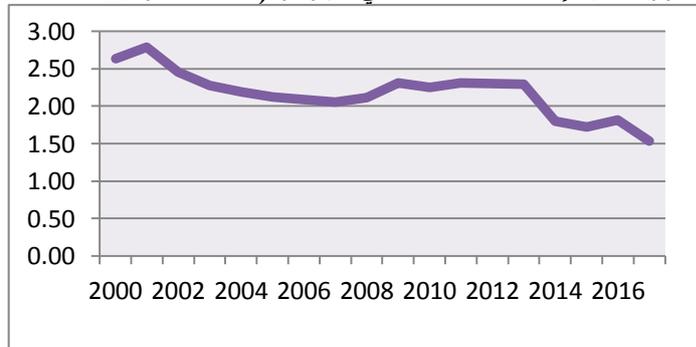


المصدر: الديوان الوطني للإحصاء. ديموغرافيا الجزائر 2017. الوثيقة رقم 816. ص16

ومن خلال الشكل السابق يتوقع أن يستمر معدل إعالة المسنين في الارتفاع ليصل إلى 29.1% في آفاق 2040، في ما يتوقع أن يتراجع معدل إعالة الفئة السكانية (0-14 سنة) إلى 36.9%، وتؤكد هذه التوقعات التي تقدر ارتفاع كبير في معدل إعالة المسنين مقابل تراجع كبير في معدل إعالة السكان أقل من 15 سنة أن شيخوخة السكان في الجزائر تبدو أكثر وضوحا في السنوات العشرين القادمة وهذا يعني أن الزيادة في عدد السكان المسنين أكثر من الزيادة لعدد السكان في سن العمل ما يؤدي إلى زيادة عدد المتقاعدين.

2-2-2- معدلات الإعالة الاقتصادية: يؤدي تزايد عدد المسنين إلى زيادة عدد المتقاعدين وهذا ما يؤثر على نسبة عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي لكل متقاعد، وهو ما يسمى بمعدل الإعالة الاقتصادية، مما يضع الجزائر أمام تحديات كبيرة أهمها التكفل السوسيو-صحي بكبار السن واختلال التوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي والتقاعد والتي نوضح تطورها من خلال الشكل التالي:

الشكل 8: يبين تطور معدل الإعالة الاقتصادية في الجزائر (عدد المشتركين / عدد المتقاعدين)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الصندوق الوطني للتقاعد (وثيقة داخلية - غير منشورة 2018).

ومن خلال الشكل السابق يتضح لنا أن نسبة عدد المشتركين في التأمين الاجتماعي قد تراجعت من 2.7 مشترك لكل متقاعد سنة 2001 إلى حوالي 1.5 مشترك لكل متقاعد سنة 2017، وهذا يعني أن معدل نمو المستفيدين الذين يتمتعون بتغطية نظام التقاعد أكبر من معدل نمو عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي وهذا راجع أساسا إلى زيادة عدد المستفيدين من أشكال التقاعد المبكر في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية المسيرة للتقاعد من جهة، خاصة وأن عددا لا بأس به من العمال قاموا بالاستفادة من التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن قبل إلغائهما بموجب القانون رقم 15/16، حيث نلاحظ تراجع المؤشر بشكل كبير منذ سنة 2015، ومن جهة ثانية نمو عدد المشتركين بشكل ضعيف بسبب تزايد معدلات البطالة وعدم خلق مناصب شغل جديدة جراء انهيار أسعار النفط وهذا ما خلق بدوره اختلالا في التوازن المالي لصندوق التقاعد، خاصة وأن نظام التقاعد في الجزائر يقوم على مبدأ التوزيع والذي يعتمد على تسديد معاشات التقاعد من الاشتراكات المحصلة من المؤمنين اجتماعيا لنفس الفترة.

ثانيا: أثر التحولات الاجتماعية على كبار السن في الجزائر

كان كبار السن في الأسرة التقليدية الجزائرية يتميزون بمكانة كبيرة فهم أكبر سنا وأكثر خبرة في مجالات الحياة وكان يطالب باحترامهم وطاعتهم من كل أفراد الأسرة خاصة الرجال منهم والخضوع لسلطتهم، حيث كان الرجل الأكبر سنا سواء كان الجد أو الأب أو الأخ الأكبر هو الأمر الناهي، أما المرأة كبيرة السن فكانت تمارس سلطتها على بناتها وزوجات أبنائها وأحفادها. ولكن في ظل التغيرات البنوية والوظيفية للأسرة نتيجة لانتشار التصنيع وزيادة التحضر، أصبح الأبناء يفضلون الانفصال عن أسرهم الأم ويشكلون أسرا زواجية وهذا ما نتج عنه تغير في العلاقات داخل الأسر وتغير في مراكز السلطة وبالتالي تغير في أدوار الأفراد المسنين ومكانتهم الاجتماعية داخل الأسرة، كما نتج عنه عدة مشاكل اجتماعية لكبار السن خاصة بعد انفصالهم عن أبنائهم.

1- أثر التحولات الاجتماعية على مكانة المسن في الأسرة الجزائرية: كانت الأسرة الريفية الممتدة تتميز بترابط أجيالها بما يحكمها من تقاليد وعادات وقيم دينية، فكانت الأسرة العربية الإسلامية بما في ذلك الأسرة الجزائرية تولي أهمية ومكانة كبيرة لكبار السن وهذه المكانة ناتجة عن تعاليم الدين الإسلامي، حيث أوصانا الله بطاعة الوالدين وعصيانهما يعتبر كبيرة من الكبائر، كما أوصانا بالإحسان لهما وإكرامهما عندما يبلغان الكبر في قوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ وَلَا تَنْهَرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (24) ﴾ (سورة الإسراء الآيات 23-24)

حيث يحث الإسلام الأسرة والمجتمع على إكرام المسنين واحترامهم ومشورتهم والأصل في رعايتهم يكون في نطاق الأسرة، حيث يتوجب على الأبناء والأقارب وغيرهم توفير الرعاية الكريمة المستطاعة لهم وتتجلى هذه الرعاية في حق المسنين على أبنائهم في الرعاية المالية ومبدأ الإحسان والرحمة والرأفة.

وقد أدى التغير الاجتماعي الذي مس بنية ووظائف الأسرة من أسر ممتدة إلى أسر نووية وكذلك التغير الذي مس النسق القيمي والثقافي واستبداله بقيم دخيلة عن مجتمعاتنا العربية والإسلامية إلى تغير وضعية ومكانة المسنين داخل الأسرة. "قمع التغيرات التي طرأت على النسق القيمي ومؤسسات التنشئة في المجتمع الجزائري أصبح المسن خاصة بعد التقاعد يحس بالاغتراب واللامعنى وعدم الجدوى"⁽¹⁾.

وقد أوضح كولر (Koller) أن العزلة النسبية للمسنين تنتج عن تطوير نمط عائلي لا يوجد فيه متسع للمسنين. وقد أوضحت الدراسات في مجال علم الشيخوخة الاجتماعي أثر الضغوط المتزايدة الناتجة عن الحراك الفردي وقيمة الإنجاز الناجمة عن التصنيع، على التقليل من قيمة المسنين لعائلاتهم، ومن ثم فقد حدث انعزال كبير للمسنين نتيجة لانشطار العائلات الممتدة، وعندما يتقاعد أحد الناس من مهنته تصبح العائلة هامة للغاية بالنسبة لعلاقة الفرد بالشبكة الاجتماعية وعندما تفشل العائلة في سد هذه الحاجة ينعزل المسن

(1) جمال تالي، "المسن في الأسرة الجزائرية، حاجات متجددة ومشكلات متعددة"، مجلة التغير الاجتماعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 02، 2016، ص 254.

بدرجة كبيرة⁽¹⁾. ولا تزال كثير من العائلات تولي أهمية للمسنين وتعتبرهم رمزا للعائلة وتختلف مكانة المسنين ونظرة المجتمع لهم بحسب البيئة التي يعيشون فيها ريفية كانت أو حضرية.

1-1 نظرة المجتمع الريفي للمسن: يحصل المسنون داخل المجتمع الريفي على كل الاهتمام والتقدير والمكانة داخل الأسر لذا نجد المسن في الريف دائما يشعر بالاستقرار والأمان وعدم الخوف من المستقبل خاصة في الأسر الممتدة، حيث نجد معظم الأفراد يسكنون في منزل واحد مع الأم والأب، ويكون المسن أو الشخص كبير السن هو صاحب السلطة فهو المسيطر على الأسرة وهو الأمر والناهي في أغلب القرارات التي تخص العائلة وذلك على عكس الأسر على مستوى المركز في المجتمع الريفي، حيث أصبحت الأسرة النووية هي الصورة الأساسية للأسر فيه، ففي الأسر النووية يستقل الأبناء عن الآباء عند الزواج ويسكنون في منزل منفصل عنهم وتكون لهم حياتهم الخاصة بهم بعيدا عن الآباء، وكبير السن هنا يحصل على المكانة والاهتمام والتقدير من جانب الأبناء ولكنه ليس هو الأمر الناهي والمسيطر كما هو الحال في قرى الريف، فهو مجرد مساعد للأبناء وقت الحاجة⁽²⁾.

وبصفة عامة يتسم التغيير الاجتماعي في المجتمع الريفي الجزائري بالبطء، فكل تغيير يحدث يجب أن يكون مرتبطا بالقيم الدينية، لذلك نجد في هذا النوع من المجتمعات أن استقلال الأبناء عن الآباء يكون مكانيا ولكنه لا يؤثر على الترابط الأسري حيث يتمتع المسنون بمكانة هامة بالنسبة للأبناء.

1-2 نظرة المجتمع الحضري للمسن: إن نظرة المجتمع الجزائري الحضري للمسن تختلف عن نظرة المجتمع الريفي، حيث تؤثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تطرأ على المجتمع الحضري أكثر من المجتمع الريفي، فنجد أن هناك تقلصا في دور الأسرة في تقديم الرعاية المتكاملة للمسن وأصبحت الأسرة لا تستطيع إشباع كافة احتياجات المسن إلى جانب إمامها باحتياجاتها، كما أن العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الحضرية أصبحت أقل بين جميع الأفراد بصفة عامة وبين أفراد الأسرة بصفة خاصة ويرجع ذلك إلى انشغال

(1) يحيى مرسي عيد بدر، مرجع سابق، ص125.

(2) سماح سالم سالم، سمر صبحي يوسف، أمل جابر سيد، مرجع سابق، ص288.

الأبناء بأمور حياة أسرهم وأعمالهم وسعيهم الدائم لتحسين مستوى معيشتهم، فكل ذلك يؤثر على علاقة الآباء بالأبناء لذلك أصبح هناك فتور في علاقة الآباء بالأبناء. وكل ذلك أدى إلى تغير في حياة المسنين من الناحية الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، ويات المسن في المجتمع الحضري يعاني من قلة العلاقات الاجتماعية ومنعزلا من الحياة عن الآخرين⁽¹⁾.

1-3 تغير الأدوار الاجتماعية للمسنين: يتولى كبير السن في العائلة الجزائرية الريفية التقليدية دور المنتج المعيل والمالك والسيد، حيث كانت الأسرة وحدة إنتاجية يرأسها الرجل الأكبر سنا، الذي يعتبر مصدر الخبرة بحكم تجاربه في الحياة كما كان هو الأمر والناهي ومصدر القرارات في الأسرة، فكان أفراد الأسرة أو العشيرة يستشيرون كبار السن في كل صغيرة وكبيرة تخص أمور حياتهم ولا يمكنهم أن يتخذوا أي قرار دون موافقته.

ومع التغير الاجتماعي الذي مس وظائف الأسرة الجزائرية وانتقال عدد كبير منها إلى مؤسسات أخرى خاصة الوظيفة الاقتصادية، والذي نتج عنه تفرق وتشتت أفراد الأسرة الممتدة إلى أسر نووية يعمل معظم أفرادها في وظائف اقتصادية خارج نطاق الأسرة، أصبح تغير الأدوار الاجتماعية للمسنين أهم ما يميزهم مع تقدمهم في السن نتيجة تقاعدهم عن العمل وتدهور أوضاعهم الصحية وترملهم وفقدانهم للأصدقاء واستقلال أبنائهم عنهم فيفقدون أدوارهم في العمل وأدوارهم كأزواج وأدوارهم كأصدقاء وأدوارهم كأباء ومعيلي الأسرة. هذا بالإضافة إلى تقلص دور المسنين الاستشاري والمعرفي بالنسبة للشباب، في ظل التقدم العلمي والتقني المتميز الذي يقدم معلومات ويجيب عن التساؤلات بسرعة فائقة وهو الأمر الذي يقلل من دورهم المرجعي بالنسبة للأبناء وللآخرين⁽²⁾.

ونجد أن تقاعد الأفراد عن العمل ببلوغهم مرحلة الشيخوخة من أهم التحولات التي مست المجتمعات، فأصبح كبار السن في المجتمعات الحديثة والذين يمارسون وظائف لقاء أجر يتوقفون عن العمل إجباريا أو اختياريا عند وصولهم إلى سن التقاعد، وهذا ما ينجم عنه فقدان الفرد المتقاعد للكثير من الأدوار والمراكز الاجتماعية ناتجة عن فقدانه لمنصبه في

(1) نفس المرجع ، ص290.

(2) نعيمة أمزيان، "آثار التغير الاجتماعي على مكانة ودور المسن داخل الأسرة الجزائرية"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد8، العدد4، 2014، ص 189.

العمل، كما ينتج عنه مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية ووقت الفراغ والتي تزداد حدتها في المجتمع بتزايد أعداد المسنين.

ثالثا: الأوضاع المعيشية لكبار السن والمتقاعدين في الجزائر

يعاني المسنون من مشاكل صحية واجتماعية كثيرة وتتزايد حدتها مع تدهور أوضاعهم الاقتصادية عند إحالتهم على التقاعد، حيث تعتبر المشاكل الاقتصادية أو المادية من بين أهم المشاكل التي يتعرض لها المتقاعدون فكما أشرنا سابقا إلى أن سن التقاعد معناه نقصان مستوى الدخل الذي يؤدي إلى تراجع المستوى المعيشي للمسن وأسرته خاصة إذا كان هو المعيل (رب الأسرة). وتجدر الإشارة هنا أنه من الصعب دراسة وتحليل المستوى المعيشي للمتقاعد في الجزائر بدقة، لعدم وجود دراسات وأرقام في هذا المجال لذلك سنحاول تحليل الوضع المعيشي للمتقاعد من خلال الاستعانة بعض المؤشرات والأرقام المتوفرة في دراسات استقصائية حول أوضاع المسنين في الجزائر.

1- الأوضاع السوسيو- صحية لكبار السن في الجزائر: في ظل التوقعات بشأن ارتفاع نسبة كبار السن في الجزائر، حيث يتوقع أن تصل إلى أعتاب 17.72% سنة 2040، سيتولد عن هذا الوضع احتياجات خاصة بهذه الفئة الهشة منها الصحية والتكفل بهم اجتماعيا، إذ يتميز الفرد في هذه المرحلة بتدهور أوضاعه الصحية نتيجة إصابته بالعديد من الأمراض، وهذا بسبب تقدمه في السن وكذلك تدهور أوضاعه الاقتصادية نتيجة انقطاعه عن العمل أو تقاعده، لذلك يتوجب على الجزائر أن تتخذ مزيدا من التدابير والاستراتيجيات التي من شأنها تفعيل التكفل الاجتماعي والاقتصادي والصحي بالمسنين.

وتعمل هيئة الأمم المتحدة من خلال منظماتها على غرار منظمة الصحة العالمية ومكتب العمل الدولي في هذا الإطار اليوم من خلال وضع العديد من الاستراتيجيات والتدابير بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات التي صادقت الجزائر عليها للنهوض والتي تضمن من خلالها مستوى معيشيا لائقا للمسنين وتعزيز صحتهم.

ولدراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمسنين في الجزائر، سنستعين ببعض الأرقام من بعض المسوحات الوطنية كالمسح الوطني حول صحة الأسرة (PAPFAM 2002)، والمسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (MICS 4/2012-2013).

1-1- التعليم والتكوين: أدت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في الجزائر في مرحلة الطفولة والشباب بالنسبة لكبار السن اليوم خاصة خلال المرحلة الاستعمارية إلى أمية نسبة كبيرة من المسنين، حيث تشير أرقام المسح الوطني حول صحة الأسرة أن هناك 8 أشخاص مسنين من بين 10 أميون وأكبر نسبة من الأمية سجلت لدى النساء بنسبة 94.3%، مقابل 72.4% من الرجال، كما تقدر نسبة الأمية في الفئة العمرية (60-64 سنة) بـ 59% أما بالنسبة للفئة العمرية (80 سنة فأكثر) فتقدر بـ 86% أي أنه كلما تقدم السن كلما زادت نسبة الأمية⁽¹⁾.

1-2- الوضع الصحي: أثبتت نتائج المسح الجزائري حول صحة الأسرة (2002)⁽²⁾، أن 49% من المسنين يحصلون على الدواء في المقابل 43.9% يواجهون صعوبات للحصول على الدواء وأثبتت نتائج المسح أيضا أن 54% فقط من المسنين يستفيدون من تأمين المرض، وهي نتيجة تعكس مدى معاناتهم في حياتهم اليومية. وبخصوص حاجة المسنين لمساعدتهم على القيام ببعض وظائفهم اليومية (صعود السلم، التنقل، الذهاب إلى المرحاض... الخ)، فقد أثبتت نتائج المسح أن نسبة المسنين الذين يحتاجون للمساعدة حسب الفئات العمرية للمسنين هي كالتالي: 14.6% من الفئة العمرية (60-64) و 18.1% في الفئة العمرية (65-69) و 28.1% في الفئة العمرية (70-74)، و 40.8% في الفئة العمرية (75-79) و 67.2% في الفئة العمرية 80 فما فوق. كما أثبتت النتائج أن هناك 26.5% من المسنين يعانون من مشاكل تعيق حركتهم اليومية (يعانون من إعاقات معينة).

أما بالنسبة لرضا المسنين عن واقعهم الصحي فقد أثبتت النتائج ما يلي: 28.1% من الفئة العمرية (60-64)، و 34.3% في الفئة العمرية (65-69)، و 37.2% في الفئة

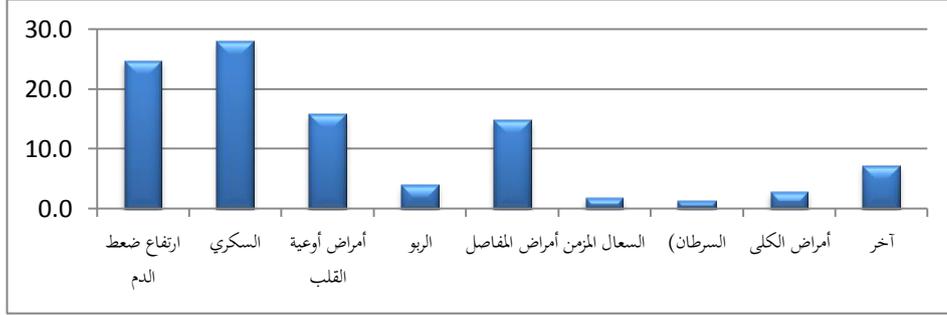
⁽¹⁾ Ministère de la santé de la Population et de la Réforme Hospitalière, Office National des Statistiques, **Enquête Algérienne sur la Santé de la Famille, Analyse approfondies**, PAPFAM, 2005, Algérie, p 114.

⁽²⁾ Op.cit, pp 114-117.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

العمرية (70-74)، و40.2% في الفئة العمرية (75-79)، و58.2% في الفئة العمرية 80 فما فوق يعتبرون أن صحتهم سيئة. أما من خلال المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (MICS 4/2012-2013) فقد أثبتت النتائج أن هناك 52.2% من المسنين فوق 60 سنة مصابون بمرض مزمن على الأقل يتوزعون كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 9: التوزيع النسبي للأمراض المنتشرة بين المسنين من خلال المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات (MICS 4 2012/2013)

ومن خلال هذا الشكل نلاحظ أن الأمراض الأساسية المصرح بها من طرف المسنين هي على الترتيب مرض السكري (27.9%) يليه مرض ارتفاع ضغط الدم (24.7%) ثم أمراض الأوعية القلبية بنسبة (15.8%) ثم أمراض المفاصل بنسبة (14.7%). ومع تزايد نسبة المسنين في الجزائر تزايد أيضا معهم النقائص التي تحيط بهذه الفئة وفي مقدمتها عجز الجهات الوصية على التكفل الصحي الخاص بكبار السن.

ورغم أن توصيات الأمم المتحدة تؤكد على حق المسن في الاستفادة من برامج الرعاية الصحية في دولهم في حدود الموارد المتاحة، إلا أن كبار السن في معظم الدول لا يلقون الرعاية المأمولة نظرا لسوء الأوضاع الاقتصادية والصحية السائدة على غرار الجزائر، إذ لا يوجد تكفل صحي خاص بالأشخاص المسنين في المستشفيات الجزائرية وتعامل هذه الشريحة الحساسة كغيرها من المرضى رغم أنها تحتاج عناية خاصة.

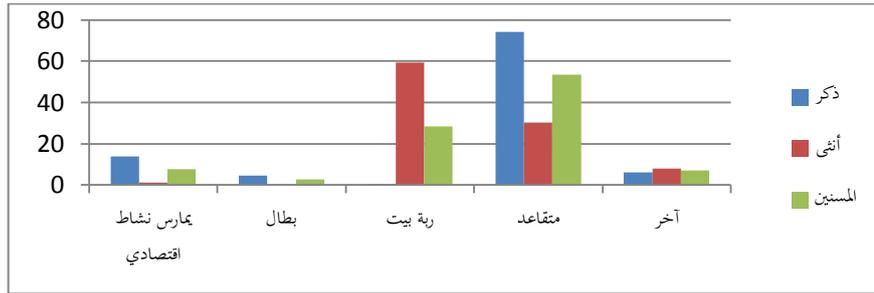
2- الوضع الاقتصادي للمسنين والمتقاعدين: عند تقدم كبار السن في العمر يصبحون غير قادرين على ممارسة الأنشطة الاقتصادية لتحسين أوضاعهم المعيشية بسبب إصابتهم بالعجز وتدهور أوضاعهم الاقتصادية مما يضطرهم للتوقف عن العمل في هذه المرحلة، وتضمن لهم التأمينات الاجتماعية معاشا تقاعديا عند وصولهم للسن القانوني للتقاعد في

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

حالة دفعهم للاشتراكات، أما في حالة عدم تلقي المسنين لمعاش التقاعد أو عدم كفايته يضطرون للعمل في هذه السن، ولتقييم الوضع الاقتصادي للمسنين تم استخدام قاعدة بيانات الخامة للمسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (MICS4 2012/2013) حيث تحصلنا على النتائج في الشكل التالي:

الشكل 10: التوزيع النسبي للمسنين حسب النشاط الاقتصادي حسب بيانات المسح العنقودي

الرابع المتعدد المؤشرات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات الخامة للمسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (MICS 4 2012/2013)

ويتضح لنا من خلال هذا الشكل أن نسبة كبار السن الذين يتحصلون على معاش التقاعد تقدر بـ 53.43% (نسبة 74.35% ذكور و 30.39% إناث أغلبهن أرامل-معاش منقول)، كما توجد نسبة معتبرة من كبار السن (7.74%) لا يزالون يمارسون نشاطا اقتصاديا منهم 13.77% ذكور.

3- دخل المسنين ومشاركتهم في النشاط الاقتصادي: يعتبر عمل المسن مشكلا عند وصوله لسن معين ففي هذه المرحلة يحتاج الفرد للراحة والتقاعد بعد أن قضى معظم عمره في العمل ولكنه يمكن أن يصبح إيجابيا لحياة المسن خاصة وأنه يستمر في عطائه في المجتمع، وكذلك يحافظ على استقلاليتة المادية. "وهناك عدد لا بأس به من كبار السن لا يتخلون عن دورهم عندما يبلغون سن التقاعد، فقسم كبير يستمر في العمل والإنتاج حتى مرحلة متقدمة، خصوصا ممن لا رواتب تقاعد لهم أو أصحاب المهن الخاصة والحرفية والمزارعين والعمال، وفي كل الأحوال يستمر كبار السن في الاضطلاع بدور أخلاقي ومعنوي ويُنظر إليهم بوصفهم أرباب الأسر المسؤولين عن معيشتها، وفي كثير من الحالات

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

هذا الدور ليس رمزيًا فحسب بل يرتبط أيضًا بالكثير من المسؤوليات لاسيما الاقتصادية والمالية⁽¹⁾.

وتعطي نتائج الدراسة الاستقصائية حول السكان وصحة الأسرة أجريت في الجزائر سنة 2002 لمحة عن مستوى مشاركة المسنين في النشاط الاقتصادي والأوضاع المعيشية لكبار السن ووفقا لهذه البيانات نستخلص النتائج التالية:

- حوالي 7.9% من مجموع المسنين فوق 60 سنة يمارسون نشاطا اقتصاديا، تتوزع هذه النسبة بحوالي 6.1% في الوسط الحضري و 10.3% في الريف، وكذلك حوالي 13.9% ذكور و 2% إناث، وقدرت نسبة الرجال المسنين الذين مارسوا عملا في الماضي بـ 95.3% مقابل 11.9% نساء.

- حوالي 78.4% من الرجال البالغين من العمر 60 عامًا أو أكثر هم أرباب أسرهم أي أنهم هم من يتكفل بأفراد أسرهم ماديا في حين أنه حوالي 66% من النساء المسنات متكفل بهن ماديا من طرف الغير، وهذا ما يعكس طبيعة وواقع المجتمع حيث أن أغلب النساء ماكثات بالبيت وأزواجهن هم من يتكفل بهن ماديا.

- تتمثل مصادر الدخل الأساسية للمسنين في معاشات التقاعد، حيث تقدر نسبة المسنين الذين يعتمدون على معاشهم التقاعدي كمصدر رئيسي للدخل بـ 52.6%، وتمثل نسبة الرجال ممن يتقاضون معاش تقاعد بـ 71.1% مقابل 34.2% من النساء حيث تتقاضى 67.2% منهن معاش تقاعد الزوج المتوفى، في حين يعتمد حوالي 28% على مساعدات أبنائهم إذ أن النساء أكثر ارتباطا ماديا بالأبناء من الرجال (34.2% نساء مقابل 21.2% رجال).

- مهما كان مصدر الدخل، أعلن 78.4% من الرجال المسنين، و 74.4% من المسنات عدم كفاية دخلهم لتلبية حاجياتهم اليومية.

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان، العالم العربي أمام تحديات شيخوخة السكان، أدوار الحكومات والمجتمع والأسرة، المكتب الإقليمي للسكان القاهرة، مصر، 2017، ص 7.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

وبالنسبة لمستوى الدخل السنوي المتوسط للمسنين فوق 60 سنة، فيشير التقرير الوطني حول التنمية البشرية (2006) إلى أن دخل المسنين فوق 60 سنة هو أعلى مستوى دخل مقارنة بالفئات العمرية الأخرى ويقدر بـ 30.000 دج أي 25.000 دج في الشهر.

ومن خلال أرقام الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2016، فإن نسبة كبار السن فوق 60 سنة والذين يشاركون في سوق العمل تقدر بـ 14.9% بالنسبة للرجال و 1.2% نساء.

وبتحليل هذه الأرقام نجد أن أغلب المتقاعدين ورغم عدم رضاهم عن مستوى معاش التقاعد بسبب عدم كفايته لتلبية متطلبات المعيشة خاصة بالنسبة لأرباب الأسر، هناك نسبة ضئيلة منهم فقط (بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء) تمارس نشاطا اقتصاديا وهذا ما قد يعكس تدهور الوضع المعيشي للمتقاعدين في الجزائر بسبب اعتماد النسبة الأكبر على معاشات التقاعد كمصدر وحيد للدخل دون محاولة ممارسة نشاط اقتصادي لتحسين مستوى دخلهم بالإضافة إلى ضعف مستويات هذه المعاشات.

3-1 مستوى الفقر لدى المسنين في الجزائر: انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق بعد ثلاثة عقود من التخطيط المركزي والاقتصاد الموجه كان له انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للعائلات الجزائرية وعلى القدرة الشرائية لشريحة كبيرة من المجتمع الجزائري خاصة بعد تحرير أسعار المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، ويشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2002-2003 أن هناك انتشارا رهيبا للفقر في الجزائر إذ أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة، و 45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، 50% من العمال الفلاحين أرباب أسر فقيرة، 10% بطالين، 66% من أرباب العائلات أميون، 30% منهم دخلهم يقل عن 6 آلاف دينار⁽¹⁾.

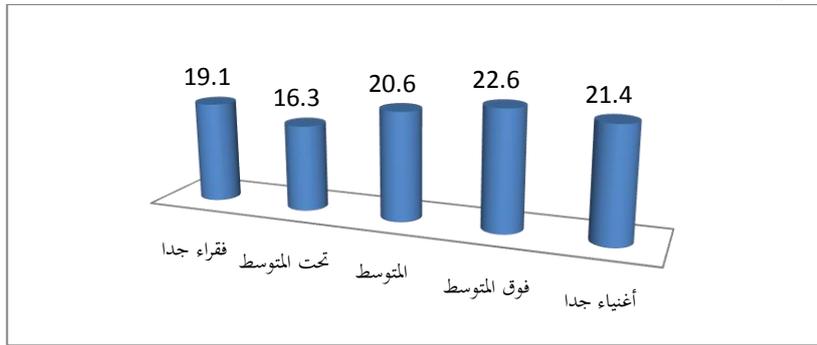
وفي سنة 2000 أحصت الجزائر 2.5 مليون فقير من أصل 30.5 مليون نسمة، بمعدل فقر 8% من بين السكان الفقراء هناك أكثر من 125000 مسن فوق 60 سنة فقير،

(1) صليحة مقاوسي، "الفقر الحضري: أسبابه وأنماطه، دراسة ميدانية بمدينة باتنة"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 100.

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

أي أن معدل الفقر بالنسبة للمسنين قدر بـ 5.6%⁽¹⁾. أما بالنسبة لمستوى الدخل السنوي المتوسط للمسنين فوق 60 سنة فحسب التقرير الوطني حول التنمية البشرية (2006) يقدر بـ 30.000 دج أي 25.000 دج في الشهر. وتشير الدراسة الاستقصائية حول الاستهلاك التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2011 إلى أن متوسط الإنفاق الشهري للأسرة 59716 دج في 2011 مقابل 27593 في سنة 2000 وهذا يعني أن متوسط الدخل الشهري للمسنين أرباب الأسر لا يغطي مستوى الإنفاق الشهري لهم.

الشكل 11: التوزيع النسبي للمسنين حسب مؤشر الفقر، من خلال بيانات المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات الخاصة للمسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (MICS 4 2012/2013)

ويظهر لنا من خلال الشكل السابق أن نسبة 35.4% من المسنين فقراء 19.1% منهم فقراء جدا ونسبة 20.6% منهم ذوي مستوى معيشي متوسط و 44% منهم ذوي مستوى معيشي جيد، وهذا ما يعني أن نسبة كبيرة من المسنين يعانون من تدهور أوضاعهم المعيشية. ويعتبر الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG) أول مؤشر يمكن من خلاله قياس المستوى المعيشي للمتقاعدين، "ورغم كل التدابير والإجراءات التي اتخذتها الجزائر والهادفة إلى تثمين معاشات المتقاعدين فقد تم تسجيل حوالي 60% منهم مدخولهم أقل من SNMG"⁽²⁾.

كما أن الفرد الذي بلغ سن التقاعد (60 سنة) في سنة 2018 كان سنه 30 سنة في سنة 1988 وبالتالي فإن الفئة السكانية النشيطة والتي تجاوز سنها 30 سنة فما فوق في

(1) Mehdi Ben Braham, et al, L'impact des systèmes de retraite sur le niveau de vie des personnes âgées au Maghreb. In: *Economie et statistique*, n°441-442, 2011, p220. http://www.persee.fr/doc/estat_0336_1454_2011_num_441_1_9620

(2) موراد تهتان وآخرون، مرجع سابق، ص 177.

تلك الفترة مرت وتأثرت بالأوضاع الاقتصادية المتردية التي مست الجزائر من ارتفاع في الأسعار وانخفاض في القدرة الشرائية بسبب تدني مستوى الأجور خلال الفترة (1988-2000)، فحسب أرقام البنك الدولي فقد بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر (أجرهم أقل من 5.5 دولار في اليوم) بلغ حوالي 20.6% سنة 1995، وإذا ما استمر وضع نسبة كبيرة من هذه الفئة على نفس المستوى فهذا يعني أن نسبة كبيرة من المتقاعدين اليوم يعانون من الفقر.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل مجموعة التحولات الديمغرافية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى الوقت الراهن نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية التي مست المجتمع والتي أدت إلى ارتفاع المستوى التعليمي للجنسين وتحسن الأوضاع الصحية والاجتماعية. وتظهر التحولات الديمغرافية في أن الجزائر مرت بمرحلة الانفجار السكاني حتى ثمانينات القرن الماضي، وبعد ذلك عرفت تراجعا في معدلات الوفيات والولادات وهذا ما نتج عنه تراجع في معدلات الخصوبة وارتفاع توقع الحياة والتغير في التركيب العمري للسكان، حيث يتزايد عدد المسنين في الجزائر من سنة إلى أخرى وهذا ما يعني أن ظاهرة تشيخ السكان تزحف تدريجيا نحو المجتمع الجزائري.

كما تظهر التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري من خلال تغير بنية ووظائف الأسرة، حيث تحولت الأسرة الجزائرية من أسرة تقليدية ريفية ممتدة ووحدة إنتاجية ذات عدد كبير من الأفراد يخضعون للسلطة الأبوية إلى أسرة نووية صغيرة الحجم يعيش فيها الأبناء المتزوجون في مساكن مستقلة ويعملون في مؤسسات خارج نطاق الأسرة، كما ازدادت معدلات التحضر وخروج المرأة للعمل والذي أثر بدوره على تقسيم العمل والأدوار الاجتماعية في الأسرة. كل هذه العوامل أدت إلى تراجع دور ومكانة كبار السن في المجتمع وسبب لهم مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية خاصة بعد تقاعدهم عن العمل، ولما أصبحت هذه الفئة الهشة تشكل تدريجيا نسبة كبيرة من المجتمع، حيث يتوقع أن تتجاوز 17% من مجموع السكان في آفاق 2040 ستتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمسنين خاصة المتقاعدين منهم على غرار تهميشهم في المجتمع

الفصل الثالث: التحولات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على المتقاعدين في الجزائر

وكذلك مشكل الإعالة الاقتصادية. وقد أدت التغيرات الاقتصادية والديمغرافية إلى حدوث عدة تطورات في عدد المتقاعدين والمشاركين مما أثر على معدلات الإعالة، حيث انتقل معدل الإعالة من حوالي 2.7 سنة 2001 إلى حوالي 1.5 سنة 2017 وهذا ما أثر على التوازن المالي لنظام التقاعد كما أثرت هذه التغيرات على المستوى المعيشي للمتقاعدين، حيث تعاني نسبة لا بأس بها من المسنين فوق 60 سنة تدني في مستوى الدخل والفقير خاصة بالنسبة لأرباب الأسر منهم.

الباب الثاني: الدراسة الميدانية

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

تمهيد.

المبحث الأول: العينة وكيفية اختيارها.

أولاً: تحديد كيفية توزيع أفراد العينة حسب ولايتي الدراسة.

ثانياً: استخراج توزيع أرباب الأسر المتقاعدين من خلال قاعدة بيانات المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (2012-2013).

ثالثاً: تحديد حجم العينة.

رابعاً: تحديد الاحتياج في كل ولاية لعدد الاستثمارات المطلوبة حسب الفئات العمرية.

المبحث الثاني: خصائص العينة

أولاً: الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة البحث

ثانياً: الخصائص الاجتماعية لأفراد عينة البحث

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية لأفراد عينة البحث

رابعاً: الخصائص الصحية لأفراد عينة البحث

استنتاج

تمهيد

بعدما تطرقنا إلى تأصيل موضوع البحث من الناحية النظرية وكذا التعرف على مختلف أبعاده من خلال عرض أهم النظريات والأسباب المفسرة له، إضافة إلى الدعم النظري الذي قدمته لنا الدراسات السابقة من معلومات وأفكار حول الظاهرة المدروسة. وكما سبق وأشرنا إليه في العنصر المتعلق بالمجال البشري للبحث تم التركيز هنا على العناصر الأساسية للعينة والمتمثلة في كيفية اختيارها ومراحل بنائها ووصف أهم خصائصها الديمغرافية والمتمثلة في الجنس والعمر، الخصائص الاجتماعية والمتمثلة في المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ولاية الإقامة، الأصل الجغرافي (حضري/ريفي)، عدد أفراد الأسرة المعالين، التركيبة الأسرة (ممتدة/نواتية).

أما الخصائص الاقتصادية فتمثلت في المستوى المعيشي، قطاع العمل قبل التقاعد، طبيعة المهنة قبل التقاعد، مدة الخدمة قبل التقاعد، مدة التقاعد، نوع التقاعد ومستوى المعاش، وتتمثل الخصائص الصحية للعينة في التقييم الذاتي للصحة الوظيفية، الأمراض المزمنة، عدد الأمراض المزمنة، التقييم الذاتي للصحة لأرباب الأسر المتقاعدين.

المبحث الأول: العينة وكيفية اختيارها

قمنا من خلال هذا المبحث بالتعرض إلى العينة وكيفية اختيارها، حيث يقتصر المجال البشري للدراسة على رب الأسرة المتقاعد مهما كان جنسه (ذكر/أنثى) والمقيم بشكل دائم بإحدى الولايتين (الجزائر أو البويرة) والذي تقاعد من القطاع العام أو الخاص ويتقاضى منحة مباشرة أو معاشا تقاعديا بغض النظر عن سنه والحاصل على أحد أنماط التقاعد الإجمالي أو الاختياري الخمسة (التقاعد العادي، منحة تقاعد، التقاعد المسبق، التقاعد النسبي، التقاعد بدون شرط السن).

وبما أنه تعذر علينا دراسة مجتمع بحثنا على نحو شامل، حيث كان من الصعوبة استجواب جميع أرباب الأسر المتقاعدين والمقيمين بصفة دائمة بولايتي الجزائر والبويرة، لأنه سيستغرق الوقت والجهد الكبيرين بالإضافة إلى ذلك التكلفة الباهظة، لهذا لجأنا إلى طريقة المعاينة.

ورغم توفر إطار المعاينة بالنسبة لدراستنا والمتمثل في عدد أرباب الأسر المتقاعدين في ولاية الجزائر والبويرة، إلا أننا لم نتمكن من اختيار عينة بحثنا ضمن العينات العشوائية الاحتمالية نتيجة استحالة الحصول على قائمة بأسماء وعناوين أرباب الأسر المتقاعدين (قاعدة السبر غير متاحة)، ولهذا لجأنا إلى الاعتماد على طريقة المعاينة غير احتمالية.

ولما كان الغرض من دراستنا هو معرفة محددات الأدوار الاجتماعية لأرباب الأسر المتقاعدين ونظرا لعامل الوقت ومحدودية التكاليف، عمدنا إلى تطبيق العينة الحصصية (Echantillonnage par quotas) بهدف تحقيق تمثيلية كافية لمجتمع الدراسة من خلال إعادة إنتاج توزيعات بعض المتغيرات الأساسية في عينة البحث.

بحيث حددنا أفراد العينة على أساس المتغير الديمغرافي (العمر)، بناء على التصنيف العمري لمنظمة الصحة العالمية للمسنين حيث تقسم فئات كبار السن إلى 4 فئات هي: فئة كبار السن متوسطي العمر من (40-59 سنة)، كبار السن (60-74 سنة)، الشيوخ (75-90 سنة)، الشيوخ الكبار أو الهرمين (أكثر من 90 سنة)، وبما أن الوحدة الإحصائية

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

لدراستنا تتمثل في "أرباب الأسر المتقاعدين" اخترنا توزيع العينة على ثلاثة فئات عمرية غير متساوية تساعدنا في عملية التحليل وهي:

- الفئة العمرية اقل من 60 سنة (40-59 سنة: كبار السن متوسطي العمر): والتي تمثل فئة أرباب الأسر المتقاعدين الشباب القادرين على الحركة والنشاط نظرا لسنهم الفتي.

- فئة العمر الثالث (60-79 سنة): والتي تمثل فئة المسنين.

- فئة العمر الرابع (80 سنة فما فوق): التي تتميز عن غيرها من المراحل العمرية السابقة بالعديد من المزايا والخصائص منها نقص القدرة الجسدية والحركة مما يؤثر تقريبا على جميع الواجبات التي يؤديها لصالح نفسه ولأفراد أسرته والمجتمع. وفي ما يلي نعرض بالتفصيل طريقة سحب واختيار أفراد العينة، حيث اعتمدنا في حسابها على الخطوات التالية:

أولا: تحديد كيفية توزيع أفراد العينة حسب ولايتي الدراسة

بالارتكاز على العدد الإجمالي للمتقاعدين في الولايتين والذي بلغ بتاريخ 2019/12/31 في ولاية الجزائر (97697 متقاعدا) وولاية البويرة (66549 متقاعدا) أي بمجموع 1.64246 متقاعدا، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإحصائيات هي الوحيدة التي تمكنا من الحصول عليها على المستوى الجزئي (الولايتين) بدون أي تفاصيل أخرى والجدول التالي يوضح لنا توزيع المتقاعدين في الولايتين.

الجدول 12: توزيع إجمالي المتقاعدين في ولايتي الدراسة

الولاية	المتقاعدين	ك	%
الجزائر		97697	59,48
البويرة		66549	40,52
المجموع		164246	100

المصدر: بالاعتماد على (document interne, CNR, 2019)

توضح لنا أرقام الجدول أن حوالي 60% من عينة بحثنا يجب أن تكون مقيمة في ولاية الجزائر و40% في ولاية البويرة.

ثانياً: استخراج توزيع أرباب الأسر المتقاعدين من خلال قاعدة بيانات المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (2012-2013)

أولت الجزائر دائماً أهمية كبيرة لتحسين الظروف المعيشية والرفاهية الاجتماعية لسكانها من خلال مواصلة الجهود لبناء مستقبل أفضل قائم على أدلة المسح العنقودي متعدد المؤشرات للأعوام 1995 و 2000 و 2006، 2012-2013 (MICS4)، 2019، حيث تميزت سنة 2016 بإجراء المسح العنقودي الخامس المتعدد المؤشرات عالمياً ولكن الجزائر لم تقم بإجرائه ويعتبر المسح العنقودي السادس عالمياً الخامس في الجزائر والذي تم تقديم نتائجه لأول مرة بالمدرسة الوطنية العليا للإدارة بتاريخ 23 ديسمبر 2020 بعنوان " المسح العنقودي السادس المتعدد المؤشرات (MICS 6) التقرير النهائي للنتائج⁽¹⁾ والتي تم إتاحتها لأول مرة للباحثين في موقع اليونيسيف بعد مرور مدة زمنية، أي بعد تاريخ 2020/12/23، الذي تزامن مع إكمالنا لمرحلة جمع البيانات الميدانية التي امتدت من 09 جوان 2020 حتى 09 أكتوبر 2020، بمدة 03 أشهر متتالية، وهذا ما يبرر لجوئنا إلى استعمال قاعدة بيانات المسح العنقودي الرابع، التي كانت تعتبر بياناته في فترة بنائنا للإشكالية وعينة الدراسة آخر تحقيق وطني قاعدة بياناته الخامة لأول مرة متاحة على موقع اليونيسيف،⁽²⁾ حيث يوفر هذا المسح معلومات غنية ومتنوعة في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى عدم تمكننا من الحصول على إحصائيات دقيقة من الصندوق الوطني للتقاعد الذي يقوم بنشر إحصائيات للتطور الكلي (على المستوى الوطني) للمؤشرات الخاصة بالمتقاعدين، وهذا رغم العديد من المحاولات⁽³⁾ التي قمنا بها، ولكن الرد دائماً بداعي سرية قاعدة البيانات، مما مكننا من أجل معرفة توزيع فئة أرباب الأسر المتقاعدين وتوظيفها في بناء عينة غير احتمالية حصيصة تخدم طبيعة موضوع الأطروحة.

حيث يحتوي هذا النوع من المسوحات على استمارة الأسرة (questionnaire Ménage) التي تتضمن 13 وحدة أساسية تمثلت فيما يلي⁽⁴⁾: قائمة أعضاء الأسرة، التعليم، النشاط

⁽¹⁾ Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière, UNFPA, UNICEF, MICS Algérie, 2019 **Rapport des Résultats de l'Enquête, P1.**

⁽²⁾ اليونيسيف، على الموقع <https://mics.unicef.org/surveys>، تاريخ الإطلاع 18 مارس 2018 على الساعة 13.

⁽³⁾ أنظر الملحق رقم (05) : : إرسالية إلى السيد الأمين العام لوزارة العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي.

⁽⁴⁾ أنظر الملحق رقم (03): استمارة الأسرة (MICS 4).

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

الاقتصادي للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا أو أكثر، الأمراض المزمنة (الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا أو أكثر)، الإعاقة، المياه والصرف الصحي، خصائص الأسرة، معدل الوفيات العام، عمل الأطفال، انضباط الطفل، الحوادث، غسل اليدين، معالجة الملح باليود.

ومنه قمنا بتصنيف قاعدة البيانات الخامة للمسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات لاستخراج توزيع أرباب الأسر المتقاعدين بمعنى الربط بين سؤال (Module 1) الخاص قائمة أعضاء الأسرة منهم رب الأسرة والوحدة 3 (Module 3) المتعلق بالنشاط الاقتصادي للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا أو أكثر حيث تم تخصيص السؤال الثاني (AC 2) لمعرفة وضع النشاط الاقتصادي الفردي لكل (اسم) خلال آخر شهر قبل تاريخ المقابلة حيث نجد من ضمن قيم التصنيف المقترحة القمية رقم (6) المتعلقة بالمتقاعدين الحاصلين على (معاش تقاعد/منحة تقاعد).

حيث اعتمدنا على التعريف الإجرائي لأرباب الأسر المتقاعدين الذي أشرنا إليه سابقاً، وبواسطة عملية تصفية البيانات باستخدام برنامج (SPSS)، تحصلنا على عينة لأرباب الأسر المتقاعدين المشاركين في المسح العنقودي، والتي اعتمدنا عليها كذلك في بناء عينة مقال الأطروحة بعنوان " مساهمة في دراسة أثر التقاعد على الوضعية الصحية لأرباب الأسر المتقاعدين في الجزائر بناءً على نتائج المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (MICS4 / 2012-2013)، وجاء التوزيع في الفئات العمرية المختارة كما يلي:

الجدول 13: توزيع أرباب الأسر المتقاعدين في المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	أقل من 60 سنة	64-60	69-65	74-70	79-75	80 فما فوق	المجموع
ك	2154	1715	1280	1214	937	782	8082
%	26,7	21,2	15,8	15	11,6	9,7	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS وقاعدة بيانات MICS4

يمكن القول أن نسبة 26.7% من أرباب الأسر المتقاعدين الذين شاركوا في المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات بلغت أعمارهم أقل من 60 سنة وهم يمثلون فئة أرباب الأسر المتقاعدين الذين لم ينتهوا بعد من مسؤولياتهم الأساسية، حيث يتم الاعتماد عليهم في جانب رعاية الأطفال وهم في الحقيقة مازالوا ينتمون إلى فئة السكان في سن العمل (15-59 سنة). كما بلغت نسبتهم 63.6% في الفئة العمرية (60-79 سنة)، وهم يمثلون فئة

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

العمر الثالث التي تعتبر قد انتهت من مسؤوليتها الأساسية وخاصة الاهتمام بالأولاد، مقارنة بالفئة الأولى، في حين بلغت فئة العمر الرابع (80 سنة فأكثر) نسبة 9.7% والتي يكون فيها رب الأسرة المتقاعد محتاج إلى رعاية الآخرين له.

ثالثا: تحديد حجم العينة

بما أنه لا يتوفر لدينا حجم مجتمع الدراسة الحقيقي المتمثل في عدد أرباب الأسر المتقاعدين لولائي الجزائر والبويرة، فحجم مجتمع الدراسة غير معلوم لذلك سنقوم بحساب حجم العينة اللازم لتحقيق نتائج جيدة باستخدام الصيغة التالية⁽¹⁾:

$$n = \frac{z^2 \hat{P}(1 - \hat{P})}{e^2} = \frac{1.96^2 0.5^2}{0.05^2} = 384.16$$

حيث (\hat{P}) : تمثل درجة الاختلاف أو التغيرية بين مفردات المجتمع الإحصائي، وعندما تكون مجهولة تعتبر $(\hat{P})=0.5$.

Z: يمثل القيمة المعيارية للتوزيع الطبيعي ويساوي 1.96 عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$

e: يمثل قيمة الخطأ المعياري أو درجة الدقة المطلوبة ويساوي 5%.

ومنه سنعتمد في الدراسة على عينة حجمها أكبر من أو يساوي 385 لهذا اعتمدنا على حجم عينة 400.

رابعا: تحديد الاحتياج في كل ولاية لعدد الاستثمارات المطلوبة حسب الفئات العمرية

1.4 تحديد الاحتياج في كل ولاية لعدد الاستثمارات المطلوبة: الجدول التالي يوضح توزيع

العينة في الولايتين وعدد الاستثمارات الإجمالية المطلوبة في كل ولاية:

الجدول 14: توزيع حجم العينة في الولايتين وعدد الاستثمارات المطلوبة

حجم عينة الدراسة	الولاية	%	عدد الاستثمارات المطلوبة
400	الجزائر	59,48	238
	البويرة	40,52	162

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (12) و(13)

توضح لنا أرقام الجدول أن عدد الاستثمارات الإجمالية المطلوبة والتي تم توزيعه ما بين

الولايتين حسب النسبة المؤوية لكل ولاية، حيث تمت عملية تحديد الاحتياج من خلال عدد

¹ Statistique Canada, **méthodes et pratiques d'enquête**, Ministre de l'Industrie, Catalogue N°12-587-X, Ottawa, 2010, p173.

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

الاستثمارات التي يتم الحصول عليها من ولاية الجزائر بـ238 استمارة و162 من ولاية البويرة.

2.4 تحديد الاحتياج في كل ولاية حسب الفئات العمرية: الجدول التالي يوضح توزيع العينة في الولايتين وعدد الاستثمارات المطلوبة في كل ولاية حسب الفئات العمرية:

الجدول 15: توزيع العينة في الولايتين حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	البويرة	الجزائر	المجموع
أقل من 60 سنة	52	55	107
60-64	25	66	91
65-69	11	58	69
70-74	30	30	60
75-79	30	10	40
80 فما فوق	20	13	33
المجموع	168	232	400

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (12)، (13) و(14)

وبما أن من مميزات العينة الحصصية ترك الحرية للباحث في اختيار أفراد العينة في كل طبقة اعتمدنا على تقنية كرة الثلج لبنائها، بمعنى أن أفراد العينة ساعدوا في بناء عينة البحث، وتجدر الإشارة أن هذا الأسلوب أعطى نتائجه في الحصول على الحجم المطلوب للعينة في ظل جائحة كوفيد 19.

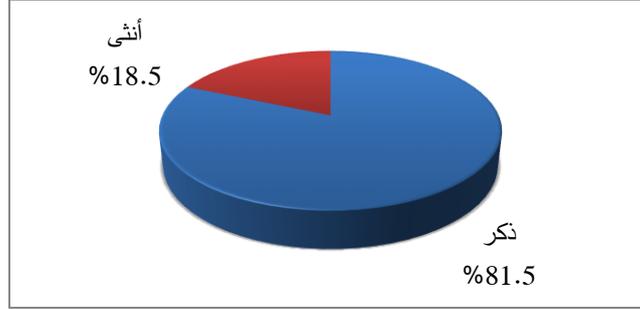
المبحث الثاني: خصائص العينة

قبل الشروع في تحليل الفرضيات التي تقوم عليها هذه الدراسة، عرفنا أفراد عينة بحثنا من خلال التركيز على أهم الخصائص الديمغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية والصحية المميزة لهم، وكما أشرنا إليه سابقا، قمنا بسحب عينة تتكون من 400 مجوثة ومجوثة وحاولنا أن نراعي بعض الخصائص المتوفرة في المجتمع الأم، أي أننا احترمنا نفس توزيع عينة المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات الخاص بالجزائر (2012-2013) من حيث النسب المئوية، الجنس، السن ومنطقة الإقامة.

أولاً: الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة البحث

نتطرق فيما يلي إلى التوزيع الإحصائي لأرباب الأسر المتقاعدين حسب الخصائص الديمغرافية والمتمثلة في الجنس والعمر، والشكل التالي يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الشكل 12: توزيع أفراد العينة حسب الجنس



يبين الشكل رقم (12) أن نسبة أرباب الأسر المتقاعدين من الذكور بلغت 81.5% في حين بلغت نسبة الإناث 18.5% من أفراد العينة. وتعد هذه النتيجة منطقية بحكم أن القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري التقليدي لا تشجع عمل المرأة وتقوم بإعداد وتنشئة الذكور للقيام بالأدوار خارج الأسرة وتحملهم مسؤولية جلب لقمة العيش للأسرة. بينما يتم إعداد الإناث للقيام بالأدوار ووظائف داخل الأسرة كالإنجاب والتنشئة الاجتماعية للأطفال، ومنه يعتبر المركز الاجتماعي "رب الأسرة" حكرا على الذكور وتحصل عليه الأنثى في حالات خاصة كالطلاق أو غياب الزوج أو وفاته، أو عدم انتقال مسؤولية الأسرة إلى الابن الأكبر....الخ.

ثانياً: الخصائص الاجتماعية لأفراد عينة البحث

نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الخصائص الاجتماعية لأرباب الأسر المتقاعدين والمتمثلة في توزيعهم حسب المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ولاية الإقامة، الأصل الجغرافي (حضري/ريفي)، عدد أفراد الأسرة المعالين، التركيبة الأسرة (ممتدة/نواتية)، ويمثل الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

الجدول 16: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ك	%
أمي	60	15,0
يقرأ ويكتب	58	14,5
ابتدائي	26	6,5
متوسط	26	6,5
ثانوي	124	31,0
جامعي	106	26,5
المجموع	400	100

يشير الجدول رقم (16) إلى أن 15% من أفراد العينة أميون ولا يحملون أي مؤهل علمي و14.5% يجيدون القراءة والكتابة، أي ما يعادل نسبة 29.5% من أفراد العينة ليس لديهم مستوى تعليمي، ونسبة 13% لديهم مستوى متوسط (6.5% لكل من المستوى الابتدائي والمتوسط) و31% لديهم مستوى ثانوي و هو المنوال لأنه يمثل أكثر تكرار، فما فوق منهم 26.5% من أصحاب الشهادات الجامعية الذين أكملوا الدراسات الجامعية.

ويعتبر المستوى التعليمي من العوامل المحددة للمركز الاجتماعي لرب الأسرة في مرحلتي العمل والتقاعد، فالمستوى التعليمي في مرحلة العمل يعتبر من العوامل المحدد لطبيعة المهنة أو مجموعة المهن (المرتفعة، المتوسطة والمنخفضة) التي مارس رب الأسرة واجباته اليومية في ضوءها خلال مدة حياته العملية وتعتبر أيضا المحدد الرئيسي لمستوى الدخل لديه والتي تمكنه من مجموعة من الحقوق والامتيازات لفترة التقاعد خاصة مبلغ المعاش التقاعدي ومنه التحكم في نمط حياته المعيشية وجودتها قبل التقاعد وبعده. وتتوزع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية كما يلي:

الجدول 17: توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

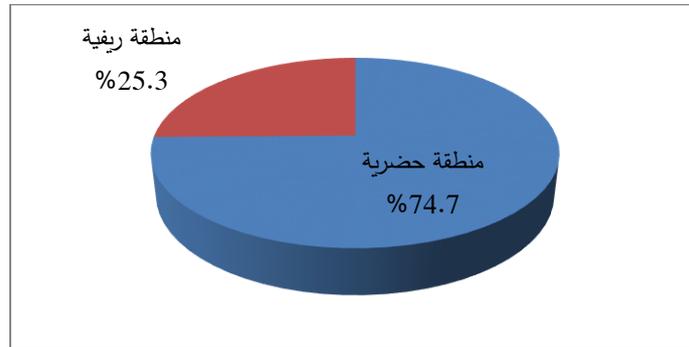
الحالة الاجتماعية	ك	%
لم يسبق له الزواج	6	1,5
متزوج	316	79,0
مطلق	30	7,5
منفصل(ة)	3	0,80
أرمل	45	11,3
المجموع	400	100

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

ويلاحظ من بيانات الجدول رقم (17) أن نسبة المتزوجين من أفراد العينة تمثل الأغلبية الساحقة (79%) ولكن ما يثير الانتباه في أرقام الجدول نسبة المطلقين لدى أرباب الأسر المتقاعدين التي وصلت إلى 7.5%، وهذا يدل أن هذه الفئة تواجه بعض المشكلات الأسرية نتيجة التفكك الأسري مما قد ينعكس على كيفية قضائهم لحياتهم اليومية. كما يلاحظ أيضا أن نسبة الأرمال من أرباب الأسر المتقاعدين وصلت إلى 11.3%، ويرجع هذا إلى عامل التقدم في السن.

في حين لا تزيد نسبة العزاب أو الذين لم يسبق لهم الزواج عن 1.5% وهي فئة قليلة في المجتمع الجزائري ناتجة عن انتقال مسؤولية الأسرة إلى الابن الأكبر خاصة بعد وفاة الأب وتحمله لدور رب الأسرة عوضا عنه ومصارعته للظروف المعيشية تسبب في تأخر تكوينه لأسرته نتيجة تأخر سن زواجه وربما عزوفه الكلي عن الزواج، كما تتوزع عينة الدراسة حسب ولاية الإقامة كالآتي:

الشكل 13: توزيع أفراد العينة حسب الأصل الجغرافي



يوضح الشكل البياني رقم (13) أن الأغلبية الساحقة من أرباب الأسر المتقاعدين (74.7%) يقيمون في المناطق الحضرية مقابل 25.3% يقيمون في المناطق الريفية للولايتين، وتجدر الإشارة إلى أن ولاية البويرة تعتبر ولاية ذات طابع ريفي في أغلب مناطقها فهي ولاية فلاحية بالدرجة الأولى، باستثناء بعض التجمعات السكانية الرئيسية والتي تتمثل أساسا في مقر الولاية والدوائر الإدارية وبعض البلديات الحضرية، أما الجزائر العاصمة فتمثل قطب حضري بامتياز. كما ويتوزع أفراد العينة حسب عدد أفراد أسرهم المعالين من طرفهم كما يلي:

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

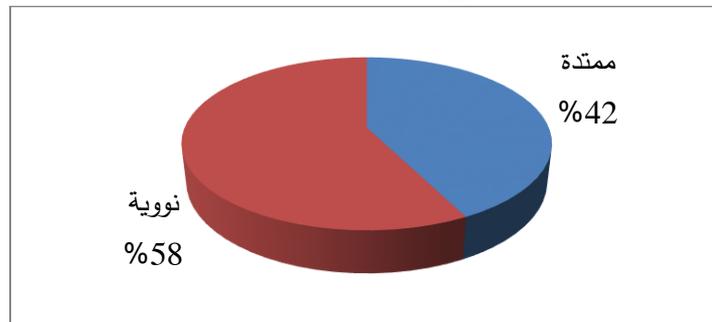
الجدول 18: توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة المعالين

عدد أفراد الأسرة المعالين	ك	%
لا يوجد	16	4,0
(2-1)	123	30,8
(4-3)	140	35,0
(6-5)	83	20,8
(8-7)	30	7,5
9 وأكثر	8	2,0
المجموع	400	100

من خلال أرقام الجدول (18) يتضح أن 35% من أفراد العينة يعولون ما بين 3 إلى 4 أفراد في حين بلغت نسبة من يعولون ما بين (2-1) أفراد 30.8% من العينة، وبلغت نسبة من يعولون ما بين (6-5) أفراد نسبة 20.8% من العينة، وبلغت نسبة من يعولون 9 أفراد فأكثر نسبة 2%.

كما بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة المعالين من طرف أرباب الأسر المتقاعدین قيمة 3.58 فردا في كل أسرة بانحراف معياري 2.251، كما بلغت قيمة المدى 18، فقد بلغ الحد الأدنى لأفراد الأسرة المعالين من طرف أرباب الأسر المتقاعدین الصفر، في حين بلغ الحد الأعلى لأفراد الأسرة المعالين لأحد المبحوثين (18) فردا، وجاء هذا التوزيع نتيجة تنوع الأسر الجزائرية ما بين نمط الأسرة الحديثة النووية ونمط الأسرة التقليدية الممتدة التي تتميز بحجمها الكبير. والشكل التالي يبين توزيع أفراد العينة حسب التركيبة الأسرية (أسرة ممتدة/أسرة نووية).

الشكل 14: توزيع أفراد العينة حسب التركيبة الأسرية



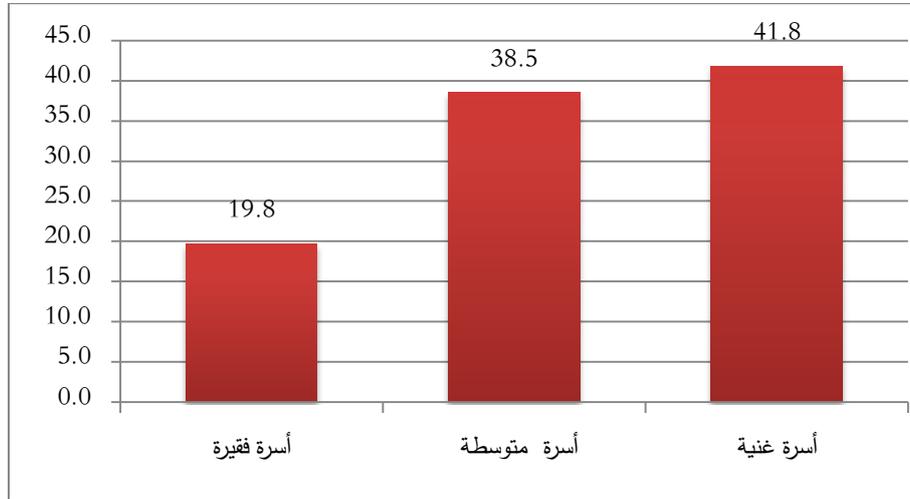
الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

يتضح من خلال الشكل البياني (14) أن 58% من أفراد عينة الدراسة هم أرباب لأسر ذات بناء نووي حديث والذي يتكون غالبا من الزوجين والأبناء وهو النمط الأسري الحديث والأمثل الذي فرضه عالميا المجتمع الصناعي الحديث والتي تناولته أعمال تالكوت بارسونز، في حين 42% من المبحوثين أرباب لأسر ذات بناء ممتدة تقليدي يتكون أساسا من الزوجين وأبنائهم المتزوجين والأحفاد وحتى أفراد آخرين وهو النمط التقليدي الذي تتميز به الأسرة الجزائرية عبر التاريخ والتي تناولتها أعمال مصطفى بوتغنوش في كتابه « la famille algérienne : évolution et caractéristiques récentes »

ثالثا: الخصائص الاقتصادية لأفراد عينة البحث

نعرض في هذا الجزء أهم الخصائص الاقتصادية لأرباب الأسر المتقاعدين والمتمثلة في توزيعهم حسب المستوى المعيشي، قطاع العمل قبل التقاعد، طبيعة المهنة قبل التقاعد، مدة الخدمة قبل التقاعد، مدة التقاعد، نوع التقاعد ومستوى المعاش. والشكل الموالي يوضح خاصية توزيع أرباب الأسر المتقاعدين حسب المستوى المعيشي للأسر.

الشكل 15: توزيع أفراد العينة حسب المستوى المعيشي للأسرة



يبين الشكل البياني رقم (15) توزيع أفراد العينة حسب المستوى المعيشي للأسر التي يعيها أفراد العينة أن هناك نسبة 19.8% تعيش في مستوى معيشي سيئ، مقابل نسبة 38.5% في مستوى معيشي متوسط ونسبة 41.8% في مستوى معيشي جيد.

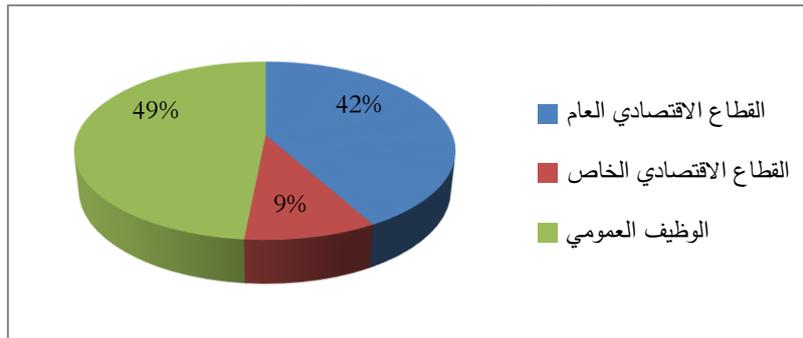
وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر مستوى معيشة الأسر تم بناءه بالاعتماد على مؤشر تركيبي للبنك الدولي الخاص بالتصنيف العالمي للرفاه والذي يطبق في مختلف التحقيقات

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات حول الشغل، والمسوح العنقودية المتعددة المؤشرات لليونيسف (UNICEF). والذي يركز على مدى امتلاك الأسرة لقائمة لأهم التسهيلات المنزلية والتي يبلغ عددها 15 غرضا لتسهيل متطلبات الحياة اليومية (هاتف، انترانت، تلفزيون ملون، غسالة، سيارة، سخان مائي، موقد للطهي بالغاز الطبيعي...الخ)، بالإضافة إلى حساب مؤشر كثافة المسكن، بتقسيم عدد أفراد الأسرة على عدد الغرف في المسكن، وفي حالة ما إذا كانت قيمة مؤشر كثافة المسكن أقل من 2 نضيف 1 إلى عدد إجابات المبحوث الخاصة بالتسهيلات المنزلية، أما إذا كان أكبر أو يساوي 2 لا نضيف الواحد إلى عدد الإجابات.

وحسب أعمال الديوان الوطني للإحصائيات وخاصة التعداد العام للسكان والسكن والمسوح الدورية الخاصة بقياس المستوى المعيشي فإن تصنيف المستوى المعيشي للأسر يتم بالطريقة التالية: الأسرة الفقيرة تمتلك من (0-7) تسهيلات منزلية، الأسرة المتوسطة تمتلك من (8-11)، أما الأسرة الغنية فتمتلك (12 فأكثر)، وفي الدراسة الحالية قمنا بتوظيف هذا المؤشر التركيبي لقياس المستوى المعيشي لأرباب الأسر المتقاعدين وتصنيفهم في ثلاثة مستويات معيشية اجتماعية، فقيرة، متوسطة وغنية. كما ويتوزع أفراد العينة حسب قطاع العمل قبل التقاعد كما يلي:

الشكل 16: توزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل قبل التقاعد



يوضح الشكل رقم (16) أن 49% من أفراد العينة كانوا موظفين في مهن تابعة إلى الوظيفة العمومية كمستخدمين في الإدارات العمومية، ومهن التدريس، الصحة، الشؤون الدينية، المالية...الخ. وبلغت نسبة من كانوا يعملون في مهن تابعة إلى القطاع الاقتصادي العام المنتج 42% والمتمثل في عمال المؤسسات والشركات الوطنية الاقتصادية المختصة

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

في البناء والأشغال العمومية، الاتصالات، الصناعة، الفلاحة... الخ والتي تدفع اشتراكات الانتساب إلى الضمان الاجتماعي والتقاعد الخاصة بعمالها إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS).

ولم تزد نسبة من كانوا يعملون في مهن تابعة إلى القطاع الاقتصادي الخاص على 9% والذي يدفع منتسبوه اشتراكات الضمان الاجتماعي والتقاعد إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء (CASNOS) في حالة ما إذا كانوا من أصحاب المهن الحرة كالفلاحين والتجار والحرفيين، والناقلين الخواص كأصحاب سيارات الأجرة... الخ، وإلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS) في حالة ما إذا كانوا عمالا أجراء بمؤسسات خاصة. وتتوزع عينة الدراسة حسب المهنة الأخيرة الممارسة قبل التقاعد كما يلي:

الجدول 19: توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المهنة قبل التقاعد

طبيعة المهنة (المركز المهني)	ك	%
عامل	103	25,8
موظف	95	23,8
إطار متوسط	89	22,3
إطار عال	100	25,0
مهنة حرة	9	2,3
مهنة راقية	4	1,0
المجموع	400	100

ويوضح الجدول رقم (19) أن حوالي 25.8% من أفراد العينة كانوا عمالا بسطاء وهي الفئة المنوالية، وبلغت نسبة من كانوا يعملون موظفين 23.8%، ويكمن الفرق هنا بين العامل والموظف في أن العامل لا يملك شهادة علمية تؤهله للعمل في منصب معين وفي حالة امتلاكه لشهادة فهو لا يعمل ضمن صلاحياتها ولا يتحصل على الامتيازات المتعلقة بها، مثال شخص متحصل على شهادة تقني سامي وهو يعمل كحارس، أما الموظف فيعمل بشهادته العلمية ويستفيد من جميع الحقوق والواجبات المتعلقة بها وهذا حسب تصنيف الديوان الوطني للإحصائيات وتصنيف الوظيف العمومي.

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

كما بلغت نسبة من كانوا إطارات متوسطة 22.3%، ومن كانوا إطارات عالية 25%، أما نسبة أصحاب المهن الحرة فبلغت 2.3%، وأصحاب المهن الراقية 1%، وتعكس هذه النسب كيفية توزيع المهن في المجتمع الجزائري، حيث تعمل غالبية العمالة في القطاع العام بينما لا يستحوذ القطاع الخاص إلا على نسبة قليلة من العمالة وهذا ما يعني أننا استطعنا من خلال الدراسة الميدانية التعامل مع مختلف أنواع المهن والمراكز المهنية.

وتتوزع عينة الدراسة حسب مدة الخدمة الفعلية قبل التقاعد والمحسوبة بعدد سنوات الانتساب في الضمان الاجتماعي خلال كامل المسار المهني لأرباب الأسر المتقاعدين والتي مكنتهم من الحصول إما على منحة تقاعد مباشرة أو الحصول على معاش تقاعدي، نتيجة تقديمهم للاشتراكات لمدة أكثر أو تساوي 15 سنة. والجدول التالي يبين لنا توزيع عينة الدراسة حسب مدة الخدمة.

الجدول 20: توزيع أفراد العينة حسب مدة الخدمة قبل التقاعد

مدة الخدمة قبل التقاعد	ك	%
أقل من 15 سنة	6	1,5
(15 - 32) سنة	264	66
32 فأكثر	130	32,5
المجموع	400	100

توضح بيانات الجدول رقم (20) أن المتوسط الحسابي لعدد سنوات الخدمة الفعلية لأفراد العينة بلغ 30.59 سنة، كما بلغت مدة الخدمة الأقل لدى المبحوثين مدة 6 سنوات مقابل أكبر مدة والتي بلغت 47 سنة بمدى قيمته 41 سنة.

وتشير البيانات إلى أن الأغلبية الساحقة من أفراد العينة (66%) تراوحت مدة خدمتهم ما بين (15 إلى 32 سنة)، ما مكنتهم من الحصول على معاشات تقاعدية متفاوتة المبالغ وتتراوح نسبتها بين 37.5% كحد أدنى و80% كحد أقصى من الأجر القاعدي للخمس (05) سنوات الأكثر أجرا خلال كامل المسار المهني والذي يختلف مقداره من مهنة لأخرى ومن منصب لآخر، حيث يقابل كل سنة اشتراك في الضمان الاجتماعي الاستفادة من نسبة 2.5% في التقاعد. في حين بلغت نسبة (32.5%) من خدموا أكثر من 32 سنة ولكن رغم عملهم لمدة طويلة إلا أنهم لم يستطيعوا الحصول على معاش تقاعدي نسبته أكبر من

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

80%، فمنهم من فضل مواصلة العمل وممارسة مهنتهم عوضاً عن التقاعد نظراً لتخوفهم من تراجع مداخيلهم بعد التقاعد من جهة، ومن جهة ثانية للاستفادة من الأجر المرتفع في نهاية المسار المهني.

وأخيراً بلغت نسبة من خدموا 15 سنة فأقل (1.5%) والذين حتماً حصلوا على منحة تقاعد منخفضة نتيجة قلة سنوات عملهم والمرتبطة بمساهمتهم لفترة وجيزة في اشتراكات الضمان الاجتماعي والتقاعد. وتتوزع كذلك عينة الدراسة حسب فترة الخروج إلى مرحلة التقاعد أو المدة الزمنية للتقاعد بالسنوات كما يلي:

الجدول 21: توزيع أفراد العينة حسب مدة التقاعد

مدة التقاعد	ك	%
5-1	165	41,3
10-6	103	25,8
15-11	56	14
20-16	42	10,5
أكثر من 20 سنة	34	8,5
المجموع	400	100

بلغ متوسط عدد سنوات مدة التقاعد 9.21، بمدى 43 أي أنه هناك من تقاعد منذ سنة وهناك من تقاعد منذ 44 سنة، حيث تشير الأرقام في الجدول (21) إلى أن نسبة 41.3% من أفراد العينة أحيلوا على التقاعد منذ فترة زمنية أقل من 05 سنوات فقط، ويرجع السبب إلى إقبال عدد معتبر من العمال في جميع القطاعات على طلب الاستفادة من أشكال التقاعد المبكر الآيلة إلى الزوال، وهي فترة انتقالية قبل تطبيق الإصلاحات التي جاء بها قانون التقاعد الجديد (15-16) الصادر في 31 ديسمبر 2016 والساري مفعوله ابتداء من 01 جانفي 2017. حيث عرفت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً في نسبة الخروج إلى التقاعد بسبب التخوف من القرارات التي جاء بها هذا القانون وخاصة إلغاء التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن واللذان كانا يمثلان فرصة متاحة لجميع الفئات العمالية للاستفادة الإرادية من التقاعد قبل سن الستين (60).

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

وكذلك التخوف من الاستمرار في العمل حتى السن الأدنى للتقاعد المحددة بـ60 سنة منذ 1983 والذي تم العودة إليه في قانون 2016، الذي طرح إمكانية مواصلة النشاط إراديا في حدود 05 سنوات إضافية لمواصلة العمل إلى غاية سن 65 سنة نتيجة ارتفاع أمل الحياة عند الولادة وانتقاله من 62.5 سنة 1983 إلى 72.5 سنة 2000 لينتقل إلى 77.1 سنة 2015. كما تشير أيضا أرقام الجدول إلى أن نسبة 25.8% تقاعدوا منذ فترة تتراوح ما بين 6 إلى 10 سنوات وتتناقص هذه النسبة كلما زادت مدة التقاعد لتصل إلى 8.5% للذين تقاعدوا منذ أكثر من 20 سنة. وتتوزع أيضا عينة الدراسة حسب نوع التقاعد المتحصل كما يلي:

الجدول 22: توزيع أفراد العينة حسب نوع التقاعد

نوع التقاعد	ك	%
التقاعد العادي	185	46,3
التقاعد المسبق	27	6,8
التقاعد النسبي	83	20,8
التقاعد دون شرط السن	99	24,8
منحة تقاعد	6	1,5
المجموع	400	100

يتبين من خلال أرقام الجدول (22) أن الفئة المنوالية هي فئة المتقاعدين الذي تحصلوا على التقاعد العادي نتيجة بلوغهم السن القانوني للتقاعد الإجباري والمحدد عند 60 سنة بالنسبة للذكور و55 سنة للإناث بنسبة 46.3% من أفراد العينة. واستفادت نسبة 24.8% من أرباب الأسر المتقاعدين من صيغة التقاعد دون شرط السن والتي تعتبر اختيارية دون الوصول إلى سن التقاعد الإجباري، وهذا من خلال إتمامهم لـ32 سنة عمل فعلية أو الاستفادة من الامتيازات التي تمنح لأبناء الشهداء والمجاهدين بتخفيض 5 سنوات.

أما الذين استفادوا من صيغة التقاعد النسبي فتقدر نسبتهم بـ20.8% إذ لا يمكن الاستفادة من هذه الصيغة المبكرة للتقاعد إلا بطلب صريح من العامل الأجير، الذي بلغ 50 سنة من العمر واستيفاء على الأقل 20 سنة من العمل ومن اشتراك الضمان الاجتماعي، ويخفض السن ومدة العمل 05 سنوات بالنسبة للمرأة العاملة (السن 45 سنة ومدة العمل 15

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

سنة). كما أُحيل 6.8% من أفراد العينة على التقاعد المسبق إجبارياً والذي يمس عمال القطاع الاقتصادي حيث يمكن للمؤسسات الاقتصادية إحالة العمال على التقاعد المسبق بسبب الظروف الاقتصادية بشرط بلوغه سن الـ 50 سنة ويعمل لمدة 20 سنة أو قام بالاشتراك لمدة 10 سنوات على الأقل، وتخفيض بـ 5 سنوات للمرأة العاملة.

كما استقادت نسبة 1.5% من أفراد العينة من منحة تقاعد مباشرة بسبب بلوغ المعني بالأمر ستين سنة ولم يستوف شرط 15 سنة من العمل والتأمين، ولهذا يكفي للعامل أن يثبت خمس سنوات أو 20 مرة ثلاثة أشهر من العمل ودفع الاشتراكات للضمان الاجتماعي، وتبقى هذه المنحة نسبية حسب عدد السنوات. كذلك يتوزع أفراد العينة حسب مستوى المعاش التقاعدي/منحة التقاعد كما يلي:

الجدول 23: توزيع أفراد العينة حسب مستوى معاش/منحة التقاعد

مستوى معاش/منحة التقاعد	ك	%
أقل من 18000 دج	34	8,5
18.000-27.999 دج	70	17,5
28.000-37.999 دج	55	13,8
38.000-47.999 دج	59	14,8
48.000-57.999 دج	57	14,3
58.000-67.999 دج	45	11,3
68.000 دج فأكثر	80	20
المجموع	400	100

من خلال أرقام الجدول السابق (23) يتبين أن نسبة من يفوق معاشهم التقاعدي 68.000 دج بلغت 20% وهي الفئة الأكثر تكراراً أي لديهم مستوى معاش جيد، ونسبة 11.3% يتقاضون ما بين (58000-68000 دج) مقابل نسبة 14.3% من يتقاضون (48.000 - 58000 دج) ونسبة 14.8% يتقاضون ما بين (38.000 - 48.000 دج)، بمعنى أن 60.4% من أفراد العينة يتقاضون معاش تقاعدي أكبر من (38.000 دج) مقابل نسبة 39.8% يتقاضون معاش تقاعدي أقل من (38.000 دج)، إذ بلغت نسبة من يستلمون معاشاً تقاعدياً ما بين (28.000-38.000 دج) 13.8% مقابل 17.5% يتقاضون ما بين

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

(18.000-28.000 دج) و8.5% من أفراد العينة معاشهم التقاعدي أقل من (18.000 دج) وهو مبلغ أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG).

رابعا: الخصائص الصحية لأفراد عينة البحث

نتطرق في هذا الجزء إلى أهم الخصائص الصحية لأرباب الأسر المتقاعدين والمتمثلة في كيفية توزيعهم حسب التقييم الذاتي للصحة الوظيفية، مدى الإصابة بالأمراض المزمنة، عدد الأمراض المزمنة والتقييم الذاتي للصحة العامة، وتوزيع عينة دراستنا حسب مدى إصابة أفرادها بأحد الأمراض المزمنة على الأقل، كالتالي:

الجدول 24: توزيع أفراد العينة حسب مدى الإصابة بأحد الأمراض المزمنة على الأقل

المجموع		لا		نعم		الإصابة بالأمراض المزمنة
%	ك	%	ك	%	ك	
100	400	42.3	169	57.8	231	الأمراض المزمنة

تشير أرقام الجدول (24) إلى أن 57.8% من أفراد عينة البحث يعانون من مرض مزمن على الأقل وهذه النتيجة تثبت وتؤكد ما توصلت إليه نتائج المسح الجزائري حول صحة الأسرة (2002) أن هناك 66.8% من المسنين يعانون من مرض مزمن على الأقل، ويعرف هذا النوع من الأمراض حسب منظمة الصحة العالمية بالأمراض غير سارية أو الأمراض غير معدية أو أمراض العصر والتي أصبحت تمثل هاجسا لجميع المنظومات الصحية العالمية والمنظومة الصحية الجزائرية ليست بمعزل على هذا التحول الوبائي من الأمراض المعدية إلى الأمراض غير معدية. كما ويمثل الجدول التالي توزيع العينة حسب عدد الأمراض المزمنة.

الجدول 25: توزيع العينة حسب عدد الأمراض المزمنة لكل مصاب (المرضاة المتعددة)

عدد الأمراض المزمنة	ك	%
1	138	59,7
2	53	22,9
3	24	10,4
4	12	5,2
5	4	1,7
المجموع	231	100

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

تؤكد أرقام الجدول (25) أن الأغلبية الساحقة (59.7%) من أفراد العينة مصابون بمرض مزمن واحد على الأقل مقابل 22.9% مصابين بمرضين مزمنين ونسبة 17.4% مصابين بثلاثة أمراض مزمنة فأكثر. وللتوضيح أكثر الجدول التالي يبين كيفية توزيع العينة حسب نوع المرض المزمن.

الجدول 26: توزيع أفراد العينة حسب نوع المرض المزمن، واحد على الأقل

نوع المرض المزمن	ك	%
الضغط الدموي	119	51,5
داء السكري	95	41,1
أمراض القلب والشرايين	36	15,6
الأمراض التنفسية	23	10
أمراض المفاصل	54	23,4
السرطان (كل الأنواع)	8	3,5
اضطرابات الأعصاب	17	7,4
قصور كلوي	11	4,8
الأمراض الوراثية	4	1,7
آخر	17	7,4
المجموع	384	100

ويشير الجدول رقم (26) إلى أن 51.5% ممن صرحوا بأنهم يعانون من مرض مزمن (231 مصاب) يعانون من ارتفاع أو انخفاض ضغط الدم و41.4% يعانون من مرض السكري و23.4% يعانون من أمراض المفاصل، وهي أمراض تتفاقم مع التقدم في السن. فكلما تقدم السن كلما زادت نسبة إصابتهم بأحد الأمراض المزمنة، وهذا ما أكدته التقرير العالمي حول الشيخ والصححة، إذ يشير إلى أن الأغلبية الساحقة من المسنين في العالم لا يتمتعون بصحة جيدة وأن أغلب المشاكل الصحية التي تواجههم ترتبط بالإصابة بالأمراض المزمنة نتيجة تقدم الفرد في العمر، كما أن ضغط العمل يشكل أحد عناصر الخطر على الصحة ويؤدي إلى ارتفاع ضغط الدم والتأثير على القلب، وأيضاً يظهر مرض السكري عند المسنين ويصعب السيطرة على نتائجه الوخيمة، وتزداد نسبة الإصابة بمرض السكري لدى كبار السن وينتشر بصفة خاصة عند الأشخاص الذين يفوق سنهم 40 سنة.

استنتاج:

بالارتكاز على توزيع العينة على بعض الخصائص الديمغرافية والاجتماعية، الاقتصادية والصحية يمكننا تقديم بعض النقاط ملخصة كما يلي:

- 81.5% من أفراد العينة ذكور مقابل 18.5% إناث.
- 29.5% من أفراد العينة ليس لديهم مستوى تعليمي مقابل 13% لديهم مستوى متوسط و 57% لديهم مستوى ثانوي فما فوق منهم 26.5% من أصحاب الشهادات الجامعية.
- 79% من أفراد العينة متزوجين مقابل 7.5% مطلقين.
- 35% من أفراد العينة يعولون ما بين 3 إلى 4 أفراد في حين بلغت نسبة من يعولون ما بين (1-2) أفراد (30.8%) من العينة وبلغت نسبة من يعولون ما بين (5-6) أفراد نسبة 20.8% من العينة وبلغت نسبة من يعولون 9 أفراد فأكثر 2%.
- 58% من أفراد العينة هم أرباب لأسر ذات بناء نووي حديث والذي يتكون غالبا من الزوجين والأبناء.
- 19.8% من أفراد العينة يعيشون في مستوى معيشي سيئ مقابل نسبة 38.5% في مستوى معيشي متوسط ونسبة 41.8% في مستوى معيشي جيد.
- 49% من أفراد العينة كانوا موظفين في مهن تابعة إلى الوظيفة العمومية مقابل 42% في مهن تابعة إلى القطاع الاقتصادي العام المنتج و 9% كانوا يعملون في مهن تابعة إلى القطاع الاقتصادي الخاص.
- 25.8% من أفراد العينة كانوا عمالا بسطاء مقابل 23.8% كانوا موظفين مقابل 22.3% من كانوا إطارات متوسطة، 25% من كانوا إطارات عالية أما نسبة أصحاب المهن الحرة فبلغت 2.3%، وأصحاب المهن الراقية 1%.

الفصل الرابع: كيفية اختيار العينة وعرض أهم خصائصها

- أن المتوسط الحسابي لعدد سنوات الخدمة الفعلية لأفراد العينة بلغ 30.59 سنة، كما بلغت مدة الخدمة الأقل لدى المبحوثين مدة 6 سنوات مقابل أكبر مدة والتي بلغت 47 سنة بمدى قيمته 41 سنة.
- 66% من أفراد العينة تراوحت مدة خدمتهم ما بين (15 إلى 32 سنة) في حين بلغت نسبة (32.5%) من خدموا أكثر من 32 سنة وبلغت نسبة من خدموا 15 سنة فأقل (1.5%).
- 41.3% من أفراد العينة أحيوا على التقاعد منذ فترة زمنية أقل من 05 سنوات فقط وأن نسبة 25.8% تقاعدوا منذ فترة تتراوح ما بين 6 إلى 10 سنوات مقابل 8.5% تقاعدوا منذ أكثر من 20 سنة.
- 46.3% من أفراد العينة تحصلوا على تقاعد عادي مقابل 24.8% من أرباب الأسر المتقاعدين من صيغة التقاعد دون شرط السن أما الذين استقادوا من صيغة التقاعد النسبي فتقدر نسبتهم بـ 20.8% كما أحيى 6.8% من أفراد العينة على التقاعد المسبق إجبارياً كما استقادت نسبة 1.5% من أفراد العينة من منحة تقاعد مباشرة.
- 20% من أفراد العينة يفوق معاشهم التقاعدي 68000 دج وهي الفئة الأكثر تكراراً
- 60.4% من أفراد العينة يتقاضون معاش تقاعدي أكبر من (38.000 دج) مقابل نسبة 39.8% يتقاضون معاش تقاعدي أقل من (38.000 دج)، منها نسبة 8.5% من أفراد العينة معاشهم التقاعدي أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- 57.8% من أفراد عينة البحث يعانون من مرض مزمن على الأقل.
- النسبة الأكبر من أفراد العينة (59.7%) مصابون بمرض مزمن واحد على الأقل مقابل 22.9% مصابين بمرضين مزمنين ونسبة 17.4% مصابين بثلاثة أمراض مزمنة فأكثر، نسبة 51.5% ممن صرحوا بأنهم يعانون من مرض مزمن يعانون من ارتفاع أو انخفاض ضغط الدم و 41.4% يعانون من مرض السكري و 23.4% يعانون من أمراض المفاصل.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

تمهيد

المبحث الأول: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة في فترة العمل بأدواره الأسرية في فترة التقاعد.

أولاً: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بمشاركته الأسرية.

ثانياً: علاقة المركز الاجتماعي أثناء مرحلة العمل بشبكة الأدوار الأسرية لرب الأسرة المتقاعد.

ثالثاً: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة في مرحلة العمل بتقييمه الذاتي لأوضاعه الأسرية في مرحلة التقاعد.

المبحث الثاني: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بشبكة أدواره المجتمعية في مرحلة التقاعد.

أولاً: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة في مرحلة العمل بمشاركته في الأنشطة اليومية المجتمعية في مرحلة التقاعد.

ثانياً: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بعمل بعد التقاعد والأفاق المستقبلية في تحقيق مشاريع اقتصادية.

ثالثاً: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بمشاركته في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي في مرحلة التقاعد.

رابعاً: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسر أثناء مرحلة العمل بنظرة المجتمع له في مرحلة التقاعد

خلاصة واستنتاج الفرضية الأولى

تمهيد

يتم التركيز في هذا الفصل على تحليل الفرضية الأولى التي جاء نصها كما يلي: يؤثر المركز الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد أثناء مرحلة العمل على أدائه لشبكة أدواره الاجتماعية الأسرية والمجتمعية بعد تقاعده، وذلك باختبار العلاقة بين مؤشرات المتغير المستقل والتي تم تحديدها في: المستوى التعليمي والمركز المهني لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل، والتي تم ربطها بمؤشرات المتغير التابع في بعده الخاص بشبكة الأدوار الأسرية والذي يتم تناوله في المبحث الأول الذي تمحور حول علاقة المركز الاجتماعي في فترة العمل بالأدوار الأسرية لرب الأسرة المتقاعد، والمتمثلة في 06 مؤشرات هي: مدى ممارسة أنشطة قضاء اليوم في المنزل (المشاركة الأسرية)، مدى المساهمة في تسير الشؤون المالية للأسرة، مدى اتخاذ القرارات الأسرية، مدى استشارة الأبناء للمتقاعد في اتخاذ قراراتهم، مدى رعاية الأحفاد، بالإضافة إلى التقييم الذاتي للأوضاع الأسرية.

كما تم أيضا ربط مؤشرات المتغير المستقل (المستوى التعليمي والمركز المهني السابق) بمؤشرات المتغير التابع في بعده الخاص بشبكة الأدوار المجتمعية والمتمثلة في (04) أربعة مؤشرات هي: مدى ممارسة الأنشطة اليومية المجتمعية، عمل بعد التقاعد، المشاركة في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي، بالإضافة إلى التقييم الذاتي لنظرة المجتمع لرب الأسرة المتقاعد، وهذا بتناولها في المبحث الثاني لهذا الفصل الذي تمحور حول علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة في فترة العمل بشبكة أدواره المجتمعية في مرحلة التقاعد.

المبحث الأول: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة في فترة العمل بأدواره الأسرية في فترة التقاعد

يتناول هذا المبحث المركز الاجتماعي لرب الأسرة في مرحلة العمل والنشاط وعلاقته بشبكة أدواره الأسرية بعد تقاعده والمتمثلة أساسا في: دوره في المشاركة الأسرية من خلال ممارسته لأنشطة قضاء اليوم في المنزل، دوره في التسيير المالي للأسرة، دوره السلطوي في الأسرة والمتمثل في مدى اتخاذ القرارات بالإضافة إلى مدى رضوخ الأبناء لهذه القرارات المتخذة، بالإضافة إلى دوره الاستشاري في الأسرة والمتمثل في تقديم الاستشارة إلى أبنائه ومدى لجوئهم إليه لحل مشاكلهم، وأخيرا دوره في رعاية الأحفاد في الأسرة، ونختم المبحث بتقييمه الذاتي لأوضاعه الأسرية في مرحلة التقاعد.

أولا: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بمشاركته الأسرية

يهدف هذا المطلب إلى معرفة مدى تأثير المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل، الذي تم قياسه بمؤشر المستوى التعليمي وهو عبارة عن سؤال وحيد الإجابة (QCS- Question à Choix Simple، الذي ينحصر جوابه ضمن مجال محدد من الإجابات المتوقعة، كأسئلة "نعم" أو "لا"، على مشاركة أفراد العينة في النشاطات اليومية في المحيط الأسري (المشاركة الأسرية) وهو سؤال متعدد الإجابات (Question à Choix Multiple- QCM)⁽¹⁾ والذي يتضمن إما اختيار إجابة واحدة أو عدة أجوبة ممكنة؛ وقد جاءت نتائج علاقة المشاركة الأسرية بمستويات التعليمية كما يلي:

توضيح: تم في هذا الجدول المزدوج الربط بين سؤال وحيد الإجابة (المستوى التعليمي) مع سؤال متعدد الإجابة (المشاركة الأسرية)، حيث أن نتائج التحليل تعطي نسبة تفوق في مجموعها الوحدة (100%) وهذا ناتج عما يلي: عدد الإجابات في غالب الأحيان تفوق حجم العينة (الكلي) أو تفوق عدد الوحدات في الفئة المدروسة. مثال: نلاحظ أنه عند المستوى الأمي الذي بلغ فيه عددهم 60 شخص عند مقاطعته مع المشاركة الأسرية بلغ عدد الخيارات 170 خيار، وبالتالي فإن قسمة عدد الخيارات على عدد الأشخاص الأميين $(60/170)=283\%$. إن هذه الجداول التي تحتوي على سؤال متعدد الإجابة تكون فيها النسب يتجاوز مجموعها 100%. لاحظ أول نسبة في الجدول 71.7% نتجت عن قسمة عدد الخيارات (الذين إختاروا مشاهدة التلفزيون=43) على مجموع الأشخاص الأميين الذين بلغ عددهم 60.

ملاحظة: كل الجداول التي يتضمنها الجانب الميداني للدراسة والتي تربط في علاقاتها بين الأسئلة المتعددة الإجابة والأسئلة الوحيدة الإجابة تأخذ نفس بناء الجدول 27.

لمزيد من التوضيح أنظر الملحق رقم 2: الجداول البسيطة للأسئلة المتعددة الإجابة (QCM).

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

الجدول 27: العلاقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته الأسرية

المجموع	ممارسة الرياضة	أعمال يدوية	الاعتناء بالحديقة	ممارسة هويات داخل المنزل	التسوق	القيام بالأعمال المنزلية	الصلاة في المنزل	قراءة الكتب	قراءة الجرائد	الاستماع إلى المذياع	مشاهدة التلفزيون	المشاركة الأسرية ⁽¹⁾	
												المستوى التعليمي	
60	1	9	20	3	32	4	53	1	1	3	43	ك	أمي
100	1,7	15	33,3	5	53,3	6,7	88,3	1,7	1,7	5	71,7	%	
58	2	16	23	5	31	14	53	7	7	7	47	ك	يقرأ ويكتب
100	3,4	27,6	39,7	8,6	53,4	24,1	91,4	12,1	12,1	12,1	81	%	
26	2	5	10	3	13	1	23	3	5	3	20	ك	ابتدائي
100	7,7	19,2	38,5	11,5	50	3,8	88,5	11,5	19,2	11,5	76,9	%	
26	5	4	8	1	12	6	21	4	15	1	21	ك	متوسط
100	19,2	15,4	30,8	3,8	%46,2	23,1	80,8	15,4	57,7	3,8	80,8	%	
124	25	24	26	17	72	42	91	42	39	7	101	ك	ثانوي
100	20,2	19,4	21	13,7	58,1	33,9	73,4	33,9	31,5	5,6	81,5	%	
106	26	33	26	25	60	39	87	43	46	10	84	ك	جامعي
100	24,5	31,1	24,5	23,6	56,6	36,8	82,1	40,6	43,4	9,4	79,2	%	
400	61	91	113	54	220	106	328	100	113	31	316	ك	المجموع ⁽²⁾
100	15,3	22,8	28,3	13,5	55	26,5	82	25	28,3	7,8	79	%	
												اختبار الكاي تربيع	
												$\chi^2 = 208.63$ بدرجة حرية 55 واحتمال $(0.05 > 0.00)$	

(1) سؤال متعدد الإجابات (QCM) - أنظر الملحق رقم 01.

(2) جدول تجميعي: المجموع الأفقي يمثل المجموع الكلي لعدد الإجابات "نعم=I" لكل نشاط بالنسبة لإجمالي العينة (400).

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

تبين الأرقام في الجدول (27) العلاقة بين المستوى التعليمي لأفراد العينة ومشاركتهم في الأنشطة الأسرية، ويمارس 82% من أفراد العينة الصلاة في المنزل، و تختلف هذه النسبة باختلاف المستوى التعليمي لأفراد العينة حيث تبلغ أعلى قيمة لها 91.4 % بالنسبة للمستوى التعليمي يقرأ ويكتب، ثم 88.5% بالنسبة للمستوى الابتدائي، و 88.3% بالنسبة للأميين، وتنخفض إلى 82.1% بالنسبة للمستوى الجامعي ثم إلى 80.8% للمستوى المتوسط ثم إلى 73.4% للمستوى الثانوي.

ويمارس 79% من أفراد العينة نشاط مشاهدة التلفزيون، ولا تختلف هذه النسبة كثيرا باختلاف المستوى التعليمي لأفراد العينة، حيث تتراوح ما بين 81.5 كأعلى قيمة لها بالنسبة للمستوى الثانوي، و 71.7% كأدنى قيمة لها بالنسبة لأفراد العينة الأميين.

ويمارس 55% من أفراد العينة نشاط التسوق، وهو لا يختلف كثيرا باختلاف المستوى التعليمي، حيث تبلغ أعلى نسبة 58.1% للمستوى الثانوي، وتبلغ أدنى نسبة 46.2% للمستوى المتوسط.

وتبين نتائج الاختبار الإحصائي كاي تربيع وجود علاقة ارتباطية بين المستوى التعليمي لأفراد العينة ومشاركتهم في الأنشطة الأسرية عند مستوى الدلالة الإحصائية 5%، مما ينبئ بوجود اختلافات في توزيع بعض أنشطة أرباب الأسر المتقاعدين اليومية باختلاف مستوياتهم التعليمية، في حين قد لا تختلف كثيرا بالنسبة لمجموعة من الأنشطة الأخرى.

وفي هذا السياق تثبت النتائج أن بعض النشاطات اليومية التي يمارسها أفراد العينة في نطاق الأسرة لا تختلف كثيرا باختلاف مستوياتهم التعليمية وتمثلت هذه النشاطات في مشاهدة التلفزيون، تأدية الصلاة في المنزل، التسوق والاعتناء بالحديقة، ويرجع هذا إلى طبيعة هذه الأخيرة التي تعتبر كنشاطات رئيسية مهمة تميز وتغطي العديد من جوانب حياتهم اليومية والتي يمارسونها بوتيرة روتينية مكثفة رغم اختلاف مستوياتهم التعليمية.

أما بالنسبة لقراءة الكتب وممارسة الرياضة فكلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة أفراد العينة الذين يقومون بهذه الأنشطة نظرا لتفاوت المستوى الثقافي لديهم، فكلما ارتفع المستوى التعليمي أدى ذلك إلى ارتفاع المستوى الثقافي وبالتالي القدرة على قراءة الكتب وكذلك القدرة على ممارسة الرياضة نتيجة ارتفاع مستوى الوعي الصحي لدى أفراد العينة

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

بضرورة الحركة والنشاط البدني وأهمية ممارسة الرياضة في هذه السن الحرجة من أجل الوقاية وتخفيف حدة الأمراض وانعكاسات مشاكلها الصحية على الناحية الجسدية. كما ترتفع نسب ممارسة الأعمال المنزلية، الهوايات المنزلية وكذلك ممارسة الأعمال اليدوية بارتفاع المستويات التعليمية لأرباب الأسر المتقاعدين، في حين تتراجع نسبة أفراد العينة الذين يقومون بنشاط الاعتناء بالحديقة كلما ارتفعت مستوياتهم التعليمية ويرجع هذا إلى توفرهم على إمكانيات وفرص أخرى أكثر ملاءمة تسمح لهم بممارسة أنشطة يومية تتماشى ومستوياتهم التعليمية وتخدم اتجاهاتهم وميولاتهم الفردية.

تبين لنا بعد القراءة الإحصائية لبيانات الجدول (27)، أهمية المستوى التعليمي كمحدد للمركز الاجتماعي لرب الأسرة في الحياة الاجتماعية لمرحلتى العمل والتقاعد ومدى تفسيره كمتغير مستقل للمشاركة الأسرية كمتغير تابع. فبينت النتائج أن أغلب أرباب الأسر المتقاعدين يمارسون الصلاة في المنزل باختلاف مستوياتهم التعليمية نظرا للخصوصية ومميزات كبار السن والمتقاعدين في المجتمعات الإسلامية، إذ يزداد حرص وتفرغ هذه الفئة لممارسة شعائر الصلاة والعبادة في المنزل أو خارجه عند التقاعد من العمل كلما ارتفع سنهم، بسبب أنهم يرون في هذه المرحلة أنها فرصة لتمضية ما تبقى من حياتهم في تطهير أنفسهم من الذنوب وتحضير أنفسهم لمرحلة ما بعد الموت. وهذا ما أشارت إليه بوضوح نتائج بعض الدراسات السابقة في المجتمع الجزائري حول الأنشطة اليومية للمتقاعدين وكبار السن على غرار دراستي (بوغالي-2016)¹ و(بلعربي-2017)، إذ اتفقت نتائج الدراستين على أن أغلب المتقاعدين وكبار السن لهم تمسك قوي بأداء الصلاة والعبادات في هذه المرحلة العمرية²، أيضا أشار (بلعربي) في دراسته إلى أن المتقاعدين يتمسكون بالمجال الديني نتيجة أنه يساهم في التخفيف من التوتر والقلق الناتجين عن الكبر في السن ودنو الأجل³. وكذلك هو الحال بالنسبة لنشاط مشاهدة التلفزيون فأغلب أرباب الأسر المتقاعدين يمضون وقتا لا بأس به في متابعة البرامج التلفزيونية باختلاف مستوياتهم التعليمية بعد التقاعد، حيث يعتبر التلفزيون هو الوسيلة الأكثر استخداما لتمضية وقت الفراغ

¹ بوغالي حاجي، مرجع سابق، ص 246.

² عبد القادر بلعربي، مرجع سابق، ص 129.

³ نفس المرجع، ص ص 129-133.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

الناتج عن مرحلة التقاعد فيتزايد اهتمامهم بمتابعة الأخبار المحلية والدولية والبرامج السياسية والدينية وحتى الترفيهية.

ويعتبر المستوى التعليمي من أهم العوامل التي ساهمت في التغيير الاجتماعي في كل المجتمعات، حيث ساهم في تغيير القيم والتقاليد وأساليب الحياة اليومية وتغيير النمط المعيشي السائد في الأسرة الجزائرية التقليدية من خلال عملية تقسيم العمل بين الرجل والمرأة في المنزل، وهذا ما يفسر الاختلاف الموجود في مدى ممارسة الأنشطة المنزلية باختلاف المستوى التعليمي نظرا لارتفاع المستوى التعليمي للمرأة الذي نتج عنه ارتفاع مكانتها الاجتماعية بسبب خروجها إلى العمل واستقلالها المالي، مما أثر على تقسيم العمل بين أفراد الأسرة خاصة الزوجين أصحاب المستويات التعليمية المرتفعة، فأصبح الذكور لا يجدون مانعا في المشاركة في الأنشطة اليومية المنزلية المخصصة للمرأة حسب الأعراف والتقاليد والقيم السائدة في الأسرة التقليدية الجزائرية والتي تم من خلالها إعداد المرأة وتنشئتها اجتماعيا للقيام بالأنشطة المنزلية، أما أصحاب المستويات التعليمية المتدنية فيعتبرون أن مشاركة الشريك في الأعمال المنزلية تؤدي إلى إنقاص من مكانتهم الاجتماعية وبالتالي مازالوا يحافظون على تقسيم العمل التقليدي بين الجنسين، فالنشاطات المنزلية مخصصة للمرأة والنشاطات خارج المنزل مخصصة للرجل.

وهذا ما تثبته النتائج الخاصة بنشاط الاعتناء بالحديقة، حيث ترتفع النسبة عند ذوي المستويات التعليمية المتدنية وتخفض عند ذوي المستويات التعليمية المرتفعة، أي أن ذوي المستويات التعليمية المتدنية أكثر ميلا للقيام بالأنشطة التي يعتبرها من اختصاص الذكور، على العكس، لا يجد ذوي المستويات التعليمية المرتفعة حرجا في إمضاء الشريك لبعض وقته في المساعدة والمشاركة في الأعمال المنزلية في ظل غياب النشاط المهني وإبراز بعض مهارته في الطبخ أو المساعدة في التنظيف. وقد توصل (بداوي-2016) في دراسته على متقاعدي قطاع التربية إلى أن أكثر من نصف العينة يساعدون الزوج داخل البيت بعد التقاعد ولكن يوجد اختلاف واضح بين النساء والرجال حيث تساعد نسبة كبيرة من النساء أزواجهن بعد التقاعد عكس الرجال.

أما بالنسبة للأنشطة الترفيهية التي تتمثل في قراءة الكتب والجرائد والتي تسمح للمتقاعد بتمضية بعض من وقت فراغه خاصة في الفترة الصباحية، كانت نسبتها ضعيفة جدا بالنسبة لذوي المستويات التعليمية المتدنية بسبب أنه من الصعب على الأميين القراءة، بالإضافة إلى أنها ليست من اهتماماتهم نتيجة تدني مستوياتهم الثقافية والمعرفية وترتفع نسبة القراءة لدى أرباب الأسر المتقاعدين كلما ارتفعت مستوياتهم التعليمية نتيجة قدرتهم على القراءة، بالإضافة إلى أنهم يتطلعون أكثر للحفاظ على مكتسباتهم المعرفية والثقافية القبلية والعمل على تطويرها وتثمينها. وترتفع ممارسة الهوايات والأعمال اليدوية وممارسة الرياضة بارتفاع المستويات التعليمية لدى أرباب الأسر المتقاعدين لأن ممارسة هذه الأنشطة عادة ما يكون مرتبطا بالمستوى الثقافي، فالهدف من ممارسة هذه الأنشطة هو القيام بجهد بدني لإمضاء الوقت والحفاظ على الصحة واللياقة البدنية وهي مرتبطة بمدى وعي المتقاعدين بمدى خطورة التوقف عن النشاط المهني وكيفية تعويضه بأنشطة أخرى للاستثمار في وقت الفراغ وتقليل تفاقم المشكلات الصحية الناتجة عن نقص النشاط.

ثانيا: علاقة المركز الاجتماعي أثناء مرحلة العمل بشبكة الأدوار الأسرية لرب الأسرة المتقاعد

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى كيفية تأثير المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل كمتغير مستقل، الذي يتم قياسه بمؤشرين هما: المستوى التعليمي والمركز المهني السابق، على شبكة أدواره الأسرية بعد التقاعد كمتغير تابع والذي تتمثل مؤشراتته في: الدور في التسيير المالي، الدور السلطوي، الدور الاستشاري والدور في رعاية الأحفاد.

1- علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بدوره في التسيير المالي للأسرة في مرحلة التقاعد: لغرض معرفة كيفية تأثير المستوى التعليمي كمتغير مستقل على دور رب الأسرة المتقاعد في تسيير الشؤون المالية لأسرته كمتغير تابع قمنا بربط العلاقة بينهما حيث تظهر لنا النتائج في الجدول التالي:

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

الجدول 28: العلاقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة المتقاعد بمدى مساهمة في تسير الشؤون المالية لأسرته

المجموع	لا أساهم	جزئي	كلي	تسيير الشؤون المالية	
				المستوى التعليمي	
60	-	20	40	ك	أمي
100	-	33,3	66,7	%	
58	2	27	29	ك	يقرأ ويكتب
100	3,4	46,6	50	%	
26	2	5	19	ك	ابتدائي
100	7,7	19,2	73,1	%	
26	-	5	21	ك	متوسط
100	-	19,2	80,8	%	
124	2	36	86	ك	ثانوي
100	1,6	29	69,4	%	
106	3	21	82	ك	جامعي
100	2,8	19,8	77,4	%	
400	9	114	277	ك	المجموع
100	2,3	28,5	69,3	%	
$\chi^2 = 22.34$ بدرجة حرية 10 واحتمال $(0.05 > 0.013)$				اختبار الكاي تربيع	

تشير أرقام الجدول (28) إلى العلاقة بين المستوى التعليمي لأفراد العينة بمدى مساهمتهم في تسيير الشؤون المالية لأسرهم، حيث أثبتت نتائج اختبار الكاي تربيع وجود علاقة معنوية بين مدى المساهمة في التسيير المالي كمتغير تابع والمستوى التعليمي كمتغير مستقل عند مستوى الدلالة الإحصائية 5%.

إذ بلغت نسبة أفراد العينة الذين يتحكمون في التسيير "الكلي" لشؤون أسرهم بـ 69.3% مقابل 28.5% يساهمون في تسييرها "جزئياً" ونسبة 2.3% لا يساهمون في هذه العملية اليومية الروتينية، وتختلف نسبة التسيير الكلي للشؤون المالية لأسر أرباب المتقاعدين حسب مستوياتهم التعليمية، حيث بلغت نسبة أفراد العينة "الأميين" الذين يقومون بالتسيير الكلي للشؤون المالية لأسرهم (66.7%) مقابل نسبة 50% لدى أفراد العينة ذوي المستوى التعليمي "يقرأ ويكتب"، وعند ارتفاع المستوى التعليمي من المستوى "الابتدائي" إلى "المتوسط" ارتفعت معه هذه النسبة على التوالي من 73.1% إلى 80.8%، لتتراجع إلى 69.4% لدى

المستوى "الثانوي" ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 77.4% لدى المستوى الجامعي، أي بمعنى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لأفراد العينة كلما حافظوا على دورهم القيادي في التسيير المالي للأسرة.

ومن هنا يمكننا أن نستخلص أن أفراد العينة دون مستوى (أمي، يقرأ ويكتب) قد عرف دورهم القيادي في التسيير المالي لشؤون الأسرة نوعاً من التراجع والتقهر بعد تقاعدهم وانتقالهم من مرحلة العمل مقارنة بأفراد العينة الذين لديهم مستوى تعليمي ابتدائي فما فوق. ويمكن تفسير نتيجة تراجع الدور في التسيير المالي لشؤون الأسرة لذوي المركز الاجتماعي المتدني المرتبط بالمستوى التعليمي المتدني لأرباب الأسر المتقاعدين إلى طبيعة مهنتهم قبل التقاعد، أي أنهم قبل مرحلة التقاعد كانوا يشغلون مراكز مهنية متدنية كعمال بسطاء أو أصحاب مهن حرة متدنية الدخل، ما يجعلهم يحصلون على معاشات تقاعدية ضعيفة، وهذا ما يجعلهم غير قادرين على الاستمرار في التسيير المالي الكلي للأسرة بعد التقاعد وتراجع مداخيلهم واحتمال وقوعهم في براثن فقر الدخل، فيلجئون إلى مساعدات من بعض أفراد الأسرة لتغطية العجز المالي للأسرة، وهذا ما ينقص من دورهم القيادي في التسيير المالي والذي مارسوه طيلة حياتهم المهنية ويتحول إلى دور وسيطي تشاركي يتميز بمشاركة الآخرين في أدائه وخاصة الزوجة والأبناء ولكن لا يلغى بشكل كلي.

أما بالنسبة لأرباب الأسر ذوي المستوى التعليمي المرتفع فهم عادة يشغلون مراكز مهنية مرتفعة قبل مرحلة التقاعد ما يجعلهم يحصلون على معاشات تقاعدية مرتفعة مقارنة بأصحاب المستوى التعليمي المتدني، وهذا ما يجنبهم الوقوع في مشكل عدم كفاية المعاش وفقر الدخل ويمكنهم من تسيير شؤون الأسرة المالية بصفة عادية لا تختلف عن فترة العمل فيستمرون في الاستقلالية المالية عن باقي أفراد الأسرة ما يساعدهم على الحفاظ على أدوارهم القيادية في التسيير المالي لأسرهم.

ومن هذه النتائج تبينت أهمية المركز الاجتماعي المرتبط بالمستوى التعليمي في مدى محافظة رب الأسرة المتقاعد على دوره القيادي في التسيير المالي للأسرة، فالمستوى التعليمي الجيد يضمن لصاحبه معاشاً تقاعدياً جيداً يمكنه من المحافظة على دوره الاقتصادي في إعالة أسرته، ما يضمن له الحفاظ على أدواره الأخرى ومكانته داخل النسق

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

الأسري، وفي هذا السياق فقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت (أمزيان-2015)¹ في دراستها على عينة من كبار السن في الجزائر بدار المسنين بسبيدي موسى إلى أن المسن الذي يمارس أدواره الاقتصادية كالعامل المنتج وإعالة الأسرة هو الأكثر مشاركة في صنع القرار الأسري والأكثر حفاظا على مكانته الأسرية.

2- علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بدوره السلطوي في الأسرة في مرحلة التقاعد: ولغرض دراسة العلاقة بين المركز الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد خلال مرحلة العمل كمتغير مستقل بالدور السلطوي لرب الأسرة كمتغير تابع، قمنا بربط المركز المهني السابق وهو مؤشر لقياس المتغير المستقل بمؤشر مدى اتخاذ أفراد العينة القرارات داخل الأسرة وهو مؤشر لقياس المتغير التابع وكانت النتائج كما يلي:

الجدول 29: العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بمدى اتخاذه للقرارات الأسرية

المجموع	أحيانا	لا	نعم	اتخاذ القرارات الأسرية	
				ك	المركز المهني السابق
103	22	4	77	ك	عامل
100	21,4	3,9	74,7	%	
95	18	4	73	ك	موظف
100	19	4,2	76,8	%	
89	21	5	63	ك	إطار متوسط
100	23,6	5,6	70,8	%	
100	19	7	74	ك	إطار عالي
100	19	7	74	%	
9	3	-	6	ك	مهنة حرة
100	33,3	-	66,7	%	
4	1	-	3	ك	مهنة راقية
100	25	-	75	%	
400	84	20	296	ك	المجموع
100	21	5	74	%	
$\chi^2 = 3.65$ بدرجة حرية 10 واحتمال (0.05 < 0.965)				اختبار الكاي تربيع	

¹ نعيمة أمزيان، دور المسنين بين آلية الإدماج الاجتماعي و واقع التهميش الأسري، دراسة ميدانية بدار المسنين بسبيدي موسى، أطروحة دكتوراه العلوم، تخصص علم الاجتماع الديمغرافي، جامعة الجزائر 2، 2015، ص 168.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

تبين أرقام الجدول (29) العلاقة بين المركز المهني السابق لأفراد العينة بمدى اتخاذهم للقرارات الأسرية، وتشير هذه النتائج إلى أن 74% من أفراد العينة هم مركز اتخاذ القرارات الأسرية بصفة دائمة، أي لهم دور سلطوي قيادي، و21% يتخذون القرارات أحيانا أي لهم دور وسيطي، في حين تبلغ نسبة أفراد العينة الذين ليس لهم دور سلطوي 5%.

ويتخذ 74.7% من أفراد العينة الذين كانوا يعملون كعمال يومية القرارات الأسرية بصفة دائمة وتبلغ هذه النسبة 74% لدى "الإطارات العليا" و75% لدى أصحاب "المهن الراقية"، والملاحظ هنا هو تقارب النتائج في مدى اتخاذ القرارات الأسرية حسب المركز المهني السابق، إذ تبين النتائج أن أغلب أفراد العينة لهم دور سلطوي قيادي للأسرة، وهذا ما تثبته نتائج الاختبار الإحصائي كاي تربيع أي لا يوجد اختلافات في مدى اتخاذ القرارات الأسرية من طرف أفراد العينة حسب مركزهم المهني السابق عند مستوى المعنوية 5%.

وتبين القراءة الإحصائية للنتائج في الجدول أعلاه أنه مهما اختلف المركز المهني السابق لأرباب الأسر المتقاعدين فإن ذلك لا يؤثر على ممارسة دورهم السلطوي على أفراد أسرهم، ويمكن تفسير هذه النتائج بخصوصية الأسرة الجزائرية، حيث أشار مصطفى بوتفوشات⁽¹⁾ إلى أن الأسرة الجزائرية الممتدة التقليدية تتميز بخضوع الأبناء التام لسلطة رب الأسرة الذي يتمتع بسلطات واسعة في تسيير شؤون الأسرة، فهو المحدد لمركز ودور كل فرد من أفرادها وغالبا ما تكون هذه السلطة مطلقة.

وحتى في النوع الحديث من الأسرة، لم تتأثر سلطة رب الأسرة كثيرا، فرغم التغير الذي مس بنية ووظائف الأسرة الجزائرية حيث تتميز هذه الأخيرة بالعديد من الخصائص أهمها أن سلطة الأب ليست استبدادية بمعنى أن الأب لا يلزم الأبناء بقراراته، ولا يلزم هذا النوع من الأسر الأبناء على البقاء في كنفها أو الانفصال عنها، ولكن هذا لا يعني عدم الرضوخ التام لسلطة الأب إذ غالبا ما ينفصل الأبناء بعد زواجهم عن المسكن العائلي، ولكنهم لا يقطعون الصلة بالأسرة وهو ما يميز نمط الأسرة العربية عن الأسرة الغربية.

¹ Moustefa Boutefnouchet, Op. cit, P 38.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

3- علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بدوره الاستشاري في الأسرة في مرحلة التقاعد: بهدف معرفة كيفية تأثير مركزهم الاجتماعي قبل التقاعد على قيام أفراد العينة بدورهم الأسري الاستشاري، قمنا بربط العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل (مركزهم المهني السابق) بمؤشر المتغير التابع (مدى قيامهم بتقديم الاستشارة للأبناء في فترة التقاعد)، حيث تظهر لنا النتائج في الجدول التالي:

الجدول 30: العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بمدى استشارة أبنائه له في اتخاذ قراراتهم

المجموع	غير معني	أحيانا	لا	نعم	استشارة الأبناء	
					المركز المهني السابق	
103	2	38	6	57	ك	عامل
100	1,9	36,9	5,8	55,4	%	
95	2	29	2	62	ك	موظف
100	2,1	30,5	2,1	65,3	%	
89	4	21	4	60	ك	إطار متوسط
100	4,5	23,6	4,5	67,4	%	
100	-	22	7	71	ك	إطار عالي
100	-	22	7	71	%	
9	-	4	1	4	ك	مهنة حرة
100	-	44,4	11,1	44,4	%	
4	1	1	-	2	ك	مهنة راقية
100	25	25	-	50	%	
400	9	115	20	256	ك	المجموع
100	2,3	28,8	5	64	%	
$\chi^2 = 25.65$ بدرجة حرية 15 واحتمال $(0.05 > 0.042)$					اختبار الكاي تربيع	

نلاحظ من خلال أرقام الجدول (30) أن 64% من أفراد العينة أجابوا بأن أبنائهم يستشيرونهم في اتخاذ قراراتهم وتختلف هذه النسبة باختلاف طبيعة المهنة الممارسة سابقا في فترة العمل من طرف رب الأسرة المتقاعد والتي كانت تمثل له المركز لعلاقاته وتفاعلاته اليومية. فبالنسبة للذين كانوا يعملون سابقا قبل التقاعد "كعمال يوميين" بلغت نسبة استشارة أبنائهم لهم عند اتخاذهم لقراراتهم الخاصة بشكل كلي 55.4%، أما الموظفين فبلغت هذه النسبة 65.3%، كما بلغت هذه النسبة 67.4% عند الإطارات المتوسطة و 71% بالنسبة

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

للإطارات العالية ونسبة 44.4% لأصحاب المهن الحرة و50% بالنسبة للمهن الراقية. وأثبت اختبار الاختبار الإحصائي "الكاي تربيع" وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المركز المهني السابق لأرباب الأسر المتقاعدين بمدى استشارة الأبناء لهم عند مستوى المعنوية 5%، حيث يشير الاتجاه العام للنتائج إلى أنه كلما كان مركزهم المهني السابق مرتفعا كلما زادت استشارة الأبناء لهم خلال مرحلة التقاعد ومنه الاستمرار في تقديم الاستشارة الأسرية للأبناء والقيام بعمليات التوجيه والإرشاد لأفراد الأسرة والعكس صحيح. وكلما كان المركز المهني السابق في فترة العمل منخفضا كلما انخفضت استشارة الأبناء لأرباب الأسر المتقاعدين خلال مرحلة التقاعد وبالتالي عدم تمكنهم من تقديم الاستشارة لأبنائهم مما يؤثر على مركزهم في الأسرة بفقدانهم للعديد من المزايا المرتبطة بدورهم كمستشارين أسريين قريبين من الحياة الاجتماعية لأبنائهم من خلال استغلالهم لتجربتهم وخبرتهم الحياتية لتوجيه أبنائهم وخلق التماسك والتوازن بين أفراد الأسرة الواحدة. ويمكننا القول بأن رب الأسرة المتقاعد صاحب المركز المهني المرتفع قبل التقاعد اكتسب من الوسط المهني الكثير من الخبرة، التجربة والحكمة، والكثير من تقنيات فرض الاهتمام نتيجة عمله كمسؤول عن إدارة العمل وتحليه بسلطة اتخاذ القرارات بكل أشكالها في عمله، بالإضافة إلى أنه صاحب مستوى تعليمي مرتفع وهذا ما ينعكس داخل محيطه الأسري خلال مرحلة التقاعد فيجعله قدوة لأبنائه ونموذجا للنجاح ويدفع الأبناء إلى استشارته في كل صغيرة وكبيرة. أما بالنسبة لرب الأسرة المتقاعد صاحب المركز المهني المتدني قبل التقاعد فغالبا ما يكون صاحب مستوى تعليمي متدني ويكون أبنائه متعلمين، فينظرون لوالدهم غير المتعلم بأنه ليس أهلا للاستشارة والأخذ برأيه في بعض أمور الحياة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية وقد تقتصر استشارتهم له على بعض المواضيع التقليدية في مجتمعاتنا العربية كاستشارته في الخطبة والزواج وهذا ما ينقص من دوره الاستشاري كرب الأسرة في مرحلة الكبر والوقار.

وترجع هذه النتائج بشكل أساسي إلى التغير الاجتماعي الذي مس وظائف الأسرة وتغير القيم والمعايير الذي عرفته الأسرة الجزائرية على مر تاريخها، ففي الأسرة التقليدية كانت خبرة وتجارب رب الأسرة أو الأب أو الأكبر سنا في الحياة كافية جدا، لتقديم الاستشارة وتوجيه الأبناء في اتخاذ القرارات الروتينية أو الحاسمة، نتيجة عدم اختلاف البيئة

الاجتماعية وتشابه المستوى الثقافي بين الآباء والأبناء. أما في الأسرة الجزائرية المعاصر فقد أشارت نوال حمادوش⁽¹⁾ إلى ظهور معيار آخر لتقديم الاستشارة وتوجيه الأبناء بالإضافة إلى السن والخبرة وهو التكوين. ومن خلال النتائج السابقة يمكن أن نستخلص ان المركز الاجتماعي لأفراد العينة خلال مرحلة العمل يؤثر على دورهم في التسيير المالي ودورهم الاستشاري خلال مرحلة التقاعد ولكن لا يؤثر على دوره السلطوي كمركز لاتخاذ القرارات الأسرية، وكما أشار "حليم بركات" في هذا السياق إلى أن العائلة العربية لم تعد وحدة إنتاجية حين كان يعمل جميع أفراد الأسرة تحت سلطة الأب بسبب التغيرات البنوية في المجتمع وقيام العائلة النووية والعمل المأجور وعمل المرأة وانتشار العلم والهجرة ولكن رغم بعض التغيير لا تزال الأسرة الجزائرية من النوع الأبوي الخاضع لسلطة رب الأسرة.

4- علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل برعاية أحفاده في مرحلة

التقاعد: تعتبر رعاية الأحفاد من الأدوار الأسرية التي تعرضت للتغيير بتغير وظائف الأسرة الجزائرية وبهدف تحديد كيفية تأثير المركز الاجتماعي خلال مرحلة العمل على قيام أفراد العينة بدورهم في رعاية أحفادهم في مرحلة التقاعد، قمنا بربط مؤشر المتغير المستقل المتمثل في المستوى التعليمي بمؤشر المتغير التابع والمتمثل في مدى قيامهم بهذا الدور الأسري في فترة التقاعد فتحصلنا على النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

(1) نوال حمادوش ، مرجع سابق، ص268.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

الجدول 31: العلاقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة المتقاعد بمدى رعايته لأحفاده

المجموع	غير معني	أحيانا	لا	نعم	رعاية الأحفاد	
					المستوى التعليمي	
60	5	16	17	22	ك	أمي
100	8,3	26,7	28,3	36,7	%	
58	3	10	24	21	ك	يقراً ويكتب
100	5,2	17,2	41,4	36,2	%	
26	-	7	9	10	ك	ابتدائي
100	-	26,9	34,6	38,5	%	
26	2	7	13	4	ك	متوسط
100	7,7	26,9	50	15,4	%	
124	13	15	53	43	ك	ثانوي
100	10,5	12,1	42,7	34,7	%	
106	2	19	45	40	ك	جامعي
100	1,9	17,9	42,5	37,7	%	
400	25	74	161	140	ك	المجموع
100	6,2	18,5	40,3	35	%	
$\chi^2 = 22.51$ حرية 15 واحتمال $(0.05 < 0.095)$					اختبار الكاي تربيع	

تشير بيانات الجدول (31) إلى أن 40.3% من أفراد العينة لا يقومون برعاية أحفادهم مقابل نسبة 35% يقومون برعايتهم بشكل كلي "دائماً" و 18.5% بشكل جزئي "أحيانا". وبالنسبة لعلاقة هذه النتائج بالمستوى التعليمي لأفراد العينة نلاحظ أن نسبة 28.3% من فئة "الأميين" لا يقومون برعاية أحفادهم وترتفع هذه الأخيرة إلى 41.4% لدى ذوي المستوى التعليمي "يقراً ويكتب" وتنخفض إلى 34.6% لدى ذوي المستوى التعليمي "ابتدائي"، لتواصل ارتفاعها لدى ذوي المستوى "المتوسط" لتصل إلى 50% وتنخفض بعدها إلى 42.7% و 42.5% على التوالي لدى ذوي المستويات التعليمية "ثانوي" "جامعي"، بمعنى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لأفراد العينة كلما لا يقومون برعاية أحفادهم.

وتبين نتائج الاختبار الإحصائي كاي تربيع عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي لأفراد العينة بمدى رعايتهم لأحفادهم عند مستوى المعنوية 5%. ومن خلال القراءة الإحصائية للنتائج في الجدول أعلاه تبين لنا أنه لا يتأثر دور أرباب الأسر المتقاعدين في رعاية أحفادهم باختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية وبالتالي باختلاف مركزهم الاجتماعي،

فرغم انتقال الوظيفة التعليمية من الأسرة إلى المدرسة يساهم أرباب الأسر المتقاعدين في رعاية أحفادهم وتنشئتهم اجتماعيا وقد يرجع ذلك إلى مواجهة الأبناء المتزوجين للصعوبات الاقتصادية في رعاية أبنائهم بسبب ارتفاع الأسعار ومصاريف الدراسة والعلاج خاصة إذا كانوا بطالين أو يعملون في مهن بسيطة فيتكفل أبائهم المتمثلين في أفراد العينة بأحفادهم، أو بسبب خروج الابن وزوجته للعمل فيتولى الأجداد رعاية الأحفاد، وهناك أيضا العامل المتعلق بخصائص الأسرة الجزائرية حيث تمت تنشئة أرباب الأسر المتقاعدين الذين يعتبرون جيل الثورة وبعد الاستقلال في الأسرة الممتدة التقليدية أين كان الأجداد يهتمون بالأحفاد ولهذا فمهما كان مستواهم التعليمي فقد غرست فيهم هذه القيم.

ثالثا: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة في مرحلة العمل بتقييمه الذاتي لأوضاعه الأسرية في مرحلة التقاعد

لتحديد مدى تأثير المركز الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد أثناء مرحلة العمل على رضاهم على أوضاعهم في الأسرة خلال مرحلة التقاعد قمنا بربط العلاقة بين نوع المهنة الأخيرة قبل التقاعد كمؤشر للمتغير المستقل والتقييم الذاتي لأوضاعهم الأسرية كمؤشر للمتغير التابع، حيث تظهر لنا النتائج كما يلي في الجدول التالي:

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

الجدول 32: العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بتقييمه الذاتي لأوضاعه الأسرية

المجموع	أحيانا	لا	نعم	تقييم الأوضاع الأسرية	
				المركز المهني السابق	
103	23	8	72	ك	عامل
100	22,3	7,8	69,9	%	
95	10	5	80	ك	موظف
100	10,5	5,3	84,2	%	
89	9	6	74	ك	إطار متوسط
100	10,1	6,7	83,1	%	
100	20	3	77	ك	إطار عالي
100	20	3	77	%	
9	3	1	5	ك	مهنة حرة
100	33,3	11,1	55,6	%	
4	2	2	-	ك	مهنة راقية
100	50	50	-	%	
400	67	25	308	ك	المجموع
100	16,8	6,3	77	%	
$\chi^2 = 31.41$ بدرجة حرية 10 واحتمال $(0.05 > 0.001)$				اختبار الكاي تربيع	

من خلال نتائج اختبار الكاي تربيع نستنتج وجود علاقة بين المركز المهني السابق لأفراد العينة بالتقييم الذاتي لأوضاعهم الأسرية عند مستوى الدلالة الإحصائية 5%. حيث تبين أرقام الجدول (32) أن نسبة 77% راضون على أوضاعهم الأسرية العامة "بشكل تام" مقابل نسبة 16.8% راضون بشكل جزئي و6.3% غير راضون تماما. ويختلف تقييمهم لهذه الأوضاع الأسرية العامة حسب مركزهم المهني السابق حيث نجد أن 69.9% ممن كانوا يشتغلون كعمال قبل إحالتهم على التقاعد راضون بشكل كلي على هذه الأوضاع الأسرية النسبية التي تختلف من أسرة لأخرى وتزايدت هذه النسبة عند "فئة الموظفين" لتصل إلى 84.2% واستمرت في التزايد عند فئة "الإطارات المتوسطة" لتصل إلى 83.1%، بعدها تراجعت إلى 77% عند فئة "الإطارات العالية" التي تفقد بعد تقاعدها الامتيازات الممنوحة لها أثناء العمل، كما تراجعت أيضا عند أصحاب "المهن الحرة" لتصل إلى 55.6%.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

ويمكن أن نفسر هذه النتائج بالرجوع إلى الدور البارز الذي يلعبه المركز المهني السابق في قدرة الفرد على التعامل مع المشكلات التي يتعرض لها، بما يكتسبه من مهارات وخبرات طول حياته المهنية وكذلك مستواه التعليمي خاصة مع وجود ارتباط وثيق بين المركز المهني والمستوى التعليمي حيث كلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع المركز المهني.

وبما أن مرحلة التقاعد تعتبر حدثاً جديداً في حياة الأفراد تتميز بالعديد من التغيرات أهمها فقدان المركز المهني الذي منح الفرد المتقاعد المعارف والخبرات التي تساعده على التأقلم مع هذه الفترة داخل وخارج المحيط الأسري، فنجد أن العامل البسيط أقل رضا عن أوضاعه الأسرية من الموظف، والموظف أقل رضا عن أوضاعه من الإطار المتوسط، لأنه كلما ارتفع المركز المهني السابق كلما كان صاحبه ذا مستوى تعليمي وخبرة تمكنه من التعامل مع التغيرات التي تطرأ على حياته والتصدي لمشكلات التقاعد خاصة فقدان بعض الأدوار وكذا المشكلات الاقتصادية ووقت الفراغ، وهذا ما أكدته النتائج السابقة والتي أثبتت أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي والمركز المهني السابق كلما كان رب الأسرة المتقاعد أكثر نشاطاً وحفاظاً على أدواره الأسرية، وهذا ما قد يجعله أكثر رضا عن أوضاعه العامة داخل أسرته. ولكن نجد أن نسبة الرضا الكلي تتراجع لدى الإطارات العالية لترتفع نسبة الرضا أحياناً وهذا يمكن تفسيره بأن التقاعد يعني فقدان المركز المهني العالي بكل امتيازاته التي يمنحها له هذا المركز مما يقلل درجة الرضا لديه.

وقد يرجع تدني نسبة الرضا لدى أصحاب المهن الحرة إلى تدني مستواهم المعيشي بسبب معاشات تقاعدية ضعيفة مقارنة بالمهن الأخرى، لأن الكثير من أصحاب المهن الحرة يدفعون الاشتراكات التقاعدية بصفة متقطعة خلال الحياة المهنية ما يجعلهم يواجهون العديد من المشكلات خلال مرحلة التقاعد فتتراجع أدوارهم القيادية وتتدنى مستويات المعيشية لأسرهم مقارنة بما كانت عليه قبل التقاعد والنشاط ما يجعلهم أقل رضا عن أوضاعهم الأسرية. أما بالنسبة لأصحاب المهن الراقية فهم الفئة الأقل رضا عن أوضاعهم الأسرية مقارنة بالمراكز المهنية الأخرى رغم حفاظهم على جزء كبير من أدوارهم الإشرافية، وهذا قد يرجع بالأساس إلى مشكلة وقت الفراغ في مرحلة التقاعد.

وتتوافق هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة، فقد أثبت (بداوي-2017)⁽¹⁾ من خلال دراسته أن فقدان العمل يؤدي إلى فقدان المتقاعد للهدف الرئيسي في الحياة. وكشف (مانع-2011)⁽²⁾ في دراسته على عينة من متقاعدي ولايتي سطيف وبرج بوعريرج أنهم يعانون من مجموعة نزاعات داخلية وخارجية وصعوبات متعددة على المستوى الشخصي والعائلي وكذلك عدم التمكن من إرضاء احتياجاتهم والمعانات من مشاكل صحية ووقت الفراغ الذي يقضون أغلبه في أماكن الترفيه التقليدية كالمقاهي.. الخ.

المبحث الثاني: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بشبكة أدواره المجتمعية في مرحلة التقاعد

يتناول هذا المبحث علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة في مرحلة العمل بشبكة أدواره المجتمعية في مرحلة تقاعده والمتمثلة أبعادها في: المشاركة في الأنشطة اليومية المجتمعية، المشاركة في عمل بعد التقاعد والمشاركة في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي.

أولاً: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة في مرحلة العمل بمشاركته في الأنشطة اليومية المجتمعية في مرحلة التقاعد

بههدف معرفة العلاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة في مرحلة العمل والنشاط بالمشاركة في الأنشطة اليومية المجتمعية في مرحلة تقاعده، قمنا بربط العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل (المركز المهني السابق) بمؤشر المتغير التابع (ممارسة الأنشطة اليومية المجتمعية) وتوصلنا إلى النتائج التالية:

(1) محمد بداوي، مرجع سابق، ص246.

(2) Ammar MANAA, Op cit, p729.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

الجدول 33: العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بممارسته للأنشطة اليومية المجتمعية

المجموع	نشاطات أخرى	القيام بالأعمال التطوعية	الذهاب إلى العمل	التردد على المقهى	التجوال خارج المنزل	ممارسة هويات خارج المنزل	زيارة الأهل	الصلاة في المسجد	الأنشطة اليومية المجتمعية (1)	
									ك	المركز المهني السابق
98	7	24	15	30	57	5	35	73	ك	عامل
100	7,1	24,5	15,3	30,6	58,2	5,1	35,7	74,5	%	
93	6	29	11	23	52	6	46	73	ك	موظف
100	6,5	31,2	11,8	24,7	55,9	6,5	49,5	78,5	%	
87	9	36	13	14	42	20	43	52	ك	إطار متوسط
100	10,3	41,4	14,9	16,1	48,3	23	49,4	59,8	%	
100	13	50	17	14	60	16	61	56	ك	إطار عالي
100	13	50	17	14	60	16	61	50	%	
9	2	1	2	3	4	-	1	6	ك	مهنة حرة
100	22,2	11,1	22,2	33,3	44,4	-	11,1	66,7	%	
4	3	2	1	2	1	1	2	1	ك	مهنة راقية
100	75	50	25	50	25	25	50	25	%	
⁽³⁾ 391	40	142	59	86	216	48	188	261	ك	المجموع ⁽²⁾
100	10,2	36,3	15,1	22	55,2	12,3	48,1	66,8	%	
$\chi^2 = 117.55$ بدرجة حرية 40 واحتمال $(0.05 > 0.00)$									اختبار الكاي تربيع	

(1) سؤال متعدد الإجابات (QCM) - أنظر الملحق رقم 01 .

(2) جدول تجميعي: المجموع الأثقي يمثل المجموع الكلي لعدد الإجابات "بنعم" I لكل نشاط بالنسبة لإجمالي العينة (391) .

(3) 9 أفراد لا يمارسون أي نشاط من الأنشطة المقترحة - أنظر الملحق رقم 01 .

توضيح: الجدول المزدوج (33) يربط العلاقة بين سؤال متعدد الإجابة (QCM) المتمثل في الأنشطة اليومية المجتمعية وسؤال وحيد الإجابة والمتمثل في المركز المهني السابق (QCS).

ومن خلال نتائج الجدول تشير الأرقام إلى أن 66.8% من أرباب الأسر المتقاعدين يصلون في المساجد و55% منهم يتجولون خارج المنزل و48% منهم يقومون بزيارة الأصدقاء و36.3% منهم يقومون بالأعمال التطوعية.

ومن خلال نتائج اختبار الكاي تربيع الذي يثبت وجود علاقة ارتباطية بين توزيع الأنشطة اليومية المجتمعية والمركز المهني السابق ومنه وجود علاقة بين طبيعة مهنته قبل التقاعد لرب الأسرة بممارسته لأنشطته اليومية لصالح مجتمعه.

فبالنسبة للأنشطة الممارسة من طرف أفراد العينة في الفضاء الديني والمتمثلة في ممارسة الصلاة في المساجد بشكل يومي نلاحظ إقبال نسبة 74.5% من فئة العمال على هذا النشاط المجتمعي مقابل نسبة 78.5% بالنسبة للموظفين ومقابل 66.7% بالنسبة لأصحاب المهن الحرة وتتناقص هذه النسبة بارتفاع المركز المهني السابق.

أما فيما يخص النشاطات والتفاعلات اليومية لرب الأسرة المتقاعد مع الأهل فنلاحظ أن فئة الإطارات العليا يقومون بزيارة الأهل بنسبة 61% مقابل 50% لدى فئة أصحاب المهن الراقية وتتناقص هذه النسبة بتراجع المركز المهني السابق.

وبالنسبة لنشاطاته الخاصة بمجالات العمل الخيري والتطوعي فنلاحظ أن مشاركة أفراد العينة في الأنشطة التطوعية تتزايد بارتفاع المركز المهني السابق، حيث ارتفعت النسبة من 24.5% لدى فئة العمال إلى 50% بالنسبة للإطارات العليا وكذلك أصحاب المهن الراقية، بمعنى أنه كلما ارتفع المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد زادت مشاركته المجتمعية في مجالات العمل الخيري والتطوعي، أي زادت مشاركته في الأنشطة النافعة للمجتمع والعكس صحيح بالنسبة لأصحاب المراكز المهنية المتدنية تزيد لديهم نسبة المشاركة في الأنشطة المجتمعية الفردية الترفيهية.

ويفضل أصحاب المراكز المهنية المرتفعة ممارسة الأنشطة المجتمعية النافعة للمجتمع لتعويض الأدوار الاجتماعية التي فقدوها مع فقدانهم لمراكزهم المهنية بحكم مستواهم التعليمي العالي وثقافتهم، فيستثمرون إيجابيا في وقت الفراغ الناجم عن مرحلة بعد التقاعد ويتوجهون إما إلى الاستمرار في الحياة المهنية أي المشاركة الاقتصادية أو يتوجهون نحو الأنشطة المجتمعية المفيدة للمجتمع كالأعمال التطوعية والانخراط في الجمعيات الخيرية أو يزورون الأهل أو الأصدقاء وقد يكونون صداقات جديدة، وهذا يتوافق مع ما تنص عليه نظرية النشاط في أهمية وضرة الاستمرار في ممارسة النشاط في مرحلة التقاعد، فهي تدعو إلى أن تكيف واندماج المسنين في المجتمع يرتبط بمدى مواصلتهم لحياتهم اليومية ودرجة نشاطهم كما كان عليه الأمر قبل التقاعد، وعلى ضوء هذه النظرية يمكننا تقسيم أفراد العينة إلى فئتين: أرباب الأسر المتقاعدين الذين يستمرون في ممارسة أنشطتهم المعتادة قبل تقاعدهم في ممارسة الرياضة والسفر والأعمال التطوعية... الخ ، أما أرباب الأسر المتقاعدين الذين يمارسون أنشطة جديدة لتمضية وقت الفراغ فيغيرون نمط حياتهم، فالشيخوخة عادة ما تقدم فرصا كبيرة لأدوار متعددة خارجية من شأنها أن تقلل من الضغوط اليومية في نطاق التشيخ النشط.

أما أصحاب المراكز المهنية المتدنية فيميلون لقضاء وقت الفراغ الناجم عن مرحلة التقاعد في النشاطات المجتمعية الترفيهية الفردية ويفضلون قضاءه في المقاهي أو التجوال خارج المنزل أو التفرغ للعبادة والصلاة في المساجد وهم أقل ممارسة للأعمال التطوعية وزيارة الأهل والأصدقاء وهذا يتماشى مع ما أشارت إليه نظرية الانسحاب في تفسير مرحلة التقاعد والشيخوخة.

ومنه يمكننا القول بأن نتائج الدراسة الحالية تتوافق مع العديد من نتائج الدراسات السابقة الجزائرية والعربية، حيث توصل (بلعربي-2017)¹ إلى أن عمال التربية بحكم مستواهم التعليمي العالي يلجأون إلى شغل أنفسهم بممارسات مهنية بسيطة مربحة أو مجانية في شكل عمل تطوعي تساعد على حسن تسيير الوقت واستغلاله والالتقاء بالأصدقاء والاندماج في المجتمع من جديد. كما بينت نتائج الدراسة التونسية لـ(سوسن الصامت بن الحاج

¹ عبد القادر بلعربي، مرجع سابق، ص 149.

بلقاسم-2011)¹ أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي والثقافي للمسن كلما أدرج نفسه في العمل التطوعي وكلما خصص ساعات أكثر لممارسة الأعمال التطوعية.

ثانياً: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بعمل بعد التقاعد والأفاق المستقبلية في تحقيق مشاريع اقتصادية

نتناول في هذا المطلب تأثير المركز الاجتماعي أثناء مرحلة العمل بمؤشراته (المستوى التعليمي والمركز المهني السابق) على شبكة الأدوار الاجتماعية المتمثلة في الاستمرار في المساهمة في قوة العمل والتي تم قياسها بالمؤشرات التالية: طبيعة العمل الممارس بعد التقاعد، دخل عمل بعد التقاعد، مدى البحث عن عمل بعد التقاعد، مدى البحث عن مشروع مستقبلي وأسباب عدم التفكير في مشروع مستقبلي.

1- علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بعمل بعد التقاعد والمساهمة في قوة العمل: بهدف تحديد العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع قمنا بربط مؤشر المتغير المستقل المتمثل في المستوى التعليمي بمؤشر المتغير التابع والمتمثل في طبيعة العمل الممارس بعد التقاعد حيث تحصلنا على النتائج التالية الموضحة في الجدول الموالي:

¹ سوسن بن الحاج بلقاسم الصامت ، مرجع سابق، ص 534.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

الجدول 34: العلاقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة المتقاعد بطبيعة عمله الممارس في مرحلة التقاعد

المجموع	عامل يومي	تقديم خدمات	ممارسة حرفة	عضو مجالس انتخابية	تقديم دروس خصوصية	ممارسة أنشطة تجارية	ممارسة الزراعة الأسرية المعيشية	تقديم الاستشارات	طبيعة العمل الممارس بعد التقاعد ⁽¹⁾	
									المستوى التعليمي	
8	-	1	-	-	-	1	6	-	ك	أمي
100	-	12,5	-	-	-	12,5	75	-	%	
8	-	1	-	-	-	-	7	-	ك	يقرأ ويكتب
100	-	12,5	-	-	-	-	87,5	-	%	
6	2	1	-	-	-	1	2	-	ك	ابتدائي
100	33,3	16,7	-	-	-	16,7	33,3	-	%	
7	3	2	-	1	-	1	-	-	ك	متوسط
100	42,9	28,6	-	14,3	-	14,3	-	-	%	
27	7	3	2	3	2	7	1	2	ك	ثانوي
100	25,9	11,1	7,4	11,1	7,4	25,9	3,7	7,4	%	
25	1	6	2	1	4	2	4	5	ك	جامعي
100	4	24	8	4	16	8	16	20	%	
81 ⁽²⁾	13	14	4	5	6	12	20	7	ك	المجموع
100	16	17,3	4,9	6,2	7,4	14,8	24,7	8,6	%	
$\chi^2 = 61.96$ بدرجة حرية 35 واحتمال $(0.05 > 0.03)$									اختبار الكاي تربيع	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (34) أن 24.7% من أرباب الأسر المتقاعدين النشطين يشتغلون في الزراعة الأسرية المعيشية و 17.3% منهم يشتغلون في تقديم الخدمات و 16% منهم يشتغلون كعمال يوميين و 14.8% يشتغلون في أنشطة تجارية.

وأثبتت نتائج اختبار كاي تربيع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لرب الأسرة المتقاعد بنوع النشاط الاقتصادي الممارس من طرفه عند مستوى المعنوية 5%، حيث نجد أن أغلب أرباب الأسر المتقاعدين بدون مستوى تعليمي يشتغلون في مجال الزراعة الأسرية المعيشية (75% أميون و 87.5% يقرأ ويكتب)، أما فئة ذوي مستوى

⁽¹⁾ سؤال مفتوح - أنظر الملحق رقم 01.

⁽²⁾ 81 فرد يمارسون عمل بعد التقاعد.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

تعليمي ابتدائي فيشتغل 33.3% منهم في الزراعة المعيشية الأسرية و33.3% منهم كعمال يوميين ويشتغل 42.9% من أفراد العينة ذوي المستوى التعليمي المتوسط كعمال يوميين. أما بالنسبة لأفراد العينة ذوي المستوى التعليمي الثانوي فيشتغل 25.9% منهم في تقديم الخدمات و25.9% يزاولون أنشطة تجارية في حين يشتغل 24% من أفراد العينة ذوي المستوى الجامعي في تقديم الخدمات و20% منهم في تقديم الاستشارات. والأمر الملاحظ هنا أن كلما ارتفع المستوى التعليمي لأفراد العينة كلما كان هناك لديهم تنوع في المهن الممارسة بعد التقاعد. أي كلما ارتفع المستوى التعليمي لأرباب الأسر تنوعت الأدوار المجتمعية في مجال النشاط الاقتصادي للمتقاعدين وكذلك زادت نسبة التشيخ النشط.

وبالارتكاز عما سبق ومن خلال القراءة الإحصائية للجدول، يبدو لنا أن اختلاف المراكز المهنية السابقة للمتقاعدين لا تمنعهم من ممارسة أي عمل مهما كان نوعه وقد لا يعكس هذا العمل، المركز الاجتماعي المرتفع، والمرتببط بطبيعة المهنة قبل التقاعد أو المستوى التعليمي العالي، فنجد ذوي المستوى التعليمي الجامعي يشتغلون في مهن بسيطة كعامل بسيط أو فلاح، وهناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى استمرار الفرد في العمل بعد التقاعد وتتحكم في طبيعة ونوع هذا العمل أهمها نذكر: المستوى التعليمي وطبيعة المهنة السابقة وكذلك الأوضاع المادية. فنجد أن أغلب أفراد العينة دون مستوى تعليمي الذين يعملون يمارسون الزراعة المعيشية الأسرية لأنهم كانوا قبل التقاعد يشتغلون كعمال بسطاء، لأنه لا يمكنهم الحصول على عمل أفضل يمكنهم من خلاله تحسين دخلهم لأنهم لا يملكون المؤهل العلمي الذي يسمح لهم بممارسة عمل مريح بالإضافة إلى عدم امتلاكهم الجهد الكافي للممارسة أعمال شاقة بسبب كبر السن والتعب، كما يعيش أغلبهم في المناطق الريفية خاصة وأن أغلب سكان هذه المناطق بالنسبة لهذه الأجيال، أميون لم يتمكنوا من تلقي التعليم، فيتوجهون إلى ممارسة الزراعة الأسرية المعيشية لمواجهة تدني مستوى المعيشة بسبب تدني مستوى المعاش التقاعدي خاصة في ظل الارتفاع المستمر للأسعار ومعدلات التضخم.

ونفس الشيء بالنسبة لأفراد العينة ذوي المستوى التعليمي الابتدائي، فهم كذلك كانوا يشغلون مراكز مهنية متدنية قبل تقاعدهم، لذلك نجدهم يواجهون تراجع مستواهم المعيشي

من خلال العمل في الزراعة الأسرية المعيشية وعادة كذلك هم مقيمون في المناطق الريفية، أو يشتغلون كعمال يوميين أو بأجر يومي ويقومون في المناطق الحضرية. وكلما ارتفع المستوى التعليمي يزداد تنوع العمل بعد التقاعد أي تزداد فرص أرباب الأسر المتقاعدين في الحصول على عمل لائق، فنجد أن أفراد العينة ذوي المستوى التعليمي المتوسط، يشتغلون في مهن متعددة كعمال يوميين أو في تقديم الخدمات كسائقي أجرة، أو ينظمون إلى المجالس الانتخابية، وهذا لأن المستوى التعليمي المتوسط بالنسبة لهذه الفئة كان يعتبر في وقت قريب مستوى مرتفعا يمكن من خلاله ممارسة عدة مهن وبأريحية عكس المستوى المرتفع في الوقت الحالي لا يسمح بنفس الفرص المتاحة سابقا لممارسة نفس المهن. ويزداد تنوع المهن بعد التقاعد بالنسبة لأرباب الأسر ذوي المستوى التعليمي المرتفع الثانوي أو الجامعي فيتوزعون على مختلف المهن بهدف تحسين دخلهم أو لقضاء وقت الفراغ الكبير الذي يميز هذه المرحلة العمرية، إذ سمح لهم مستواهم التعليمي بالعمل في تقديم الاستشارات للاستفادة من خبراتهم السابقة أو تقديم الدروس الخصوصية التدرجية لمختلف الأطوار التعليمية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المهن تتحدد حسب طبيعة مهنتهم السابقة قبل التقاعد. وتوافقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (ميموني 2016)¹ والتي قام بها على عينة من متقاعدي عمال التربية ومن الجامعيين حيث أشارت أهم نتائجه إلى أن التقاعد ليس انسحابا من الحياة وليس تخليا مهنيا فأغلب المتقاعدين يقومون بمشاريع ربحية أو تطوعية. كما أكد الغريب "أن المتقاعدين من المستويات التعليمية العليا والذين يحظون بمكانة عالية في مهنتهم يميلون إلى الاستمرار فيها حتى بعد المعاش وتتوافر لهم فرص أكثر للعمل"². وبغض النظر عن نوع المهنة التي يمارسها رب الأسرة في فترة تقاعده، فهي إيجابية لحياة المتقاعد والمجتمع، فبالنسبة للفرد المتقاعد يمكنه العمل من الحفاظ خاصة على استقلاليته المادية، وهو ما أشارت إليه دراسة (كبداني 2016)³ بأن العمل يعكس الاتجاه الإيجابي للشيخوخة المتفتحة التي تتسم بالاستقلالية والقدرة على التحكم في أحداث الحياة المختلفة والقدرة على إبداء الرأي ومن ثم الحفاظ على التكيف من خلال النشاط والمشاركة

(1) Mostéfa MIMOUNI, Op cit, PP 12-13.

(2) عبد العزيز بن علي الغريب، المتقاعدون والاستفادة من خبراتهم، ورقة مقدمة إلى ندوة المتقاعدون بين الاهتمام والتجاهل، 16-18 ماي 2005، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ص 2.

³ خديجة كبداني، مرجع سابق، ص 22.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

الاجتماعية. أما بالنسبة للمجتمع فيؤدي تزايد عدد المتقاعدين الذين يتخلون عن أدوارهم المجتمعية في مجال العمل المريح إلى تزايد معدلات الإعالة الاقتصادية التي أصبحت تشكل عبئاً في كل المجتمعات بسبب ظاهرة الشيخ السكاني التي أدت إلى تزايد معدلات الإعالة الديمغرافية ويؤدي الشيخ النشط إلى تخفيف هذه الأعباء في المجتمع خاصة وأن المتقاعدين لديهم طاقة إنتاجية وخبرات وتجارب متنوعة يمكن الاستفادة منها في عملية التنمية. والجدول التالي يوضح العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل الذي يتمثل في المركز المهني السابق بمؤشر المتغير التابع المتمثل بمستويات دخل عمل بعد التقاعد:

الجدول 35: العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بمستويات دخل عمله الممارس في مرحلة التقاعد

المجموع	50.000 دج فما فوق	من 30.000 إلى 49.999 دج	من 10.000 إلى 29.999 دج	اقل من 10.000 دج	دخل عمل بعد التقاعد ⁽¹⁾ المركز المهني السابق	
					ك	عامل
21	-	-	11	10	ك	عامل
100	-	-	52,4	47,6	%	
17	2	2	8	5	ك	موظف
100	11,8	11,8	47,1	29,4	%	
18	2	5	7	4	ك	إطار متوسط
100	11,1	27,8	38,9	22,2	%	
21	9	8	4	-	ك	إطار عالي
100	42,9	38,1	19	-	%	
3	-	-	1	2	ك	مهنة حرة
100	-	-	33,3	66,7	%	
1	-	1	-	-	ك	مهنة راقية
100	-	100	-	-	%	
81 ⁽²⁾	13	16	31	21	ك	المجموع
100	16	19,8	38,3	25,9	%	
$\chi^2 = 19.14$ بدرجة حرية 6 واحتمال $(0.05 > 0.04)$					اختبار الكاي تربيع	

⁽¹⁾ سؤال مفتوح - أنظر الملحق رقم 01.

⁽²⁾ 81 فرد يمارسون عمل بعد التقاعد.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

توضح الأرقام في الجدول (35) العلاقة الإرتباطية بين المركز المهني السابق لإفراد العينة بمستويات دخل العمل الممارس من طرفهم في فترة التقاعد، إذ يمثلون الفئة النشطة في هذه المرحلة، إذ يلاحظ من خلال هذه النتائج أن 38.3% من أفراد العينة الذين يمارسون نشاط مدر للدخل بعد التقاعد يتقاضون مبالغ مالية تتراوح ما بين (10.000دج - 29.999دج) مقابل نسبة 25.9% يتقاضون مبالغ أقل من 10.000دج ونسبة 19.8% منهم يتقاضون مبالغ تتراوح ما بين (30.000دج-49.999دج) مقابل كذلك نسبة 16% منهم يتقاضون مبالغ 50.000دج فأكثر.

وتختلف هذه المبالغ المتحصل عليها لقاء ممارسة نشاطات لقاء أجر في مرحلة التقاعد باختلاف الفئة السوسيو مهنية التي كان ينتمي إليها والمتمثلة في المركز المهني السابق حيث نجد أن نسبة 52,4% من أفراد العينة "العمال" يتقاضون لقاء عملهم في مرحلة التقاعد مبالغ مالية تتراوح ما بين (10.000دج - 29.999دج) مقابل 47,1% لدى "الموظفين" و 38,9% لدى "الإطار المتوسطة" ومقابل 19% لدى "الإطارات العليا" و 33,3% لدى أصحاب "المهن الحرة". وأثبتت نتائج الاختبار الإحصائي كاي تربيع عند مستوى الدلالة 5% وجود علاقة ارتباطية طردية بين المركز المهني السابق للمتقاعد ومستوى الدخل الناتج عن عمل بعد التقاعد، أي أنه كلما ارتفع المركز المهني قبل التقاعد كلما ارتفع مستوى الدخل الناتج عن العمل بعد التقاعد والعكس صحيح.

فالأمر الملاحظ من خلال أرقام الجدول السابق (35) أن 100% من "فئة العمال" و 100% من أصحاب "المهن الحرة" و 76.5% من الموظفين و 61.1% من "الإطارات المتوسطة"، لا يتجاوز دخلهم الناتج عن العمل في فترة التقاعد مبلغ 30.000دج شهريا، وهو ما يمثل حقيقة ممارسة بعض المهن والأعمال التي لا تدر دخل كافي لممارسيها في مرحلة نشاطهم أو في مرحلة تقاعدهم فهي لا توفر لهم مبلغ معاش محترم يسد رمق أسرهم ولا تمكنهم من توظيف خبراتهم بعد تقاعدهم، وأغلب هذه المهن تعتبر شاقة والتي إلى غاية تاريخ كتابة هذا التقرير، لم تقم وزارة العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي بتحديد قائمة المهن الشاقة.

كما يلاحظ أيضا على التوالي أن 100% و 81% من ذوي المركز المهني (مهنة راقية) ومن ذوي المركز المهني (إطار عالي) يتحصلون على دخل أكثر من 30.000 دج لقاء عملهم بعد التقاعد، نظرا لطبيعة نظام التقاعد المسير لمسارهم المهني والمخصص لغير الأجراء، والذي كان يسمح لهم بتقديم اشتراكات سنوية بسيطة أغلبها جزافية، مما أدى إلى حصولهم بعد تقاعدهم على معاشات منخفضة وبالتالي لا بد من محافظتهم على نشاطهم المعتاد بعد تقاعدهم وأغلب هذه المهن تصبح مع امتلاك سنوات الخبرة والتخصص مدرة أكثر للدخل مثل مهنة المحاماة والأطباء الخ... الخ، مما يتيح الفرصة لهذه الفئة لإعادة الاندماج في سوق العمل بعد التقاعد وبالتالي الاستفادة من المعاش التقاعدي وراتب مهنة بعد التقاعد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العلاقة تدعم نتائج العلاقة السابقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة المتقاعد ونوع عمله بعد التقاعد، حيث كلما كان المستوى التعليمي جيدا كلما تنوعت المهن بعد التقاعد، فتبين القراءة الإحصائية للجدول والتي أثبتت أن مستوى دخل العمل بعد التقاعد مرتبط بطبيعة المهنة قبل التقاعد، أن المتقاعد الذي كان يعمل قبل تقاعده كعامل بسيط ويتقاضى أجرا ضعيفا لا يمكنه بعد التقاعد الحصول على عمل أحسن من وظيفته قبل تقاعده لأنه لا يملك المؤهلات العلمية اللازمة لذلك وبالتالي لا يمكنه الحصول على دخل جيد لأنه يعمل إما في الزراعة الأسرية المعيشية أو كعامل بسيط وهو ما يفسر ضعف الدخل الناتج عن عمل بعد التقاعد للعمال والموظفين وأصحاب المهن الحرة. أما رب الأسرة المتقاعد الذي كان قبل تقاعده إطارا عاليا أو صاحب مهنة راقية فهو يملك المؤهلات العلمية والخبرة اللازمة التي تسمح له بالحصول على عمل بعد التقاعد يؤمن له دخل جيد مقارنة بالمراكز المهنية الأخرى وهذا ما يفسر ارتفاع دخل عمل بعد التقاعد بالنسبة لهذه الفئة المحضوذة بنوعية حياة كريمة مقارنة بالفئة الأولى التي تعاني بدون شك من فقر الدخل، وبهدف معرفة كيفية تأثير المركز الاجتماعي السابق على مدى بحث رب الأسرة المتقاعد عن عمل قمنا بربط العلاقة بين المركز المهني السابق بمدى البحث عن عمل بعد التقاعد مما مكننا من الحصول على النتائج التالية:

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

الجدول 36: العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بمدى البحث عن عمل بعد التقاعد

المجموع	لا	نعم	البحث عن عمل بعد التقاعد	
			ك	المركز المهني السابق
81	72	9	ك	عامل
100	88,9	11,1	%	
78	70	8	ك	موظف
100	89,7	10,3	%	
71	58	13	ك	إطار متوسط
100	81,7	18,3	%	
80	62	18	ك	إطار عالي
100	77,5	22,5	%	
6	6	-	ك	مهنة حرة
100	100	-	%	
3	1	2	ك	مهنة راقية
100	33,3	66,7	%	
(1) 319	269	50	ك	المجموع
100	84,3	15,7	%	
$\chi^2 = 13.22$ بدرجة حرية 5 واحتمال $(0.05 > 0.021)$			اختبار الكاي تربيع	

تبين أرقام الجدول (36) أن 84.3% لا يمارسون ولا يبحثون عن عمل بعد التقاعد والعودة الى القوى العاملة المنتجة في سن متقدمة مقابل نسبة 15.7% من أرباب الأسر المتقاعدين الذين لا يمارسون عمل بعد التقاعد ولكنهم يرغبون في العودة الى سوق العمل ويبحثون عن ممارسة أي نشاط مدر للدخل خلال فترة إجراء هذه الدراسة. وتختلف هذه النسبة باختلاف مركزهم المهني السابق، فنجد أن نسبة أفراد العينة الذين لا يمارسون ولا يبحثون عن العودة الى القوى تقدر بـ 88.9% لفئة "العمال" و 89.7% لدى فئة "الموظفين" و 81.7% بالنسبة للإطارات المتوسطة لتبلغ 77.5% لدى "الإطارات العالية" في حين نجد 100% من أصحاب "المهن الحرة" و 33.3% بالنسبة لأصحاب "المهن الراقية" لا يبحثون عن عمل بعد التقاعد وبالتالي العودة لسوق العمل.

(1) 319 فرد لا يمارسون عمل بعد تقاعدهم.

كما أثبتت نتائج اختبار كاي تربيع أنه كلما ارتفع المركز المهني السابق كلما زاد مدى البحث عن بعد التقاعد، ويمكن إرجاع هذه النتائج إلى طبيعة المشكلات الأساسية التي يعاني منها المتقاعدون، فكلما ارتفع مركزهم المهني قبل التقاعد كلما زادت المشكلات الاجتماعية المرتبطة بمرحلة التقاعد، حيث أثبتت النتائج أن أصحاب المراكز المهنية العالية أقل رضا على أوضاعهم الأسرية رغم ارتفاع معاشاتهم التقاعدية مقارنة بالمراكز المهنية الأخرى لأنهم يعانون من فقدان أدوارهم القيادية في العمل، بالإضافة إلى كثرة وقت الفراغ وهذا ما ينعكس سلباً على حياتهم داخل وخارج المحيط الأسري ما يجعلهم يفضلون الاستمرار في النشاط الاقتصادي لتعويض الأدوار التي فقدوها بالتقاعد وشغل وقت الفراغ فيبحثون عن عمل بدل الانسحاب من الحياة المهنية. وهو الأمر الذي يتوافق مع أفكار ومبادئ تيار الاستمرار في الأنشطة السابقة أو البديلة بعد التقاعد، حيث ترى نظرية الاستمرارية أن التقاعد الناجح يتصف بالقدرة على الاستمرار والمحافظة على العلاقات والنشاطات المتعلقة بمرحلة ما قبل التقاعد وأن المتقاعد يحاول قدر الإمكان التكيف مع مرحلة التقاعد من خلال إعطاء وقت أكبر للأدوار التي كان يزاولها قبل تقاعده عوضاً عن مزاولته لأدوار جديدة نظراً إلى أن كل تجارب المتقاعد السابقة تمكنه من اتخاذ قرارات متزنة تعينه على الاندماج في المجتمع.

أما بالنسبة لأصحاب المراكز المهنية السابقة المتدنية مثل العمال وأصحاب المهن الحرة فرغم تدني معاشاتهم التقاعدية، فهم أقل بحثاً عن عمل بعد التقاعد مقارنة بالمراكز المهنية الأخرى وهذا يرجع بالأساس إلى أن هذه الفئة من أرباب المتقاعدين يعانون من التعب والإرهاق لأنهم عادة ما يمارسون مهناً شاقة قبل التقاعد كما أنهم خلال مرحلة ما قبل التقاعد لم تكن مراكزهم المهنية مرتفعة أي لم تكن لهم أدوار قيادية. وبالتالي لا يشعرون بفقدان دورهم الإنتاجي المتصل بالعمل والوظيفة بل يحسون بالراحة والاستقرار عكس المراكز المهنية الأخرى لذلك يفضلون الانسحاب من الحياة المهنية، وهو ما يتوافق مع أفكار ومبادئ نظرية الأزمة التي تشير إلى أن ما يواجهه المسنين من أزمات نتيجة تخليهم عن أدوارهم التي كانوا يمارسونها يضطربهم إلى الانسحاب من الواقع الاجتماعي وبالتالي يعجزون عن تلبية احتياجاتهم والاندماج مع البيئة المحيطة بهم فيميلون إلى العزلة الاجتماعية.

وبالارتكاز على ما سبق يمكننا القول أن المركز المهني السابق والمستوى التعليمي محددان أساسيان للمشاركة المجتمعية لرب الأسرة المتقاعد في النشاط الاقتصادي ومنه فكلما ارتفع المركز الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد خلال مرحلة العمل كلما توفرت له فرص عمل أفضل وبدخل أفضل خلال مرحلة التقاعد. وتتوافق هذه النتائج مع نتائج دراسة (المحافظة السامية للتخطيط المغربية-2006)⁽¹⁾ والتي أثبتت أن المركز المهني محدد أساسي لمشاركة المتقاعدين في النشاط الاقتصادي و30% فقط من المتقاعدين الذين كانوا عمالا أجراء استطاعوا الحفاظ على نفس المركز المهني بعد التقاعد. كما توافقت أيضا هذه النتائج مع نتائج دراسة (بلعربي-2017)⁽²⁾ التي أجراها على عمال التربية حيث لاحظ أن نسبة كبيرة منهم يلجأون إلى شغل أنفسهم بممارسات مهنية بسيطة مربحة.

2- علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بالآفاق المستقبلية في تحقيق مشاريع اقتصادية: لغرض تحديد العلاقة بين المتغير المستقل بالمتغير التابع للدراسة قمنا على التوالي بالربط بين مؤشر المركز المهني السابق بمؤشر مدى البحث عن مشروع اقتصادي حيث استخلصنا النتائج في الجدول الموالي:

¹ Haut-commissariat au plan_ Op. cit, p153.

⁽²⁾ عبد القادر بلعربي، ص 149.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

الجدول 37: العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بمدى البحث عن مشروع اقتصادي مستقبلي

المجموع	لا	نعم	البحث عن مشروع مستقبلي	
			ك	المركز المهني السابق
103	98	5	ك	عامل
100	95,1	4,9	%	
95	80	15	ك	موظف
100	84,2	15,8	%	
89	66	23	ك	إطار متوسط
100	74,2	25,8	%	
100	69	31	ك	إطار عالي
100	69	31	%	
9	9	-	ك	مهنة حرة
100	100	-	%	
4	2	2	ك	مهنة راقية
100	50	50	%	
400	324	76	ك	المجموع
100	81	19	%	
$\chi^2 = 30.7$ بدرجة حرية 5 واحتمال $(0.05 > 0.00)$			اختبار الكاي تربيع	

يتبين من خلال أرقام الجدول (37) أن 81% من أفراد العينة لا يفكرون في تحقيق مشروع اقتصادي في المستقبل القريب وتختلف هذه النسبة باختلاف طبيعة المهنة الأخيرة التي مارسها رب الأسرة قبل تقاعده، فيلاحظ أنها تتخفض بارتفاع المركز المهني السابق، حيث انتقلت هذه النسبة من 95.1% بالنسبة لفئة "العمال" إلى 84.2% لفئة "الموظفين" ثم إلى 74.2% بالنسبة لفئة "الإطارات المتوسطة" ثم لتصل إلى 69% بالنسبة لفئة "الإطارات العليا" و 50% لأصحاب "المهن الراقية" وبعدها إلى 100% بالنسبة لفئة "المهن الحرة".

وأثبتت نتائج الاختبار الإحصائي الكاي تربيع عند مستوى الدلالة الإحصائية 5% هذه النتيجة، أي أنه كلما كان المركز المهني قبل مرحلة التقاعد مرتفعاً كلما زادت المشاركة الاقتصادية لرب الأسرة المتقاعد وبالتالي ارتفع دوره الإنتاجي في خدمة نفسه أولاً ثم أسرته ومجتمعه كما هو الحال بالنسبة للبحث عن عمل بعد التقاعد، إذ نجد أن الفئة الأكثر بحثاً عن تحقيق مشاريع اقتصادية في مرحلة التقاعد والتقدم في السن هم أصحاب المراكز

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

المهنية المرتفعة الذين يسعون إلى تحقيق هذه المشاريع لتعويض الأدوار المهنية التي فقدوها وكذلك شغل وقت الفراغ، كما أنهم قد يملكون المال الكافي لتحقيق هذه المشاريع لأن أجورهم قبل التقاعد كانت مرتفعة، على النقيض بالنسبة لأصحاب المراكز المهنية المتدنية، حيث أنهم أقل سعياً لتحقيق مشاريع اقتصادية في مرحلة التقاعد والتقدم في السن لأنهم يعانون من التعب والإرهاق، بالإضافة إلى أنهم لا يملكون المال الكافي لذلك بسبب ضعف أجورهم قبل التقاعد، كما أنهم أقل تأثراً بفقدان الأدوار المهنية مقارنة بالمراكز المهنية الأخرى ولكنهم أكثر معاناة من المشكلات الاقتصادية وهذا ما أثبتته النتائج في الجدول التالي والتي توضح لنا العلاقة بين المركز المهني السابق وأسباب عدم التفكير في مشاريع اقتصادية في هذه المرحلة.

الجدول 38: العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بالأسباب عدم تفكيره في مشروع مستقبلي

المجموع	بدون إجابة	بدون سبب	البحث عن الراحة	القناعة	أسباب مادية	أسباب صحية	أسباب اجتماعية	التقدم في السن	أسباب عدم التفكير في مشروع مستقبلي ⁽¹⁾	
									المركز المهني السابق	المركز المهني السابق
98	7	4	9	7	17	15	1	38	ك	عامل
100	7,1	4,1	9,2	7,1	17,3	15,3	1	38,8	%	
80	15	1	7	11	14	11	2	19	ك	موظف
100	18,8	1,3	8,8	13,8	17,5	13,8	2,5	23,8	%	
66	18	1	9	8	10	9	1	10	ك	إطار متوسط
100	27,3	1,5	13,6	12,1	15,2	13,6	1,5	15,2	%	
69	9	1	5	22	8	10	7	7	ك	إطار عالي
100	13,2	1,4	7,2	31,9	11,6	14,5	10,1	10,1	%	
9	-	-	2	1	2	2	-	2	ك	مهنة حرة
100	-	-	22,2	11,1	22,2	22,2	-	22,2	%	
2	-	1	-	-	-	-	1	-	ك	مهنة راقية
100	-	50	-	-	-	-	50	-	%	
324 ⁽²⁾	49	8	32	49	51	47	12	76	ك	المجموع
100	15,1	2,5	9,9	15,1	15,7	14,5	3,7	23,5	%	
$\chi^2 = 97.25$ بدرجة حرية 35 واحتمال $(0.05 > 0.00)$									اختبار الكاي تربيع	

⁽¹⁾ سؤال مفتوح - أنظر الملحق رقم 01.

⁽²⁾ 324 فرد ليس لديه الرغبة في إنجاز مشروع اقتصادي مستقبلي.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

تبين الأرقام في الجدول رقم (38) العلاقة الإرتباطية بين أسباب المركز المهني السابق لأفراد العينة بمؤشر عدم تفكيرهم في تحقيق مشروع اقتصادي، حيث يتضح من خلال نتائج اختبار كاي تربيع وجود علاقة ارتباطية معنوية عند مستوى الدلالة 5% بين أسباب عدم التفكير في تحقيق مشروع اقتصادي ونوع المهنة قبل التقاعد، فنلاحظ أن 38.8% ممن كانوا يشتغلون كعمال مقابل 23.8% ممن كانوا يشتغلون كموظفين ومقابل 22.2% من أصحاب المهن الحرة يشيرون إلى أن سبب عدم تفكيرهم في إنجاز مشروع اقتصادي مستقبلي يعود بالدرجة الأولى إلى عامل التقدم في السن، كما يشير على التوالي 17.3% من فئة العمال مقابل 17.5% من الموظفين و22.2% من أصحاب المهن الحرة إلى أن العامل المادي هو الذي يمنعهم ويؤثر حتى في التفكير في تحقيق مشاريع اقتصادية مستقبلية تخرجهم من الوضعية الحرجة التي تتميز بقلة المداخل. أما بالنسبة لفئة الإطارات المتوسطة فنلاحظ أن أسباب عدم التفكير في تحقيق المشاريع الاقتصادية تتوزع بنسب متقاربة نوعا ما بين مختلف القيم، وبالنسبة لفئة الإطارات العالية تشير 31.9% منهم إلى عامل الاكتفاء والقناعة، أما أصحاب المهن الراقية فيشير 50% منهم إلى الأسباب الاجتماعية و50% منهم لا يوجد لديهم سبب معين يمنعهم من التفكير في مشروع اقتصادي مستقبلي.

ويمكننا أن نستخلص بأن هذه النتائج تثبت وتدعم النتائج المتحصل عليها في الجداول السابقة الذكر، حيث يأتي في مقدمة أسباب عدم التفكير في مشروع اقتصادي بالنسبة للعمال البسطاء والموظفين وأصحاب المهن الحرة عامل التقدم في السن ثم العامل المادي متبوعا بعامل التعب والإرهاق، ويرجع هذا إلى أن هذا النوع من المهن عادة ما تكون شاقة ومتعبة لأصحابها وذات مستويات أجور متدنية وهذا يجعل نمط حياتهم غير مستقر وممتلى بالعديد من المعوقات وصراعات التعايش اليومية. أما بالنسبة لأصحاب المراكز المهنية العالية فتكمن الأسباب الرئيسية في عدم التفكير في مشاريع اقتصادية أولا في الاكتفاء والقناعة ثم في الأسباب الاجتماعية بالإضافة إلى أسباب أخرى، فهم أقل تأثرا بالأسباب المادية لأنهم عادة ما تكون معاشاتهم التقاعدية مرتفعة وهو ما يفسر الاكتفاء والقناعة لدى فئة كبيرة من الإطارات العالية.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

ثالثاً: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل بمشاركته في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي في مرحلة التقاعد

بهدف معرفة وتحديد كيفية مشاركة أفراد العينة في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي في فترة التقاعد وبالتركيز على مدى قيامهم بالأعمال التطوعية وشكل العمل التطوعي الذي يقومون به وطبيعة مساهمتهم في الأعمال التطوعية وأهم الأسباب المؤدية إلى ممارستهم للأعمال التطوعية، بالإضافة إلى أسباب عدم مشاركتهم في الأعمال التطوعية، توصلنا إلى النتائج التالية التي توضح توزيع شكل العمل التطوعي حسب المركز المهني السابق:

الجدول 39: العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بشكل العمل التطوعي

المجموع	أشكال أخرى	الانخراط في الجمعيات	عمل فردي	شكل العمل التطوعي ⁽¹⁾ المركز المهني السابق	
				ك	عامل
24	2	1	23	ك	عامل
100	8,3	4,2	95,8	%	
29	1	3	26	ك	موظف
100	3,4	10,3	89,7	%	
36	1	7	30	ك	إطار متوسط
100	2,8	19,4	83,3	%	
50	1	17	33	ك	إطار عالي
100	2	34	66	%	
1	-	-	1	ك	مهنة حرة
100	-	-	100	%	
2	-	-	2	ك	مهنة راقية
100	-	-	100	%	
142 ⁽³⁾	5	28	115	ك	المجموع ⁽²⁾
100	3,5	19,7	81	%	
$\chi^2 = 27.58$ بدرجة حرية 15 واحتمال $(0.05 > 0.024)$				اختبار الكاي تربيع	

توضيح: الجدول المزدوج (39) يربط العلاقة بين سؤال متعدد الإجابة (QCM) المتمثل في شكل عمل التطوع وسؤال وحيد الإجابة والمتمثل في المركز المهني السابق

⁽¹⁾ سؤال متعدد الإجابات (QCM) - أنظر الملحق رقم 01.

⁽²⁾ جدول تجميعي: المجموع الأفقي يمثل المجموع الكلي لعدد الإجابات "بنعم=1" لكل نشاط بالنسبة لـ(142).

⁽³⁾ 142 فرد يمارس العمل التطوعي في مرحلة التقاعد.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

(QCS). وتشير نتائج الجدول إلى أن 81% من أفراد العينة الذين يقومون بالأعمال التطوعية يشاركون فيها بشكل فردي مقابل 19.7% منهم ينخرطون في الجمعيات و3.5% يشاركون بأشكال أخرى. وتختلف نسب مشاركة أفراد العينة في الأعمال التطوعية بشكل فردي باختلاف مركزهم المهني السابق، فنجد نسبة 95.8% من فئة "العمال" يقومون بالأعمال التطوعية بشكل فردي مقابل 89.4% لدى فئة "الموظفين" و83.3% لدى فئة "الإطارات المتوسطة" و66% لدى "الإطارات العليا" مقابل 100% على التوالي لأصحاب "المهن الحرة" و"المهن الراقية". ومنه يمكننا القول أن أرباب الأسر المتقاعدين ذوي المراكز المهنية المتدنية يمارسون العمل التطوعي بشكل فردي بسبب تدني مستواهم التعليمي والثقافي، فيتطوعون بشكل فردي دون الانضمام إلى الجمعيات. أما أصحاب المراكز المهنية المرتفعة فبحكم ثقافتهم ومستواهم التعليمي العالي يفضلون العمل التطوعي من خلال الانضمام إلى الجمعيات لتأطير عملهم التطوعي ويكون أكثر فاعلية في المجتمع وكذلك لتعويض مركزهم الاجتماعي الذي فقده بخروجهم إلى التقاعد، فينظمون إلى الجمعيات وقد يشرفون عليها لتعويض الأدوار التي فقدها بفقدان مركزهم المهني وهذا ما يؤدي إلى الاختلاف في طبيعة المساهمة في العمل التطوعي.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

الجدول 40: العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بطبيعة مساهمته في العمل التطوعي

المجموع	القيام بنشاط فكري	الإشراف على العمل	القيام بجهد عضلي	تقديم مبالغ مالية	طبيعة المساهمة في العمل التطوعي (1)	
					المركز المهني السابق	
24	-	3	17	19	ك	عامل
100	-	12,5	70,8	79,2	%	
29	4	6	12	18	ك	موظف
100	13,8	20,7	41,4	62,1	%	
36	13	8	18	18	ك	إطار متوسط
100	36,1	22,2	50	50	%	
50	15	17	16	29	ك	إطار عالي
100	30	34	32	58	%	
1	-	-	-	1	ك	مهنة حرة
100	-	-	-	100	%	
2	1	-	-	1	ك	مهنة راقية
100	50	-	-	50	%	
⁽³⁾ 142	33	34	63	86	ك	المجموع ⁽²⁾
100	23,2	23,9	44,4	60,6	%	
$\chi^2 = 39.06$ بدرجة حرية 20 واحتمال $(0.05 > 0.007)$					اختبار الكاي تربيع	

توضيح: الجدول المزدوج (40) يربط العلاقة بين سؤال متعدد الإجابة (QCM) المتمثل في طبيعة المساهمة في العمل التطوعي وسؤال وحيد الإجابة والمتمثل في المركز المهني السابق (QCS).

وتبين أرقام الجدول من خلال نتائج الاختبار (كاي تربيع) وجود علاقة ارتباطية بين المركز المهني السابق لأفراد العينة بطبيعة مساهمتهم في العمل التطوعي في فترة التقاعد عند مستوى المعنوية 5%. وتشير هذه الأرقام إلى أن 100% من أصحاب المهن الحرة سابقا يساهمون في العمل التطوعي عن طريق تقديم مبالغ مالية مقابل 79.2% من العمال يساهمون أيضا بالمبالغ المالية وكذلك 70.8% منهم يساهمون بالجهد العضلي. أما بالنسبة

(1) سؤال متعدد الإجابات (QCM) - أنظر الملحق رقم 01.

(2) جدول تجميعي: المجموع الأفقي يمثل المجموع الكلي لعدد الإجابات "نعم=1" لكل نشاط بالنسبة لـ(142).

(3) 142 فرد يمارس العمل التطوعي في مرحلة التقاعد.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

لأصحاب المركز المهني السابق (موظف) فيساهم 62.1% منهم بالمبالغ المالية و41.4% بالجهد العضلي ويشرف 20.7% منهم على العمل التطوعي. أما بالنسبة لأصحاب المركز المهني السابق (إطار متوسط) فيساهم 50% منهم بمبالغ مالية و50% بجهد عضلي و22.2% منهم يشرفون على العمل التطوعي و36.1% يقومون بنشاط فكري، وبالنسبة للإطارات العالية فيساهم 58% منهم بمبالغ مالية و32% بجهد عضلي و34% يشرفون على العمل التطوعي و30% يقومون بجهد فكري، أما أصحاب المهن الراقية فيساهم 50% منهم بالمبالغ المالية و50% بالجهد الفكري.

ومنه يمكننا الاستنتاج أنه كلما ارتفع المركز المهني لرب الأسرة المتقاعد زادت مساهمته في العمل التطوعي لاسيما بالإشراف على العمل التطوعي وكذلك القيام بالجهد الفكري. حيث يقوم أغلب أصحاب المراكز المهنية السابقة المتدنية كالعامل وأصحاب المهن الحرة بالمساهمة في العمل التطوعي من خلال تقديم مبالغ مالية أو القيام بجهد عضلي وهذا بسبب تدني مستواهم التعليمي الذي لا يسمح لهم بالقيام بجهد فكري أو الإشراف على العمل الخيري والانضمام إلى الجمعيات واللجان المحلية... وغيرها وبالتالي الميل للعمل التطوعي بشكله الفردي. وعلى العكس فكلما ارتفع المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد زادت نسبتهم في الانخراط في الجمعيات وتختلف تماما طبيعة مساهماتهم في العمل التطوعي مقارنة بالفئة السابقة فهم يميلون إلى المساهمة بالجهد الفكري والإشراف على العمل التطوعي، بمعنى أنهم زادت فاعليتهم أكثر في القيام بالأعمال التطوعية وهذا يرجع بالأساس لارتفاع المستوى التعليمي والقدرة على القيادة التي اكتسبوها من مناصبهم قبل التقاعد حيث يمكنهم ترأس الجمعيات والمؤسسات الخيرية وتسييرها والتخطيط للمشاريع التطوعية والابتكار وهذا ما يجعل دورهم في العمل التطوعي أكثر تنظيم أو تأثيرا في المجتمع. ولغرض معرفة طبيعة العلاقة الإرتباطية بين المستوى التعليمي كمؤشر للمتغير المستقل (المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل) بأسباب ممارسة العمل كمؤشر للمتغير التابع (شبكة الأدوار المجتمعية في مرحلة التقاعد) تحصلنا على النتائج في الجدول التالي:

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

الجدول 41: العلاقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة المتقاعد بالأسباب التي دفعته لممارسة العمل التطوعي

المجموع	أسباب أخرى	لابتغاء الثواب	للاستمرار في الحركة	لقضاء وقت الفراغ	الرغبة في المساعدة	أسباب ممارسة العمل التطوعي (1)	
						المستوى التعليمي	المجموع
9	-	8	2	3	5	ك	أمي
100	-	88,9	22,2	33,3	55,6	%	
17	-	15	1	-	10	ك	يقراً ويكتب
100	-	88,2	5,9	-	58,8	%	
7	-	7	1	-	4	ك	ابتدائي
100	-	100	14,3	-	57,1	%	
7	-	7	3	1	6	ك	متوسط
100	-	100	42,9	14,3	85,7	%	
51	-	35	15	8	39	ك	ثانوي
100	-	68,6	29,4	15,7	76,5	%	
51	1	26	18	5	38	ك	جامعي
100	2	51,0	35,3	9,8	74,5	%	
⁽³⁾ 142	1	98	40	17	102	ك	المجموع (2)
100%	0,7	69	%28,2	%12	%71,8	%	
$\chi^2 = 40.33$ بدرجة حرية 25 واحتمال $(0.05 > 0.027)$						اختبار الكاي تربيع	

توضيح: الجدول المزدوج (41) يربط العلاقة بين سؤال متعدد الإجابة (QCM) المتمثل في أسباب ممارسة العمل التطوعي وسؤال وحيد الإجابة والمتمثل في المستوى التعليمي (QCS). ونلاحظ من خلال أرقام الجدول أن 71.8% من أرباب الأسر المتقاعدين يرغبون في المشاركة في العمل التطوعي بسبب رغبتهم في المساعدة مقابل 69% منهم لابتغاء الأجر والثواب، وتختلف هذه الأسباب باختلاف المستوى التعليمي لأفراد العينة. إذ يرغب حوالي 88% من أفراد العينة بدون مستوى تعليمي بالإضافة إلى 100% من أصحاب المستوى الابتدائي والمتوسط في ابتغاء الأجر والثواب لقاء قيامهم بالأعمال التطوعية مقابل قيام نسبة 76.5% من ذوي المستوى الثانوي و74.5% من ذوي المستوى

(1) سؤال متعدد الإجابات (QCM) - أنظر الملحق رقم 01.

(2) جدول تجميعي: المجموع الأفقي يمثل المجموع الإجابات الكلي "بنعم" I=1 لكل نشاط بالنسبة لـ (142).

(3) 142 فرد يمارس العمل التطوعي في مرحلة التقاعد.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

الجامعي بالعمل التطوعي رغبة في المساعدة. كما تثبت نتائج اختبار كاي تربيع وجود علاقة ارتباطية معنوية عند مستوى الدلالة 5% بين أسباب العمل التطوعي والمستوى التعليمي رب الأسرة المتقاعد.

ومنه وبالارتكاز على القراءة الإحصائية لنتائج الجدول السابق يمكننا القول أن أغلب أفراد العينة باختلاف مستوياتهم التعليمي يمارسون العمل التطوعي بسبب نمو الوازع الديني فيستثمرون وقتهم في تقديم المساعدة والأعمال الخيرية ويحرصون على المداومة عليها لابتغاء الأجر والثواب. وتساهم نسبة كبيرة من أفراد العينة ذوي المستوى التعليمي المتوسط والثانوي والجامعي في العمل التطوعي رغبة في المساعدة بحكم ارتفاع مستوياتهم الثقافي فيرغبون في تفعيل دورهم في المجتمع من خلال المساهمة الفعالة بالاندماج في العمل الجمعي والإشراف على الأعمال التطوعية وتنظيمها. وفي هذا السياق فقد أثبتت الدراسة التونسية السابقة للصامت أنه كلما أولى المسن أهمية للجانب الديني كلما أقبل أكثر على ممارسة الأنشطة الخيرية وكلما خصص وقت أطول لتقديم العون والمساعدة للآخرين وكلما ارتفع المستوى التعليمي والثقافي للمسن كلما أدرج نفسه في العمل التطوعي وكلما خصص ساعات أكثر لممارسة الأعمال التطوعية.

رابعاً: علاقة المركز الاجتماعي لرب الأسر أثناء مرحلة العمل بنظرة المجتمع له في مرحلة التقاعد: لمعرفة طبيعة العلاقة الارتباطية بين مؤشر المتغير المستقل المتمثل في المركز المهني السابق بمؤشر المتغير التابع والمتمثل في نظرة المجتمع إلى رب الأسرة المتقاعد من وجهة نظره ، حيث حصلنا على النتائج والتي تظهر في الجدول التالي:

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

الجدول 42: العلاقة بين المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد بنظرة المجتمع له

المجموع	آخر	لا أدري	نظرة تهميش	نظرة شفقة	نظرة عادية	نظرة اهتمام	النظرة المجتمعية ⁽¹⁾	
							المركز المهني السابق	
102	4	4	7	2	67	18	ك	عامل
100	3,9	3,9	6,9	2	65,7	17,6	%	
93	9	2	7	3	50	22	ك	موظف
100	9,7	2,2	7,5	3,2	53,8	23,7	%	
89	6	8	7	-	45	23	ك	إطار متوسط
100	6,7	9	7,9	-	50,6	25,8	%	
100	11	6	18	3	39	23	ك	إطار عالي
100	11	6	18	3	39	23	%	
9	2	1	1	-	5	-	ك	مهنة حرة
100	22,2	11,1	11,1	-	55,6	-	%	
4	-	1	1	-	2	-	ك	مهنة راقية
100	-	25	25	-	50	-	%	
⁽²⁾ 397	32	22	41	8	208	86	ك	المجموع
100	8,1	5,5	10,3	2	52,4	21,7	%	
$\chi^2 = 37.58$ بدرجة حرية 25 واحتمال $(0.05 < 0.051)$								اختبار الكاي تربيع

تبين النتائج في الجدول رقم (42) علاقة طبيعة المهنة الممارسة قبل التقاعد من طرف أفرأ العينة بالنظرة المجتمعية لهم من وجهة نظرهم، وتشير هذه النتائج إلى أن النسبة الكبيرة من أفراد العينة باختلاف مراكزهم المهنية السابقة يرون أن المجتمع ينظر إليهم بنظرة عادية أي أنهم يعتقدون أن نظرة المجتمع لهم لم تختلف عما كانت عليه قبل التقاعد حيث تتراوح هذه النسبة ما بين 39% لذوي المركز المهني العالي وترتفع إلى 65.9% لذوي المركز المهني كعامل. ويرى 17.6% من أفراد العينة الذين كانوا عمالا أنهم يحضون بنظرة الاهتمام والتقدير وتبلغ هذه النسبة 23.7% بالنسبة للموظفين و25.8% للإطارات المتوسطة و23% بالنسبة للإطارات العالية. ويرى 6.9% من العمال أن المجتمع ينظر إليهم بتهميش وعدم تقدير وتستمر هذه النسبة في الارتفاع لتصل إلى 18% للإطارات

⁽¹⁾ سؤال مفتوح - أنظر الملحق رقم 01.

⁽²⁾ 3 أفراد لم يقوموا بتحديد نظرة المجتمع لهم.

الفصل الخامس: تحليل الفرضية الأولى

العالية و25% لأصحاب المهن الراقية أي كلما ارتفع المركز المهني السابق زادت نظرة التهميش وعدم التقدير لرب الأسرة المتقاعد. كما وتشير نتائج اختبار الكاي تربيع إلى عدم وجود اختلاف في توزيع النظرة المجتمعية لرب الأسرة المتقاعد حسب طبيعة مركزه المهني قبل التقاعد عند مستوى الدلالة الإحصائية 5%.

وبالاستناد على القراءة الإحصائية للجدول السابق يمكن أن نستخلص إن هناك نسبة معتبرة من أرباب الأسر المتقاعدين يرون أنهم يحضون بالاهتمام والتقدير باختلاف مراكزهم المهنية السابقة وقد يرجع ذلك إلى أنهم حافظوا على مكانتهم في المجتمع المحيط بحفاظهم على مشاركتهم المجتمعية إما من خلال عودتهم للنشاط الاقتصادي أو من خلال تعويض أدوارهم المهنية التي فقدوها بإحالتهم على التقاعد بأنشطة مجتمعية أخرى كالقيام بالأعمال التطوعية جعلهم يحسون أنهم لا يزال لهم دور فعال في المجتمع وراضون على أوضاعهم العامة في المجتمع وأن المجتمع لم يغير نظرتهم وهو ما يتفق مع طرح نظرية النشاط لـ لأبيرتش وهارغست (Albrechts & Herighusst) والتي تؤكد على أن المسنين النشطين أكثر رضا عن حياتهم، كما ترى أيضا أن النشاط هو أساس الحياة لجميع أفراد المجتمع وخاصة لدى المسنين وتؤكد على أهمية مواصلة كبار السن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية مع إيجاد بدائل لأدوارهم الاجتماعية.

وترى أيضا نسبة كبيرة من أرباب الأسر المتقاعدين أن المجتمع ينظر لهم بنظرة عادية أي لم تتغير عما كانت عليه سابقا، وهم المتقاعدون الذين استطاعوا أن الاندماج والتوافق مع مرحلة التقاعد وهو ما ذهبت في طرحها إليه نظرية الاستمرارية والتي تفترض بأن الفرد المتقاعد يحاول ما أمكن أن يتوافق مع مرحلة التقاعد لأنها قدر لا مفر منه عوضا عن مزولة أدوار جديدة، وتستند هذه الفرضية على النتائج التي تشير إلى أن كبار السن يحاولون التمسك بأنماط حياتهم التي درجوا عليها وأن الكثير منهم يحاول جعل حياته قبل التقاعد مثل نمط حياته بعد التقاعد. كما يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أهمية الاستقرار النسبي للأدوار ولا يعطون أهمية كبيرة للجوانب السلبية للتقاعد.⁽¹⁾

(1) سماح سالم سالم، سمر صبحي يوسف، أمل جابر سيد، مرجع سابق، ص137.

كما بينت النتائج أنه كلما ارتفع المركز المهني السابق تزداد نسبة أرباب الأسر الذين يعتقدون أن المجتمع ينظر لهم بنظرة التهميش وعدم التقدير وهذا قد يرجع إلى أن هؤلاء الأفراد بعد تقاعدهم لم يستطيعوا أن يحافظوا على مكانتهم الاجتماعية التي اكتسبوها بمركزهم المهني المرتفع لأنهم اختاروا الانسحاب من المجتمع ولم يبحثوا عن أدوار جديدة تمكنهم من التوافق مع مرحلة التقاعد وهو ما يجعلهم يرون أن المجتمع ينظر لهم بتهميش وعدم تقدير، وتطبق على هذه الفئة نظرية الانسحاب لـ كمنج وهنري (Cumming & Henery) والتي ترى أن التقاعد أو التقدم في السن عموماً يحدث نوعاً من الانسحاب المتبادل بين الفرد والمجتمع، فالفرد يقلص من الأدوار التي يمارسها وفي نفس الوقت يتخلى المجتمع عن الفرد المسن⁽¹⁾.

ورغم ذلك فحسب نتائج اختبار كاي تربيع فإنه لا يوجد اختلاف كبير في النظرة المجتمعية للمتقاعدين مهما اختلف مركزهم المهني السابق، فالنسبة الكبيرة منهم يحضون بالاهتمام والتقدير أو بالنظرة العادية أي كما كانت عليه قبل التقاعد وهذا يرجع بالأساس إلى القيم التي لم تتغير كثيراً في مجتمعاتنا الإسلامية والعربية والتي تقوم على اهتمام وتقدير كبير السن مهما كان مركزه الاجتماعي.

(1) إبراهيم يونس، مرجع سابق، ص 123.

خلاصة واستنتاج الفرضية الأولى

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكننا القول بعد تحقق معظم العلاقات السابقة التي ربطت بين مؤشرات مفهوم المركز الاجتماعي أثناء مرحلة العمل بمؤشرات مفهوم الدور الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد وأن الفرضية الأولى قد تحققت، إذ كلما ارتفع المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل كلما حافظ في مرحلة التقاعد على شبكة أدواره الأسرية القيادية ويمكننا القول أيضا أنه كلما ارتفع المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل كلما تنوعت أنشطته اليومية المنزلية وحافظ على شبكة أدواره الأسرية القيادية في التسيير المالي للأسرة واستشارة الأبناء له وكان أكثر رضا على أوضاعه الأسرية العامة، ولكن ارتفاع المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل لا يؤثر على دورهم السلطوي فأرياب الأسر المتقاعدين يحافظون على دورهم السلطوي القيادي كما يقومون برعاية أحفادهم في مرحلة التقاعد مهما اختلف مركزهم الاجتماعي أثناء مرحلة العمل. وكلما ارتفع المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل زادت المشاركة المجتمعية أثناء مرحلة التقاعد في مجالات الأنشطة النافعة للمجتمع، وتنوعت أنشطتهم الاقتصادية وارتفع مستوى دخلهم الناتج عن ممارسة هذه الأنشطة، حيث يميل أصحاب المراكز الاجتماعية المرتفعة إلى تفعيل دورهم وزيادة مشاركتهم في النشاط الاقتصادي في حين يميل أصحاب المراكز الاجتماعية المتدنية إلى الانسحاب من النشاط الاقتصادي. كما تزيد مشاركتهم الاجتماعية في العمل التطوعي وكانت أكثر فاعلية من خلال الانخراط في العمل التطوعي الجماعي والإشراف على الأعمال التطوعية وتنظيمها.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

تمهيد.

المبحث الأول: علاقة الوضع المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته الأسرية.

أولاً: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بممارسته للأنشطة اليومية الأسرية .

ثانياً: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بأدائه لشبكة أدواره الأسرية .

ثالثاً: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بنظرة أفراد الأسرة له من وجهة نظره وتقييمه الذاتي لأوضاعه الأسرية.

المبحث الثاني: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته المجتمعية.

أولاً: علاقة الوضع المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بممارسة الأنشطة اليومية المجتمعية.

ثانياً: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته في سوق العمل وتحقيق مشاريع اقتصادية مستقبلية.

ثالثاً: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي

رابعاً: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بالنظرة المجتمعية.

خلاصة واستنتاج الفرضية الثانية.

تمهيد

يتم التركيز في هذا الفصل على تحليل الفرضية الثانية والتي مفادها: يؤثر الوضع المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد على أداءه لشبكة أدواره الاجتماعية الأسرية والمجتمعية خلال مرحلة التقاعد، من خلال اختبار العلاقة بين مؤشرات المتغير المستقل (الوضع المعيشي الحالي) والتي تم تحديدها في (09) مؤشرات أساسية تتمثل في: مدى تراجع المستوى المعيشي بعد التقاعد، المستوى المعيشي للأسرة، مدى كفاية المعاش التقاعدي، مستوى المعاش التقاعدي، عدد أفراد الأسرة المعالين، التقييم الذاتي للوضع المادي، الادخار لمرحلة التقاعد بالإضافة إلى أسباب التقاعد، والتي تم ربطها بمؤشرات المتغير التابع في بعده الخاص بشبكة الأدوار الأسرية وهذا في المبحث الأول الذي تمحور حول علاقة الوضع المعيشي الحالي بالأدوار الأسرية لرب الأسرة المتقاعد، والمتمثلة أساساً في: مدى ممارسته لأنشطة قضاء اليوم في المنزل (المشاركة الأسرية)، مدى مساهمته في تسير الشؤون المالية للأسرة، مدى اتخاذه للقرارات الأسرية، مدى استشارة أبنائه له في اتخاذ قراراتهم ومدى رعايته لأحفاده وأخيراً تقييمه الذاتي لأوضاعه الأسرية.

كما تم أيضاً ربط مؤشرات المتغير المستقل (09) سابقة الذكر بمؤشرات المتغير التابع في بعده الخاص بشبكة الأدوار المجتمعية وهذا في المبحث الثاني للفصل الذي تمحور حول علاقة الوضع المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بشبكة أدواره المجتمعية والمتمثلة أساساً في ممارسة عمل بعد التقاعد ومساهمته في قوة العمل، مدى ممارسته للأنشطة اليومية المجتمعية وكذلك مدى مشاركته في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي بالإضافة إلى تقييمه الذاتي للأوضاع المادية ونظرة المجتمع له في مرحلة تقاعده من الوظيفة والعمل.

المبحث الأول: علاقة الوضع المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته الأسرية
يهدف هذا المبحث إلى معرفة كيفية تأثير مؤشرات المستوى المعيشي لرب الأسرة المتقاعد (متغير مستقل) على بعض مؤشرات المتغير التابع والتي تتمثل في أنشطة استغلال أوقات الفراغ في محيط الأسرة، طبيعة الأدوار الإشرافية والقيادية المتعلقة بمركزه الاجتماعي كرب أسرة متقاعد والمتمثلة في معرفة مدى مساهمته في تسيير الشؤون المالية ومدى تمتعه بالسلطة واتخاذ القرارات داخل الأسرة، كذلك مدى رضوخ الأبناء للقرارات الصادرة عنه ومدى استشارة الأبناء له في اتخاذ قراراتهم بالإضافة إلى مدى رجوعهم له لحل مشاكلهم ومدى رعايته لأحفاده والتمثلات الاجتماعية لأعضاء الأسرة اتجاهه من وجهة نظره وتقييمه الذاتي لأوضاعه العامة لأسرة.

أولاً: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بممارسته للأنشطة اليومية الأسرية

بهدف التطرق إلى العلاقة بين مدى تراجع مستوياتهم المعيشية في فترة التقاعد بمشاركة أفراد العينة في النشاطات اليومية في المحيط الأسري من خلال مدى مشاركتهم في بعض الأنشطة اليومية الروتينية (أنشطة استغلال أوقات الفراغ أو ما يسمى بأنشطة الفراغ الايجابية) جاءت النتائج كما هو موضح في الجدول يلي:

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

الجدول 43: العلاقة بين مدى تراجع المستوى المعيشي لرب الأسرة المتقاعد بممارسته للأنشطة اليومية الأسرية

المجموع	ممارسة الرياضة	أعمال يدوية	الاعتناء بالحديقة	ممارسة هويات داخل المنزل	التسوق	القيام بالأعمال المنزلية	الصلاة في المنزل	قراءة الكتب	قراءة الجرائد	الاستماع إلى المذياع	مشاهدة التلفزيون	الأنشطة اليومية الأسرية ⁽¹⁾	
												تراجع المستوى المعيشي	تراجع
196	25	42	46	24	107	43	150	40	58	16	146	ك	نعم
100	12,8	21,4	23,5	12,2	54,6	21,9	76,5	20,4	29,6	8,2	74,5	%	
129	26	31	43	15	80	38	109	33	37	10	110	ك	لا
100	20,2	24	33,3	11,6	62	29,5	84,5	25,6	28,7	7,8	85,3	%	
75	10	18	24	15	33	25	69	27	18	5	60	ك	أحيانا
100	13,3	24	32	20	44	33,3	92	36	24	6,7	80	%	
400	61	91	113	54	220	106	328	100	113	31	316	ك	المجموع ⁽²⁾
100	15,3	22,8	28,3	13,5	55	26,5	82	25	28,3	7,8	79	%	
$\chi^2 = 45.59$ بدرجة حرية 22 واحتمال $(0.05 \geq 0.002)$												اختبار الكاي تربيع	

(1) سؤال متعدد الإجابات (QCM) - أنظر الملحق رقم 01.

(2) جدول تجميعي: المجموع الأفقي يمثل المجموع الكلي لعدد الإجابات "نعم=1" لكل نشاط بالنسبة لإجمالي العينة (400).

الجدول المزدوج (43) يربط العلاقة بين سؤال متعدد الإجابة (QCM) المتمثل في ممارسته للأنشطة اليومية الأسرية وسؤال وحيد الإجابة والمتمثل في مدى تراجع المستوى المعيشي (QCS).

وتثبت نتائج اختبار كاي تربيع في الجدول أعلاه وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% في مدى مشاركة أفراد العينة في أنشطة استغلال أوقات الفراغ أو ما يسمى بأنشطة الفراغ الايجابية حسب مدى تراجع المستوى المعيشي لأسرهم نتيجة تقاعدهم من العمل وتوضح النتائج أن مشاركتهم في أغلب الأنشطة الأسرية تراجعت بتراجع المستوى المعيشي لأسرتهم.

ف نجد أن نسبة مشاهدة التلفزيون قد تراجعت من 85% عند أفراد العينة الذين لم يعانون من تراجع مستواهم المعيشي إلى 74% ممن عانوا من تراجع مستواهم المعيشي، وتراجعت أيضا على التوالي مشاركتهم في العديد من الأنشطة اليومية الأسرية التي يمارسونها في المحيط الأسري كتراجع نسبة أدائهم لفريضة الصلاة في المنزل من 84.5% عند أفراد العينة الذين لم يتراجع مستواهم المعيشي إلى 76.5% عند الذين عرفوا تراجعا في مستواهم المعيشي، وكذلك تراجع على التوالي نسبة التسوق من 62% إلى 54.6% ونسبة الاعتناء بالحديقة من 33.3% إلى 23.5%، وتراجع نسبة ممارسة الرياضة من 20.2% إلى 12.8%.

وتوضح القراءة الإحصائية للجدول أنه كلما تراجع المستوى المعيشي لأسرة المتقاعد كلما تقلصت معظم أنشطته داخل المحيط الأسري، وهذه النتائج قد تعود إلى أن أرباب الأسر المتقاعدين الذين يعانون من تراجع مستواهم المعيشي يضطرون للبحث عن مصادر دخل جديدة لتحسين نوعية حياتهم اليومية وحل مشكلاتهم الاقتصادية، وهذا من خلال البحث عن عمل لسد حاجيات الأسرة وتحسين الوضع المعيشي الذي ساء بسبب إحالتهم على التقاعد وتراجع مستوى الدخل وهذا يعني أنهم يمضون أغلب يومهم خارج المنزل على عكس الذين لم يتراجع مستواهم المعيشي فهؤلاء يمضون وقتا أكثر في المنزل وهذا ما يشعرهم بوقت الفراغ فيبحثون عن أنشطة منزلية تمكنهم من تضييق الوقت فيتجه بعضهم للأنشطة الترفيهية

كمشاهدة التلفزيون وقراءة الكتب والبعض الآخر يفضل أن يكون له دور فعال في الأسرة فيمضي الوقت في الأعمال المنزلية والتسوق وغيرها.

ثانياً: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بأدائه لشبكة أدواره الأسرية
يهدف هذا المطلب إلى تحديد مدى تأثير المستوى المعيشي لرب الأسرة المتقاعد على شبكة أدواره الأسرية والمتمثلة في دوره في التسيير المالي، دوره السلطوي، دوره الاستشاري ودوره في رعاية الأحفاد.

1- علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بدوره في التسيير المالي للأسرة: لمعرفة كيفية تأثير المستوى المعيشي للأسرة التي يعيلها رب الأسرة المتقاعد على مدى مساهمته في تسيير شؤون أسرته المالية بشكل كلي أو جزئي أو بعدم المساهمة، وهذا حسب المتغير الرأئز والمتمثل في نمط الأسرة، حيث تحصلنا على النتائج التالية والتي تظهر في الجدول كما يلي:

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

الجدول (44): العلاقة بين المستوى المعيشي لأسرة المتقاعد بتسييره المالي لشؤونها وحسب نمطها

المجموع	لا أساهم	جزئي	كلي	التسيير المالي للأسرة		
				نمط الأسرة		المستوى المعيشي للأسرة
				ك	%	
43	-	12	31	ك	أسرة فقيرة	أسرة ممتدة
100	-	27,9	72,1	%		
67	2	25	40	ك	أسرة متوسطة	
100	3	37,3	59,7	%		
60	1	22	37	ك	أسرة غنية	
100	1,7	36,7	61,7	%		
170	3	59	108	ك	المجموع الجزئي 1	
100	1,8	34,7	63,5	%		
$\chi^2 = 2.782$ بدرجة حرية 4 واحتمال ($0.05 < 0.595$)				اختبار الكاي تربيع		
36	-	6	30	ك	أسرة فقيرة	أسرة نواوية
100	-	16,7	83,3	%		
87	5	15	67	ك	أسرة متوسطة	
100	5,7	17,2	77	%		
107	1	34	72	ك	أسرة غنية	
100	0,9	31,8	67,3	%		
230	6	55	169	ك	المجموع الجزئي 2	
100	2,6	23,9	73,5	%		
$\chi^2 = 11.73$ بدرجة حرية 4 واحتمال ($0.05 > 0.019$)				اختبار الكاي تربيع		
79	-	18	61	ك	أسرة فقيرة	المجموع
100	-	22,8	77,2	%		
154	7	40	107	ك	أسرة متوسطة	
100	4,5	26	69,5	%		
167	2	56	109	ك	أسرة غنية	
100	1,2	33,5	65,3	%		
400	9	114	277	ك	المجموع الكلي	
100	2,3	28,5	69,3	%		
$\chi^2 = 10.47$ بدرجة حرية 4 واحتمال ($0.05 > 0.04$)				اختبار الكاي تربيع		

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

توضح أرقام الجدول (44) العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرة التي يعيها المتقاعد بمدى مساهمته في تسير الشؤون المالية حسب نوع الأسرة ممتدة أو نووية، وتشير الأرقام أن 69.3% من أفراد العينة يسرون شؤون أسرهم المالية بشكل إنفرادي "كلي" مقابل 28.5% منهم يساهمون في تسير شؤون أسرهم بشكل "جزئي" مشترك مع أفراد أسرهم وبعدها نسبة 2.3% لا يساهمون في تسير شؤون أسرهم المالية. وتختلف نسبة تسير الشؤون المالية للأسر أرباب الأسر المتقاعدين حسب المستوى المعيشي لأسرهم، حيث نجد أن 77.2% من أفراد العينة الذين ينتمون إلى "الأسر الفقيرة" يقومون بالتسيير الكلي للشؤون المالية لأسرهم مقابل 69.5% في الأسر المتوسطة وتخفض هذه النسبة إلى 65.3% في الأسر الغنية، أي كلما ارتفع المستوى المعيشي للأسرة تراجع دور أفراد العينة في التسيير الكلي لشؤون الأسرة المالية في حين نجد أن دورهم في التسيير الجزئي يتزايد بتحسن الوضع المعيشي للأسرة حيث يرتفع من 22.8% من أفراد العينة الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة إلى 26% في الأسر المتوسطة ليصل إلى 33.5% في الأسر الغنية.

كما تشير نتائج اختبار كاي تربيع عند مستوى الدلالة الإحصائية 5% إلى وجود اختلاف حسب المستوى المعيشي للأسرة في كيفية تسيير أفراد العينة للشؤون المالية للأسرة، فكلما ارتفع المستوى المعيشي للأسرة التي ينتمي إليها رب الأسرة المتقاعد تراجع دوره في التسيير الكلي لشؤون أسرته وزاد دوره في التسيير الجزئي لها، والعكس صحيح.

وتثبت النتائج في الجدول حسب اختبار كاي تربيع أيضا وجود هذه اختلافات في كيفية التسيير المالي للأسرة حسب المستوى المعيشي في الأسر النووية، حيث يسير 73.5% من أفراد العينة الشؤون المالية للأسرة بشكل كلي، وبلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها بالنسبة للأسر الفقيرة حيث بلغت 83.3% وتراجعت إلى 67.3% في الأسر الغنية. في حين تشير النتائج إلى عدم وجود هذه الاختلافات في الأسر الممتدة، حيث بلغت هذه النسبة 63.5%، وبلغت بالنسبة للأسر الفقيرة 72.1% وتراجعت إلى 61.7% في الأسر الغنية.

وتظهر أهمية دور تسير الشؤون المالية للأسرة بشكل واضح بالنسبة لأرباب الأسر الفقيرة النووية أو الممتدة الذين رغم تقاعدهم إلا أنهم مازالوا يساهمون بنسبة 100% في تسيير الشؤون المالية لأسرهم سواء بشكل كلي أو جزئي مقابل 95.5% لأرباب الأسر المتوسطة

و98.8% لأرباب الأسر الغنية. ويحدد هذا الدور الرئيسي العديد من العوامل كالجنس والمستوى التعليمي والمعاش التقاعدي.

ومنه يمكن أن نستخلص أن أرباب الأسر المتقاعدين الذين يعيلون الأسر الفقيرة أكثر حفاظا على أدوارهم القيادية في التسيير المالي للأسرة، ثم يليهم بعدها مباشرة أرباب الأسر المتقاعدين الذين يعيلون الأسر المتوسطة ثم الذين يعيلون الأسر الغنية، أي كلما ارتفع المستوى المعيشي للأسرة التي يرأسها المتقاعد تراجع دوره القيادي في التسيير المالي إلى دور وسيطي يتميز بمشاركة أفراد الأسرة الآخرين له في التسيير وعادة ما تكون الزوجة خاصة في الأسر النووية. فبالنسبة لأفراد العينة الذين يعيلون أسرا فقيرة نجد أنهم قد لا يملكون مصادر دخل أخرى غير دخل رب الأسرة المتقاعد وهذا ما يفسر ضعف المستوى المعيشي للأسرة، لذلك نجده يشرف على التسيير المالي لأسرته بشكل كلي. أما في حالة توفر مصادر دخل أخرى للأسرة خاصة في حالة عمل الزوجة فيؤدي ذلك إلى تحسين المستوى المعيشي للأسرة من حيث ما تمتلكه من التسهيلات المنزلية أو نوع المسكن والتي تم على أساسها تصنيف أسر أفراد العينة إلى المستويات المعيشية الثلاثة حسب التصنيف الجديد للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وهذا ما يعطي الفرصة لأفراد الأسرة المساهمين في الدخل في المشاركة في التسيير المالي للأسرة وقد يسحبون سلطة التسيير المالي بشكل تام من رب الأسرة عند تقاعده وتقدم سنه وهذا بسبب التغير الاجتماعي الذي مس الأسرة الجزائرية سواء في بنيتها أو في وظائفها، وهذا ما أثبتته دراسة (بوغالي-2016)¹ أن أسر المسنين التي لديها أحسن مستوى معيشي من حيث ما تملكه من تجهيزات هي التي تكون فيها مسؤولية إعالة الأسرة تشاركية بين أفرادها. أي أنه كلما ارتفع المستوى المعيشي للأسرة فإن رب الأسرة المتقاعد يفقد دوره في التسيير المالي ويتحول من العائل الرئيسي للأسرة إلى مشارك في إعالة الأسرة. ومنه يمكننا اعتبار المستوى المعيشي للأسرة كعامل محدد لدور رب الأسرة المتقاعد في التسيير المالي للأسرة، ففي الأسر الفقيرة يحتفظ رب الأسرة المتقاعد بدوره القيادي في التسيير المالي للأسرة لأنه عادة ما يكون هو المعيل الوحيد لأفرادها وكلما تحسنت الأوضاع المعيشية للأسرة كلما تراجع دوره في التسيير المالي من الدور القيادي إلى

(1) حاجي بوغالي، مرجع سابق، ص 223.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

الدور الوسيط أي بمشاركة أحد أو بعض أفراد الأسرة لتتويع مصادر دخلها أو أن رب الأسرة المتقاعد ليس المعيل الوحيد لها.

2- علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بدوره السلطوي في الأسرة: بهدف التوصل إلى كيفية تأثير مدى كفاية مبلغ المعاش/منحة التقاعد (متغير مستقل) على الدور السلطوي لأفراد العينة داخل الأسرة (متغير تابع) تم الحصول على النتائج والتي تظهر وفق الجدول التالي:

الجدول 45: العلاقة بين مدى كفاية معاش التقاعد لرب الأسرة بدوره في اتخاذ القرارات الأسرية

المجموع	أحيانا	لا	نعم	اتخاذ القرارات الأسرية	
				كفاية معاش التقاعد	
133	21	6	106	ك	نعم
100	15,8	4,5	79,7	%	
141	28	11	102	ك	لا
100	19,9	7,8	72,3	%	
126	35	3	88	ك	أحيانا
100	27,8	2,4	69,8	%	
400	84	20	296	ك	المجموع
100	21	5	74	%	
$\chi^2 = 9.50$ بدرجة حرية 5 واحتمال $(0.05 \geq 0.05)$				اختبار الكاي تربيع	

يلاحظ من خلال أرقام الجدول (45) أن 74% من أفراد العينة صرحوا بقيامهم باتخاذ القرارات الأسرية بشكل مطلق "كلي" والذين مازالوا يمثلون ركيزة أساسية في أسرهم، مقابل 21% منهم يتخذون القرارات الأسرية بشكل "جزئي" ونسبة 5% فقدوا بصفة تامة دورهم في اتخاذ القرارات الأسرية، وتختلف نسبة اتخاذ القرارات بشكل دائم حسب مدى كفاية مبلغ معاش/ منحة التقاعد، فبلغت هذه النسبة 79.7% لدى أفراد العينة الذين صرحوا بكفاية معاشهم التقاعدي مقابل 69.5% لدى أفراد العينة الذين يكفيهم معاشهم التقاعدي "أحيانا" و72.3% لدى أفراد العينة الذي لا يكفيهم معاشهم التقاعدي.

وتثبت نتائج اختبار كاي تربيع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى كفاية معاش التقاعد بالدور السلطوي لرب الأسرة المتقاعد عند مستوى المعنوية 5%، ففي حالة كفاية

المعاش تكون نسبة اتخاذ القرارات الأسرية بشكل دائم أكثر مما تكون عليه في حالة عدم كفاية المعاش، أي أن عدم كفاية المعاش التقاعدي تؤدي إلى تراجع وتقلص الدور السلطوي لرب الأسرة المتقاعد ولكن رغم هذا تبقى عملية اتخاذ القرارات الأسرية في متناول وصلاحيات هذه الفئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

كما يمكننا أن نستخلص من القراءة الإحصائية لنتائج الجدول السابق أنه رغم احتفاظ رب الأسرة المتقاعد بدوره السلطوي في الأسرة إلا أن هذا الدور يتأثر بمدى كفاية معاشه التقاعدي لسد حاجيات الأسرة، فكلما كان المعاش غير كافٍ كلما أدى بأبناء أرباب الأسر المتقاعدين إلى ضرورة البحث عن مصادر دخل أخرى تمكنهم فيما بعد من تحقيق الاستقلال المادي عنهم أو الانتقال للعيش في مكان آخر وهذا ما يؤدي إلى تراجع الدور السلطوي لأرباب الأسر من دور قيادي إلى دور وسيطي ولكن نسبة قليلة فقط منهم من يفقد دوره السلطوي بشكل كلي، وهذا يرجع إلى ثقافة المجتمع الجزائري التي تعطي وتكرم كبير السن لاسيما رب الأسرة بمكانة مرتفعة في البناء الأسري، هذه المكانة تجعل منه صاحب القرارات الحاسمة والمتخذة في نطاق الأسرة حتى في حالة انفصال الأبناء بإقامتهم في مكان آخر أو في حالة استقلالهم المادي.

3- علاقة المستوى المعيشي لرب الأسرة المتقاعد بدوره الاستشاري في الأسرة : بهدف معرفة علاقة المستوى المعيشي لرب الأسرة المتقاعد بالدور الاستشاري لأفراد العينة داخل الأسرة ، حيث تم استخدام مؤشر عدد الأفراد المعالين كمقياس آخر للمستوى المعيشي للأسرة وتم أيضا التركيز على الدور الاستشاري لأفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة الذين يعيلونهم، لأنه كلما زاد عدد الأفراد المعالين كلما زاد مستوى الإنفاق وبالتالي ساءت الأوضاع الاقتصادية لرب الأسرة المتقاعد أكثر.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

الجدول 46: العلاقة بين عدد أفراد الأسرة المعالين من طرف رب الأسرة المتقاعد بدوره الاستشاري

المجموع	غير معني	أحيانا	لا	نعم	استشارة الأبناء للآباء	
					عدد أفراد الأسرة المعالين	لا يوجد
16	2	4	2	8	ك	لا يوجد
100	12,5	25	12,5	50	%	
123	5	31	7	80	ك	2-1
100	4,1	25,2	5,7	65	%	
140	-	41	4	95	ك	4-3
100	-	29,3	2,9	67,9	%	
83	1	26	4	52	ك	6-5
100	1,2	31,3	4,8	62,7	%	
30	1	11	1	17	ك	8-7
100	3,3	36,7	3,3	56,7	%	
8	-	2	2	4	ك	9 وأكثر
100	-	25	25	50	%	
400	9	115	20	256	ك	المجموع
100	2,3	28,8	5	64	%	
$\chi^2 = 25.81$ درجة حرية 15 واحتمال $(0.05 \geq 0.04)$					اختبار الكاي تربيع	

تشير أرقام الجدول (46) إلى 64% من أفراد العينة يستشيرهم أبناؤهم بشكل دائم و28.8% منهم يستشيرونهم أحيانا، و5% فقدوا دورهم الاستشاري كليا. وتختلف مدى قدرة أفراد العينة على الاحتفاظ بدورهم الاستشاري بشكل دائم باختلاف عدد أفراد الأسرة المعالين، فنسبة 50% من أفراد العينة الذين لا يعيلون أحدا من أسرهم مازالوا يتمتعون باستشارة أبنائهم الدائمة لهم وإشراكهم في حياتهم اليومية الخاصة، وتتزايد النسبة إلى 65% لدى أفراد العينة الذين يعيلون ما بين (1-2 فرد)، لتبلغ هذه النسبة ذروتها لدى أفراد العينة الذين يعيلون من (3-4 أفراد) وتصل إلى 67.9%. ثم يبدأ الدور الاستشاري بالتراجع بتزايد عدد الأفراد المعالين فتتخفض النسبة إلى 62.7% لدى أفراد العينة الذين يعيلون ما بين (5-6 أفراد)، وتستمر في الانخفاض التدريجي لتصل إلى 56.7% لدى أفراد العينة الذين يعيلون ما بين (7-8 أفراد)، ثم إلى 50% لدى أفراد العينة الذين يعيلون (9 أفراد فأكثر).

وبالنظر إلى نتائج اختبار كاي تربيع يتضح أن هناك وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% في مدى استشارة الأبناء لأفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة المعالين، حيث يتزايد الدور الاستشاري بتزايد عدد الأفراد المعالين حتى 4 أفراد ثم يبدأ في التراجع التدريجي كلما تزايد عدد المعالين من 5 أفراد فما فوق.

ومنه وبالاستناد على القراءة الإحصائية للجدول نستخلص أن الدور الاستشاري يتزايد تدريجياً بتزايد عدد الأفراد المعالين حتى 4 أفراد، أي كلما تزايد الدور الاقتصادي لرب الأسرة المتقاعد كمعيل لأسرته كلما سمح له من أن يحافظ على دوره الاستشاري، فيستشير أبناءه في كل صغيرة وكبيرة، وفي هذه الحالة تقاعده قد لا تؤثر على مستوى إعالتة لأفراد أسرته لأنه لا يعيل عدد كبير من الأفراد وبالتالي يحافظ على مستوى إنفاق جيد لا يختلف عما كان عليه قبل التقاعد ومنه لا يتأثر دوره الاستشاري. ولكن عندما يتزايد عدد الأفراد المعالين عن خمس أفراد فأكثر، فلا يكفي معاش التقاعد لتغطية الأعباء الاجتماعية التي يتكفل بها أفراد العينة، فيتراجع مستوى إنفاقهم وقدرتهم الشرائية بمجرد إحالتهم على التقاعد، حيث أثبتت نتائج دراسة (بوغالي-2016)¹ أن هناك علاقة بين حجم أسرة المسن ومستواه المعيشي بعد التقاعد، إذ أن المسنين ذوي حجم الأسرة الصغيرة لديهم مستوى إنفاق جيد وحافظوا على قدرتهم الشرائية بعد التقاعد على عكس المسنين في الأسر كبيرة الحجم الذين تضرروا في مستواهم المعيشي بعد التقاعد، وهو ما يؤدي إلى تدمير الأفراد المعالين خاصة الأبناء وتراجع نسبة رجوعهم للأب في اتخاذ قراراتهم.

ويعود هذا التراجع في الدور الاستشاري إلى التغير في وظيفة الأسرة الاقتصادية التي تحولت من العمل المنتج التي يحضها فيها رب الأسرة بدوره الاستشاري القيادي، حيث كان الأبناء يستشيرونه في كل أمور حياتهم لاستفادة من خبرته وتجاربه في الحياة، إلى العمل المأجور الذي يتقاعد عنه رب الأسرة بمجرد بلوغه سن التقاعد فيتراجع مستوى إنفاقه على أسرته، بالإضافة إلى ظهور التفاوت في المستوى الثقافي بين الأبناء والآباء بسبب تعلم الأبناء وظهور وسائل التواصل الاجتماعي وهو ما وسع الهوة، فتغيرت نظرة الأبناء للآباء من المعلم ومصدر الخبرة في تجارب الحياة إلى مجرد معيل للأسرة وهو ما لاحظناه في

¹ حاجي بوغالي، مرجع سابق، ص 256.

إجابات بعض المبحوثين الذين صرحوا أن أفراد الأسرة ينظرون لهم بأنهم "مصدر رزق" على حد قولهم. ورغم هذا تحتفظ هذه الفئة ولو جزئياً بكونها مصدراً للخبرة في النسق الأسري رغم كل التحولات التي عرفتتها الأسرة والمجتمع بسبب مكانة كبير السن في الأسرة الجزائرية وتعاليم الدين الإسلامي الذي تحث على تنشئة إسلامية توفق الكبير في السن.

كما توضح مختلف النتائج المعروضة في الجداول السابقة الخاصة بشبكة الأدوار الأسرية أن الدور الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد يتأثر بمدى تغير الوضع الاقتصادي للأسرة بعد التقاعد، فالمستوى المعيشي للأسرة أو مدى كفاية معاش التقاعد أو عدد الأفراد المعالين من طرف رب الأسرة المتقاعد، تعتبر محددات أساسية للدور الاجتماعي لرب الأسرة بعد التقاعد والمتمثلة في دوره في التسيير المالي والسلطوي والاستشاري.

وتعود هذه النتائج بالأساس إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفها المجتمع الجزائري وانعكاساتها على الأسرة التي أدت إلى انتقال الأسرة الجزائرية من نموذجها التقليدي الممتد التي يخضع فيها الأبناء لسلطة الأب بغض النظر عن مستوى دخله أو مدى كفاية معاشه لسد حاجيات الأسرة بشكل مطلق أو مستوى إنفاقه، إلى نموذج الأسرة الحديثة والتي تتميز بأن الأدوار الاجتماعية لرب الأسرة المتقاعد داخل النسق الأسري تتأثر بمدى كفاية دخله لسد حاجاتهم ومدى قدرته على إعالتهم. فكلما كان رب الأسرة المتقاعد هو المتكفل بإعالة الأسرة ومستوى دخله كافياً لسد حاجيات الأسرة كلما حافظ على أدواره القيادية، وكلما كان دخله غير كافٍ لسد حاجيات الأسرة كلما تراجعت أدواره القيادية إلى أدوار وسيطية أو تشاركية، ولكن لا يفقدها بشكل كلي وهو ما يميز المجتمعات الإسلامية والعربية والتي يحافظ فيها الأب أو رب الأسرة أو كبير السن على مكانته إلى غاية اليوم عكس المجتمعات المتقدمة.

ومنه وبالارتكاز على ما سبق يمكن القول أن المستوى المعيشي أو الوضع المادي لرب الأسرة المتقاعد محدد هام لأدواره الأسرية المتمثلة في دوره في التسيير المالي والسلطوي والاستشاري، وهو ما يتوافق مع دراسة (سبع-2017)¹ والتي بينت نتائجها أن الوضع المادي لكبير السن محدد هام لمكانته وتموضع قيمته بين أفراد أسرته، وكذلك دراسة

¹ هشام، سبع، مرجع سابق، ص 297.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

المركز اليمني للدراسات الاجتماعية (2007)¹ والتي بينت أن هناك تدنيا في مستوى معيشة المتقاعدين مع تدنٍ شديدٍ في تطور علاقات وأدوار المتقاعدين داخل وخارج أسرهم بعد التقاعد أكثر مما كان عليه قبله.

4- علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد برعاية الأحفاد: نهدف من خلال تقديم الجدول التالي إلى تحديد علاقة مدى كفاية معاش التقاعد لسد حاجيات الأسرة كمتغير مستقل بدور أرباب الأسر المتقاعدين في رعاية الأحفاد داخل الأسرة كمتغير تابع ، حيث تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول 47: العلاقة بين مدى كفاية معاش تقاعد رب الأسرة بمدى رعايته لأحفاده

المجموع	غير معني	أحيانا	لا	نعم	مدى رعاية الأحفاد	
					كفاية معاش التقاعد	
133	15	23	48	47	ك	نعم
100	11,3	17,3	36,1	35,3	%	
141	4	22	57	58	ك	لا
100	2,8	15,6	40,4	41,1	%	
126	6	29	56	35	ك	أحيانا
100	4,8	23	44,4	27,8	%	
400	25	74	161	140	ك	المجموع
%100	6,3	18,5	40,3	35	%	
$\chi^2 = 15.11$ بدرجة حرية 6 واحتمال $(0.05 \geq 0.019)$					اختبار الكاي تربيع	

تشير نتائج الجدول (47) أن 40.3% من أفراد العينة لا يقومون برعاية أحفادهم، في حين 35% منهم يقومون برعاية أحفادهم بشكل دائم و 18.5% منهم يقومون برعاية أحفادهم أحيانا، وتختلف نسبة عدم رعاية أفراد العينة للأحفاد حسب مدى كفاية معاشهم التقاعدي لسد حاجيات أسرهم، حيث تبلغ نسبة أفراد العينة الذين لا يقومون برعاية الأحفاد 36.1% بالنسبة للذين يكفيهم معاشهم التقاعدي دائما مقابل 40.4% بالنسبة للذين لا يكفيهم معاشهم التقاعدي لسد حاجيات أسرهم، و 44.4% بالنسبة لأفراد العينة الذين يكفيهم معاشهم التقاعدي أحيانا.

¹المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، مرجع سابق، ص ص 94-98.

كما تبين نتائج اختبار كاي تربيع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى كفاية المعاش لسد حاجيات الأسرة كمتغير مستقل ومدى رعاية الأحماد كمتغير تابع.

ويتبين من خلال القراءة الإحصائية للنتائج أن أرباب الأسر المتقاعدين الذين يعانون من عدم كفاية المعاش أكثر رعاية للأحماد بشكل دائم من الذين يكفيهم معاشهم التقاعدي لسد حاجيات أسرهم. وقد ترجع هذه النتائج إلى أن أفراد العينة الذين لا يكفيهم معاشهم لسد حاجيات أسرهم أكثر رعاية لأحمادهم بشكل دائم، من خلال تكفلهم بهم ماديا فيدخلون ضمن أفراد الأسرة المعالين من طرفهم خاصة إذا كان أبناءهم بطالين أو أجورهم ضعيفة أو في حالة ابنة مطلقه بأولاد أو إذا كانوا يقيمون معهم في نفس المنزل.

أما أفراد العينة الذين يكفيهم معاشهم التقاعدي لسد حاجيات أسرهم فهم أقل رعاية لأحمادهم بشكل دائم وهذا قد يرجع إلى أن أبناءهم مستقلين عليهم ماديا أو لا يقيمون معهم أي أنهم أرباب لأسر نووية وهذا ما يعني أنهم يقومون برعاية أحمادهم أحيانا لأنهم لا يتواجدون معهم بشكل دائم في المنزل. فالأسر الجزائرية والعربية تقوم على مبدأ التكافل بين أفرادها، وهذا ما يجعل رب الأسرة المتقاعد رغم عدم كفاية معاشه يتكفل بأحماده ويرعاهم، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية، فكلما زاد عدد الأفراد المعالين ازدادت المشاكل الاقتصادية للأسرة بسبب عدم كفاية المعاش لسد حاجياتهم. وقد توصلت دراسة (بوغالي-2016)¹ إلى أن أكثر المسنين استهلاكا لدخلهم مما يضطرهم للجوء للاستدانة هم الذين لديهم أعباء اجتماعية بما في ذلك التكفل بالأحماد.

ثالثا: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بنظرة أفراد الأسرة له من وجهة نظره وتقييمه الذاتي لأوضاعه الأسرية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى مدى تأثير المستوى المعيشي لأفراد العينة على التصورات الاجتماعية وكذا التقييم الذاتي لأوضاعهم الأسرية من خلال النقاط التالية:

- علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بنظرة أفراد الأسرة له.
- علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بتقييمه الذاتي لأوضاعه

العامة داخل الأسرة

¹ حاجي بوغالي، مرجع سابق، ص 207.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

1- علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بنظرة أفراد الأسرة له: بهدف ربط العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في مدى تراجع المستوى المعيشي بعد التقاعد والمتغير التابع والمتمثل في نظرة أفراد الأسرة إلى المتقاعد من وجهة نظره، حيث تم الحصول على النتائج في الجدول الموالي:

الجدول 48: العلاقة بين مدى تراجع المستوى المعيشي لأسرة المتقاعد بنظرة أفراد أسرته له من وجهة نظره

المجموع	بدون إجابة	لا أدري	نظرة تهميش	نظرة شفقة	نظرة عادية	نظرة اهتمام	النظرة الأسرية ⁽¹⁾	
							تراجع المستوى المعيشي	
196	17	5	12	12	100	50	ك	نعم
100	8,7	2,6	6,1	6,1	51	25,5	%	
129	3	-	2	5	74	45	ك	لا
100	2,3	-	1,6	3,9	57,4	34,9	%	
75	8	1	1	3	32	30	ك	أحيانا
100	10,7	1,3	1,3	4	42,7	40	%	
400	28	6	15	20	206	125	ك	المجموع
100	7	1,5	3,8	5	51,5	31,3	%	
$\chi^2 = 22.84$ بدرجة حرية 10 واحتمال $(0.05 \geq 0.011)$							اختبار الكاي تربيع	

توضح أرقام الجدول (48) تصورات أفراد الأسرة لرب الأسرة المتقاعد من وجهة نظره فيتصور أغلب أفراد العينة بنسبة 51.5% أن أسرته تنتظر إليه بنظرة عادية، ويرى 31.3% منهم أن أسرته تنتظر إليهم بنظرة اهتمام، في حين يرى 5% منهم أن أسرته تنتظر إليهم بنظرة شفقة و 3.8% ينظر إليهم بنظرة تهميش. وتختلف النظرة العادية من وجهة نظر أفراد العينة باختلاف مدى تغير مستوياتهم المعيشية، فيرى 51% ممن صرحوا بأن مستواهم المعيشي تراجع بشكل دائم بعد التقاعد أن نظرة أفراد أسرهم لهم نظرة عادية أي أنها لم تتغير عما كانت عليه قبل التقاعد وارتفعت هذه النسبة إلى 57.4% لدى أفراد العينة الذين صرحوا أن مستواهم المعيشي لم يتراجع، ثم تراجعت إلى 42.7% لدى أفراد العينة الذين صرحوا أن مستواهم المعيشي بعد التقاعد يتراجع أحيانا.

كما تراجعت نظرة الاهتمام من 34.9% بالنسبة لأفراد العينة الذين لم يتراجع مستواهم المعيشي بعد التقاعد إلى 25.5% بالنسبة لأفراد العينة الذين عانوا من تراجع مستواهم

(1) سؤال مفتوح-أنظر الملحق رقم 01 .

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

المعيشي، في حين زادت نظرة التهميش من 1.6% بالنسبة للذين لم يتراجع مستواهم المعيشي إلى 6.1% بالنسبة لأفراد العينة الذين تراجع مستواهم المعيشي.

و أثبتت نتائج الاختبار الإحصائي كاي تربيع وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في النظرة الأسرية لرب الأسرة المتقاعد حسب مدى تراجع المستوى المعيشي بعد التقاعد عند مستوى الدلالة الإحصائية 5%، فكلما تراجع المستوى المعيشي للأسرة تغيرت تصورات أفراد الأسرة للمتقاعد وزادت نظرة التهميش ونظرة الشفقة والعكس صحيح.

كما تختلف نظرة أفراد الأسرة العادية من وجهة نظر المتقاعد حسب المستوى المعيشي للأسرة والتي تم حصر نتائجها في الجدول التالي:

الجدول 49: العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرة المتقاعد بنظرة أفراد أسرته له من وجهة نظره

المجموع	عدم الإجابة	لا أدري	نظرة تهميش	نظرة شفقة	نظرة عادية	نظرة اهتمام	النظرة الأسرية ⁽¹⁾	
							المستوى المعيشي للأسرة	
79	5	1	4	1	55	13	ك	أسرة فقيرة
100	6,3	1,3	5,1	1,3	69,6	16,5	%	
154	9	2	6	10	76	51	ك	أسرة متوسطة
100	5,8	1,3	3,9	6,5	49,4	33,1	%	
167	14	3	5	9	75	61	ك	أسرة غنية
100	8,4	1,8	3	5,4	44,9	36,5	%	
400	28	6	15	20	206	125	ك	المجموع
100	7	1,5	3,8	5	51,5	31,3	%	
							اختبار الكاي تربيع	
							$\chi^2 = 18.31$ بدرجة حرية 10 واحتمال $(0.05 \geq 0.050)$	

وحسب الجدول (49) يرى 69.6% من أفراد العينة الذين يعيلون أسرا فقيرة أن لإراد أسرهم ينظرون إليهم بنظرة عادية أي لم تتغير عما كانت عليه سابقا قبل التقاعد وتراجع هذه النسبة بارتفاع المستوى المعيشي للأسرة لتبلغ 49.4% لدى أفراد العينة الذين يعيلون أسرا ذات مستوى معيشي متوسط ثم إلى 44.9% لدى أفراد العينة الذين يعيلون أسرا غنية، أي كلما ارتفع المستوى المعيشي للأسرة التي يرأسها رب الأسرة المتقاعد تراجعت النظرة العادية اتجاهه.

(1)سؤال مفتوح-أنظر الملحق رقم 01.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

وبلغت نسبة أفراد العينة الذين ينظر إليهم باهتمام 16.5% في الأسر الفقيرة ينظر إليهم باهتمام وتتزايد هذه النسبة في الأسر المتوسطة والغنية لتصل على التوالي إلى 33.1% و36.9%، في حين تراجع نظرة التهميش من 5.1% من أفراد العينة في الأسر الفقيرة إلى 3.9% و3% على التوالي في الأسر المتوسطة والغنية.

كما أثبتت نتائج اختبار كاي تربيع وجود اختلاف في تصورات أفراد الأسرة لرب الأسرة المتقاعد من وجهة نظره حسب المستوى المعيشي للأسرة التي يرأسها، فكلما ارتفع المستوى المعيشي للأسرة زادت نظرة التقدير والاهتمام والعكس صحيح.

وبالارتكاز على ما سبق، توضح القراءة الإحصائية للجدول أن النظرة الأسرية لرب الأسرة المتقاعد تتجه بشكل عام إلى أنه كلما ارتفع المستوى المعيشي للأسرة زادت نظرة الاهتمام وتراجعت نظرة التهميش، ومنه يمكن القول أن هذه النتائج تدعم مدى تأثير الوضع الاقتصادي أو المستوى المعيشي للأسرة على مكانة رب الأسرة المتقاعد، فكلما استطاع رب الأسرة أن يضمن مستوى معيشي جيد لأفراد أسرته كلما سادت نظرة الاهتمام، وهذا يمكن تفسيره بأنه عندما يتمكن رب الأسرة من الحفاظ على المستوى المعيشي اللائق لأسرته بعد التقاعد يشعر بأنه لا يزال قادرا على أداء مهامه وأدواره ومسؤولياته اتجاههم وهو ما يشعره أن أفراد أسرته لم يغيروا نظرهم له بعد التقاعد ولا زال يحافظ على مكانته بينهم.

وعلى العكس عندما لا يتمكن رب الأسرة من تأمين مستوى معيشي لائق لأفراد أسرته بعد التقاعد خاصة لدى أرباب الأسر الذين يعتمدون فقط على معاشاتهم التقاعدية لإعالة أسرهم، فنتحول هذه الأسر إلى أسر فقيرة، وقد أشرنا سابقا محتوى هذا التقرير في الفصل الثالث من الدراسة النظرية أن نتائج المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات تقدر نسبة أرباب الأسر الذين يعيلون أسرا فقيرة بـ 35.4% فقراء، منهم 19.1% يعانون من الفقر المدقع، وحسب نتائج الدراسة الاستقصائية حول السكان وصحة الأسرة (2002)¹ تتمثل مصادر الدخل الأساسية للمسنين في معاشات التقاعد فقط، إذ تقدر نسبة المسنين الذين يعتمدون على معاشهم التقاعدي كمصدر رئيسي للدخل بـ 52.6%، وهذا يعني أن نسبة

¹ Enquête Algérienne sur la Sante de la Famille, Analyse approfondies, Op.cit, P113.

معتبرة من أسر المتقاعدين تعيش في حالة فقر مدقع بسبب تدني مستوى معاش التقاعد وهو ما يفقد حتما رب الأسرة الاهتمام ويصبح مهماً من طرف أفراد أسرته.

كما يمكن القول أيضاً أن هذه النتائج جاءت عكس النتائج التي توصلت إليها دراسة (مؤيد حسن-2011)¹ في العراق والتي أثبتت أن المتقاعدين لا يزالون يتمتعون بالاهتمام ويشعرون بمكانتهم ودورهم الاجتماعي بل إن أسرهم بحاجة إليهم لمساعدتهم في أعمالهم، رغم معاناة أغلبهم من قلة الدخل الوارد إليهم (الراتب التقاعدي) وما يصاحبه من معاناة اقتصادية. وتعكس هذه النتائج التحولات الاجتماعية التي مست الأسرة الجزائرية، فبعد أن كان رب الأسرة المتقاعد في الأسرة التقليدية يحظى بالاهتمام والتقدير من طرف كل أفراد الأسرة مهما كانت أوضاعه المعيشية، أصبح في الأسرة الحديثة وبتأثير الوضع المعيشي يتمتع بالاهتمام والتقدير كلما تمكن من ضمان مستوى معيشي لائق. وعندما لا يتمكن بعضهم من ضمان مستوى معيشي لائق لأسرتهم تتراجع مكانتهم بين أفراد أسرتهم ويصبحون يعانون من التهميش وهو ما يتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي الذي يشدد على البر والإحسان للوالدين.

2- علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بتقييمه الذاتي لأوضاعه العامة داخل الأسرة: بهدف معرفة طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والذي يتمثل في مدى تراجع المستوى المعيشي للأسرة بعد التقاعد والمتغير التابع والذي يتمثل في تقييم رب الأسرة المتقاعد لأوضاعه العامة داخل الأسرة، تم الحصول على النتائج التي تبرز العلاقة بين المتغيرين المدروسين والتي يظهر توزيعها في الجدول التالي:

¹ مرجع مؤيد حسن، مرجع سابق، ص 132.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

الجدول 50: العلاقة بين مدى تراجع المستوى المعيشي للأسرة المتقاعد بتقييمه الذاتي لأوضاعه الأسرية

المجموع	أحيانا	لا	نعم	التقييم الذاتي للأوضاع العامة للأسرة	
				تراجع المستوى المعيشي	
196	39	17	140	ك	نعم
100	19,9	8,7	71,4	%	
129	13	5	111	ك	لا
100	10,1	3,9	86	%	
75	15	3	57	ك	أحيانا
100	20	4	76	%	
400	67	25	308	ك	المجموع
100	16,8	6,2	77	%	
$\chi^2 = 10.85$ بدرجة حرية 4 واحتمال $(0.05 \geq 0.028)$				اختبار الكاي تربيع	

توضح أرقام الجدول (50) تأثير تراجع المستوى المعيشي للأسرة بعد التقاعد على التقييم الذاتي للأوضاع العامة داخل الأسرة، حيث صرح 86% من أفراد العينة الذين لم يتراجع مستواهم المعيشي برضاهم على أوضاعهم العامة داخل الأسرة بشكل "كلي" مقابل 3.9% بعدم الرضا، في حين صرح 76% من أفراد العينة الذين تراجع مستواهم المعيشي "أحيانا" برضاهم الكلي على أوضاعهم العامة داخل الأسرة و4% بعدم الرضا، وتراجعت نسبة الرضا الكلي إلى 71.5% بالنسبة للذين تراجع مستواهم المعيشي بشكل دائم وارتفعت نسبة عدم الرضا إلى 8.7%.

كما أثبتت نتائج اختبار كاي تربيع وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مدى تراجع المستوى المعيشي بعد التقاعد كمتغير مستقل بمدى رضا أفراد العينة على أوضاعهم العامة داخل أسرهم كمتغير تابع، فكلما تراجع المستوى المعيشي لرب الأسرة المتقاعد زاد عدم رضاه على أوضاعه الأسرية العامة والعكس صحيح.

ومنه وبالإرتكاز على ما سبق ومن خلال القراءة الإحصائية للجدول السابق يمكن القول أنه عندما يؤدي التقاعد عن العمل إلى انخفاض مستوى معيشة الأسرة بسبب تدني مستوى معاش التقاعد يتسبب في تدهور أوضاع الأسرة وفقرها وفي ظل تدني القدرة الشرائية والارتفاع المستمر لأسعار السلع والخدمات وتراجع قيمة الدينار وعدم تحسين معاشات

التقاعد والتأخر في صب الزيادات السنوية للمتقاعدين وفرض ضريبة الدخل الإجمالي على مبلغ المعاش (IRG) التي تؤدي إلى خفض قيمته... الخ، يجد رب الأسرة المتقاعد نفسه أمام مشكلات اقتصادية من الصعب مواجهتها خاصة إذا لم يتمكن من الحصول على عمل بعد التقاعد أو ليس لديه مصادر دخل أخرى يمكن من خلالها تحسين مستوى دخله، وهو ما يشعره بعدم الرضا على أوضاعه الأسرية العامة حيث أشارت نتائج الدراسة الاستقصائية حول السكان وصحة الأسرة (2002)¹ أنه مهما كان مصدر الدخل، أعلن 78.4% من الرجال المسنين و74.4% من المسنات عدم كفاية دخلهم لتلبية حاجياتهم اليومية وبالتالي نجد أن أغلب المتقاعدين غير راضين على مستوى معاش التقاعد بسبب عدم كفايته لتلبية متطلبات المعيشة خاصة بالنسبة لأرباب الأسر.

المبحث الثاني: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته المجتمعية

نركز في هذا المبحث على العلاقة بين المستوى المعيشي لأفراد العينة كمتغير مستقل والمتغير التابع الذي يتمثل في مشاركتهم المجتمعية من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية هي: ممارسة الأنشطة اليومية المجتمعية، عمل بعد التقاعد والمساهمة في قوة العمل، مشاركته في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي، بالإضافة إلى حصر تمثلات المجتمع نحو أفراد العينة من وجهة نظرهم كمؤشر رابع.

¹ Enquête Algérienne sur la Sante de la Famille, Analyse approfondies, PAPFAM, Op.cit, PP 113.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

أولاً: علاقة الوضع المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بممارسة الأنشطة اليومية المجتمعية: في هذا المطلب نتطرق لمدى ممارسة رب الأسرة المتقاعد لبعض الأنشطة اليومية المجتمعية الأكثر ممارسة من طرف هذه الفئة الاجتماعية حسب مدى كفاية المعاش التقاعد وتتمثل هذه الأنشطة التي يمارسها أفراد العينة في نقاط المجتمع ولصالحه في الصلاة في المسجد، زيارة الأهل والأصدقاء، ممارسة هوايات خارج المنزل، التجوال خارج المنزل، التردد على المقهى، الذهاب إلى العمل، القيام بالأعمال التطوعية بالإضافة إلى نشاطات أخرى، والجدول الموالي يبين العلاقة بين المتغيرين التابع (مدى ممارسة الأنشطة اليومية المجتمعية) والمستقل (مدى كفاية المعاش التقاعد) حيث تظهر العلاقة بين المتغيرين كما يلي:

الجدول 51: العلاقة بين مدى كفاية معاش التقاعد لرب الأسرة بممارسته للأنشطة اليومية المجتمعية

المجموع	نشاطات الأخرى	القيام بالأعمال التطوعية	الذهاب إلى العمل	التردد على المقهى	التجوال خارج المنزل	ممارسة هويات خارج المنزل	زيارة الأهل	الصلاة في المسجد	الأنشطة اليومية المجتمعية ¹	
									ك	كفاية معاش التقاعد
133	9	57	14	32	75	26	77	85	ك	نعم
100	6,8	42,9	10,5	24,1	56,4	19,5	57,9	63,9	%	
138	15	41	28	33	75	14	59	96	ك	لا
100	10,9	29,7	20,3	23,9	54,3	10,1	42,8	69,6	%	
120	16	44	17	21	66	8	52	80	ك	أحيانا
100	13,3	36,7	14,2	17,5	55,0	6,7	43,3	66,7	%	
³ 391	40	142	59	86	216	48	188	261	ك	المجموع ²
100	10,2	36,3	15,1	22	55,2	12,3	48,1	66,8	%	
$\chi^2 = 34.82$ بدرجة حرية 16 واحتمال $(0.05 \geq 0.004)$									اختبار الكاي تربيع	

الجدول المزدوج (51) يربط العلاقة بين سؤال متعدد الإجابة (QCM) المتمثل في الأنشطة اليومية المجتمعية وسؤال وحيد الإجابة والمتمثل في مدى كفاية معاش التقاعد (QCS). وتشير أرقامه إلى تأثير مدى كفاية معاشهم التقاعدي لسد حاجيات الأسرة على

(1) سؤال متعدد الإجابات (QCM) - أنظر الملحق رقم 01.

(2) جدول تجميعي: المجموع الأفقي يمثل المجموع الكلي لعدد الإجابات "نعم" I لكل نشاط بالنسبة لإجمالي العينة (391).

(3) 9 أفراد لا يمارسون أي نشاط من هذه الأنشطة المجتمعية المقترحة-انظر الملحق 01.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

ممارسة أفراد العينة للأنشطة اليومية المجتمعية، حيث يظهر أن أفراد العينة الذين يقومون بنشاط زيارة الأهل بلغت نسبتهم 57.9% للذين يكفيهم معاشهم التقاعدي وتراجع إلى 43.3% بالنسبة للذين يكفيهم معاشهم التقاعدي أحيانا ثم إلى 42.8% بالنسبة للذين لا يكفيهم معاشهم دائما. وكذلك بالنسبة لنشاط القيام بالأعمال التطوعية فتبلغ 42.9% بالنسبة لأفراد العينة الذين يكفيهم معاشهم التقاعدي وتراجع إلى 36.7% بالنسبة للذين يكفيهم أحيانا ثم إلى 29.7% بالنسبة للذين لا يكفيهم معاشهم التقاعدي. أما بالنسبة لنشاط الذهاب للعمل فبلغت نسبتهم 10.5% بالنسبة للذين يكفيهم معاشهم التقاعدي وتزايد إلى 14.2% بالنسبة للذين يكفيهم أحيانا ثم إلى 20.3% بالنسبة للذين لا يكفيهم دائما.

ومن خلال نتائج اختبار كاي تربيع التي أثبتت وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في ممارسة الأنشطة اليومية لأفراد العينة حسب مدى كفاية معاشهم التقاعدي عند مستوى المعنوية 5%، فكلما كان معاش التقاعد كافيا كلما زادت المشاركة الاجتماعية وتراجعت المشاركة في النشاط الاقتصادي. ومنه وبالاستناد على القراءة الإحصائية للجدول السابق يمكن القول أن عملية توزيع الأنشطة المجتمعية اليومية تختلف لدى أرباب الأسر المتقاعدين باختلاف مدى كفاية معاشهم في جميع الأنشطة المذكورة باستثناء نشاط الذهاب إلى المسجد، حيث أشرنا سابقا في متن هذا التقرير إلى نمو الوازع الديني لهذه الفئة في هذه المرحلة العمرية، فببلوغ الأفراد سن متقدمة وبمجرد تقاعدهم يشعرون أنهم ملزمون بالتفرغ أكثر للعبادات لأنهم على مقربة أكثر من دنو أجلهم، بالإضافة إلى توفرهم على الوقت الكافي لتأديتها. أما بالنسبة للأنشطة المجتمعية الأخرى فيرجع الاختلاف بالأساس إلى أن أفراد العينة الذين صرحوا بكفاية معاشهم لسد حاجيات أسرهم يتفرغون أكثر للمشاركة المجتمعية فيزورون الأهل ويمارسون هواياتهم المفضلة ويتفرغون أكثر للعمل التطوعي وهذا يرجع لإحساسهم بالأمان ماديا.

وعلى النقيض تماما بالنسبة لأفراد العينة الذين صرحوا بعدم كفاية معاشهم فيضطرون للعودة إلى سوق العمل لتحسين دخلهم، لذلك نجدهم أقل مشاركة في الأنشطة المجتمعية الأخرى فتقل علاقاتهم الاجتماعية مع الجيران والأقارب والأصدقاء، وقليل ما يمارسون الأنشطة الترفيهية "فالتقاعد يخفض أجور المسنين ويغير أنماطهم الشرائية...مما يجعلهم

يفقدون العديد من علاقاتهم الاجتماعية... وتوجد علاقة بين الدخل الملائم والصحة الجيدة والاستمتاع بفترة التقاعد، فالاستمتاع بوقت الفراغ يتطلب صحة جيدة ومال وفير للاشتراك في الأنشطة المختلفة⁽¹⁾، وفي هذا السياق توافقت نتائج الدراسة الحالية مع ما أشارت إليه الدراسة التونسية لـ (الصامت بن الحاج بلقاسم-2011)² والتي وضحت أن المعطى المادي في حياة المتقاعد والمسئول يحتل مكانة متميزة نظرا لكونه يسهل عمليات الاندماج الاجتماعي.

ثانيا: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته في سوق العمل وتحقيق مشاريع اقتصادية مستقبلية.

يهدف هذا المطلب إلى معرفة مدى تأثير المستوى المعيشي لرب الأسرة المتقاعد على مشاركته الاقتصادية من خلال الاستمرار في المشاركة في سوق العمل وتحقيق مشاريع اقتصادية مستقبلية في فترة التقاعد، من خلال التركيز على: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بعمل بعد التقاعد والمساهمة في قوة العمل، وعلاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بتحقيق مشاريع اقتصادية مستقبلية.

1- علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بعمل بعد التقاعد والمساهمة في قوة العمل: لتوضيح العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في مدى كفاية المعاش التقاعدي والمتغير التابع والمتمثل في مدى ممارسة عمل بعد التقاعد ، تظهر لنا النتائج كما يلي:

⁽¹⁾ يحيى مرسي عيد بدر، مرجع سابق، ص 123-124.

² سوسن بن الحاج بلقاسم الصامت، مرجع سابق، ص 535.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

الجدول 52: العلاقة بين مدى كفاية معاش التقاعد لرب الأسرة بمدى ممارسة لدور عمل بعد التقاعد

المجموع	لا	نعم	عمل بعد التقاعد	
			ك	كفاية معاش التقاعد
133	112	21	ك	نعم
100	84,2	15,8	%	
141	103	38	ك	لا
100	73	27	%	
126	104	22	ك	أحيانا
100	82,5	17,5	%	
400	319	81	ك	المجموع
100	79,8	20,3	%	
$\chi^2 = 6.17$ بدرجة حرية 2 واحتمال $(0.05 \geq 0.046)$			اختبار الكاي تربيع	

توضح الأرقام في الجدول (52) إلى أن 79.8% من أفراد العينة لا يمارسون عملا بعد التقاعد، و تختلف هذه النسبة باختلاف مدى كفاية المعاش التقاعدي لسد حاجيات الأسرة، فتبلغ نسبة أفراد العينة الذين لا يمارسون عملا بعد التقاعد 84.2% بالنسبة لأفراد العينة الذين صرحوا بكفاية معاشهم التقاعدي دائما مقابل 82.5% بالنسبة للذين صرحوا بكفاية معاشهم التقاعدي بوتيرة غير مستقرة (أحيانا). أما بالنسبة لأفراد العينة الذين صرحوا بعدم كفاية معاشهم التقاعدي فتراجع هذه النسبة إلى 73%. كما أثبتت نتائج اختبار كاي تربيع وجود علاقة ارتباطية بين المشاركة الاقتصادية في سوق العمل والمتمثلة في عمل بعد التقاعد كمتغير تابع ومدى كفاية المعاش التقاعدي لسد حاجيات الأسرة كمتغير مستقل عند مستوى المعنوية 5%، فكلما كان المعاش غير كافٍ كلما زادت نسبة أرباب الأسر المتقاعدين العائدين لسوق العمل.

وبالارتكاز على القراءة الإحصائية للجدول تبين أن رب الأسرة المتقاعد الذي يعاني من عدم كفاية المعاش لسد حاجيات الأسرة يرجع للعمل مقابل تلقيه لأجر من أجل تغطية العجز المالي الذي يعاني منه، فبلوغ سن التقاعد معناه مواجهة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عدم كفاية معاش التقاعد ونقصان مستوى الدخل الذي يؤدي إلى تراجع المستوى المعيشي للأسرة. فالمتقاعد يصطدم عند تقاعده بنقص مستوى المعاش عن مستوى الأجر الذي كان يتقاضاه قبل تقاعده، ظف إلى ذلك ما يقابله من ارتفاع متزايد في الأسعار، وهذا

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

ما أثبتته نتائج معظم الدراسات السابقة، فحسب التقرير الوطني حول التنمية البشرية (2006) يقدر متوسط الدخل السنوي للمسنين فوق 60 سنة بـ 300.000 دج أي بمتوسط دخل يقدر بـ 25.000 دج في الشهر، كما تشير الدراسة الاستقصائية حول الإنفاق الاستهلاكي والمستوى المعيشي للأسر التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات سنة (2011) إلى أن متوسط الإنفاق الشهري للأسرة قدر بـ 5.9716 دج في 2011 مقابل 2.7593 في سنة 2000⁽¹⁾، وتجدر الإشارة إلى غياب الإحصائيات الرسمية في سنوات إجراء الدراسة والتي تميزت بتدهور القدرة الشرائية وتراجع في قيمة العملة مما شكل ضغوطات جديدة على الأسرة الجزائرية وتدهور المستوى المعيشي لأغلب الأسر التي يرئسها أرباب الأسر المتقاعدين.

وهذا يعني أن متوسط الدخل الشهري لأرباب الأسر المسنين لا يغطي مستوى الإنفاق الشهري لهم فيضطرون للبحث عن عمل في مرحلة تقاعدهم والاستمرار في المساهمة في قوة العمل لتغطية هذا العجز وعدم الوقوع في براثن الفقر لاسيما فقر الدخل خاصة وأن نتائج تقديرات المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات تشير إلى أن 19.1% من أرباب الأسر المتقاعدين يعانون من الفقر المدقع، ويختلف نوع العمل الممارس في هذه المرحلة العمرية من متقاعد لآخر نظرا لأنهم يمثلون فئة اجتماعية غير متجانسة حيث تم الإثبات سابق في متن التقرير الحالي وبالضبط في الفصل الخامس أن عمل بعد التقاعد مرتبط بالمركز الاجتماعي قبل التقاعد والجدول التالي يبين توزيع نوع العمل الممارس بعد التقاعد حسب مستوى المعاش التقاعدي لأفراد العينة.

⁽¹⁾ Office National des Statistiques, **Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011 : dépenses de consommation des ménages algériens en 2011**, Collection Statistiques N°183, Série S, Statistiques Sociales, Alger, 2014, p 36 ,

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

الجدول 53: العلاقة بين مستوى معاش تقاعد رب الأسرة بنوع عمله الذي يمارسه بعد التقاعد

المجموع	عامل يومي	تقديم خدمات	ممارسة حرفة	عضو مجالس انتخابية	تقديم دروس خصوصية	أنشطة تجارية	ممارسة الزراعة الأسرية المعيشية	تقديم الاستشارات	نوع عمل بعد التقاعد ¹	
									مستوى معاش التقاعد (دج)	
5	-	1	-	-	-	1	3	-	ك	أقل من 18000
100	-	20	-	-	-	20	60	-	%	
15	3	2	-	-	-	2	8	-	ك	18000-27999
100	20	13,3	-	-	-	13,3	53,3	-	%	
16	4	3	3	-	1	3	2	-	ك	28.000-37.999
100	25	18,8	18,8	-	6,3	18,8	12,5	-	%	
10	1	2	-	1	-	1	2	3	ك	38.000-47.999
100	10	20	-	10	-	10	20	30	%	
10	2	2	-	2	1	2	-	1	ك	48.000-57.999
100	20	20	-	20	10	20	-	10	%	
10	1	1	1	2	3	2	-	-	ك	58.000-67.999
100	10	10	10	20	30	20	-	-	%	
15	2	3	-	-	1	1	5	3	ك	68.000 فأكثر
100	13,3	20	-	-	6,7	6,7	33,3	20	%	
³ 81	13	14	4	5	6	12	20	7	ك	المجموع ²
100	16	17,3	4,9	6,2	7,4	14,8	24,7	8,6	%	
$\chi^2 = 58.18$ بدرجة حرية 42 واحتمال $(0.05 \geq 0.049)$									اختبار الكاي تربيع	

(1) سؤال مفتوح- أنظر الملحق رقم 01.

(2) جدول تجميعي: المجموع الأفقي يمثل المجموع الكلي لعدد الإجابات "بنعم" I لكل نشاط بالنسبة لإجمالي العينة (81).

(3) 81 فرد يمارس عمل بعد التقاعد.

تبين نتائج الجدول رقم (53) من خلال اختبار كاي تربيع وجود اختلاف بين ومستوى المعاش التقاعدي ونوع العمل الممارس بعد التقاعد عند مستوى الدلالة الإحصائية 5%.

فيمارس 24.7% من أفراد العينة الذين يمارسون عملا بعد التقاعد نشاط الزراعة الأسرية المعيشية، ويتركز هذا النشاط لدى الفئة الهشة أي بنسبة 60% لدى أفراد العينة الذين يتقاضون معاشا أقل من 18.000 دج مقابل 53.3% من أفراد العينة الذين يتقاضون معاش يتراوح ما بين 18000 إلى 27.999 دج وكذلك لدى الفئة التي تتلقى معاشا تقاعديا مرتفعا أي بنسبة 33,3% لدى أفراد العينة الذين يتقاضون معاشا تقاعديا أكثر من 68000 دج. كما يمارس 17.3% من أفراد العينة الذين يمارسون عملا بعد التقاعد نشاط تقديم الخدمات، وتتوزع هذه النسبة حسب مستوى معاش التقاعد ما بين 10% لدى أفراد العينة الذين يتقاضون معاشا يتراوح ما بين (58.000-68000 دج) كأدنى قيمة و 20% لدى الفئات (أقل من 18.000 دج)، (38.000 - 57.999 دج) و(أكثر من 68.000) كأعلى قيمة.

أما ممارسة أنشطة تجارية فبلغت نسبة 14.8% لدى أفراد العينة الذين يعملون بعد التقاعد، وهي تختلف بنسب متقاربة نوعا ما باختلاف مستوى معاش التقاعد ، وتتراوح ما بين 20% كحد أقصى لدى الفئات ذات المعاش التقاعدي أقل من 18.000 دج والذين يتقاضون معاشا تقاعديا يتراوح ما بين 48000 إلى 67999 دج، وتتنخفض إلى 6.7% كأدنى قيمة لدى أفراد العينة الذين يتقاضون معاشا أكثر من 68000 دج.

وبالارتكاز على القراءة الإحصائية للجدول السابق يمكن القول أنه بالنسبة للذين يتقاضون معاش تقاعد أقل من 28.000 دج غالبا ما يكونون ذوي مركز مهني متدنٍ ومستوى تعليمي متدنٍ، وهذا ما يجعل أغلبهم يمارسون أنشطة زراعية أو تجارية أو كعمال يوميين، فكلما ارتفع مستوى المعاش للمتقاعد معناه أنه ذو مركز مهني جيد ومستوى تعليمي جيد، وهذا ما يؤهله ويعطيه القدرة على ممارسة أي نشاط اقتصادي مهما كان نوعه، مما يفسر توزيع أفراد العينة ذوي معاش أكثر من 28.000 دج على مختلف أنواع العمل بعد التقاعد من ممارسة الأنشطة الزراعية وحتى تقديم الاستشارات.

كما قد يرجع تمركز الزراعة الأسرية المعيشية عند الفئة الأقل من (28.000دج) كمعاش تقاعدي إلى أن أغلب أفراد العينة الذين يتقاضون معاشا ضعيفا يقيمون في الريف، حيث تشير معظم المسوحات الوطنية أن الفئات الهشة ضعيفة الدخل والتي تعاني الفقر المدقع تنتشر في الريف بنسب كبيرة آخرها نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات الرابع (MICS4-2012-2013) والتي تشير تقديراتها إلى أن حوالي 76% من الأسر التي تعاني من الفقر المدقع في الجزائر تقيم في الريف، فيلجأون إلى ممارسة الزراعة الأسرية لتأمين حاجياتهم من الغذاء وقد يتوجهون بالفائض لبيعه في حافة الطريق وجني القليل من المال لتحسين وضعهم المعيشي. أما الفئة الأكثر دخلا (68.000دج) فيتوجهون للزراعة الأسرية ليس للحاجة بل للميول الشخصي وحبهم للزراعة وكذلك مساهمة العامل التاريخي في الأمر، فالفرد الجزائري دائما مرتبط بالأرض ارتباط يعبر عن أصالته وعمقه، بالإضافة إلى مختلف الامتيازات والحوافز الممنوحة لمختلف شرائح المجتمع مثل قوانين ترقية الاستثمار وخاصة في المناطق الصحراوية والهضاب العليا ومنه توجه فئة من أفراد العينة إلى ممارسة الزراعة الأسرية خارج الإقليم الجغرافي لولاية الجزائر والبويرة.

أما الفئة التي لا تمارس أنشطة الزراعة الأسرية المعيشية فهي تتجه إلى ممارسة نشاطات أخرى خاصة أعمال التجارة المربحة مقارنة بممارسة نشاطات زراعية مكلفة وغير مضمونة الدخل، وكذلك كأعضاء مجالس منتخبة خاصة المجالس البلدية، التي تشهد الساحة السياسية إقبالا كبيرا على ممارسة هذا النشاط بعد التقاعد نظرا لاملاكهم التجربة الكافية في ميادين عملهم السابقة خاصة ميدان التربية والتعليم فأغلبية أفراد العينة الممارسين لهذا النشاط كانوا يعملون كأساتذة، معلمين، مستشارين تربويين، إداريين، وهذا خاضع للعديد من الاعتبارات منها ارتفاع مستواهم الثقافي والسياسي وقدرتهم على الإقناع والمواجهة وانخراطهم بصورة مكثفة في الأحزاب السياسية وقناعاتهم الشخصية بضرورة الاستمرار في النشاط بسبب طبيعة مهنتهم التي تعتبر شاقة في نظرهم ولهذا فممارسة هذا النوع من الأنشطة يعتبر مجال خصب في الاستثمار في الطاقات والخبرات المكتسبة ومحاولة توظيفها ميدانيا للنهوض خاصة بالتنمية المحلية، كما تختلف وتيرة ممارسة أنشطة عمل بعد التقاعد من متقاعد لآخر، والجدول التالي يوضح توزيع عدد ساعات العمل الممارس بعد التقاعد من طرف أفراد العينة وعلاقته بالتقييم الذاتي لرب الأسرة المتقاعد لوضعه المادي.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

الجدول 54: العلاقة بين التقييم الذاتي لرب الأسرة المتقاعد لوضعه المادي بعدد الساعات التي يقضيها في عمله الذي يمارسه في مرحلة التقاعد

المجموع	أكثر من 8	8-5	4-1	عدد ساعات العمل بعد التقاعد ⁽¹⁾	
				التقييم الذاتي للوضع المادي	ضعيف
16	4	9	3	ك	ضعيف
100	25	56,3	18,8	%	
53	2	29	22	ك	متوسط
100	3,8	54,7	41,5	%	
12	-	7	5	ك	جيد
100	-	58,3	41,7	%	
81 ⁽²⁾	6	45	30	ك	المجموع
100	7,4	55,6	37	%	
$\chi^2 = 10.34$ بدرجة حرية 4 واحتمال $(0.05 \geq 0.035)$				اختبار الكاي تربيع	

تشير الأرقام في الجدول (54) إلى مدى تأثير حجم العمل بعد التقاعد (عدد ساعات) على التقييم الذاتي للوضع المادي لأفراد العينة، حيث أن 55.6% من حجم العينة (81) التي تمثل عمالة أرباب الأسر في مرحلة تقاعدهم يعملون بحجم ساعي ما بين 5 إلى 8 ساعات يوميا مقابل 37% منهم يعملون بحجم ساعي ما بين 1 إلى 4 ساعات يوميا و7.4% يعملون لأكثر من 8 ساعات يوميا. حيث يلاحظ أن الاتجاه العام للجدول يتمركز في الفئة التي تمارس عدد ساعات يتراوح ما بين (5-8) ساعات وتختلف هذه النسبة حسب تقييم أفراد العينة لوضعهم المادي فنجد أن 56.3% لدى الفئة الذي قيمت وضعها المادي في مرحلة التقاعد بـ"الضعيف" مقابل 54.7% بـ"المتوسط" ونسبة 58.3% بـ"الجيد".

كما نجد أنه يعمل 25% من أفراد العينة الذين كان تقييمهم الذاتي لوضعهم المادي "ضعيف" بدوام أكثر من 8 ساعات، في حين يعمل 41.7% من أفراد العينة الذين كان تقييمهم لوضعهم المادي "جيد" بدوام أقل من 4 ساعات.

(1) سؤال مفتوح-أنظر الملحق رقم 01 .

(2) 81 فرد يمارس عمل بعد التقاعد.

كما وأثبتت نتائج الاختبار الإحصائي كاي تربيع وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، بين المتغير المستقل والتابع، فكلما تحسن التقييم الذاتي للوضع المادي لأفراد العينة قلت الوتيرة اليومية لعمل بعد التقاعد نتيجة انخفاض عدد ساعات العمل.

وبالاستناد على القراءة الإحصائية للجدول نستخلص أن هذه النتائج تدعم ما توصلنا إليه من نتائج سابقة حيث تبين أن ضعف معاش التقاعد وعدم كفايته لسد حاجات الأسرة يعتبر كمحدد أساسي للعمل بعد التقاعد، فأرباب الأسر الذين يرون أن أوضاعهم المادية ساءت بعد التقاعد يرجعون لسوق العمل بهدف تحسين أوضاعهم المادية وحل مشكلاتهم الاقتصادية لذلك يعملون بدوام ساعي بحجم كامل (8 ساعات) أو أكثر من 8 ساعات للحصول على دخل مرتفع يمكنهم من تحسين هذه الأوضاع. أما بالنسبة لأرباب الأسر الذين يرون أن أوضاعهم المادية جيدة، فيرجعون لسوق العمل بهدف القضاء على وقت الفراغ وتعويض مركزهم المهني الذي فقده بإحالتهم على التقاعد فيعملون بدوام ساعي جزئي لأنهم غير مضطرين للعمل بدوام كامل فهم يمارسون هذا العمل فقط لإثبات وإشغال أنفسهم أو الرغبة في تقديم خبراتهم للاستفادة منها.

ويختلف أيضا مستوى دخل عمل بعد التقاعد من متقاعد لآخر، والجدول التالي يوضح توزيع مستوى دخل عمل بعد التقاعد لأفراد العينة وعلاقته بعملية الادخار تحضيراً لمرحلة التقاعد.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

الجدول 55: العلاقة بين مدى قيام رب الأسرة بالادخار تحضيراً للتقاعد بدخل العمل الممارس في مرحلة التقاعد

المجموع	50.000 دج فما فوق	من 30.000 إلى 49.999 دج	من 10.000 إلى 29.999 دج	أقل من 10.000 دج	دخل عمل بعد التقاعد ⁽¹⁾ الادخار لمرحلة التقاعد	
					ك	نعم
23	8	4	8	3	ك	نعم
100	34,8	17,4	34,8	13,0	%	
58	5	12	23	18	ك	لا
100	8,6	20,7	39,7	31,0	%	
81 ⁽²⁾	13	16	31	21	ك	المجموع
100	16,0	19,8	38,3	25,9	%	
$\chi^2 = 9.27$ بدرجة حرية 3 واحتمال $(0.05 \geq 0.026)$					اختبار الكاي تربيع	

تبين أرقام الجدول (55) أن 38.3% من أفراد العينة الذين يمارسون عمل بعد التقاعد يتلقون نظيره مبلغ يتراوح ما بين (10.000 دج-29.999 دج) مقابل 25.9% منهم يتحصلون على مبالغ أقل من 10.000 دج، ونسبة 19.8% منهم يتحصلون على مبالغ أفضل تتراوح ما بين (30.000 دج-49.000 دج) مقابل 16% يتقاضون أجرا يقدر بـ 50.000 دج وأكثر. ويتمركز الاتجاه العام للجدول في الفئة التي يتراوح دخلها لقاء عملها ما بين (10.000 دج-29.999 دج) حيث نجد أن 39.7% لم يقوموا بعملية الادخار لمرحلة التقاعد مقابل 34.8% قاموا بعملية الادخار.

وهذا ما يمكننا من تصنيف أفراد العينة لقاء عودتهم الى سوق العمل وممارستهم لنشاط باجر إلى فئتين: الذين يتقاضون أجرا شهريا أقل من 30.000 دج حيث بلغت نسبتهم 64.2% مقابل 35.8% للفئة التي يتقاضون أجرا أكبر من 30.000 دج.

كما تبين هذه النتائج أهمية عملية التخطيط للتقاعد فبالنسبة لأفراد العينة الذين قاموا بالتخطيط لمرحلة التقاعد من خلال عملية الادخار لهذه المرحلة يتحصل نسبة 52.2% منهم على دخل أكثر من 30.000 دج لقاء عملهم بعد التقاعد و 47.8% على دخل أقل من 30.000 دج. أما أفراد العينة الذين لم يقوموا بعملية التخطيط لمرحلة التقاعد فيتحصل

(1) سؤال مفتوح-أنظر الملحق رقم 01.

(2) 81 فرد يمارس عمل بعد التقاعد.

29.3% منهم فقط على دخل أكثر من 30.000 دج أما الباقي (70.7%) فيتحصلون على دخل أقل من 30.000 دج.

وتشير نتائج الاختبار الإحصائي كاي تربيع إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى القيام بعملية الادخار لمرحلة التقاعد كمتغير مستقل ومستوى دخل عمل بعد التقاعد كمتغير تابع عند مستوى المعنوية 5%. وبالارتكاز على القراءة الإحصائية للجدول السابق يمكن القول أن أرباب الأسر المتقاعدين الذين قاموا بعمليات الادخار تحضيراً لمرحلة التقاعد كانوا يتقاضون أجراً مرتفعاً مكنهم من الادخار وهذا يعني أنهم أصحاب مراكز مهنية مرتفعة أو مستويات تعليمية مرتفعة سمحت لهم بالحصول على عمل مقابل دخل مرتفع لقاء عملهم بعد التقاعد وهذا ما يفسر النتائج في الجدول حيث يحصل 34.8% منهم على دخل مرتفع نوعاً ما (أكثر من 50.000 دج). أما أرباب الأسر المتقاعدين الذين لم يتمكنوا من الادخار لمرحلة التقاعد فكانوا من الفئات الهشة ضعيفة الدخل التي لم يسمح لها مستوى معيشتها بالقيام بالادخار لأنهم ذوي مستويات تعليمية منخفضة أو مراكز مهنية متدنية، وبما أن نوع العمل بعد التقاعد مرتبط بالمستوى التعليمي كما أثبتنا في الفصل السابق في متن التقرير الحالي، فإن هذه الفئة من أفراد العينة لم يتمكنوا من الحصول على عمل بدخل مرتفع وهذا ما يظهر من خلال نتائج الجدول حيث هناك 31% ممن لم يقوموا بعملية الادخار قبل التقاعد يحصلون على دخل ضعيف جداً (أقل من 10.000 دج) لقاء عملهم بعد التقاعد. وتختلف أيضاً الأسباب التي دفعت رب الأسرة المتقاعد إلى مواصلة العمل في فترة التقاعد من شخص لآخر، والجدول التالي يوضح لنا توزيع أسباب عمل بعد التقاعد وعلاقتها بالمستوى المعيشي للأسرة بعد التقاعد.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

الجدول 56: العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرة المتقاعد بالأسباب التي دفعت به إلى العمل في مرحلة التقاعد

المجموع	آخر	الإحساس بعدم المنفعة	قضاء وقت الفراغ	عدم كفاية مبلغ التقاعد	أسباب عمل بعد التقاعد ⁽¹⁾	
					المستوى المعيشي للأسرة	
16	-	-	4	14	ك	أسرة فقيرة
100	-	-	25	87,5	%	
38	3	-	15	25	ك	أسرة متوسطة
100	7,9	-	39,5	65,8	%	
27	7	2	17	8	ك	أسرة غنية
100	25,9	7,4	63	29,6	%	
81 ⁽²⁾	10	2	36	47	ك	المجموع
100	12,3	2,5	44,4	58	%	
33.82 = χ^2 حرية 8 واحتمال (0.05 > 0.00)					اختبار الكاي تربيع	

الجدول المزدوج (56) يربط العلاقة بين سؤال متعدد الإجابة (QCM) المتمثل في الأسباب التي دفعت بأفراد العينة إلى العمل في مرحلة التقاعد وسؤال وحيد الإجابة والمتمثل في المستوى المعيشي للأسرة (QCS). وتشير الأرقام في الجدول إلى أن 58% من أفراد العينة الذين يمارسون العمل بعد التقاعد يعودون لسوق العمل بسبب عدم كفاية المعاش، وتختلف هذه النسبة باختلاف المستوى المعيشي للأسرة فتبلغ 87.5% بالنسبة للذين يعيلون أسرة فقيرة، و65.8% بالنسبة للذين يعيلون أسرة ذات مستوى معيشي متوسط بينما تنخفض هذه النسبة إلى 29.6% بالنسبة للذين يعيلون أسرة غنية.

كما يعمل 44.4% من أفراد العينة الذين يعملون بعد التقاعد لقضاء وقت الفراغ، وتختلف هذه النسبة باختلاف المستوى المعيشي للأسرة، فتبلغ هذه النسبة 25% بالنسبة للذين يعيلون أسرة فقيرة، وترتفع إلى 39.5% بالنسبة للذين يعيلون أسرة ذات مستوى معيشي متوسط لتصل إلى 63% بالنسبة للذين يعيلون أسرة غنية.

وتثبت نتائج اختبار كاي تربيع وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية لأسباب العمل بعد التقاعد حسب مستوى معيشة الأسرة، فكلما ارتفع مستوى معيشة الأسرة كلما قل عمل رب

⁽¹⁾سؤال متعدد الإجابة (QCM) - أنظر الملحق رقم 01.

⁽²⁾ 81 فرد يمارس عمل بعد التقاعد.

الأسرة المتقاعد لسبب عدم كفاية المعاش والعكس صحيح. وكلما ارتفع المستوى المعيشي للأسرة كلما زادت نسبة أرباب الأسر المتقاعدين الذين يعملون من أجل القضاء على وقت الفراغ والعكس صحيح.

وتثبت هذه النتائج ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج سابقة، حيث يعمل أغلب المتقاعدين أرباب الأسر الفقيرة والمتوسطة لحل مشكلاتهم الاقتصادية الناجمة عن عدم كفاية معاش التقاعد، نظرا لزيادة المشكلات الاقتصادية لأرباب الأسر بعد تقاعدهم عن العمل بسبب انخفاض قيمة المعاش التقاعدي إذا ما تمت مقارنته بالأجر أثناء مرحلة ما قبل التقاعد. كما يتم إنفاق جزء كبير من المعاش التقاعدي للرعاية الصحية نتيجة زيادة تردد المتقاعدين بالتقدم في السن على الأطباء وتكرر شكاويهم المرضية.

وقد أشارت سماح سالم وآخرون إلى أن المشكلات الاقتصادية للمسنين تتمثل في عدم كفاية المعاش لمتطلبات الحياة وثبات قيمة المعاش وارتفاع الأسعار باستمرار وعدم وجود مصادر دخل إضافية⁽¹⁾. وبالتالي يصبحون غير قادرين على التوفير الكافي لمتطلبات أسرهم من مأوى وغذاء ومصاريف الأبناء ولا يستطيعون تجهيز المنزل، وفي ظل هذه التغيرات المادية التي تصاحب أرباب الأسر المتقاعدين والتي تهدد استقرارهم الاجتماعي يصبحون مضطرين للعودة إلى النشاط الاقتصادي والمساهمة في قوة العمل خاصة في أنشطة الاقتصاد غير رسمي.

أما أرباب الأسر الغنية فيرجعون للنشاط الاقتصادي أو سوق العمل لتمضية وقت الفراغ الذي يتزايد لدى المتقاعدين نتيجة انسحابهم من الوظيفة وفقدان الكثير من الأدوار المرتبطة بالعمل، ففي هذه المرحلة يجد رب الأسرة الغنية نفسه لا يمارس أي نشاط خلال الساعات التي اعتاد فيما مضى قضاءها في العمل بوتيرة وبمرودية إنتاجية مرتفعة جدا خاصة أصحاب الوظائف المرتفعة ذات المسؤوليات القيادية التي تتميز بوتيرة نشاط مرتفعة جدا لأدائها، كما يفقدون أصدقاء وزملاء العمل الذي اعتادوا أن يمضوا معهم وقتا أطول مما يقضونه مع أفراد أسرهم في بعض الأحيان مما يشعرهم بالوحدة والعزلة الاجتماعية، فيبحثون عن أدوار وظيفية جديدة تعوضهم عن وظائفهم السابقة وتمكنهم من شغل وقت الفراغ، كما

(1) سماح سالم، سمر صبحي يوسف، أمل جابر سيد، مرجع سابق، ص 258.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

تمكنهم من تكوين علاقات جديدة تخرجهم من العزلة الاجتماعية وترفع معنوياتهم وتحولهم إلى عناصر فعالة في المجتمع. كما وتختلف أيضا رغبة أفراد العينة في البحث عن عمل بعد التقاعد من فرد لآخر، وهذا ما يظهر في الجدول التالي الذي يوضح توزيع مدى البحث عن عمل بعد التقاعد حسب مدى كفاية المعاش لسد حاجيات الأسرة.

الجدول 57: العلاقة بين مدى كفاية معاش تقاعد رب الأسرة بمدى بحثه عن ممارسة عمل في مرحلة التقاعد

المجموع	لا	نعم	البحث عن عمل بعد التقاعد	
			ك	لا
113	104	9	ك	نعم
100	92	8	%	
102	76	26	ك	لا
100	74,5	25,5	%	
104	89	15	ك	أحيانا
100	85,6	14,4	%	
1319	269	50	ك	المجموع
100	84,3	15,7	%	
$\chi^2 = 12.64$ بدرجة حرية 2 واحتمال $(0.05 \geq 0.00)$			اختبار الكاي تربيع	

تبين الأرقام في الجدول (57) أن 84.3% من أفراد العينة الذين لا يمارسون عمل بعد التقاعد لا يبحثون عن عمل، وتختلف هذه النسبة باختلاف مدى كفاية المعاش، فمن خلال قراءة أرقام الجدول يتضح أن نسبة أفراد العينة الذين لا يبحثون عن عمل بلغت 92% للذين يكفيهم معاشهم التقاعدي وتراجعت إلى 85.6% للذين يكفيهم أحيانا ثم تراجعت لتبلغ 74.5% للذين يعانون من عدم كفاية المعاش بشكل دائم، وهذا ما يدل على أنه كلما كان المعاش التقاعدي كافٍ لسد حاجيات الأسرة كلما زادت نسبة أرباب الأسر المتقاعدين الذين لا يرغبون في العودة لسوق العمل والمشاركة الاقتصادية في قوة العمل.

وتبين نتائج اختبار كاي تربيع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى كفاية معاش التقاعد لسد حاجيات الأسرة كمتغير مستقل ومدى البحث عن عمل بعد التقاعد كمتغير تابع عند مستوى المعنوية 5%، فكلما كان المعاش التقاعدي كافٍ لسد حاجيات الأسرة كلما تراجعت نسبة أفراد العينة الذين يبحثون عن عمل بعد التقاعد.

(1) 319 فرد لا يمارسون عمل بعد التقاعد.

وبالاستناد على القراءة الإحصائية للجدول السابق يتضح أن المشكلات الاقتصادية الناجمة عن عدم كفاية معاش التقاعد لسد حاجيات الأسرة هي التي تدفع أرباب الأسر المتقاعدين للبحث عن عمل بعد التقاعد من أجل إمكانية تحسين مستوى دخلهم من خلال الاستمرار في المشاركة في سوق الشغل خاصة غير الرسمي. ومنه يمكن الاستنتاج والتأكد أن المشكلات الاقتصادية المرتبطة بعدم كفاية معاش التقاعد لسد حاجيات الأسرة وتراجع مستواها المعيشي من المحددات الأساسية التي تدفع رب الأسرة المتقاعد للعودة للمشاركة في سوق العمل أي للمشاركة المجتمعية في النشاط الاقتصادي لسد العجز الناجم عن نقص الدخل وتحسين مستوى معيشة الأسرة.

2- علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بتحقيق مشاريع اقتصادية مستقبلية: يختلف مدى التفكير بالقيام بمشروع اقتصادي مستقبلي من متقاعد لآخر، والجدول التالي يوضح تأثير مدى القيام بعملية الادخار لمرحلة التقاعد على مدى التفكير بالقيام بمشروع اقتصادي مستقبلي في مرحلة التقاعد حسب المتغير الرائز والمتمثل في المستوى المعيشي لأسرته.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

الجدول (58): العلاقة بين تخطيط رب الأسرة للتقاعد بمدى التفكير في تحقيق مشروع اقتصادي مستقبلي في مرحلة التقاعد حسب المستوى المعيشي لأسرته.

المجموع	لا	نعم	تحقيق مشروع اقتصادي		
			المستوى المعيشي للأسرة		التخطيط للتقاعد
9	6	3	ك	نعم	أسرة فقيرة
100	66,7	33,3	%		
70	67	3	ك	لا	
100	95,7	4,3	%		
79	73	6	ك	المجموع الجزئي 1	
100	92,4	7,6	%		
$\chi^2 = 9.58$ بدرجة حرية 1 واحتمال $(0.05 > 0.002)$				اختبار الكاي تربيع	
48	36	12	ك	نعم	أسرة متوسطة
100	75	25	%		
106	85	21	ك	لا	
100	80	19,8	%		
154	121	33	ك	المجموع الجزئي 2	
100	78,6	21,4	%		
$\chi^2 = 0.528$ بدرجة حرية 1 واحتمال $(0.05 > 0.46)$				اختبار الكاي تربيع	
62	43	19	ك	نعم	أسرة غنية
100	69,4	30,6	%		
105	87	18	ك	لا	
100	82,9	17,1	%		
167	130	37	ك	المجموع الجزئي 3	
100	77,8	22,2	%		
$\chi^2 = 4.121$ بدرجة حرية 10 واحتمال $(0.05 > 0.042)$				اختبار الكاي تربيع	
119	85	34	ك	نعم	المجموع
100	71,4	28,6	%		
281	239	42	ك	لا	
100	85,1	14,9	%		
400	324	76	ك	المجموع الكلي	
100	81	19	%		
$\chi^2 = 10.084$ بدرجة حرية 1 واحتمال $(0.05 > 0.001)$				اختبار الكاي تربيع	

تشير أرقام الجدول (58) إلى مدى تأثير تخطيط أفراد العينة لمرحلة التقاعد من خلال ادخارهم لجزء من المال على مدى تفكيرهم في القيام بمشروع اقتصادي مستقبلي وهذا حسب المستوى المعيشي للأسرة، حيث بلغت نسبة أفراد العينة الذين لا يفكرون في القيام بمشروع اقتصادي 81% وتختلف هذه النسبة باختلاف مدى التخطيط لمرحلة التقاعد، فبلغت هذه النسبة 71.4% بالنسبة لأفراد العينة الذين قاموا بعمليات الادخار قبل تقاعدهم، في حين ارتفعت إلى 85.1% بالنسبة للذين لم يقوموا بعمليات الادخار لهذه المرحلة، وهذا ما أكدته نتائج الاختبار كاي تربيع الذي أثبت أن هناك علاقة طردية بين مدى تخطيط رب الأسرة المتقاعد لمرحلة التقاعد ومدى تفكيره في تحقيق مشروع اقتصادي مستقبلي عند مستوى المعنوية 5%.

وبالنظر إلى مدى تأثير التخطيط لمرحلة التقاعد على التفكير في تحقيق مشروع اقتصادي حسب المستوى المعيشي للأسرة، فنجد بالنسبة لأفراد العينة الذين ينتمون لأسر فقيرة، أن 92.4% منهم لا يفكرون في تحقيق مشروع اقتصادي وتختلف هذه النسبة باختلاف مدى الادخار قبل التقاعد، حيث بلغت هذه النسبة 95.9% لأفراد العينة الذين لم يقوموا بالادخار وتراجعت إلى 69.4% بالنسبة للذين قاموا بعملية الادخار، وقد أثبتت نتائج الاختبار كاي تربيع وجود اختلافات في مدى تفكير أفراد العينة أرباب الأسر الغنية في مشروع اقتصادي حسب مدى تخطيطهم لمرحلة التقاعد.

ونجد بالنسبة لأفراد العينة الذين يعيلون أسرا متوسطة المستوى المعيشي، فنجد أن نسبة أفراد العينة الذين لا يفكرون في تحقيق مشروع اقتصادي قد تراجعت إلى 78.6%، وثبتت نتائج اختبار كاي تربيع عدم وجود اختلافات في هذه النسبة حسب مدى تخطيطهم لمرحلة التقاعد، حيث بلغت 80.2% بالنسبة للذين لم يقوموا بالتخطيط لمرحلة التقاعد و75% بالنسبة للذين قاموا بالتخطيط لمرحلة التقاعد.

أما بالنسبة لأفراد العينة الذين يعيلون أسرا غنية، فنجد 77.8% منهم لا يفكرون في تحقيق مشروع اقتصادي وتختلف هذه النسبة باختلاف مدى الادخار قبل التقاعد، حيث بلغت هذه النسبة 82.9% لأفراد العينة الذين لم يقوموا بالادخار وتراجعت إلى 66.7% بالنسبة للذين

قاموا بعملية الادخار، وتثبت نتائج الاختبار كاي ترييع وجود اختلافات في مدى التفكير في مشروع اقتصادي حسب مدى تخطيطهم لمرحلة التقاعد.

وبالنظر إلى القراءة الإحصائية للجدول السابق يمكن القول أن التخطيط المسبق لمرحلة التقاعد من خلال القيام بالادخار في مرحلة ما قبل التقاعد تؤدي حتما إلى تمكن رب الأسرة المتقاعد من توفير رأس المال الضروري الذي يسمح بإمكانية تحقيق مشروع اقتصادي مستقبلا، أما في حالة عدم الادخار المسبق لمرحلة التقاعد فلا يتوفر لرب الأسرة رأس المال اللازم لتحقيق أي مشروع اقتصادي وهذا ما يمنع أفراد العينة من التفكير في مشاريع اقتصادية مستقبلية.

وقد أثبتت العديد من الدراسات أهمية التخطيط لمرحلة التقاعد في حل مشكلات التقاعد، وفي هذا السياق فقد حدد (أتشلي-Atchley)⁽¹⁾، ست مراحل للتقاعد لكل منها دور اجتماعي معين وتتضمن هذه المرحلة القريبة من التقاعد والتي يحتاج فيها الفرد للتخطيط لمرحلة التقاعد من الناحية المادية وكيفية شغل وقت الفراغ وفي هذه المرحلة يتحدد اتجاه الفرد نحو التقاعد إيجابيا أو سلبيا، فبالنسبة للأفراد الذين تمكنوا من الادخار لمرحلة التقاعد يمكنهم مواجهة الأوضاع الاقتصادية خلال مرحلة التقاعد من خلال التفكير في مشاريع اقتصادية تمكنهم من تحسين أوضاعهم وأوضاع أسرهم المعيشية خاصة للمتقاعدين الذين يعملون أسرا فقيرة وشغل وقت فراغهم وتعويض الأدوار الوظيفية التي فقدوها بالتقاعد خاصة للذين يعملون أسر غنية، وبالتالي يعتبر التخطيط لمرحلة التقاعد من خلال الادخار محددًا أساسيا للمشاركة المجتمعة للمتقاعد في النشاط الاقتصادي، وفي هذا السياق توصلت دراسة (بوغالي-2016)² إلى أن أفضل دخل بعد التقاعد يحققه المسنون الذين خططوا لحياتهم المهنية سابقا وقاموا باستثمار أموالهم، كما توصلت دراسة (بلعربي-2017)³ إلى أنه مهما استفاد المتقاعد من الامتيازات الايجابية للتقاعد إلا أن حياته الجديدة تتطلب التخطيط والتنظيم أملا في تجاوز الأزمات النفسية والاجتماعية التي يفرزها انقطاع الإنسان عن العمل والدخول في آخر مرحلة عمرية من مراحل حياة الإنسان، ويختلف كذلك مدى التفكير بالقيام

(1) عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص 15-19.

(2) حاجي بوغالي، مرجع سابق، ص 251.

(3) عبد القادر بلعربي، مرجع سابق، ص 3.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

بمشروع اقتصادي مستقبلي من متقاعد لآخر حسب أسباب التقاعد، والجدول التالي يوضح مدى تأثير أسباب التقاعد على التفكير بالقيام بمشروع اقتصادي مستقبلي.

ويختلف كذلك مدى التفكير بالقيام بمشروع اقتصادي مستقبلي من متقاعد لآخر حسب أسباب التقاعد، والجدول التالي يوضح مدى تأثير أسباب التقاعد على التفكير بالقيام بمشروع اقتصادي مستقبلي.

الجدول 59: العلاقة بين الأسباب التي أدت برب الأسرة الى التقاعد بمدى تفكيره في إنجاز مشروع اقتصادي مستقبلي

المجموع	لا	نعم	التفكير بالقيام بمشروع اقتصادي مستقبلي	
			ك	أسباب التقاعد ⁽¹⁾
194	170	24	ك	بلوغ السن القانوني للتقاعد
100	87,6	12,4	%	
90	64	26	ك	32 سنة عمل فعلية
100	71,1	28,9	%	
22	20	2	ك	المرض
100	90,9	9,1	%	
23	21	2	ك	تسريح العمال
100	91,3	8,7	%	
35	27	8	ك	التعب
100	77,1	22,9	%	
5	5	-	ك	بعد العمل عن مكان الإقامة
100	100	-	%	
18	11	7	ك	ضغوط العمل
100	61,1	38,9	%	
13	6	7	ك	إصلاحات 2016
100	46,2	53,8	%	
400	324	76	ك	المجموع
100	81	19	%	
$\chi^2 = 30.64$ بدرجة حرية 7 واحتمال $(0.05 \geq 0.00)$			اختبار الكاي تربيع	

من خلال الأرقام في الجدول (59) يتضح أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% في مدى تفكير أفراد العينة في القيام بمشروع اقتصادي حسب أسباب

(1) سؤال مفتوح-أنظر الملحق رقم 01.

تقاعدهم، حيث تبلغ أعلى نسبة في عدم التفكير في تحقيق مشروع اقتصادي 100% لدى أفراد العينة الذين تقاعدوا بسبب بعد مكان الإقامة عن العمل، ثم نسبة 91.3% بالنسبة لأفراد العينة الذين تم تسريحهم إجباريا من العمل، ثم 90.9% لدى أفراد العينة الذين تقاعدوا بسبب المرض ثم بنسبة 87.6% لدى أفراد العينة الذين بلغوا السن القانوني، وتستمر هذه النسبة في الانخفاض لتصل إلى أدنى قيمة لها وهي 46.2% لدى أفراد العينة الذين تقاعدوا بسبب إصلاحات 2016 مما أتاح لهم ومكنهم من فرصة الحصول على تقاعد مبكر واختياري.

ومنه يمكن القول أنه كلما كان التقاعد إجباريا وفي سن متأخرة زادت نسبة أفراد العينة الذين لا يفكرون في تحقيق مشروع اقتصادي، وكلما كان التقاعد مبكرا واختياريا زادت نسبة أفراد العينة الذين يفكرون في تحقيق مشروع اقتصادي، وبالتالي تعكس القراءة الإحصائية للجدول السابق مدى تأثير اختيار الفرد أو إجباره على التقاعد على الجانب الإيجابي للتقاعد أو التشيخ النشط أو الفعال، إذ يعتبر حدث التقاعد تغييرا جذريا في حياة الفرد فهو ليس تخليا عن الوظيفة فحسب بل تخليا عن مركز اجتماعي وعلاقات صداقة مرتبطة بالعمل وهيكل لاستخدام الوقت اليومي. في هذا السياق ففي حالة إجبار الفرد على التقاعد كما هو الحال في حالة التقاعد المسبق أو المرض يشير هنريش والكسندروفيتش (2006) إلى أن الإجبار على الخروج المبكر من عمل مريح أو إطار تنظيمي لا يترك للفرد مجالاً للخيار فيما يتعلق بتوقيت ودرجة التقاعد وقد يعوق بذلك نجاح عملية تنظيم الشيخوخة الفعالة ويؤدي إلى مستوى أدنى من الرخاء المالي والنفسي ويؤيد الخروج المبكر القسري الاستخدام السلبي للوقت ويقلل من الاستفادة من القدرات الإنتاجية المتبقية ويشجع على عدم الارتباط⁽¹⁾. وبالتالي يؤدي التقاعد الإجباري بسبب المرض أو تسريح العمال إلى عدم التخطيط لمرحلة التقاعد، فلا يقوم بعملية الادخار مما لا يمكنه من الاستعداد لتحقيق شيخوخة ناجحة والتفكير في مشروع اقتصادي مستقبلي.

(1) كارل هنريش ، باولا الكسندروفيتش،"الشيخوخة الفعالة وإصلاح أنظمة المعاشات الأوروبية"، ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 190، 2006، ص86.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

وعلى النقيض كلما كان التقاعد اختياريا كلما كان الفرد مستعدا له فيحضر نفسه لتحقيق شيخوخة ناجحة من خلال التفكير في كيفية قضاء الوقت في هذه المرحلة ويقوم بعملية التخطيط من خلال توفير المال الذي يعينه على تخطي المشكلات الاقتصادية فيفكر في استثمار المال الذي ادخره في مشروع اقتصادي لتحسين دخله بعد التقاعد وذلك هو الحال بالنسبة لأفراد العينة الذين استفادوا من التقاعد النسبي أو إتمام 32 سنة خدمة فعلية نتيجة العديد من الأسباب كالرغبة في الراحة من ضغوط العمل المأجور أو التخوف من إصلاحات 2016، فهذه الفئة اختارت التقاعد بهذه الصيغ وبالتالي أخذت الوقت الكافي للتفكير في كيفية إمضاء ما تبقى من حياتها والمشروع الذي ستستثمر فيه أموالها خاصة وأنه مازال الكثير منهم في سن تتميز بالحركة والنشاط وبالقدرة على الإنتاجية والإبداع في جميع المجالات الحياتية اليومية. أما بالنسبة لإفراد العينة الذين لم يفكروا في تحقيق مشاريع اقتصادية فتختلف أسباب عدم تفكيرهم في مشاريع مستقبلية من متقاعد لآخر باختلاف مدى كفاية المعاش التقاعدي وهذا ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول 60: العلاقة بين مدى كفاية معاش تقاعد رب الأسرة بأسباب عدم تفكيره في إنجاز مشروع مستقبلي

المجموع	بدون إجابة	بدون سبب	البحث عن الراحة	القناعة	أسباب مادية	أسباب صحية	أسباب اجتماعية	التقدم في السن	أسباب عدم التفكير بمشروع مستقبلي ¹ كفاية معاش التقاعد	
									ك	%
114	17	2	15	25	14	10	6	25	ك	نعم
100	14,9	1,8	13,2	21,9	12,3	8,8	5,3	21,9	%	
114	17	4	8	13	28	21	2	21	ك	لا
100	14,9	3,5	7	11,4	24,6	18,4	1,8	18,4	%	
96	15	2	9	11	9	16	4	30	ك	أحيانا
100	15,6	2,1	9,4	11,5	9,4	16,7	4,2	31,3	%	
³ 324	49	8	32	49	51	47	12	76	ك	المجموع ²
100	15,1	2,5	9,9	15,1	15,7	14,5	3,7	23,5	%	
$\chi^2 = 27.29$ بدرجة حرية 14 واحتمال $(0.05 \geq 0.018)$									اختبار الكاي تربيع	

سؤال مفتوح-أنظر الملحق رقم 01 .

²جدول تجميعي: المجموع الأفقي يمثل المجموع الكلي لعدد الإجابات "نعم=1" لكل نشاط بالنسبة لإجمالي العينة (324) .

³324 فرد لا يفكرون في إنجاز مشروع اقتصادي مستقبلي.

تبين الأرقام في الجدول (60) من خلال نتائج كاي تربيع وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% بين مدى كفاية معاشهم التقاعدي وأسباب عدم تفكير أفراد العينة في مشروع مستقبلي، فبالنسبة لأفراد العينة الذين يكفيهم معاشهم التقاعدي يأتي التقدم في السن والقناعة في مقدمة الأسباب بنسبة 21.9%، وبالنسبة للذين يكفيهم معاشهم التقاعدي أحياناً يأتي التقدم في السن في مقدمة الأسباب بنسبة 31.3% وبعدها الأسباب الصحية بنسبة 16.7%، أما بالنسبة لأفراد العينة الذين لا يكفيهم معاشهم التقاعدي فتأتي الأسباب المادية في المقدمة بنسبة 24.6%.

من خلال قراءة هذه النتائج تمثل الأسباب المادية أهم سبب يعيق تحقيق مشروع اقتصادي لأرباب الأسر المتقاعدین الذين لا يكفيهم معاشهم التقاعدي لسد حاجيات أسرهم، لأنهم لا يمكنهم الادخار لجمع المال اللازم لتحقيق المشروع فهم عاجزون حتى على سد حاجيات أسرهم. أما بالنسبة لأرباب الأسر الذين لا يعانون من عدم كفاية المعاش فتتمثل أهم الأسباب في عدم الاستثمار في مشاريع اقتصادية في التقدم في السن والقناعة، وهذه الفئة اختارت الانسحاب من النشاط الاقتصادي فحسب رواد نظرية الانسحاب فإن عملية الانسحاب تتيح للمسّن التحرر من بعض القيود والضغوط الاجتماعية من خلال خفض الأدوار الاجتماعية التي كان يلعبها وخفض عدد التوقعات الخاصة بتلك الأدوار، ما يسمح له في تركيز وتوزيع الجهد والوقت على أولويات علاقاته الاجتماعية من أهله والمقربين، كما يتيح الانسحاب التدريجي للمسّن الفرص لمن هم أصغر سناً، كما تتيح للمجتمع الإحساس بأن هناك مجموعة أدوار قد خلت للشباب بتقاعد الفرد⁽¹⁾.

ثالثاً: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي

نحاول من خلال هذا المطلب رصد مدى تأثير المستوى المعيشي لرب الأسرة المتقاعد على مشاركته في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي بالنسبة لأفراد العينة الذين يقومون بالأعمال التطوعية من خلال التطرق الى النقاط التالية:

- علاقة أسباب المشاركة في العمل التطوعي بالمستوى المعيشي للأسرة.

(1) إبراهيم يونس، مرجع سابق، ص ص 123-124.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

- علاقة أسباب عدم المشاركة في العمل التطوعي بمدى تراجع المستوى المعيشي. ويظهر تأثير المستوى المعيشي للأسرة بين أفراد العينة على أسباب المشاركة في العمل التطوعي كما يلي:

الجدول 61: العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرة المتقاعد بأسباب مشاركته في العمل التطوعي في مرحلة التقاعد

المجموع	أسباب أخرى	لابتغاء الثواب	للاستمرار في الحركة	لقضاء وقت الفراغ	الرغبة في المساعدة	أسباب المشاركة في العمل التطوعي ⁽¹⁾	
						ك	المستوى المعيشي للأسرة
23	-	22	1	1	13	ك	أسرة فقيرة
100	-	95,7	4,3	4,3	56,5	%	
57	-	38	17	9	42	ك	أسرة متوسطة
100	-	66,7	29,8	15,8	73,7	%	
62	1	38	22	7	47	ك	أسرة غنية
100	1,6	61,3	35,5	11,3	75,8	%	
142 ⁽³⁾	1	98	40	17	102	ك	المجموع ⁽²⁾
100	0,7	69	28,2	12,0	71,8	%	
$\chi^2 = 24.30$ بدرجة حرية 10 واحتمال $(0.05 \geq 0.007)$						اختبار الكاي تربيع	

الجدول المزوج (61) يربط العلاقة بين سؤال متعدد الإجابة (QCM) المتمثل في الأسباب التي دفعت بأفراد العينة إلى العمل في مرحلة التقاعد وسؤال وحيد الإجابة والمتمثل في المستوى المعيشي للأسرة (QCS). وتوضح أرقامه تأثير المستوى المعيشي لأسرة المتقاعد على أسباب مشاركته في العمل التطوعي، حيث يأتي سبب "الرغبة في المساعدة" في مقدمة الأسباب بنسبة 71.8% ويختلف باختلاف المستوى المعيشي لأسر أفراد العينة، حيث يشارك 75.8% بالنسبة لأفراد العينة الذين يعيلون الأسر الغنية في العمل التطوعي رغبة منهم في تقديم المساعدة وتخفض هذه النسبة للأسر المتوسطة لتصل إلى 73.3% لتصل إلى 56.5% بالنسبة لأفراد العينة الذين يعيلون أسرا فقيرة.

⁽¹⁾ سؤال متعدد الإجابات (QCM) - أنظر الملحق رقم 01.

⁽²⁾ جدول تجميعي: المجموع الأفقي يمثل المجموع الكلي لعدد الإجابات "بنعم=1" لكل نشاط بالنسبة لإجمالي العينة (142)

⁽³⁾ 142 فرد يشاركون في العمل التطوعي.

ويأتي بعد ذلك سبب المشاركة "لابتغاء الأجر والثواب" بنسبة 69% ويختلف أيضا باختلاف المستوى المعيشي لأسر أفراد العينة، حيث يشارك في التطوع 95.7% من أفراد العينة في الأسر الفقيرة لابتغاء الثواب وتتراجع هذه النسبة في الأسر المتوسطة لتصل إلى 66.7% ثم إلى 61.3% بالنسبة للأسر الغنية.

وتثبت نتائج اختبار كاي تربيع وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% في أسباب مشاركة أفراد العينة في العمل التطوعي حسب المستوى المعيشي للأسرة التي يعيها أرباب الأسر المتقاعدين، فكلما تحسن المستوى المعيشي للأسرة كلما كان أفراد العينة يشاركون في العمل التطوعي رغبة في المساعدة والاستمرار في الحركة والنشاط، وكلما تراجع المستوى المعيشي كان أفراد العينة يشاركون في العمل التطوعي لابتغاء الأجر والثواب. وتبين القراءة الإحصائية للجدول أن نسبة المشاركة في العمل التطوعي رغبة في المساعدة وابتغاء الثواب تأتي في مقدمة أسباب ممارسة العمل التطوعي لمختلف أرباب الأسر المتقاعدين مهما اختلفت مستوياتهم المعيشية، وتغلب المشاركة في العمل التطوعي لدى الأسر الفقيرة نتيجة ابتغاء الثواب بسبب نمو الوازع الديني لديهم مع التقدم في السن، فهم غير قادرين ماديا على تقديم المساعدة ورغم ذلك يقومون بالمشاركة في التطوع خاصة إذا كانت الأعمال التطوعية ذات طابع ديني لأنهم يبحثون عن حسن الخاتمة، "وقد أثبتت العديد من الدراسات دور الدين في ارتباط المسنين بالاتحادات التطوعية"⁽¹⁾، حيث يزود الوازع الديني الأفراد المسنين بنسق من القيم والمبادئ والمعايير والإحساس بالرحمة وضرورة التكفير عن الذنوب في الماضي فيتجهون للعمل التطوعي.

وتغلب المشاركة في العمل التطوعي لدى أرباب الأسر المتقاعدين في الأسر الغنية لسبب الرغبة في تقديم المساعدة وكذلك لابتغاء الأجر والثواب، فقدرتهم ماديا ونمو الوازع الديني تجعل الأفراد الأغنياء يرغبون أن يصبحوا أكثر فاعلية في المجتمع من خلال المشاركة في الأعمال التطوعية بتقديم الدعم المادي. أما بالنسبة لأفراد العينة الذين لا يقومون بالأعمال التطوعية فتختلف أسبابهم باختلاف مستوياتهم المعيشية، حيث يبين

(1) يحيى مرسي عيد بدر، مرجع سابق، ص135.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

الجدول التالي تأثير مدى تراجع المستوى المعيشي على أسباب عدم المشاركة في العمل التطوعي لأفراد العينة:

الجدول 62: العلاقة بين مدى تراجع المستوى المعيشي لرب الأسرة المتقاعد بأسباب عدم مشاركته في العمل التطوعي

المجموع	أسباب أخرى	أسباب اقتصادية	أسباب أسرية	أسباب صحية	أسباب عدم المشاركة في العمل التطوعي ⁽¹⁾	
					تراجع المستوى المعيشي	ك
128	30	36	27	64	ك	نعم
100	23,4	28,1	21,1	50	%	
67	22	9	18	29	ك	لا
100	32,8	13,4	26,9	43,3	%	
54	7	11	17	24	ك	أحيانا
100	13	20,4	31,5	44,4	%	
⁽³⁾ 249	59	56	62	117	ك	المجموع ⁽²⁾
100	23,7	22,5	24,9	47	%	
$\chi^2 = 15.52$ بدرجة حرية 8 واحتمال $(0.05 \geq 0.05)$					اختبار الكاي تربيع	

الجدول المزدوج (62) يربط العلاقة بين سؤال متعدد الإجابة (QCM) المتمثل في الأسباب عدم المشاركة في العمل التطوعي وسؤال وحيد الإجابة والمتمثل في مدى تراجع المستوى المعيشي (QCS). حيث يتبين من خلال أرقامه وجود علاقة ارتباطية بين مدى تراجع المستوى المعيشي كمتغير مستقل وأسباب عدم المشاركة في العمل التطوعي كمتغير تابع عند مستوى المعنوية 5%، وتأتي الأسباب الصحية في مقدمة الأسباب التي أدت إلى عدم مشاركة أفراد العينة في العمل التطوعي بنسبة 47% وتختلف هذه النسبة باختلاف مدى تراجع المستوى المعيشي لأفراد العينة بعد التقاعد، حيث بلغت 50% بالنسبة لأفراد العينة الذين تراجع مستواهم المعيشي، وتراجعت إلى 44.4% بالنسبة للذين تراجع مستواهم المعيشي "أحيانا" ثم إلى 43.3% بالنسبة للذين لم يتراجع مستواهم المعيشي.

(1) سؤال متعدد الإجابات (QCM) - أنظر الملحق رقم 01.

(2) جدول تجميعي: المجموع الأفقي يمثل المجموع الكلي لعدد الإجابات "نعم" لكل نشاط بالنسبة لإجمالي العينة (249).

(3) 249 فرد لا يشارك في العمل التطوعي.

وبما أنا في هذه الفرضية نركز على مدى تأثير المحددات الاقتصادية على الدور الاجتماعي لأفراد العينة، فقد بلغت نسبة عدم المشاركة في العمل التطوعي لأسباب اقتصادية 22.5%، حيث بلغت هذه النسبة 28.1% من أفراد العينة الذين تراجع مستواهم المعيشي كلياً، وتراجعت إلى 20.4% بالنسبة للذين تراجع مستواهم المعيشي أحياناً، لتصل إلى 13.4% بالنسبة للذين لم يتراجع مستواهم المعيشي إطلاقاً، بمعنى أنه كلما تراجع المستوى المعيشي لأفراد العينة بعد التقاعد كلما قلت مشاركتهم في الأعمال التطوعية لأسباب اقتصادية. أما بالنسبة للأسباب الصحية فتراجعت أيضاً من 50% بالنسبة للذين تراجع مستواهم المعيشي كلياً لتصل إلى 44.4% بالنسبة للذين تراجع مستواهم المعيشي أحياناً ثم لتصل إلى 43.3% بالنسبة للذين لم يتراجع مستواهم المعيشي.

وتدعم هذه النتائج ما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية سابقاً في متن هذا التقرير، حيث تأتي الأسباب الاقتصادية في مقدمة الأسباب التي تنقص من مشاركة أرباب الأسر المتقاعدين في العمل التطوعي فكلما تراجع المستوى المعيشي لرب الأسرة بعد التقاعد زاد تأثير الأسباب الاقتصادية في عدم قيامه بالأعمال التطوعية ما يقلل من مشاركته المجتمعية في مجال العمل التطوعي، لأنه كلما تراجع المستوى المعيشي كلما كان مشغولاً بالعمل أو بالبحث عن فرص عمل يمكن من خلالها سد العجز وتحسن المستوى المعيشي لأسرته الذي تراجع ببلوغ مرحلة التقاعد، وتتوافق هذه النتائج مع نتائج الدراسة التونسية الصامت (2011)¹ حيث أثبتت أن من محددات مشاركة المسن في الأعمال التطوعية وضعه المادي إذ أن المسنين الذين يعانون من المشكلات الاقتصادية لا يبدون اهتماماً للأنشطة التطوعية. ومنه وبالاستناد عما سبق يمكن القول أن المشاركة المجتمعية لرب الأسرة المتقاعد تتحدد بمدى تراجع مستواه المعيشي بعد التقاعد.

¹ سوسن بن الحاج بلقاسم الصامت ، مرجع سابق، ص535.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

رابعاً: علاقة المستوى المعيشي الحالي لرب الأسرة المتقاعد بالنظرة المجتمعية: بهدف معرفة العلاقة بين المتغير المستقل الذي يتمثل في المستوى المعيشي للأسرة في الجدول 63 ومدى تراجع المستوى المعيشي بعد التقاعد في الجدول 64 والمتغير التابع والذي يتمثل في نظرة المجتمع إلى رب الأسرة المتقاعد من وجهة نظره، حيث تظهر نتائج العلاقة الأول بين المتغيرين في الجدول التالي:

الجدول 63: العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرة المتقاعد بنظرة المجتمع له من وجهة نظره

المجموع	قيم مفقودة	لا أدري	نظرة تهميش	نظرة شفقة	نظرة عادية	نظرة اهتمام	النظرة المجتمعية ⁽¹⁾	
							المستوى المعيشي للأسرة	
79	6	3	4	-	58	8	ك	أسرة فقيرة
100	7,6	3,8	5,1	-	73,4	10,1	%	
154	13	7	21	3	70	40	ك	أسرة متوسطة
100	8,4	4,5	13,6	1,9	45,5	26	%	
167	16	12	16	5	80	38	ك	أسرة غنية
100	9,6	7,2	9,6	3	47,9	22,8	%	
400	35	22	41	8	208	86	ك	المجموع
100	8,8	5,5	10,3	2	52	21,5	%	
$\chi^2 = 23.16$ بدرجة حرية 10 واحتمال $(0.05 > 0.01)$							اختبار الكاي تربيع	

توضح أرقام الجدول (63) مجموعة تصورات أفراد المجتمع حول أفراد العينة من وجهة نظرهم حسب المستوى المعيشي للأسرة التي ينتمون إليها، حيث يحظى 52% بنظرة عادية، وتختلف هذه النظرة من وجهة نظر أفراد العينة باختلاف المستوى المعيشي للأسرة المعالة، فيرى 73.4% من أفراد العينة الذين يعملون أسراً فقيرة أن المجتمع ينظر إليهم بنظرة عادية أي أنها لم تتغير عما كانت عليه قبل التقاعد، وتراجع هذه النسبة إلى 47.9% بالنسبة لأفراد العينة الذين يعملون أسراً غنية ثم إلى 45.5% بالنسبة للذين يعملون أسراً متوسطة. ويرى 21.5% منهم أن المجتمع ينظر إليهم بنظرة الاهتمام، وتختلف هذه النظرة باختلاف المستوى المعيشي لأسر أفراد العينة، فتبلغ هذه النسبة 26% لدى أفراد العينة الذين يعملون أسراً ذات مستوى معيشي متوسط، وتتنخفض إلى 22.8% لدى أفراد العينة الذين يعملون الأسر الغنية لتبلغ 10.1% لدى أفراد العينة الذين يعملون أسراً فقيرة

(1) سؤال مفتوح- أنظر الملحق رقم 01.

الفصل السادس: تحليل الفرضية الثانية

وتثبت نتائج اختبار كاي تربيع وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% في توزيع النظرة المجتمعية حسب المستوى المعيشي للأسرة التي يرأسها المتقاعد. ولتدعيم ما تشير إليه أرقام الجدول (63) وبهدف معرفة مدى تأثير المستوى المعيشي لرب الأسرة على النظرة المجتمعية له بعد تقاعده تم التركيز على مدى تأثير تراجع المستوى المعيشي للأسرة بعد التقاعد على النظرة المجتمعية بين أفراد العينة حيث تظهر نتائج العلاقة كما يلي:

الجدول 64: العلاقة بين مدى تراجع المستوى المعيشي للأسرة المتقاعد بنظرة المجتمع له من وجهة نظره

المجموع	قيم مفقودة	لا أدري	نظرة تهيمش	نظرة شفقة	نظرة عادية	نظرة اهتمام	النظرة المجتمعية ⁽¹⁾	
							تراجع المستوى المعيشي	
196	20	10	26	5	104	31	ك	نعم
100	10,2	5,1	13,3	2,6	53,1	15,8	%	
129	7	3	10	3	72	34	ك	لا
100	5,4	2,3	7,8	2,3	55,8	26,4	%	
75	8	9	5	-	32	21	ك	أحيانا
100	10,7	12	6,7	-	42,7	28	%	
400	35	22	41	8	208	86	ك	المجموع
100	8,8	5,5	10,3	2	52	21,5	%	
$\chi^2 = 23.42$ بدرجة حرية 10 واحتمال $(0.05 \geq 0.009)$							اختبار الكاي تربيع	

تشير النتائج في الجدول (64) إلى تأثير مدى تراجع المستوى المعيشي بعد التقاعد على النظرة المجتمعية لأفراد العينة، حيث تختلف النظرة العادية باختلاف مدى تراجع المستوى المعيشي للأسرة بعد التقاعد فهي تبلغ 53.1% بالنسبة لأفراد العينة الذين تراجع مستواهم المعيشي، و 55.8% بالنسبة للذين لم يتراجع مستواهم المعيشي، و 42.7% بالنسبة للذين تراجع مستواهم المعيشي أحيانا.

وتبلغ نسبة أفراد العينة الذين ينظر إليهم باهتمام 15.8% بالنسبة للذين تراجع مستواهم المعيشي كليا ثم ترتفع لتصل إلى 26.4% بالنسبة لأفراد العينة الذين لم يتراجع مستواهم

(1) سؤال مفتوح- أنظر الملحق رقم 01 .

المعيشي. كما تبلغ نسبة أفراد العينة الذين ينظر إليهم بنظرة تهميش 13.3% بالنسبة للذين تراجع مستواهم المعيشي كليا مقابل 7.8% بالنسبة للذين لم يتراجع مستواهم المعيشي.

وتثبت نتائج اختبار كاي تربيع عند مستوى المعنوية 5% أنه كلما تراجع المستوى المعيشي لأفراد العينة كلما تراجعت نظرة الاهتمام وزادت نظرة التهميش، وتوضح القراءة الإحصائية للجدول أن النظرة المجتمعية لرب الأسرة المتقاعد تتجه بشكل عام إلى أنه كلما تراجع المستوى المعيشي للأسرة بعد التقاعد كلما تراجعت نظرة الاهتمام وزادت نظرة التهميش، وتبين هذه النتائج مدى تأثير الوضع الاقتصادي أو المستوى المعيشي لرب الأسرة على مكانته في المجتمع فكلما حافظ رب الأسرة على نفس المستوى المعيشي الذي كان عليه قبل التقاعد كلما سادت نظرة الاهتمام.

ويمكن تفسير هذه النتائج على أنه عندما يتمكن رب الأسرة المتقاعد من الحفاظ على المستوى المعيشي الجيد للأسرة فيشعر أنه لا يزال قادرا على أداء أدواره المجتمعية ويرى أن المجتمع ينظر إليه بنظرة اهتمام وهذا ما يجعله يحقق توافقه الاجتماعي وفي هذا السياق أشار خليفة⁽¹⁾ إلى أن التوافق الاجتماعي للمسنين يتأثر بعدة عوامل منها الحالة الاقتصادية⁽¹⁾، فعندما يكون المتقاعد مرتاحا ماديا إما برجوعه إلى سوق العمل لتحسين دخله أو حصوله على مستوى معاش كافٍ، "فحسب نظرية النشاط يكون راضيا على وضعه الاجتماعي، فالرضا لدى المتقاعد يتوقف على مدى اندماجه في المجتمع وعلى شعوره على أنه مازال نافعا ومطلوبا"⁽²⁾. أما المتقاعد الذي لم يتمكن من الحفاظ على مستوى معيشي لائق لأسرته بسبب نقص معاشه التقاعدي وعدم تمكنه من الحصول على عمل لتحسينه فيشعر بعدم الرضا ويرى أن المجتمع ينظر إليه بشفقة، "فحسب نظرية الأزمة التقاعد ليس العامل الوحيد والأهم في عدم رضا المسن على حياته وإنما يتوقف على عوامل عدة منها المستوى الاقتصادي"⁽³⁾.

(1) عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص 25.

(2) نفس المرجع، ص 36.

(3) نفس المرجع، ص 37.

خلاصة واستنتاج الفرضية الثانية

يمكن القول من خلال الارتكاز على مختلف النتائج السابقة للعلاقات والترابطات بين مؤشرات الدور الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد ومؤشرات وضعه المعيشي التي كانت أغلبها معنوية إحصائياً، أن الفرضية الثانية قد تحققت، وعليه يؤدي سوء الوضع المعيشي لرب الأسرة بعد التقاعد إلى تراجع ممارسته للأنشطة اليومية المنزلية وتراجع أدواره الأسرية خاصة دوره السلطوي والاستشاري كما تتراجع نظرة الاهتمام له من طرف أفراد أسرته، ويتراجع رضاه على الأوضاع الأسرية، ولكن لا يتراجع دوره في رعاية الأحفاد. وكلما تراجع الوضع المعيشي لرب الأسرة أثناء مرحلة التقاعد تراجعت ممارسته للأنشطة المجتمعية ومشاركته في الأعمال التطوعية بسبب تفاقم مشكلاته الاقتصادية وزادت مشاركته في النشاط الاقتصادي لتحسين دخله وعادة ما يكون هذا العمل من المهن الشاقة أو التي تحتاج إلى صبر وشغف من أجل القيام بها مثل أعمال الحراسة والبستنة والتي تنجز بدوام يومي كبير ودخل ضعيف.

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

تمهيد.

المبحث الأول: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته الأسرية.

أولاً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بممارسته للأنشطة اليومية الأسرية.

ثانياً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بأدائه لشبكة أدواره الأسرية.

ثالثاً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بنظرة أفراد الأسرة له من وجهة نظره

وتقييمه الذاتي لأوضاعه الأسرية.

المبحث الثاني: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته المجتمعية.

أولاً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بممارسة الأنشطة اليومية المجتمعية.

ثانياً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته في سوق العمل وتحقيق

مشاريع اقتصادية مستقبلية.

ثالثاً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته في الاقتصاد الاجتماعي

التطوعي.

رابعاً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بالنظرة المجتمعية.

خلاصة واستنتاج الفرضية الثالثة.

تمهيد

في هذا الفصل نركز في تحليل الفرضية الثالثة والتي مفادها: الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد يؤثر على أدائه لشبكة أدواره الأسرية والمجتمعية، وهذا من خلال اختبار العلاقة بين مؤشرات المتغير المستقل والتي تم تحديدها في (03) مؤشرات أساسية تتمثل في: مدى الإصابة بالأمراض المزمنة؛ التقييم الذاتي للحالة الصحية؛ التقييم الذاتي للحالة الصحية مقارنة بالعام الماضي وربطها في المبحث الأول بمؤشرات المتغير التابع في بعده الخاص بشبكة الأدوار الأسرية الذي يتمحور حول علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بأدواره الأسرية، والمتمثلة أساسا في: مدى ممارسة أنشطة قضاء اليوم في المنزل (المشاركة الأسرية)؛ مدى المساهمة في تسيير الشؤون المالية للأسرة؛ مدى اتخاذ القرارات الأسرية؛ مدى استشارة الأبناء للمتقاعد في اتخاذ قراراتهم؛ مدى رعاية الأحفاد؛ التقييم الذاتي للأوضاع الأسرية من طرف رب الأسرة المتقاعد.

كما تم أيضا ربط بعض هذه المؤشرات (03) السابقة الذكر بمؤشرات المتغير التابع في بعده الخاص بشبكة الأدوار المجتمعية في المبحث الثاني لهذا الفصل الذي تمحور حول علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بشبكة أدواره المجتمعية والتي تتمثل أساسا في: عمل بعد التقاعد والمساهمة في قوة العمل؛ مدى ممارسة الأنشطة اليومية المجتمعية؛ مدى المشاركة في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي بمعنى مدى القيام بالأعمال التطوعية، شكل العمل التطوعي، طبيعة المساهمة في العمل التطوعي، أسباب ممارسة العمل التطوعي، أسباب عدم المشاركة في التطوع، بالإضافة إلى التقييم الذاتي لرب الأسرة المتقاعد لتمثلات المجتمع حوله في مرحلة التقاعد.

المبحث الأول: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته الأسرية

يهدف هذا المبحث إلى معرفة تأثير مؤشرات الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد كمتغير مستقل على مؤشرات المتغير التابع والتي تتمثل في شبكة أدواره الأسرية وهي مدى ممارسة أنشطة استغلال أوقات الفراغ في محيط الأسرة، طبيعة الأدوار الإشرافية والقيادية المتعلقة بمركزه الاجتماعي كرب أسرة متقاعد والمتمثلة في معرفة مدى مساهمته في تسيير الشؤون المالية، ومدى تمتعه بالسلطة واتخاذ القرارات داخل الأسرة، كذلك مدى رضوخ الأبناء للقرارات الصادرة عنه ومدى استشارة الأبناء له في اتخاذ قراراتهم ومدى رجوعهم له لحل مشاكلهم، رعاية الأحفاد، وأيضا التمثلات الاجتماعية لأعضاء الأسرة اتجاه رب الأسرة المتقاعد من وجهة نظره وتقييمه الذاتي لأوضاعه العامة لأسرة.

أولاً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بممارسته للأنشطة اليومية الأسرية

لتوضيح مدى تأثير الإصابة بالأمراض المزمنة على مشاركة أفراد العينة في النشاطات اليومية في المحيط الأسري جاءت النتائج في الجدول كما يلي:

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

الجدول 65: العلاقة بين مدى إصابة رب الأسرة المتقاعد بمرض مزمن بممارسته للأنشطة اليومية المنزلية

المجموع	ممارسة الرياضة	أعمال يدوية	الاعتناء بالحديقة	ممارسة هويات منزلية	التسوق	القيام بالأعمال المنزلية	الصلاة في المنزل	قراءة الكتب	قراءة الجرائد	الاستماع إلى المذياع	مشاهدة التلفزيون	الأنشطة اليومية المنزلية ¹	
												الإصابة بمرض مزمن	
230	30	46	61	32	123	66	185	63	78	24	186	ك	نعم
100	13	20	26,5	13,9	53,5	28,7	80,4	27,4	33,9	10,4	80,9	%	
168	31	45	52	22	97	40	141	37	35	7	129	ك	لا
100	18,5	26,8	31	13,1	57,7	23,8	83,9	22	20,8	4,2	76,8	%	
³ 398	61	91	113	54	220	106	326	100	113	31	315	ك	المجموع ²
100	15,3	22,9	28,4	13,6	55,3	26,6	81,9	25,1	28,4	7,8	79,1	%	
$\chi^2 = 24.36$ بدرجة حرية 11 واحتمال $(0.05 > 0.011)$												اختبار الكاي تربيع	

(1) سؤال متعدد الإجابات (QCM) - أنظر الملحق رقم 01.

(2) جدول تجميعي: المجموع الأفقي يمثل المجموع الكلي لعدد الإجابات "نعم" لكل نشاط بالنسبة لإجمالي العينة (398).

(3) فرد لا يمارسون أي نشاط من الأنشطة اليومية المنزلية.

الجدول المزدوج (65) يربط العلاقة بين سؤال متعدد الإجابة (QCM) المتمثل في ممارسته للأنشطة اليومية المنزلية وسؤال وحيد الإجابة والمتمثل في مدى إصابة رب الأسرة المتقاعد بمرض مزمن (QCS). فمن خلال الجدول يتضح أن أفراد العينة يمارسون ثلاثة أنشطة رئيسية في حياتهم اليومية بغض النظر أنهم مصابون أو غير مصابين بالأمراض المزمنة وتتمثل في نشاط ممارسة الصلاة في المنزل (81%)، نشاط مشاهدة التلفزيون (79%) ونشاط التسوق (55.3%) وتبين نتائج الاختبار كاي تربيع وجود علاقة بين الأنشطة اليومية المنزلية لأفراد العينة ومدى إصابتهم بمرض مزمن واحد على الأقل عند مستوى المعنوية 5%. حيث تتراجع نسبة نشاط مشاهدة التلفزيون من 80.9% لدى أفراد العينة المصابين بالأمراض المزمنة إلى 76.8% لدى أفراد العينة غير المصابين (الأصحاء)، وترتفع نسبة نشاط ممارسة الصلاة في المنزل من 80.4% لدى المصابين بالأمراض المزمنة لتصل إلى 83.9% لدى الأصحاء. وأيضا نلاحظ ارتفاع نشاط ممارسة التسوق من 53.5% لدى المصابين لتصل النسبة إلى 57.7% لدى الأصحاء.

وبالنسبة لباقي الأنشطة المنزلية فرغم أن نسبها ضعيفة نوعا ما مقارنة بالأنشطة الثلاث المذكورة سابقا، إلا أننا نلتزم وجود اختلاف في كيفية توزيعها حسب الإصابة أو عدم الإصابة بمرض مزمن، فنجد أن نشاط قراءة الجرائد يتراجع من 33.9% لدى المصابين بالأمراض المزمنة إلى 20.8% لدى الأصحاء، أيضا نشاط قراءة الكتب يتراجع من 27.4% لدى المصابين إلى 20.8% لدى الأصحاء.

وبالنسبة للأنشطة المنزلية التي تحتاج إلى جهد بدني للقيام بها، فتتراجع نسبة نشاط القيام بالأعمال المنزلية من 28.7% لدى أفراد العينة المصابين إلى 23.8% لدى أفراد العينة الأصحاء. في حين ترتفع نسبة نشاط القيام بالأعمال اليدوية من 20% لدى المصابين لتصل إلى 26.8% لدى الأصحاء، وترتفع نسبة الذين يعتنون بالحديقة من 26% لدى المصابين لتصل إلى 31% لدى الأصحاء، وكذلك ترتفع نسبة نشاط ممارسة الرياضة من 13% لدى المصابين إلى 18.5% لدى الأصحاء.

ومنه يمكن القول أن الاتجاه العام للنتائج يشير إلى أن أفراد العينة المصابين بالأمراض المزمنة أكثر ممارسة للأنشطة الترفيهية المنزلية (مشاهدة التلفزيون، قراءة الكتب، الاستماع

إلى الإذاعة) التي لا تحتاج إلى جهد عضلي وحركة كبيرة لممارستها، وأقل ممارسة للأنشطة المنزلية التي تحتاج إلى جهد عضلي لممارستها (القيام بالأعمال اليدوية، ممارسة التسوق، الاعتناء بالحديقة، ممارسة الرياضة) مقارنة بأفراد العينة الأصحاء.

وترجع هذه النتائج إلى مدى تأثير الإصابة أو عدم الإصابة بالأمراض المزمنة على مقدرة الأفراد الجسمية والنفسية على ممارسة الأنشطة اليومية المنزلية، فالأفراد الأصحاء لديهم القدرة على القيام بالأنشطة المفيدة للأسرة والتي تحتاج لجهد على نقيض الأفراد المصابين بالأمراض المزمنة فهم أقل قدرة على القيام بالأنشطة التي تتطلب جهد لأنهم عادة ما يعانون من صعوبات في القيام بأي مجهود وهم في حاجة ماسة لمساعدتهم على القيام ببعض وظائفهم اليومية. وتتفاقم هذه الوضعية مع تقدمهم في السن، فقد أثبتت نتائج المسح الجزائري حول صحة الأسرة (2002) ⁽¹⁾ أن نسبة المسنين الذين يحتاجون للمساعدة حسب الفئات العمرية للمسنين هي كالآتي: 14.6% من الفئة العمرية (60-64) و18.1% في الفئة العمرية (65-69) و28.1% في الفئة العمرية (70-74)، و40.8% في الفئة العمرية (75-79) و67.2% في الفئة العمرية 80 فما فوق.

كما أثبتت كذلك النتائج أن هناك 26.5% من المسنين يعانون من مشاكل تعيق حركتهم اليومية (يعانون من إعاقات معينة). وهو ما يجعلهم أكثر قضاء للوقت في مشاهدة التلفزيون أو قراءة الكتب أو الاستماع للمذياع، ما يؤدي بدوره إلى زيادة عزلتهم داخل محيطهم الأسري، "حيث يؤدي المرض إلى شعور الشخص بالعجز لذلك يميل إلى أن يخلد للراحة وتنقطع دورة الحياة العادية والمرح والعمل... وباشتداد المرض يفقد المريض قوته وينتقل إلى حالة الضعف من النشاط إلى الاستكانة، من الاستقلال إلى الاعتماد على الآخرين، واجتماع الألم المستمر والضيق إلى جانب القيود المفروضة على الحركة والنشاط كلها تجعل المريض يشعر بالعزلة والعجز"⁽²⁾.

وللتوضيح والتعمق أكثر الجدول الموالي يبين علاقة تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بمدى ممارسة الأنشطة اليومية المنزلية.

⁽¹⁾ Enquête Algérienne sur la Sante de la Famille, Analyse approfondies, Op.cit pp 114 117.

⁽²⁾ محمود حسن، مرجع سابق، ص74.

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

الجدول 66: العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بممارسته للأنشطة اليومية المنزلية

المجموع	ممارسة الرياضة	أعمال يدوية	الاعتناء بالحديقة	ممارسة هويات داخل المنزل	التسوق	القيام بالأعمال المنزلية	الصلاة في المنزل	قراءة الكتب	قراءة الجرائد	الاستماع إلى المذياع	مشاهدة التلفزيون	الأنشطة اليومية المنزلية ¹	
												التقييم الذاتي للحالة الصحية	
50	13	14	15	8	30	17	34	13	22	3	42	ك	جيدة
100	26	28	30	16	60	34	68	26	44	6	84	%	
138	27	42	37	21	92	44	113	40	39	6	110	ك	حسنة
100	19,6	30,4	26,8	15,2	66,7	31,9	81,9	29	28,3	4,3	79,7	%	
166	18	31	53	23	86	37	141	41	43	15	128	ك	متوسطة
100	10,8	18,7	31,9	13,9	51,8	22,3	84,9	24,7	25,9	9	77,1	%	
36	2	3	7	1	9	7	32	4	8	6	28	ك	سيئة
100	5,6	8,3	19,4	2,8	25	19,4	88,9	11,1	22,2	16,7	77,8	%	
3	1	-	-	-	1	-	2	-	-	1	3	ك	سيئة جدا
100	33,3	-	-	-	33,3	-	66,7	-	-	33,3	100	%	
5	-	1	1	1	2	1	4	2	1	0	4	ك	لا أدري
100	-	20	20	20	40	20	80	40	20	0	80	%	
³ 398	61	91	113	54	220	106	326	100	113	31	315	ك	المجموع ²
100	15,3	22,9	28,4	13,6	55,3	26,6	81,9	25,1	28,4	7,8	79,1	%	
												اختبار الكاي تربيع	
												$\chi^2 = 100.31$ بدرجة حرية 55 واحتمال $(0.05 > 0.000)$	

تسؤال متعدد الإجابات (QCM) - أنظر الملحق رقم 01.

² جدول تجميعي: المجموع الأثقي يمثل المجموع الكلي لعدد الإجابات "نعم=1" لكل نشاط بالنسبة لإجمالي العينة (398).

³ فرد لا يمارسون أي نشاط من الأنشطة اليومية المنزلية.

الجدول المزدوج (66) يربط العلاقة بين سؤال متعدد الإجابة (QCM) المتمثل في ممارسته للأنشطة اليومية المنزلية وسؤال وحيد الإجابة والمتمثل في تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية (QCS). فبعد أن تبين سابقا أن أفراد العينة المصابين بالأمراض المزمنة أكثر ممارسة للأنشطة الترفيهية المنزلية مقارنة بأفراد العينة غير المصابين بالأمراض المزمنة، يتضح في الجدول ومن خلال نتائج الاختبار كاي تربيع وجود علاقة ارتباطية معنوية بين الأنشطة اليومية المنزلية لأفراد العينة وتقييمهم الذاتي لحالتهم الصحية، حيث أثبتت هذه النتائج أن أفراد العينة الذين كان تقييمهم الذاتي لحالتهم الصحية مابين "المتوسطة" و"الجيدة" أكثر ممارسة للأنشطة المنزلية اليومية سواء الترفيهية أو التي تتطلب جهدا عضليا أو فكريا مقارنة بأفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "سيئة".

حيث تراجعت نسبة نشاط مشاهدة التلفزيون من 84% لدى أفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "جيدة" لتصل إلى 77.8% بالنسبة للذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "سيئة"، أما بالنسبة لنشاط الصلاة في المنزل فنجدها عكس ذلك، حيث ارتفعت نسبته من 68% لدى أفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "جيدة" لتصل إلى 88.9% بالنسبة للذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "سيئة" وهذا يرجع إلى أنه كلما ساءت الأوضاع الصحية العامة كلما فضل رب الأسرة المتقاعد القيام بالفرائض الدينية في المنزل لعدم قدرته على التنقل لأدائها في المسجد.

أما بالنسبة لباقي الأنشطة، فقد تراجعت نسبة نشاط ممارسة الهوايات المنزلية من 16% بالنسبة للذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "جيدة" لتصل إلى 0% بالنسبة للذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "سيئة جدا"، وتراجعت نسبة نشاط القيام بالأعمال المنزلية من 34% بالنسبة للذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "جيدة" لتصل إلى 0% بالنسبة للذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "سيئة جدا" وكذلك هو الحال لباقي الأنشطة كممارسة الرياضة والتسوق.

وتعزز هذه النتائج مدى تأثير الإصابة بالأمراض المزمنة على ممارسة الأنشطة اليومية المنزلية وبالتالي مدى تأثير الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد على ممارسته للأنشطة المنزلية، فكلما كان التقييم الذاتي للوضع الصحي جيدا كلما زادت نسبة ممارسة رب الأسرة

المتقاعد للأنشطة المنزلية المفيدة للأسرة والتي تتطلب جهدا للقيام بها وتكون عادة بمشاركة أفراد الأسرة وكلما ساء الوضع الصحي كلما قلت ممارسته للأنشطة المفيدة للأسرة وبالتالي التوجه نحو الأنشطة التي تعزله عن محيطه الأسري. وهذا يرجع إلى أن سوء الأوضاع الصحية التي يرافقها شعور المتقاعد رب الأسرة بالفراغ والعزلة، فينسحب من الأنشطة التي يتشارك فيها مع محيطه الأسري ويفضل الأنشطة التي لا يحتاج فيها إلى أي جهد وتمكنه من الانعزال عن باقي أفراد أسرته، "وهو ما يتوافق مع ما جاءت به نظرية الانسحاب التي أشارت إلى أن الرضا عن الحياة يرتبط بنظرة الفرد لمرحلة التقاعد وهل يفضل الفرد المسن ممارسة الأنشطة بشكل إيجابي أم أنه يرغب في العزلة والانسحاب من المجتمع" (1).

ثانيا: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بأدائه لشبكة أدواره الأسرية

نحاول من خلال هذا المطلب تحديد مدى تأثير الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد على شبكة أدواره الأسرية وتتنحصر هذه العلاقة في:

- علاقة الوضع الصحي العام بدوره في التسيير المالي.
- علاقة الوضع الصحي العام بدوره السلطوي.
- علاقة الوضع الصحي العام بدوره الاستشاري.
- علاقة الوضع الصحي العام بدوره في رعاية الأحفاد.

1- علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بدوره في التسيير المالي للأسرة: بهدف

معرفة كيفية تأثير مدى التقييم الذاتي لرب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية مقارنة بالعام الماضي على مساهمته في تسيير شؤون أسرته المالية لاسيما معرفة شكل تسييرها: بشكل كلي أو جزئي أو بعدم المساهمة حسب ، حيث تظهر نتائج العلاقة كما يلي:

¹عبد الطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص35.

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

الجدول 67: العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية مقارنة بالعام الماضي بالتسيير المالي بشؤون أسرته

المجموع	لا أساهم	جزئي	كلي	التسيير المالي للأسرة	
				التقييم الذاتي للحالة الصحية مقارنة بالعام الماضي	
31	-	9	22	ك	تحسنت
100	-	29	%71	%	
274	5	68	201	ك	بقيت كما هي
100	1,8	24,8	73,4	%	
73	2	27	44	ك	ساءت
100	2,7	37	60,3	%	
22	2	10	10	ك	لا أدري
100	9,1	45,5	45,5	%	
400	9	114	277	ك	المجموع
100	2,3	28,5	69,3	%	
$\chi^2 = 14.27$ بدرجة حرية 6 واحتمال $(0.05 > 0.027)$				اختبار الكاي تربيع	

تشير الأرقام في الجدول (67) إلى تأثير التقييم الذاتي لأفراد العينة الذاتي لحالتهم الصحية مقارنة بالعام الماضي على التسيير المالي للأسرة، وتثبت نتائج الاختبار الإحصائي "الكاي تربيع" وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل التقييم الذاتي للحالة الصحية مقارنة بالعام الماضي والمتغير التابع مدى مساهمة أفراد العينة في تسيير الشؤون المالية للأسرة عند مستوى الدلالة 5%.

فتشير الأرقام في الجدول إلى أن 69.3% من افراد العينة يحتفظون بدورهم في التسيير المالي للأسرة بشكل كلي، وتختلف هذه النسبة باختلاف التقييم الذاتي للحالة الصحية، فتبلغ هذه النسبة فتبلغ هذه النسبة 73.4% بالنسبة لأفراد العينة الذين يرون أن صحتهم بقيت كما هي، وبلغت 71% لدى أفراد العينة الذين يرون أن صحتهم تحسنت ، وتراجع إلى 60.3% لدى أفراد العينة الذين يرون أن صحتهم ساءت، ثم إلى 45.5% لدى أفراد العينة الذين لم يتمكنوا من تقييم وضعهم الصحي مقارنة بالعام الماضي.

وتوضح القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أنه كلما تراجع الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد من خلال تقييمه لحالته الصحية مقارنة بالعام الماضي كلما تخلى عن دوره القيادي في التسيير المالي للأسرة وبالتالي يتشارك في هذا الدور المحوري مع أفراد الأسرة الآخرين، فعندما يشعر بتدهور أوضاعه الصحية يشعر أنه غير قادر على تحمل كل الأعباء الأسرية لأنه ينفق جزءا كبيرا من دخله على الرعاية الطبية، فرغم ما تقدمه برامج التأمين الاجتماعي من امتيازات لاسيما بطاقة الشفاء، تبقى المصاريف التي يدفعها المريض سواء للطبيب أو مقابل قيامه بالتحاليل والأشعة باهظة جدا مقارنة مع نسب التعويض الضعيفة والتي تعود قوانينها إلى سنوات الثمانينات دون تحيين إلي غاية الفترة الحالية (2021)، فيؤثر هذا الأمر بشدة على مستوى إنفاقه على باقي أفراد أسرته، ويجد نفسه عاجزا على التكفل بمتطلبات أسرته بسبب ضعف دخله وارتفاع الأسعار، حيث أثبتت نتائج الفرضية الثالثة لدراسة (بوغالي-2016)¹، أنه كلما كانت صحة المسن جيدة، كلما كان وضعه الاقتصادي أفضل، وكلما تراجعت وتدهورت حالته الصحية تراجع وضعه الاقتصادي ومستواه المعيشي، وهذا ما يؤدي به إلى الاعتماد على أحد أو بعض أفراد الأسرة لمساعدته على مواجهة الأعباء المالية للأسرة وهو ما ينقص من دوره الإشرافي أو القيادي ويتسبب في تراجع دوره إلى دور وسيطي حيث يتحول من المعيل والمسير الرئيسي للشؤون المالية للأسرة إلى مشارك في التسيير ولكن لا يلغى بشكل كامل إلا في حالات قليلة.

2- علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بدوره السلطوي في الأسرة: بهدف معرفة العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية العامة لرب الأسرة المتقاعد كمتغير مستقل ودوره السلطوي داخل الأسرة كمتغير تابع، حيث تظهر نتائج العلاقة كما هو مبين في الجدول التالي:

¹ بوغالي حاجي، مرجع سابق، ص 241.

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

الجدول 68: العلاقة بين التقييم الذاتي لرب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بمدى اتخاذه للقرارات الأسرية

المجموع	أحيانا	لا	نعم	اتخاذ القرارات الأسرية	
				التقييم الذاتي	للحالة الصحية
51	6	5	40	ك	جيدة
100	11,8	9,8	78,4	%	
138	28	5	105	ك	حسنة
100	20,3	3,6	76,1	%	
166	34	5	127	ك	متوسطة
100	20,5	3	76,5	%	
37	12	5	20	ك	سيئة
100	32,4	13,5	54,1	%	
3	3	-	-	ك	سيئة جدا
%100	%100	-	-	%	
5	1	-	4	ك	لا أدري
100	20	-	80	%	
400	84	20	296	ك	المجموع
100	21	5	74	%	
$\chi^2 = 14.27$ بدرجة حرية 6 واحتمال ($0.05 > 0.027$)				اختبار الكاي تربيع	

تشير الأرقام في الجدول (68) إلى تأثير التقييم الذاتي لأفراد العينة لحالتهم الصحية على مدى اتخاذهم للقرارات الأسرية، حيث نجد أن أفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية بعد التقاعد "جيدا" يحتفظ منهم 78.4% بدورهم في اتخاذ القرارات الأسرية بشكل دائم، وتبلغ هذه النسبة 76.1% لدى أفراد العينة الذين يرون أن صحتهم بعد التقاعد "حسنة"، و76.5% لدى أفراد العينة الذين يرون أن صحتهم بعد التقاعد "متوسطة". وتتناقص نسبة أفراد العينة الذين يتخذون القرارات بشكل دائم لتصل إلى 54.1% بالنسبة لمن كان تقييمهم لوضعهم الصحي "سيئ" لتصل إلى 0% بالنسبة للذين كان تقييمهم لوضعهم الصحي "سيئ جدا".

وتثبت نتائج الاختبار الإحصائي كاي تربيع وجود علاقة ارتباطية بين التقييم الذاتي للوضع الصحي العام كمتغير مستقل والدور السلطوي لرب الأسرة المتقاعد المتمثل في مدى

اتخاذ القرارات كمتغير تابع عند مستوى الدلالة الإحصائية 5%، فكلما كان التقييم الذاتي للوضع الصحي "جيذا" زادت نسبة أفراد العينة الذين يتمتعون بسلطة مطلقة في اتخاذ القرارات بشكل دائم وبالتالي زاد دورهم السلطوي، وكلما كان التقييم الذاتي للوضع الصحي "سيئاً" تناقص دورهم السلطوي في اتخاذ القرارات نتيجة زيادة نسبة مشاركة أعضاء الأسرة في عمليات اتخاذ القرارات، وبالتالي التراجع التدريجي لدورهم السلطوي ولكنهم لا يفقدونه بشكل كلي فرغم تقييمهم الذاتي بسوء وضعهم الصحي إلا أنهم يحتفظون في بعض الأحيان بسلطتهم الأبوية ويشاركون في اتخاذ القرارات.

بالارتكاز عما سبق يمكن القول أن الحالة الصحية لرب الأسرة المتقاعد تعكس مدى قدرته على المحافظة على أدواره الاعتيادية قبل التقاعد وسلطته المعنوية على أفراد أسرته، ففي حالة تمتعه بالصحة الجيدة يمكنه الحفاظ على دوره السلطوي كما وقد يؤديه بنفس الشكل والوتيرة التي كان عليها قبل التقاعد لأنه مازال يتمتع بالقدرة البدنية التي تعينه على ذلك. أما في حالة تدهور صحته العامة فيؤدي ذلك إلى تقلص دوره السلطوي لأن إحساسه بالعجز وعدم القدرة وانشغاله بالمتابعة الطبية لتحسين وضعه الصحي العام يجعله غير قادر على تحمل كل مسؤوليات الأسرة فينقل جزءاً من مهامه أو يتقاسمها مع الشريك أو الابن الأكبر ليعينه على الأعباء الأسرية الملقاة على عاتقه ولكن دون أن يتخلى على مركزه كرب الأسرة ما يحفظ له جزءاً من دوره السلطوي أي أن دوره السلطوي يتراجع ولكنه لا يفقده بشكل كلي.

ورغم هذا التراجع في الدور السلطوي بشكل دائم لبعض أرباب الأسر المتقاعدين بتدهور وضعهم الصحي إلا أنهم لا يفقدونه بشكل كلي ويحتفظون بمكانتهم وسلطتهم بشكل جزئي وهذا يرجع إلى قيم وتقاليد مجتمعاتنا العربية التي تتميز بخضوع الأبناء لسلطة رب الأسرة سواء كان الأب أو الأم في حالة غياب الأب. ولتدعيم ما تم تناوله في جزئية مدى اتخاذ القرارات الأسرية ولتوضيح طبيعة العلاقة بين التقييم الذاتي للصحة بالدور السلطوي لأفراد العينة تم التركيز على مظهر ثاني للسلطة والذي تمثل في مدى رضوخ الأبناء للقرارات المتخذة من طرف أفراد العينة.

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

الجدول 69: العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بمدى رضوخ أبنائه لقراراته

المجموع	غير معني	أحيانا	لا	نعم	رضوخ الأبناء للقرارات	
					التقييم الذاتي للحالة الصحية	
51	2	11	5	33	ك	جيدة
100	3,9	21,6	9,8	64,7	%	
138	4	35	3	96	ك	حسنة
100	2,9	25,4	2,2	69,6	%	
166	2	39	3	122	ك	متوسطة
100	1,2	23,5	1,8	73,5	%	
37	-	13	4	20	ك	سيئة
100	-	35,1	10,8	54,1	%	
3	-	2	-	1	ك	سيئة جدا
100	-	66,7	-	33,3	%	
5	1	2	-	2	ك	لا أدري
100	20	40	-	40	%	
400	9	102	15	274	ك	المجموع
100	2,3	25,5	3,8	68,5	%	
$\chi^2 = 29.71$ بدرجة حرية 15 واحتمال $(0.05 > 0.013)$					اختبار الكاي تربيع	

تبين أرقام الجدول (69) من خلال الاعتماد على نتائج الاختبار الإحصائي كاي تربيع وجود علاقة ارتباطية معنوية عند مستوى الدلالة 5% بين المتغير المستقل "التقييم الذاتي للوضع الصحي" والمتغير التابع "مدى رضوخ أبناء أفراد العينة للقرارات"، فنجد أن أفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "متوسط" أو "حسن" أو "جيد" يتمتع أغلبهم بالدور السلطوي والذي يتمثل في رضوخ أبنائهم لمختلف القرارات الصادرة عنهم فكانت على التوالي نسبة أفراد العينة الذين يرضخ أبنائهم لقراراتهم بشكل دائم ويتمتعون بالدور القيادي 73.5% بالنسبة للذين كان تقييمهم لوضعهم الصحي "متوسط" و 69.6% بالنسبة للذين كان تقييمهم "حسن" و 64% بالنسبة للذين كان تقييمهم "جيد"، ويتناقص الدور السلطوي القيادي المطلق تدريجيا حسب التقييم الذاتي للصحة فكلما ساء هذا الأخير تراجعت نسبة رضوخ الأبناء للقرارات بشكل دائم لتصل إلى 54.1% لمن كان تقييمهم الذاتي للوضع الصحي "سيئ" ثم تتراجع أكثر لتصل إلى 33.3% لمن كان تقييمهم "سيئ جدا"، فبالرغم

من سوء وضعيتهم الصحية إلا أنهم يحتفظون بدورهم السلطوي وهذا راجع لاستمرار مساهمتهم المالية في الحياة الاجتماعية لأفراد أسرهم خاصة مساهماتهم المقدمة للأبناء العزاب والأحفاد، وبالعكس يتزايد الدور السلطوي الوسيط "أحيانا" تدريجيا كلما تراجع التقييم الذاتي للصحة، حيث انتقل من 21.6% بالنسبة للذين كان تقييمهم لوضعهم الصحي "جيد" واستمر في التزايد ليصل إلى 66.7% بالنسبة للذين كان تقييمهم لوضعهم الصحي "سيئ جدا".

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه بمدى قدرة أفراد العينة على الاحتفاظ بدورهم السلطوي على أبنائهم في حالة تدهور وضعهم الصحي، فرب الأسرة المتقاعد الذي يرى أن صحته بحال جيدة يتمتع بكامل قدراته العقلية والجسدية التي تمكنه من الاحتفاظ بدوره السلطوي في اتخاذ القرارات فيرجع له الأبناء في كل صغيرة وكبيرة ويرضخون لقراراته. أما رب الأسرة المتقاعد الذي يرى أن وضعه الصحي سيئ أو متدهور فإنه يفقد جزءا كبيرا من قدراته الجسدية التي تفقده جزءا كبيرا من أدواره الأسرية القيادية ويجعل الأبناء غير واثقين في قراراته بسبب الضعف الذي أصابه فأحيانا ما يرضخون لقراراته وأحيانا أخرى لا يعطون لها أهمية. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم ضعف سلطته المطلقة في اتخاذ القرارات لكنه لا يفقدها بشكل تام وهذا راجع للقيم والمعايير التي تتحكم في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري وتعاليم ديننا الحنيف وتقاليدنا والمكانة الرمزية التي يحتلها رب الأسرة في أعلى هرم السلطة في النسق الأسري الجزائري رغم تدهور حالته الصحية العامة وتراجع وظائفه الحركية وإصابته بالعديد من الأمراض المرتبطة بالشيخوخة.

3- علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بدوره الاستشاري في الأسرة: بهدف معرفة طبيعة العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية العامة كمتغير مستقل والدور الاستشاري لأفراد العينة داخل الأسرة كمتغير تابع، حيث تظهر نتائج العلاقة كما يلي:

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

الجدول 70: العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بمدى استشارته من طرف أبنائه في اتخاذ قراراتهم

المجموع	غير معني	أحيانا	لا	نعم	استشارة الأبناء للمتقاعد	
					التقييم الذاتي	للحالة الصحية العامة
51	2	15	1	33	ك	جيدة
100	3,9	29,4	2	64,7	%	
138	4	41	3	90	ك	حسنة
100	2,9	29,7	2,2	65,2	%	
166	2	44	7	113	ك	متوسطة
100	1,2	26,5	4,2	68,1	%	
37	-	12	9	16	ك	سيئة
100	-	32,4	24,3	43,2	%	
3	-	2	-	1	ك	سيئة جدا
100	-	66,7	-	33,3	%	
5	1	1	-	3	ك	لا أدري
100	20	20	-	60	%	
400	9	115	20	256	ك	المجموع
100	2,3	28,8	5	64	%	
$\chi^2 = 46.54$ بدرجة حرية 15 واحتمال $(0.05 > 0.00)$					اختبار الكاي تربيع	

تثبت الأرقام في الجدول (70) أن 64% من أفراد العينة يحتفظون بدورهم الاستشاري المقدم لصالح الأبناء في مرحلة التقاعد وهذا بصفة دائمة و28.8% أحيانا مقابل 5% يفقدونه بصفة كلية و2.3% لا يمارسونه مطلقا فهم لا يملكون أبناء خلال حياتهم الزوجية أو مازالوا عزابا لم يتزوجوا مطلقا ولكنهم اكتسبوا مركز رب الأسرة نتيجة ظروف معينة سبق وأن أشرنا إليها في متن هذا التقرير، كما تثبت نتائج الاختبار الإحصائي كاي تربيع وجود اختلافات معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية 5% بين الدور الاستشاري حسب التقييم الذاتي لأفراد العينة لحالتهم الصحية.

فأفراد العينة الذين يقيمون حالتهم الصحية على التوالي بـ"الجيدة"، "الحسنة" و"المتوسطة" يمارسون ويحتفظون بدورهم الاستشاري بنسب متقاربة بصفة دائمة حيث تبلغ هذه النسبة 64.7% بالنسبة للذين كان تقييمهم لوضعهم الصحي "جيد" مقابل 65.2% بالنسبة للذين كان تقييمهم "حسن" و 68.1% بالنسبة للذين يقيمون حالتهم الصحية "بالمتوسطة".

وتراجعت هذه النسبة لدى أفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية بـ"السيئة" إلى 43.2% ثم إلى 33.3% لدى أفراد العينة الذين كان تقييمهم لوضعهم الصحي "سيئاً جداً".

ومنه وبالاستناد عما سبق يمكن الاستنتاج أن معظم أفراد العينة يحتفظون بدورهم الاستشاري في الأسرة وتراجع تدريجياً عملية طلب الاستشارة من الأبناء بشكل دائم إلى طلبها أحياناً كلما تراجع التقييم الذاتي للوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد من الوضعية الجيدة، الحسنة والمتوسطة إلى الوضعية السيئة والسيئة جداً وبالتالي انخفاض الدور الاستشاري المطلق بشكله الكلي في حالة التصريح بـ "نعم" وارتفاعه في شكله الجزئي في حالة التصريح بـ "أحياناً" ولكن هذه الفئة لا تفقد دورها الاستشاري في الأسرة بشكل كلي إلا في حالات خاصة (5%) تتعلق بالوضع الصحي.

وتدعم هذه النتيجة ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج سابقة فكلما يضعف الدور في التسيير المالي والدور السلطوي يضعف الدور الاستشاري بتدهور الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد، فهذه الأدوار الأسرية تعتبر شبكة من الأدوار مترابطة وليست منفصلة، وتراجع أي دور منها قد يؤدي إلى تراجع الأدوار الأخرى، فتراجع دور المسير المالي للأسرة بسبب تدهور الوضع الصحي الذي ينتج عنه ضعف القدرات الجسدية وحتى المادية بسبب زيادة الإنفاق على الرعاية الطبية في هذه المرحلة العمرية الحرجة، وقد أثبتت نتائج الدراسة الحالية في الفصل السادس من هذا التقرير، أن تراجع مستوى معيشة الأسرة يؤدي إلى تراجع الأدوار القيادية لرب الأسرة المتقاعد وعليه فتراجع مستوى الإنفاق على الأسرة بسبب مصاريف العلاج التي تؤدي إلى تراجع دوره السلطوي وعندما تضعف قدرة الفرد على التحكم في أوضاع الأسرة وتراجع سلطته، يؤثر هذا على نظرة الأبناء لقدرته على تقديم النصح والإرشاد لهم فيتراجع دوره الاستشاري.

ومنه يمكن القول أن التقييم الذاتي للوضع الصحي يعتبر محددًا أساسياً لشبكة الأدوار الأسرية لأفراد العينة فكلما كان تقييم رب الأسرة المتقاعد لوضعه الصحي جيداً كلما احتفظ بأدواره الأسرية القيادية وكلما كان التقييم سيئاً تراجعت أدواره إلى أدوار وسيطية. "ووفقاً لدور المريض الذي طرحه تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) فإن المريض يتبنى أشكالاً محددة للسلوك للتخفيف من آثار الاختلال الذي يحدث على حالة المرض ويتمتع المريض

على هذا الأساس بامتيازات معينة مثل الحق في الانسحاب والتخلي عن مسؤولياته المعتادة، غير أنه عليه أن ينشط سعيه لاستعادة صحته بالموافقة على إتباع المشورة الطبية⁽¹⁾. وعليه كلما ساءت الأوضاع الصحية لرب الأسرة المتقاعد فإنه ينسحب من أدواره القيادية كرب أسرة ويكتفي بالأدوار الوسيطة ليتمكن من أن يتفرغ أكثر لتحسين أوضاعه الصحية، وقد توافقت هذه النتائج مع نتائج الدراسة السابقة لـ(بوعزيز-2013)² والتي أثبتت وجود اختلاف في طبيعة الوضع الخدماتي لكبار السن حسب وجود الاضطرابات الجسدية فالإصابة بمشكلة صحية يضعف من تقديم المسن للخدمات لأسرته وتجعله أكثر تلقيا لها وتعكس هذه النتائج أثر التحول الاجتماعي على القيم والمعايير، فقد كان الآباء في الأسرة التقليدية يتمتعون بالسلطة اللامشروطة على أبنائهم وكانوا يحافظون على مكانتهم العالية في الأسرة رغم تقدمهم في السن وتدهور وضعهم الصحي وأصبحت هذه السلطة في الأسرة المعاصرة تتأثر بعوامل عدة أهمها تغير الوضع الصحي، فبمجرد مرض رب الأسرة أو عجزه تسحب منه سلطة اتخاذ القرارات وتتراجع معها أدواره الأسرية الأخرى.

(1) أنتوني، غدير وكارين بريدسال. علم الاجتماع. ترجمة فايز الصباغ. ط4. بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، 2005، ص248.

² كريمة بوعزيز، مرجع سابق، ص 324.

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

4- علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد برعاية الأحفاد: بهدف معرفة طبيعة العلاقة بين التقييم الذاتي لأرباب الأسر المتقاعدين لحالتهم الصحية كمتغير مستقل ودورهم في رعاية الأحفاد داخل الأسرة كمتغير تابع حيث تظهر نتائج العلاقة كما يلي:

الجدول 71: العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بمدى رعايته لأحفاده

المجموع	غير معني	أحيانا	لا	نعم	رعاية الأحفاد	
					التقييم الذاتي للحالة الصحية	
51	5	9	20	17	ك	جيدة
100	9,8	17,6	39,2	33,3	%	
138	11	21	61	45	ك	حسنة
100	8	15,2	44,2	32,6	%	
166	8	33	60	65	ك	متوسطة
100	4,8	19,9	36,1	39,2	%	
37	-	8	17	12	ك	سيئة
100	-	21,6	45,9	32,4	%	
3	-	2	1	-	ك	سيئة جدا
100	-	66,7	33,3	-	%	
5	1	1	2	1	ك	لا أدري
100	20	20	40	20	%	
400	25	74	161	140	ك	المجموع
100	6,3	18,5	40,3	35	%	
$\chi^2 = 15.30$ بدرجة حرية 15 واحتمال $(0.05 < 0.43)$					اختبار الكاي تربيع	

تشير أرقام الجدول (71) إلى أن 40.3% من أفراد العينة الذين لديهم أحفاد لا يقومون برعايتهم، وتبلغ هذه النسبة 45.9% بالنسبة لأفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية سيئاً، و44.2% بالنسبة لأفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "حسنة" و39.2% بالنسبة للذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "جيدة" و36.1% بالنسبة للذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "متوسطة"، و33.3% بالنسبة للذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "سيئة جداً" و40% بالنسبة للذين لم يعطوا تقييماً لحالتهم الصحية. وتثبت نتائج اختبار كاي

تربيع عدم وجود علاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية لأرباب الأسر المتقاعدين بمدى رعايتهم لأحفادهم كمتغير تابع.

وبالارتكاز عما سبق ومن خلال القراءة الإحصائية للنتائج في الجدول أعلاه يمكن القول بأن سوء الأوضاع الصحية لرب الأسرة المتقاعد لا يؤثر على مدى رعايته لأحفاده، وبالتالي فإن الوضع الصحي بشكل عام لرب الأسرة المتقاعد لا يؤثر على دوره في رعاية الأحفاد رغم تأثر أدواره الأسرية الأخرى، وقد يجد بعض أفراد العينة في رعاية أحفاده المتنفس الوحيد الذي يمكن من خلاله تعويض مكانته وأدواره الأسرية الأخرى التي فقدتها بتدهور وضعه الصحي.

ثالثاً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بنظرة أفراد الأسرة له من وجهة نظره وتقييمه الذاتي لأوضاعه الأسرية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى مدى تأثير الوضع الصحي لأفراد العينة على كل من التصورات الاجتماعية وكذا التقييم الذاتي لأوضاعهم الأسرية.

1- علاقة الوضع الصحي رب الأسرة المتقاعد بنظرة أفراد الأسرة له: لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل الذي يتمثل في التقييم الذاتي للحالة الصحية مقارنة بالعام الماضي والمتغير التابع والذي يتمثل في نظرة أفراد الأسرة إلى المتقاعد من وجهة نظره أو ما يعرف بمفهوم التصورات أو التمثلات الاجتماعية، والتي جاءت نتائجها كما يلي:

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

الجدول 72: العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية مقارنة بالعام الماضي
بنظرة أفراد الأسرة من وجهة نظره

المجموع	لا أدري	نظرة التهميش	نظرة شفقة	نظرة عادية	نظرة الاهتمام	النظرة الأسرية للمتقاعد ¹	
						التقييم الذاتي للحالة الصحية مقارنة بالعام الماضي	
28	-	2	1	14	11	ك	تحسنت
100	-	7,1	3,6	50	39,3	%	
257	2	7	9	148	91	ك	بقيت كما هي
100	0,8	2,7	3,5	57,6	35,4	%	
67	2	4	10	34	17	ك	ساعات
100	3	6	14,9	50,7	25,4	%	
20	2	2	-	10	6	ك	لا أدري
100	10	10	-	50	30	%	
³ 372	6	15	20	206	125	ك	المجموع ²
100	1,6	4	5,4	55,4	33,6	%	
$\chi^2 = 32.19$ بدرجة حرية 12 واحتمال $(0.05 > 0.001)$						اختبار الكاي تربيع	

تثبت الأرقام في الجدول (72) من خلال نتائج الاختبار الإحصائي كاي تربيع وجود علاقة ارتباطية بين التقييم الذاتي لرب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية مقارنة بالعام الماضي والنظرة الأسرية له من وجهة نظره عند مستوى المعنوية 5%. ومهما كان الوضع الصحي فإن أكثر من نصف أفراد العينة يرون أن نظرة أفراد أسرهم لم تتغير عما كانت عليه قبل التقاعد فهي لم تتغير بتغير التقييم الذاتي للحالة الصحية مقارنة بالعام الماضي، فقد صرح 55.4% من أفراد العينة أن أفراد أسرهم ينظرون إليهم بنظرة عادية وتختلف هذه النظرة باختلاف التقييم الذاتي للحالة الصحية، فبلغت 57.6% بالنسبة لأفراد العينة الذين يرون أن حالتهم الصحية بقيت كما هي، بلغت 50.7% بالنسبة لأفراد العينة الذين يرون أن حالتهم الصحية ساءت، و50% بالنسبة لأفراد العينة الذين يرون أن حالتهم الصحية تحسنت وكذلك بالنسبة للذين لم يقيموا حالتهم الصحية مقارنة بالعام الماضي.

(1) سؤال مفتوح - أنظر الملحق رقم 01 .

جدول تجميعي: المجموع الأفقي يمثل المجموع الكلي لعدد الإجابات "نعم" I لكل نشاط بالنسبة لإجمالي العينة (372).²

(3) 28 فرد لم يحددوا وجهة نظر أفراد الأسرة لهم.

أما بالنسبة لأفراد العينة الذين يرون أنه ينظر إليهم باهتمام 33.6%، وبلغت هذه النسبة 39.3% بالنسبة لمن صرحوا أن حالتهم الصحية "تحسنت مقارنة بالعام الماضي" ثم تراجعت النسبة لتصل إلى 35.4% بالنسبة لمن صرحوا أن حالتهم الصحية "بقيت كما هي مقارنة بالعام الماضي" لتصل إلى 25.4% بالنسبة لمن صرحوا أن حالتهم الصحية "ساءت مقارنة بالعام الماضي".

كما بلغت نسبة أفراد العينة الذين ينظر إليهم بشفقة 5.4%، واختلفت هذه النسبة باختلاف التقييم الذاتي للحالة الصحية مقارنة بالعام الماضي فبلغت 14.9 لدى أفراد العينة الذين صرحوا أن حالتهم الصحية "ساءت مقارنة بالعام الماضي"، وتراجعت إلى 3.5% لمن صرحوا أن حالتهم الصحية "بقيت كما هي مقارنة بالعام الماضي" وبلغت 3.6% لمن صرحوا أن حالتهم الصحية "تحسنت مقارنة بالعام الماضي".

ومنه ومن خلال القراءة الإحصائية للنتائج في الجدول أعلاه وما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج لمدى تأثير تقييم الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد على شبكة أدواره الاجتماعية في النسق الأسري، فإن تراجع نظرة الاهتمام لرب الأسرة المتقاعد من وجهة نظره بتدهور وضعه الصحي عما كان عليه في العام الماضي يرجع بالأساس لإحساسه بفقدان مكانته في أعلى هرم السلطة داخل محيطه الأسري بسبب تراجع أدواره القيادية إلى أدوار وسيطية نتيجة تدهور وضعه الصحي وإحساسه بالعجز وهذا ما يجعل البعض ممن يرون أن صحتهم ساءت يعتقد أن أفراد أسرته ينظرون إليه بنظرة شفقة والبعض الآخر منهم يشعر أنه مهمش. وفي هذا السياق فقد أثبتت نتائج الدراسة السابقة لسبع (2017)¹ أنه عند مرض المسن وتدهور حالته الصحية يصبح يشعر أنه غير مقبول من طرف بعض أعضاء أسرته وهو ما يجعله يحس ببؤس فقدان مكانته حيث أكدت هذه الدراسة أن بعضا من كبار السن فقدوا قيمتهم بسبب قلة مداخيلهم وتدني مستوياتهم الصحية.

2- علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بتقييمه الذاتي لأوضاعه داخل الأسرة:
لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل هنا التقييم الذاتي للحالة الصحية والمتغير

¹ سبع هشام، مرجع سابق، ص 287.

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

المستقل المتمثل في تقييم رب الأسرة المتقاعد لأوضاعه العامة داخل الأسرة، تم الحصول على النتائج التي تظهر في الجدول التالي:

الجدول 73: العلاقة بين التقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بتقييمه لأوضاعه الأسرية

المجموع	أحيانا	لا	نعم	التقييم الذاتي للأوضاع الأسرية لحالة الصحة	
				ك	جيدة
51	9	3	39	ك	جيدة
100	17,6	5,9	76,5	%	
138	20	3	115	ك	حسنة
100	14,5	2,2	83,3	%	
166	23	11	132	ك	متوسطة
100	13,9	6,6	79,5	%	
37	12	6	19	ك	سيئة
100	32,4	16,2	51,4	%	
3	-	2	1	ك	سيئة جدا
100	-	66,7	33,3	%	
5	3	-	2	ك	لا أدري
100	60	-	40	%	
400	67	25	308	ك	المجموع
100	16,8	6,3	77	%	
$\chi^2 = 45.87$ بدرجة حرية 10 واحتمال $(0.05 > 0.00)$				اختبار الكاي تربيع	

تشير أرقام الجدول (73) إلى أن 77% من أفراد العينة صرحوا برضاهم التام عن أوضاعهم الأسرية، وتختلف هذه النسبة باختلاف التقييم الذاتي لأفراد العينة لحالتهم الصحية، فقد صرح 83.3% من أفراد العينة الذين يرون أن صحتهم "حسنة" برضاهم على أوضاعهم الأسرية، وبلغت هذه النسبة 76.5% بالنسبة للذين يرون أن صحتهم "جيدة" 79.5% لدى أفراد العينة الذي يرون أن صحتهم "متوسطة"، ثم تراجعت إلى 51.4% للذين يرون أن صحتهم "سيئة" ثم إلى 33.3% للذين يرون أن صحتهم "سيئة جدا".

كما أثبتت نتائج الاختبار الإحصائي "كاي تربيع" وجود علاقة ارتباطية بين التقييم الذاتي لأفراد العينة لوضعهم الصحي والتقييم الذاتي للأوضاع الأسرية، فعندما يكون تقييمهم

لحالتهم الصحية "حسنة" أو "جيدة" يكون معظم أفراد العينة راضين على أوضاعهم الأسرية وكلما كان التقييم الذاتي للوضع الصحي سيئاً كلما تراجعت نسبة الرضا. ويمكن تفسير تراجع نسبة الرضا على الأوضاع الأسرية لرب الأسرة المتقاعد بسبب شعوره بفقدان مكانته في أعلى هرم السلطة الناتج عن تراجع شبكة أدواره الإشرافية أو أدواره القيادية وتراجع الاهتمام بسبب سوء وضعه الصحي الذي تزامن مع فقدانه لمركزه المهني بتقاعده عن العمل وإحساسه بوقت الفراغ "فتدهور الصحة يترتب عليه انخفاض الرضا على الحياة وكذلك القدرة على المشاركة والقيام بمعظم الأدوار الاجتماعية التي كان يقوم بها الفرد من قبل، حيث وجد أن الصحة هي المحدد الأساسي للقدرة على قيام الفرد بدوره في العائلة... فالصحة هي الشيء الضروري والحيوي لاستمرار نوعية جيدة من الحياة لدى كبار السن"⁽¹⁾.

وقد يعزى تزايد عدم رضا أرباب الأسر المتقاعدين على أوضاعهم الأسرية بسوء أوضاعهم الصحية إلى إحساسهم بنظرة الشفقة وأنهم أصبحوا يشكلون عالة على أفراد أسرهم، فبعد أن كانوا يمثلون رمزا للقوة والسلطة في الأسرة وكل فرد من الأسرة يكن لهم كل الاهتمام والتقدير أصبحوا شيوخا أصابهم الضعف وقد يحتاجون إلى المساعدة على القيام بأبسط حاجياتهم اليومية.

المبحث الثاني: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته المجتمعية

نركز في هذا المبحث على العلاقة الموجودة بين المؤشرات الميدانية للوضع الصحي لأفراد العينة كمتغير مستقل ومؤشرات المتغير التابع والتي تتمثل في ممارسة للأنشطة اليومية المجتمعية، عمل بعد التقاعد والمساهمة في قوة العمل، ومشاركتهم في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي.

أولاً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بممارسة الأنشطة اليومية المجتمعية

نقوم من خلال هذا المطلب بربط العلاقة بين التقييم الذاتي للوضع الصحي كمتغير مستقل والأنشطة اليومية المجتمعية كمتغير تابع بهدف معرفة كيفية تأثير الوضع الصحي

(1) سماح سالم وسمر صبحي يوسف وأمل جابر سيد، مرجع سابق، ص244.

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

لأفراد العينة على ممارستهم للأنشطة اليومية المجتمعية، حيث تم الحصول على النتائج في الجدول التالي:

الجدول 74: العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بممارسته للأنشطة اليومية المجتمعية

المجموع	أنشطة أخرى	القيام بالأعمال التطوعية	الذهاب إلى العمل	التردد على المقهى	التجوال خارج المنزل	ممارسة هويات خارج المنزل	زيارة الأهل	الصلاة في المسجد	التقييم الذاتي للحالة الصحية المجتمعية ¹	
									ك	جيدة
50	4	19	16	20	28	10	28	34	ك	جيدة
100	8	38	32	40	56	20	56	68	%	
137	16	59	24	30	81	20	66	88	ك	حسنة
100	11,7	43,1	17,5	21,9	59,1	14,6	48,2	64,2	%	
162	13	56	13	32	94	15	83	114	ك	متوسطة
100	8	34,6	8	19,8	58	9,3	51,2	70,4	%	
35	5	5	4	4	10	2	9	20	ك	سيئة
100	14,3	14,3	11,4	11,4	28,6	5,7	25,7	57,1	%	
3	1	1	-	-	2	1	1	2	ك	سيئة جدا
100	33,3	33,3	-	-	66,7	33,3	33,3	66,7	%	
4	1	2	2	-	1	-	1	3	ك	لا أدري
100	25	50	50	-	25	-	25	75	%	
³ 391	40	142	59	86	216	48	188	261	ك	المجموع ²
100	10,2	36,3	15,1	22	55,2	12,3	48,1	66,8	%	
$\chi^2 = 86.47$ بدرجة حرية 4 واحتمال $(0.05 > 0.000)$									اختبار الكاي تربيع	

الجدول المزوج (74) يربط العلاقة بين سؤال متعدد الإجابة (QCM) المتمثل في ممارسته للأنشطة اليومية المجتمعية وسؤال وحيد الإجابة والمتمثل في تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية (QCS). حيث تبلغ نسبة أفراد العينة الذين يؤدون الصلاة في المسجد 68% لدى أفراد العينة الذين يقيمون حالتهم الصحية بـ"الجيدة" ولم تتغير هذه النسبة كثيرا بتغير الوضع الصحي حيث بلغت 70% بالنسبة لأفراد العينة الذين يقيمون حالتهم الصحية

(1) سؤال متعدد الإجابات (QCM) - أنظر الملحق رقم 01.

(2) جدول تجميعي: المجموع الأفقي يمثل المجموع الكلي لعدد الإجابات "نعم" I لكل نشاط بالنسبة لإجمالي العينة (391).

(3) 9 أفراد لا يمارسون أي نشاط من الأنشطة اليومية المجتمعية - أنظر الملحق رقم 01.

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

ب"المتوسطة" و66.7% بالنسبة لمن يقيمون حالتهم الصحية ب"السيئة جدا". وتبلغ نسبة أفراد العينة الذين يقومون بزيارة الأهل 56% لدى أفراد العينة الذين صرحوا بأن حالتهم الصحية "جيدة" وتراجعت إلى 51.2% بالنسبة لمن صرحوا أن حالتهم الصحية "متوسطة" ثم إلى 25.7% بالنسبة لمن صرحوا أن حالتهم الصحية "سيئة"، أي كلما تدهورت الحالة الصحية لأفراد العينة تراجع النشاط المجتمعي "زيارة الأهل".

وكذلك هو الحال بالنسبة لقيامهم بالأنشطة الترفيهية الأخرى، حيث تراجعت نسبة أفراد العينة الذين يمارسون هوايات خارج المنزل من 20% بالنسبة للذين يقيمون حالتهم الصحية "بالجيدة" إلى 5.7% بالنسبة للذين يقيمون حالتهم الصحية "بالسيئة" وتراجعت نسبة أفراد العينة الذين يترددون على المقهى من 40% بالنسبة للذين يقيمون حالتهم الصحية ب"الجيدة" إلى 0% بالنسبة للذين يقيمون حالتهم الصحية "بالسيئة جدا"، كما تراجعت نسبة أفراد العينة من أكثر من 56% لدى أفراد العينة الذين يقيمون حالتهم الصحية بالمتوسطة فما فوق إلى 28.6% بالنسبة للذين يقيمون حالتهم الصحية بالسيئة.

وبالنسبة للأنشطة المجتمعية التي تتطلب جهدا فكريا أو عضليا، فبلغت نسبة أفراد العينة الذين يمارسون عملا أو نشاطا اقتصاديا 32% بالنسبة للذين يقيمون حالتهم الصحية بالجيدة وتراجعت هذه النسبة إلى 0% بالنسبة للذين يقيمون حالتهم الصحية بالسيئة، كما تراجعت نسبة أفراد العينة الذين يقومون بالأعمال التطوعية من 38% بالنسبة للذين صرحوا أن حالتهم الصحية جيدة إلى 14.3% بالنسبة للذين صرحوا أن حالتهم الصحية سيئة. كما وثبتت نتائج الاختبار الإحصائي كاي تربيع وجود علاقة ارتباطية بين التقييم الذاتي للحالة الصحية كمتغير مستقل ومدى ممارسة الأنشطة المجتمعية كمتغير تابع عند مستوى المعنوية 5%، فكلما كان التقييم الذاتي للحالة الصحية جيدا زادت نسبة المشاركة في الأنشطة المجتمعية سواء الترفيهية أو التي تتطلب مجهودا فكريا أو عضليا كالذهاب للعمل أو المشاركة في الأعمال التطوعية، وكلما كان التقييم الذاتي للحالة الصحية سيئا كلما تراجعت نسبة المشاركة في الأنشطة المجتمعية.

وبالاستناد على القراءة الإحصائية لنتائج الجدول أعلاه يمكن الاستنتاج أنه عندما يكون رب الأسرة المتقاعد يتمتع بصحة جيدة يبحث عن طرق لشغل وقت فراغه وتعويض مركزه

المهني الذي فقده بالتقاعد عن العمل لأنه يحس نفسه ما يزال يتمتع بالطاقة والقدرة على الإنتاج والإبداع وفي كامل لياقته البدنية، فيستمر في ممارسة العمل المريح لتحسين دخله أو للاستفادة من خبرته أو يتوجه لأنشطة مجتمعية أخرى تمكنه من ملأ وقت فراغه، فتداوم نسبة كبيرة منهم على الصلاة في المسجد أو يتوجهون للأعمال التطوعية وزيارة الأهل، ويمضي البعض منهم الوقت في ممارسة الهوايات والجلوس في المقاهي والتجول خارج المنزل. وعلى العكس في حالة تدهور صحة رب الأسرة المتقاعد فيختار الانسحاب والبقاء في المنزل ما يقلل من أنشطته المجتمعية، حيث يفقد الرغبة في الترفيه أو العمل أو المشاركة الاجتماعية، لأنه يحس أنه فقد القوة التي تمكنه من التنقل خارج المنزل وممارسة الأنشطة المجتمعية المختلفة. وقد توافقت هذه النتائج مع الدراسة السابقة لـ Nicolas Briant (2013)¹ على المجتمع الأوروبي والتي أثبتت أن المتقاعدين الذين يبلغون عن حالة صحية سيئة يزيد احتمال عدم مشاركتهم في أي أنشطة اجتماعية، وأيضا توافقت النتائج مع ما توصلت له الدراسة السابقة على المجتمع التونسي للصامت (2011)² والتي أثبتت أنه كلما كانت الحالة الصحية جيدة، كلما خصص المسن وقتا أطول للعمل التطوعي والجمعياتي. وتتوافق هذه النتائج أيضا مع نتائج الدراسة السابقة في المجتمع الجزائري لـ (كبداني-2016)³ فحسب ما توصلت إليه من نتائج فإنها تعكس اتجاهين، اتجاه سلبي وآخر إيجابي، فالصورة السلبية تعكس الشيخوخة المتدهورة وهي نتاج التدهور الصحي والعقلي للفرد المسن مما يجعله في تبعية للغير وغير قادر على ممارسة أي نشاط ويصاب بالعزلة والتعاسة، أما الاتجاه الإيجابي ويتمثل في الشيخوخة المتفتحة التي تتسم بالاستقلالية والقدرة على التحكم في أحداث الحياة المختلفة والقدرة على إبداء الرأي ومن ثم الحفاظ على التكيف من خلال النشاط والمشاركة الاجتماعية.

ثانيا: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته في سوق العمل وتحقيق مشاريع اقتصادية مستقبلية.

نقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف على تأثير الوضع الصحي لأفراد العينة على ممارستهم للنشاط الاقتصادي، والتي تتمثل مؤشرات الميدانية في دخل عمل بعد التقاعد،

¹ Nicolas Briant , Op cit, P1.

سوسن بن الحاج الصامت، مرجع سابق، ص 534.
خديجة كبداني، مرجع سابق، ص 22.

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

مدى البحث عن عمل بعد التقاعد، مدى البحث عن مشروع مستقبلي، أسباب عدم التفكير في مشروع مستقبلي.

1- علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بعمل بعد التقاعد والمساهمة في قوة العمل: لمعرفة علاقة الوضع الصحي لأفراد العينة بالنشاط الاقتصادي نقوم بربط العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية كمتغير مستقل ومدى ممارسة عمل بعد التقاعد كمتغير تابع، حيث تظهر النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 75: العلاقة بين تقييم رب الأسرة لحالته الصحية بمدى ممارسته لعمل بعد التقاعد

المجموع	لا	نعم	ممارسة عمل بعد التقاعد	
			التقييم الذاتي للحالة الصحية	ك
51	32	19	ك	جيدة
100	62,7	37,3	%	
138	107	31	ك	حسنة
100	77,5	22,5	%	
166	144	22	ك	متوسطة
100	86,7	13,3	%	
37	30	7	ك	سيئة
100	81,1	18,9	%	
3	3	-	ك	سيئة جدا
100	100	-	%	
5	3	2	ك	لا أدري
100	60	40	%	
400	319	81	ك	المجموع
100	79,8	20,2	%	
$\chi^2 = 16.56$ بدرجة حرية 5 واحتمال $(0.05 > 0.005)$			اختبار الكاي تربيع	

تبين الأرقام في الجدول (75) من خلال قراءة نتائج الاختبار الإحصائي "كاي تربيع" وجود علاقة ارتباطية بين التقييم الذاتي للحالة الصحية ومدى ممارسة عمل بعد التقاعد عند مستوى المعنوية 5%، فكلما كان التقييم الذاتي للوضع الصحي سيئا كلما زادت نسبة أفراد العينة الذين لا يمارسون نشاطا اقتصاديا، حيث بلغت نسبة أفراد العينة الذين لا يمارسون

عملا بعد التقاعد 100% لدى أفراد العينة الذين صرحوا بأن حالتهم الصحية العامة "سيئة جدا" واستمرت هذه النسبة في التراجع بتحسن التقييم الذاتي للوضع الصحي حتى بلغت 62.7% لدى أفراد العينة الذين صرحوا بأن حالتهم الصحية "جيدة"، أما بالنسبة لأفراد العينة الذين لم يعطوا تقييما ذاتيا لوضعهم الصحي فبلغت نسبة الذين لا يعملون بعد التقاعد منهم اقتصاديا 60%.

وتبين القراءة الإحصائية للنتائج في الجدول أعلاه أن الاتجاه العام لمستوى النشاط الاقتصادي لأرباب الأسر المتقاعدين يتناقص كلما ساءت أوضاعهم الصحية، لعدم قدرتهم على مزاوله أي نشاط بسبب التغيرات التي أصابتهم جراء المرض وإحساسهم بالعجز وتفرغهم للعلاج، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن سوء الوضع الصحي يرتبط بنوع المهنة قبل التقاعد، "ف نجد لكل مهنة آثارها على المشتغلين بها وهذا يفسر لنا كثرة أمراض القلب والتهاب الحنجرة لدى المشتغلين بمهنة التعليم وارتفاع نسبة أمراض الروماتيزم لدى الفلاحين"⁽¹⁾، لذلك نجد نسبة كبيرة ممن صرحوا بسوء أوضاعهم الصحية يتوقفون عن ممارسة أي عمل حتى لا تتفاقم مشاكلهم الصحية خاصة وأنه يوجد ارتباط بين نوع العمل قبل وبعد التقاعد.

ورغم إثبات معظم الدراسات أن الحالة الصحية للفرد تؤثر على قدرته على العمل، فقد صرحت مجموعة من أفراد العينة بأنهم يمارسون عملا أو نشاطا اقتصاديا رغم سوء أوضاعهم الصحية، وهذا قد يرجع لمحاولتهم تحسين أوضاعهم الاقتصادية التي ساءت بدخولهم مرحلة التقاعد وازدادت تفاقمًا بتدهور وضعهم الصحي فيلجئون للعمل من أجل تحسين دخلهم وحل مشكلاتهم الاقتصادية والمحافظة على استقلالهم المادي. وهذا هو الحال لبعض أفراد العينة الذين رغم إصابتهم بأمراض مزمنة فإنهم صرحوا أنهم يمارسون نشاطا اقتصاديا، ولمعرفة كيفية تأثير وضعهم الصحي على نشاطهم الاقتصادي وعلى قدراتهم الإنتاجية تم التركيز على ربط المتغير المستقل والذي يتمثل في الإصابة بالإصابة بالأمراض المزمنة بالمتغير التابع الذي يتمثل في عدد ساعات العمل يوميا، حيث تظهر نتائج العلاقة بين المؤشرين الميدانيين في الجدول التالي:

(1) سماح سالم وسمر صبحي يوسف وأمل جابر سيد، المرجع السابق، ص 248.

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

الجدول 76: العلاقة بين مدى إصابة رب الأسرة المتقاعد بمرض مزمن بعدد ساعات العمل الممارس في مرحلة التقاعد

المجموع	أكثر من 8 ساعات	(5-8) ساعات	(1-4) ساعات	عدد ساعات العمل الممارس بعد التقاعد ¹	
				الإصابة بمرض مزمن	
42	4	16	22	ك	نعم
100	9,5	38,1	52,4	%	
39	2	29	8	ك	لا
100	5,1	74,4	20,5	%	
² 81	6	45	30	ك	المجموع
100	7,4	55,6	37	%	
$\chi^2 = 10.859$ بدرجة حرية 2 واحتمال $(0.05 > 0.004)$				اختبار الكاي تربيع	

تشير الأرقام في الجدول (76) إلى العلاقة بين مدى المعاناة من مرض مزمن بحجم عمل بعد التقاعد والمقاس بعدد ساعات العمل، فيعمل 55.6% من أفراد العينة الذين يعملون بعد التقاعد بدوام يومي من 5 إلى 8 ساعات، وتختلف هذه النسبة باختلاف مدى إصابتهم بمرض مزمن، حيث تبلغ هذه النسبة 74.4% لدى أفراد العينة غير المصابين بمرض مزمن وتتنخفض إلى 38.1% لدى المصابين بمرض مزمن.

كما يعمل 37% من أفراد العينة بدوام جزئي، أقل من 4 ساعات، وتبلغ هذه النسبة 52.4% لدى المصابين بمرض مزمن، وتتنخفض إلى 20.5% لدى أفراد العينة غير المصابين بمرض مزمن.

ومن خلال قراءة نتائج اختبار الإحصائي "كاي تربيع" عند مستوى المعنوية 5% توجد علاقة ارتباطية بين مؤشر الإصابة بمرض مزمن ومؤشر عدد ساعات العمل الممارس بعد التقاعد، فكلما كانت هناك إصابات بمرض مزمن قلت عدد ساعات دوام العمل الممارس بعد التقاعد والعكس صحيح. حيث تشير النتائج إلى أن أفراد العينة المصابين بأمراض مزمنة يعملون بدوام يومي (نسبة 52.4% منهم يعملون بدوام أقل من 4 ساعات) أقل من أفراد العينة غير المصابين بأمراض مزمنة حيث يعمل 80.5% منهم بدوام 5 ساعات فأكثر.

¹ سؤال مفتوح- أنظر الملحق رقم 01.

² 81 فرد يمارسون عمل بعد التقاعد.

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

وترجع هذه النتائج في الجدول أعلاه إلى مدى تأثير الأمراض المزمنة على قدرة الأفراد على ممارسة العمل، فأفراد العينة الذين لا يعانون من أي مرض مزمن لديهم القدرة على العمل حتى بدوام يومي كامل أي أنهم مازالوا يتمتعون بقدرة إنتاجية عالية لأنهم يتمتعون بصحة جيدة وهم في كامل قواهم الجسدية، على عكس أفراد العينة المصابين بالأمراض المزمنة فقد أثرت هذه الأمراض على أعضائهم وقدراتهم وهو ما يجعلهم يعملون بدوام أقل أي تقل قدراتهم الإنتاجية.

2- علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بتحقيق مشاريع اقتصادية مستقبلية:
ولمعرفة مدى تأثير الوضع الصحي لأفراد العينة على تفكيرهم في تحقيق مشروع اقتصادي تم التركيز على ربط العلاقة بين المتغير المستقل "التقييم الذاتي للحالة الصحية" والمتغير التابع "مدى التفكير في تحقيق مشروع اقتصادي مستقبلي" وجاءت نتائج في الجدول التالي:
الجدول 77: العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بمدى تفكيره في انجاز مشروع مستقبلي

المجموع	لا	نعم	التفكير بمشروع اقتصادي التقييم الذاتي للحالة الصحية العامة	
			ك	جيدة
51	32	19	ك	جيدة
100	62,7	37,3	%	
138	114	24	ك	حسنة
100	82,6	17,4	%	
166	139	27	ك	متوسطة
100	83,7	16,3	%	
37	34	3	ك	سيئة
100	91,9	8,1	%	
3	2	1	ك	سيئة جدا
100	66,7	33,3	%	
5	3	2	ك	لا أدري
100	60	40	%	
400	324	76	ك	المجموع
100	81	19	%	
$\chi^2 = 16.767$ بدرجة حرية 5 واحتمال $(0.05 > 0.005)$			اختبار الكاي تربيع	

تبين الأرقام في الجدول (77) علاقة مدى تأثير التقييم الذاتي لأفراد العينة لحالتهم الصحية على التفكير في تحقيق مشروع اقتصادي مستقبلي، ونجد أن نسبة أفراد العينة الذين لا يفكرون في تحقيق مشروع اقتصادي قد بلغت 81%، وتختلف هذه النسبة باختلاف التقييم الذاتي للحالة الصحية، فبلغت هذه النسبة 91.9% بالنسبة لأفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "سيئة"، وتراجعت إلى 83.7% بالنسبة لمن كان تقييمهم لحالتهم الصحية "متوسطة" ثم إلى 62.7% بالنسبة لأفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "جيدة".

وتثبتت نتائج الاختبار الإحصائي "كاي تربيع" عند مستوى المعنوية 5% وجود علاقة معنوية بين التقييم الذاتي للحالة الصحية ومدى التفكير في تحقيق مشروع اقتصادي، فكلما كان التقييم الذاتي للحالة الصحية سيئاً كلما زادت نسبة أفراد العينة غير الراغبين في تحقيق مشاريع اقتصادية، وهو ما يتوافق مع النتائج السابقة والتي أثبتت أن المشاركة الاقتصادية لرب الأسرة المتقاعد تتحدد بمدى تمتعه بأوضاع صحية جيدة. وبالتالي يؤدي سوء الوضع الصحي لبعض أفراد العينة إلى تراجع قدراتهم الإنتاجية بسبب الضعف والعجز الناتج الأمراض وتآزم أوضاعهم المادية بسبب نفقات العلاج ما يؤدي بهم إلى عدم التفكير في تحقيق مشاريع اقتصادية. وللتأكد أكثر من علاقة الوضع الصحي بعدم الرغبة في تحقيق مشاريع اقتصادية، تم التركيز على ربط العلاقة بين المتغير المستقل والذي يتمثل في "مدى الإصابة بالأمراض المزمنة" بالمتغير التابع والذي يتمثل في "أسباب عدم التفكير في تحقيق مشروع اقتصادي مستقبلي"، وتظهر النتائج من خلال الجدول التالي:

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

الجدول 78: العلاقة بين إصابة رب الأسرة المتقاعد بمرض مزمن بأسباب عدم تفكيره في مشروع اقتصادي مستقبلي

المجموع	بدون إجابة	بدون سبب	البحث عن الراحة	الاكتفاء	أسباب مادية	أسباب صحية	أسباب اجتماعية	التقدم في السن	أسباب عدم التفكير بمشروع اقتصادي ¹	
									الإصابة بمرض مزمن	نعم
190	25	7	19	26	28	41	5	39	ك	نعم
100	13,2	3,7	10	13,7	14,7	21,6	2,6	20,5	%	لا
134	24	1	13	23	23	6	7	37	ك	لا
100	17,9	0,7	9,7	17,2	17,2	4,5	5,2	27,6	%	لا
³ 324	49	8	32	49	51	47	12	76	ك	المجموع ²
100	15,1	2,5	9,9	15,1	15,7	14,5	3,7	23,5	%	المجموع ²
$\chi^2 = 23.80$ بدرجة حرية 7 واحتمال $(0.05 > 0.001)$									اختبار الكاي تربيع	

الجدول المزدوج (78) يربط العلاقة بين أسباب عدم تفكيره في مشروع اقتصادي مستقبلي ومدى إصابة رب الأسرة المتقاعد بمرض مزمن. حيث تشير الأرقام في الجدول بالنسبة لأفراد العينة الذين يعانون من مرض مزمن كانت "الأسباب الصحية" المانع الأول في عدم تفكيرهم في تحقيق مشروع اقتصادي بنسبة 21.6% يليه "التقدم في السن" بنسبة 20.5% ثم "الأسباب المادية" بنسبة 14.7%، أما بالنسبة لأفراد العينة الأصحاء (غير المصابين بمرض مزمن) فتمثل المانع الأول في "التقدم في السن" بنسبة 27.6% يليه كل من "الأسباب المادية" و"الاكتفاء" بنسبة 17.2%.

وتثبت نتائج الاختبار الإحصائي "كاي تربيع" وجود اختلافات معنوية بين مدى إصابة أفراد العينة بمرض مزمن وأسباب عدم التفكير في مشروع اقتصادي، حيث كانت الأسباب الصحية المانع الأول أمام تحقيق مشروع اقتصادي بالنسبة للمصابين بأمراض مزمنة، في حين لم يكن لها تأثير كبير بالنسبة لأفراد العينة غير المصابين بأمراض مزمنة. وهذه النتائج تؤكد النتائج السابقة، فالعجز الذي يصيب الجسم بسبب الأمراض المزمنة يقلل من قدرات الفرد الإنتاجية خاصة مع التقدم في السن ويقلل من قدراته المادية بسبب مصاريف

¹سؤال مفتوح - أنظر الملحق رقم 01.

²324 فرد من العينة الإجمالية (400) لا يفكرون في القيام بمشروع اقتصادي مستقبلي.

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

العلاج وهذا ما يمنعه من التفكير في تحقيق مشروع اقتصادي مستقبلي. وللتأكد من صحة العلاقة أكثر نقوم بربط المتغير التابع أسباب عدم التفكير في تحقيق مشروع اقتصادي مستقبلي بالمتغير المستقل التقييم الذاتي للحالة الصحية.

الجدول 79: العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بأسباب عدم تفكيره في مشروع اقتصادي مستقبلي

المجموع	بدون إجابة	بدون سبب	البحث عن الراحة	الاكتفاء	أسباب مادية	أسباب صحية	أسباب اجتماعية	التقدم في السن	أسباب عدم التفكير بمشروع اقتصادي ¹		التقييم الذاتي للحالة الصحية
									ك	%	
32	3	-	5	5	5	2	2	10	ك		جيدة
100	9,4	-	15,6	15,6	15,6	6,3	6,3	31,3	%		
114	20	3	10	22	21	7	7	24	ك		حسنة
100	17,5	2,6	8,8	19,3	18,4	6,1	6,1	21,1	%		
139	24	5	14	18	19	20	3	36	ك		متوسطة
100	17,3	3,6	10,1	12,9	13,7	14,4	2,2	25,9	%		
34	2	-	2	3	6	16	-	5	ك		سيئة
100	5,9	-	5,9	8,8	17,6	47,1	-	14,7	%		
2	-	-	-	-	-	2	-	-	ك		سيئة جدا
100	-	-	-	-	-	100	-	-	%		
3	-	-	1	1	-	-	-	1	ك		لا أدري
100	-	-	33,3	33,3	-	-	-	33,3	%		
³ 324	49	8	32	49	51	47	12	76	ك		المجموع ²
100	15,1	2,5	9,9	15,1	15,7	14,5	3,7	23,5	%		
$\chi^2 = 65.97$ بدرجة حرية 35 واحتمال $(0.05 > 0.001)$										اختبار الكاي تربيع	

الجدول المزدوج (79) يربط العلاقة أسباب عدم تفكيره في مشروع اقتصادي مستقبلي وتقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية. وتبين الأرقام من خلال قراءة نتائج الاختبار الإحصائي "كاي تربيع" أنه كلما كان التقييم الذاتي للحالة الصحية سيئا كلما زادت نسبة

¹ سؤال مفتوح - أنظر الملحق رقم 01.

² 324 فرد لا يفكرون في القيام بمشروع اقتصادي مستقبلي.

أفراد العينة الذين لم يفكروا في تحقيق مشروع اقتصادي لأسباب صحية عند مستوى المعنوية 5%، حيث بلغت هذه النسبة 6.3% بالنسبة لمن كان تقييمهم لحالتهم الصحية "جيدة" ثم بدأت في التزايد لتبلغ 14.4% لمن كان تقييمهم لحالتهم الصحية "متوسطة" ثم استمرت في التزايد إلى 47.1% لمن كان تقييمهم لحالتهم الصحية "سيئة" لتبلغ 100% بالنسبة لأفراد العينة الذين صرحوا أن حالتهم الصحية "سيئة جدا"، أي كلما تدهور الوضع الصحي لأفراد العينة حسب تقييمهم الذاتي كلما لم يفكروا في تحقيق مشروع اقتصادي مستقبلي لأسباب صحية.

وتثبتت هذه النتائج ما توصلت إليه الدراسة الحالية من خلال العلاقات السابقة التي تربط بين مدى مشاركة أفراد العينة في النشاط الاقتصادي والتفكير في تحقيق مشروع اقتصادي مستقبلي ومدى تدهور وضعهم الصحي، حيث يؤدي تدهور الوضع الصحي إلى تراجع نسبة المشاركة الاقتصادية سواء في سوق العمل أو من خلال تحقيق مشاريع اقتصادية مستقبلية، كما يؤثر سلبا على القدرات الإنتاجية على أفراد العينة الذين يشاركون في النشاط الاقتصادي حيث تقل عدد ساعات عملهم.

ثالثا: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بمشاركته في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي

يتم التركيز في هذا المطلب على تأثير الوضع الصحي لأفراد العينة على مشاركتهم في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي من خلال الربط بين مؤشرات الوضع الصحي ومؤشرات المشاركة في الاقتصاد الاجتماعي التطوعي المتمثلة في مجالات العمل التطوعي وأسباب عدم المشاركة في التطوع بالنسبة لأفراد العينة الذين لا يشاركون في الأعمال التطوعية.

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

الجدول 80: العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية مقارنة بالعام الماضي بمجالات العمل التطوعي

المجموع	المجال البيئي	المجال الديني	المجال الخدماتي	المجال الرياضي	المجال الصحي	المجال الاقتصادي	المجال الثقافي	المجال الاجتماعي	مجالات العمل التطوعي ¹	
									التقييم الذاتي للحالة الصحية مقارنة بالعام الماضي	
14	3	4	2	2	1	-	4	6	ك	تحسنت
100	21,4	28,6	14,3	14,3	7,1	-	28,6	42,9	%	
104	27	59	6	8	5	-	15	55	ك	بقيت كما هي
100	26	56,7	5,8	7,7	4,8	-	14,4	52,9	%	
18	-	13	-	3	1	-	3	10	ك	ساءت
100	-	72,2	-	16,7	5,6	-	16,7	55,6	%	
6	1	4	1	1	2	1	-	5	ك	لا أدري
100	16,7	66,7	16,7	16,7	33,3	16,7%	-	83,3	%	
³ 142	31	80	9	14	9	1	22	76	ك	المجموع ²
100	21,8	56,3	6,3	9,9	6,3	0,7%	15,5	53,5	%	
$\chi^2 = 55.12$ بدرجة حرية 24 واحتمال $(0.05 > 0.000)$									اختبار الكاي تربيع	

الجدول المزدوج (80) يربط العلاقة بين سؤال متعدد الإجابة (QCM) المتمثل في مجالات العمل التطوعي وسؤال وحيد الإجابة والمتمثل في تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية مقارنة بالعام الماضي (QCS). وتبين الأرقام في الجدول من خلال قراءة نتائج الاختبار الإحصائي "كاي تربيع" وجود علاقة ارتباطية معنوية عند مستوى الدلالة 5% بين التقييم الذاتي للحالة الصحية مقارنة بالعام الماضي ومجالات العمل التطوعي كمتغير تابع حيث بلغ إجمالي أفراد العينة المشاركين في العمل التطوعي 142 فرد ، فبلغت نسبة مشاركة أفراد العينة في العمل التطوعي في المجال الديني 56.3%، وتختلف هذه النسبة باختلاف التقييم الذاتي للحالة الصحية مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغت 72.2% بالنسبة للذين صرحوا أن صحتهم ساءت ثم تراجعت إلى 56.7% بالنسبة للذين صرحوا أن حالتهم الصحية بقيت كما هي ثم تراجعت إلى 28.6% بالنسبة للذين صرحوا أن صحتهم تحسنت.

¹ سؤال متعدد الإجابات (QCM) - أنظر الملحق رقم 01.

² جدول تجميعي: المجموع الأفقي يمثل المجموع الكلي لعدد الإجابات "نعم=1" لكل نشاط بالنسبة لإجمالي العينة (142).

³ 142 فرد من العينة الإجمالية (400) يمارسون العمل التطوعي.

كما بلغت نسبة المشاركة في العمل التطوعي الاجتماعي 53.5%، وتختلف هذه النسبة باختلاف التقييم الذاتي للحالة الصحية مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغت 55.6% بالنسبة للذين صرحوا أن صحتهم ساءت وتراجعت هذه النسبة إلى 52.9% بالنسبة لأفراد العينة الذين صرحوا أن صحتهم بقيت كما هي مقارنة بالعام الماضي ثم إلى 42.9% بالنسبة للذين صرحوا أن حالتهم الصحية تحسنت. أما بالنسبة للمشاركة في العمل التطوعي في مجالات العمل الثقافي والمجال الرياضي والمجال الصحي والمجال الخدماتي فقد ارتفعت نسبة المشاركة بالنسبة لأفراد العينة الذين صرحوا أن حالتهم الصحية تحسنت عما كانت عليه بالمقارنة بأفراد العينة الذين صرحوا أن حالتهم الصحية بقيت كما هي، حيث ارتفعت من 14.4% إلى 28.6% بالنسبة للمجال الثقافي وارتفعت من 4.8% إلى 7.1% بالنسبة للمجال الصحي وارتفعت من 7.7% إلى 14.3% بالنسبة للمجال الرياضي وارتفعت من 5.8% إلى 14.3% بالنسبة للمجال الخدماتي.

وبالارتكاز على القراءة الإحصائية لأرقام الجدول أعلاه يمكن القول أن الاتجاه العام للنتائج يبين أنه كلما ساءت الأوضاع الصحية عما كانت عليه في العام الماضي ترتفع نسبة المشاركة في الأعمال التطوعية في كل من المجالين الديني والاجتماعي، وهذا قد يرجع لنمو الوازع الديني والإحساس بدنو الأجل لأفراد العينة الذين ساء وضعهم الصحي فيبحثون عن طرق لابتغاء الأجر والثواب فيتجهون نحو المشاركة في بناء المساجد أو تنظيفها أو القيام بالأعمال الخيرية لصالح الفقراء والمساكين. أما بالنسبة لأفراد العينة الذين صرحوا أن حالتهم الصحية تحسنت فيزيد اهتمامهم بمجالات الأعمال التطوعية التي تتميز بنوع من الإبداع خاصة وأنهم مازالوا قادرين على القيام بجهد فكري ويتمتعون بلياقتهم البدنية فيقومون بالتنظيم والمشاركة في بعض النشاطات والتظاهرات الثقافية والرياضية والرحلات السياحية... الخ. وتبقى نسبة كبيرة من أفراد العينة لا يشاركون في الأعمال التطوعية بعد تقاعدهم حيث بلغت 64.5% من إجمالي العينة ولمعرفة مدى تأثير الوضع الصحي على عدم مشاركتهم في الأعمال التطوعية يتم التركيز على ربط المتغير المستقل والمتمثل في مدى الإصابة بالأمراض المزمنة والمتغير التابع والذي يتمثل في أسباب عدم المشاركة في الأعمال التطوعية، حيث تظهر نتائج العلاقة في الجدول التالي:

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

الجدول 81: العلاقة بين مدى إصابة رب الأسرة المتقاعد بمرض مزمن بأسباب عدم مشاركته في العمل التطوعي

المجموع	أسباب أخرى	أسباب اقتصادية	أسباب أسرية	أسباب صحية	أسباب عدم المشاركة في العمل التطوعي ¹	
					الإصابة بمرض مزمن	ك
140	18	27	24	98	ك	نعم
100	12,9	19,3	17,1	70	%	
109	41	29	38	19	ك	لا
100	37,6	26,6	34,9	17,4	%	
³ 249	59	56	62	117	ك	المجموع ²
100	23,7	22,5	24,9	47	%	
$\chi^2 = 100.94$ بدرجة حرية 4 واحتمال $(0.05 > 0.000)$					اختبار الكاي تربيع	

الجدول المزود (81) يربط العلاقة بين سؤال متعدد الإجابة (QCM) المتمثل في أسباب عدم مشاركتهم في أنشطة العمل التطوعي في فترة التقاعد وسؤال وحيد الإجابة والمتمثل في مدى إصابة أفراد العينة بالأمراض المزمنة (QCS). حيث بينت النتائج أن 70% من المصابين بالأمراض المزمنة لا يشاركون في الأعمال التطوعية لأسباب صحية في حين بلغت هذه النسبة 17.4% بالنسبة لأفراد العينة الأصحاء غير المصابين بالأمراض المزمنة.

كما وأثبتت نتائج الاختبار الإحصائي "كاي تربيع" وجود علاقة ارتباطية بين أسباب عدم المشاركة في العمل التطوعي ومدى الإصابة بالأمراض المزمنة، حيث بينت النتائج أن السبب الرئيسي لعدم مشاركة المصابين بالأمراض المزمنة في أنشطة العمل التطوعي ينحصر في الأسباب الصحية. بالاستناد على القراءة الإحصائية لنتائج الجدول السابق يمكن القول أن العجز الذي يصيب الأفراد جراء الإصابة بالأمراض المزمنة يؤدي إلى انسحابهم من الحياة المجتمعية فكلما تقل مشاركتهم الاقتصادية تقل أيضا مشاركتهم في مجال الأعمال التطوعية وهذا ما توصلت إليه معظم نتائج الدراسات السابقة على المستوى العالمي كدراسة (2013) Briant⁴ على المجتمع الأوروبي أو دراسة الصامت (2011)⁵ في

¹ سؤال متعدد الإجابات (QCM) - أنظر الملحق رقم 01.

² جدول تجميعي: المجموع الأفقي يمثل المجموع الكلي لعدد الإجابات "نعم" لكل نشاط بالنسبة لإجمالي العينة (249).

³ 249 فرد من العينة الإجمالية (400) لا يشاركون في العمل التطوعي.

⁴ Nicolas Briant , Op cit, P1

⁵ سوسن بن الحاج بلقاسم الصامت، مرجع سابق، ص 534

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

المجتمع التونسي، أو (دراسة بوعزيز-2013)¹ في المجتمع الجزائري والتي اتفقت نتائجها بالإجماع على أن سوء الوضع الصحي للمسنين أو المتقاعدين يؤدي إلى تراجع مشاركتهم الاجتماعية وتقديمهم للخدمات الموجهة للمجتمع.

رابعاً: علاقة الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد بالنظرة المجتمعية: يتم التركيز في الجزئية الموائية على العلاقة بين مؤشر التقييم الذاتي لرب الأسرة المتقاعد لوضعه الصحي وربطه بمؤشر تصورات المجتمع له، حيث تظهر نتائج العلاقة بين المؤشرين كما يلي:

الجدول 82: العلاقة بين تقييم رب الأسرة المتقاعد لحالته الصحية بنظرة المجتمع له من وجهة نظره

المجموع	بدون إجابة	لا أدري	نظرة تهيمش	نظرة شفقة	نظرة عادية	نظرة اهتمام	النظرة المجتمعية ² التقييم الذاتي للحالة الصحية	
							ك	جيدة
51	3	-	7	2	30	9	ك	جيدة
100	5,9	-	13,7	3,9	58,8	17,6	%	
138	13	7	10	2	69	37	ك	حسنة
100	9,4	5,1	7,2	1,4	50	26,8	%	
164	12	14	19	2	85	32	ك	متوسطة
100	7,3	8,5	11,6	1,2	51,8	19,5	%	
36	2	1	4	1	20	8	ك	سيئة
100	5,6	2,8	11,1	2,8	55,6	22,2	%	
3	-	-	1	1	1	-	ك	سيئة جدا
100	-	-	33,3	33,3	33,3	-	%	
5	2	-	-	-	3	-	ك	لا أدري
100	40	-	-	-	60	-	%	
³ 397	32	22	41	8	208	86	ك	المجموع
100	8,1	5,5	10,3	2	52,4	21,7	%	
$\chi^2 = 39.73$ بدرجة حرية 25 واحتمال $(0.05 > 0.031)$							اختبار الكاي تربيع	

تبين قراءة أرقام الجدول (82) من خلال التركيز على نتائج الاختبار الإحصائي "الكاي تربيع" وجود اختلافات معنوية عند مستوى الدلالة 5% بين التقييم الذاتي لأفراد العينة لحالتهم الصحية والنظرة المجتمعية من وجهة نظرهم، حيث نجد أن 52.4% من أفراد العينة

كريمة بوعزيز، مرجع سابق، ص 324.¹

² سؤال مفتوح- أنظر الملحق رقم 01.

³ 3 أفراد لم يحددوا نظرة المجتمع لهم.

الفصل السابع: تحليل الفرضية الثالثة

يتصورون أن المجتمع ينظر إليهم بنظرة نظرة عادية، وبلغت هذه النسبة 58.8% بالنسبة لأفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "جيدة"، و55.5% بالنسبة للذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "سيئة"، ولكنها تراجعت إلى 33.3% بالنسبة لأفراد العينة الذين يرون أن حالتهم الصحية "سيئة جدا".

ويرى 21.7% من أفراد العينة أن المجتمع ينظر إليهم باهتمام، وبلغت هذه النسبة 26.8% بالنسبة لأفراد العينة الذين يرون أن صحتهم "حسنة" و22.2% بالنسبة للذين يرون أن حالتهم الصحية "سيئة"، لكنها تراجعت إلى 0% بالنسبة لأفراد العينة الذين يرون أن صحتهم "سيئة جدا".

ويرى 10.3% من أفراد العينة أن المجتمع ينظر إليهم بنظرة تهميش، وبلغت هذه النسبة 33.3% بالنسبة لأفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "سيئة جدا" وتراجعت إلى 7.2% بالنسبة لأفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "حسنة".

كما وأثبتت نتائج الاختبار الإحصائي "كاي تربيع" أن هناك علاقة معنوية بين التقييم الذاتي لأفراد العينة لحالتهم الصحية والنظرة المجتمعية لهم من وجهة نظرهم عند مستوى المعنوي 5%، حيث لم يكن هناك اختلاف كبير في توزيع النظرة المجتمعية للمتقاعد من وجهة نظره حسب التقييم الذاتي للحالة الصحية بالنسبة لأفراد العينة الذين كان تقييمهم ما بين الجيد والسيئ ويرى الغالبية منهم أن المجتمع ينظر إليهم إما باهتمام أو نظرة عادية، ولكنها اختلفت بالنسبة للأفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية بالسيئة جدا حيث يرى غالبيتهم أن المجتمع ينظر إليهم إما بشفقة أو تهميش.

ومنه وبالارتكاز على القراءة الإحصائية لنتائج الجدول أعلاه يمكن القول، أنه في حالة تقييم رب الأسرة المتقاعد لوضعه الصحي "بالجيد، حسن، متوسط أو السيئ" فإن ذلك لا يؤثر على نظرة المجتمع له من وجهة نظره لأنه لا يؤثر كثيرا على علاقاته الاجتماعية فهو لا يزال قادرا على الالتقاء بالأهل والأصدقاء والاحتكاك بالجيران ويمارس مختلف الأنشطة المجتمعية.

أما في حالة تقييم وضعه "بالسيئ جداً" فإن سوء وضعه الصحي يعزله عن باقي المجتمع فقد يمنعه إحساسه بالألم والعجز الذي أصابه من الخروج من المنزل فيزداد عزلة وتبدأ علاقاته الاجتماعية في التقلص مع الأهل والأصدقاء والجيران وتتقلص نشاطاته المجتمعية بشكل كبير وهذا ما أثبتته نتائج الدراسة الحالية من خلال تطرقها إلى العلاقة بين ممارسة النشاط المجتمعي والتقييم الذاتي للوضع الصحي، فحسب نظرية الانسحاب، يحس رب الأسرة المتقاعد نفسه غير نافع للمجتمع، فتزامن فقدان مركزه المهني مع سوء وضعه الصحي يجعله منعزلاً وغير راضي على أوضاعه العامة وهو ما يجعله يتصور أن المجتمع ينظر إليه إما بنظرة شفقة أو تهميش.

خلاصة واستنتاج الفرضية الثالثة

مما سبق يمكن القول أنه وبعد تحقق معظم العلاقات السابقة التي ربطت بين مؤشرات وضعه الصحي والمؤشرات الميدانية للدور الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد، فإن الفرضية الثالثة قد تحققت، إذ كلما ساء الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد، كلما تراجعت أدواره الأسرية القيادية، وتراجعت أيضاً أنشطته الاقتصادية وأنشطته التطوعية، حيث يؤدي سوء الأوضاع الصحية لأرباب الأسر المتقاعدين إلى تقلص أنشطتهم اليومية المنزلية وتراجع شبكة أدوارهم القيادية في التسيير المالي للأسرة وسلطة اتخاذ القرارات الأسرية واستشارة الأبناء لهم وتراجع رضاهم على أوضاعهم الأسرية، في حين يحتفظون بدورهم في رعاية الأحفاد.

كما يؤدي سوء الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد إلى تقلص أنشطته اليومية المجتمعية وتراجع مشاركته في النشاط الاقتصادي وقدراته الإنتاجية والعمل التطوعي، ويؤدي أيضاً إلى تراجع مكانتهم في المجتمع.

الاستنتاج العام

في ظل التحولات الديمغرافية التي أدت إلى تزايد عدد المتقاعدين وتزايد مشكلاتهم الاجتماعية، أصبحت تعتبر وضعية المتقاعد ومكانته مشكلة عالمية تتعدد فيها السياسات والمقاربات، ومن هذا المبدأ ارتأينا من خلال هذه الأطروحة تسليط الضوء على جانب من هذه المشكلات وهو مشكل تدني الأدوار الاجتماعية لأرباب الأسر المتقاعدين في المجتمع الجزائري، بناء على منطلقات نظرية وأخرى ميدانية حول المشكلات التي تصاحب مرحلة التقاعد وهذا من خلال محاولة الإجابة على التساؤل العام "ما هي العوامل المحددة للأدوار الاجتماعية التي يمارسها رب الأسرة المتقاعد في حياته اليومية لأسرته ومجتمعه في ظل بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية الحالية؟"، والذي تفرع إلى ثلاثة أسئلة فرعية على التوالي حول علاقة المحددات الاجتماعية والاقتصادية والصحية بالدور الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد.

وقبل أن نبدأ في البحث الميداني استعرضنا في الجانب النظري من خلال الفصل الأول الإطار المنهجي للبحث، أما في الفصل الثاني الذي عنون بسوسيولوجيا التقاعد الوظيفي والأدوار الاجتماعية فقمنا بعرض مختلف المقاربات النظرية التي تتماشى مع الموضوع والتي تمكنا من تحليل الدور الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد داخل الأسرة وخارجها، حيث تعرضنا أولاً لأهم المداخل السوسيولوجية في دراسة التغيرات الاجتماعية للأسرة لوضع الإطار النظري للأدوار الأسرية لرب الأسرة وهي المدخل البنائي الوظيفي والمدخل التفاعلي الرمزي والمدخل التنموي. أما ثانياً فتعرضنا للإطار النظري للتقاعد، حيث تطرقنا لأهم المقاربات النظرية لتحليل الأدوار الاجتماعية للمتقاعد كنظرية الانسحاب ونظرية الاستمرارية ونظرية النشاط، والتي سمحت لنا بفهم الدور الأسري للمتقاعد ودوره المجتمعي وأهم المشكلات التي تصاحب مرحلة التقاعد والتي تتمثل أساساً في المشاكل الاجتماعية والمشاكل الصحية والمشاكل الاقتصادية والمشاكل النفسية ومشكل وقت الفراغ. أما ثالثاً فتعرضنا لنظام التقاعد في ظل التشيخ السكاني بسبب التحولات الديمغرافية في معظم دول العالم، حيث أدى تشيخ المجتمعات إلى تزايد معدلات الإعالة الديمغرافية والاقتصادية على مستوى العالم خاصة في الدول الصناعية الكبرى، وبالتالي خلق الضغوط

المالية على نظم التقاعد الحالية وهذا ما دفع العديد من الدول إلى إجراء إصلاحات على أنظمة التقاعد في السياق الديمغرافي الجديد، كما وضعت منظمة العمل الدولية عدة إجراءات وتدابير تهدف من خلالها إلى ضمان توفير أمن الدخل الأساسي لجميع الأشخاص المسنين وتنظيم مشاركتهم في سوق العمل.

وتناولنا في الفصل الثالث من الجانب النظري مجموعة التحولات الديمغرافية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، حيث تظهر التحولات الديمغرافية في مرور الجزائر بمختلف مراحلها من مرحلة الانفجار السكاني وبعد ذلك تراجع معدلات الوفيات والولادات وما نتج عنه من تراجع في معدلات الخصوبة وارتفاع توقع الحياة والتغير في التركيب العمري للسكان، حيث يتزايد عدد المسنين في الجزائر من سنة إلى أخرى وهذا ما أدى إلى الزحف التدريجي نحو ظاهرة تشيخ السكان. كما وتظهر التحولات الاجتماعية في الأسرة الجزائرية من خلال تغير بنيتها من الأسرة التقليدية الممتدة والريفية ذات عدد كبير من الأفراد يخضعون للسلطة الأبوية، إلى الأسرة الحديثة النووية صغيرة الحجم والذي صاحبه تغير في وظائف الأسرة، حيث تحولت من وحدة إنتاجية إلى وحدة استهلاكية يعمل أفرادها في مؤسسات خارج نطاق الأسرة، كما ازدادت معدلات التحضر وخروج المرأة للعمل والذي أثر بدوره على تقسيم العمل والأدوار الاجتماعية في الأسرة الجزائرية.

وقد أدت هذه التحولات الديمغرافية والاجتماعية التي مست المجتمع الجزائري إلى خلق العديد من المشكلات لكبار السن من تراجع في شبكة الأدوار والمكانة الاجتماعية وتفاقم المشكلات الاقتصادية وتدهور في الأوضاع الصحية خاصة بعد تقاعدهم عن العمل ويتوقع أن يستمر تزايد عدد المسنين لتتجاوز نسبتهم 17% من مجموع السكان في أفق 2040 وبالتالي تفاقم المشكلات الاقتصادية للمسنين والمتقاعدين بسبب نقص الدخل خاصة في ظل اختلال التوازن المالي لنظام التقاعد بسبب تزايد معدلات الإعاقة الاقتصادية والذي سيؤدي حتما إلى زيادة مشكلاتهم وتهميشهم في المجتمع وتدهور أوضاعهم الصحية وصعوبة التكفل السوسيو صحي بهم.

وبعد أن تطرقنا في الجانب النظري لأهم النظريات التي توطر دراستنا وبعض الدراسات التي تتشارك مع موضوع دراستنا في التعرض لمشكلات التقاعد على المسنين في ظل التحولات الديمغرافية والاجتماعية على المستوى العالمي والعربي والمحلي، قمنا في الجانب الميداني لهذه الدراسة بالتحقق من الفرضيات التي وضعناها للإجابة على إشكالية الدراسة، حيث اخترنا عينة تتكون من 400 رب أسرة متقاعد مقيمين بولايتي الجزائر والبويرة خلال الفترة الممتدة ما بين 09 جوان 2020 حتى 09 أكتوبر 2020، حيث تم بنائها بطريقة المعاينة غير العشوائية الحصصية على أساس متغير العمر بهدف تحقيق تمثيلية كافية لمجتمع الدراسة وتمت عملية جمع البيانات من الوحدة الإحصائية باستخدام تقنية الاستمارة التي تضمنت 07 محاور أساسية.

وتوزع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي بنسبة 29.5% بدون مستوى و6.5% لديهم مستوى ابتدائي و6.5% مستوى متوسط و31% مستوى ثانوي و26.5% مستوى جامعي. وكان أغلب أفراد العينة متزوجين بنسبة 79% ثم الأرامل بنسبة 11.3% ثم المطلقين بنسبة 7.5%، في حين لا تزيد نسبة العزاب أو الذين لم يسبق لهم الزواج عن 1.5%. ويقيم 58.3% من أفراد العينة في ولاية الجزائر بينما يقيم 41.7% منهم في ولاية البويرة، وهم يتوزعون على المناطق الحضرية بنسبة 74.7% مقابل 25.3% في المناطق الريفية.

ومن خصائص أفراد العينة أن نسبة 30.8% منهم يعيلون من فرد إلى فردين مقابل 35% منهم يعيلون من 3 إلى 4 أفراد ونسبة 20% منهم يعيلون من 7 إلى 8 أفراد، أما بالنسبة لمن يعيلون 9 أفراد فأكثر فبلغت 2%. كما أن 58% من أفراد العينة أرباب أسر نووية و42% منهم أرباب أسر ممتدة. وبالنسبة للخصائص الاقتصادية لأفراد العينة فتوزع أفراد العينة ما بين 19.8% يعيلون أسرا فقيرة و38.5% يعيلون أسرا ذات مستوى متوسط ونسبة 41.8% يعيلون أسرا غنية. وكما يتوزعون حسب نوع مهنتهم قبل التقاعد كما يلي: 25.8% منهم كعمال بسطاء مقابل 23.8% موظفين وبلغت نسبة الإطارات المتوسطة 22.3% ومن كانوا إطارات عالية 25%، أما نسبة أصحاب المهن الحرة فبلغت 2.3%، وأصحاب المهن الراقية 1%.

وبالنسبة لنوع التقاعد فقد تقاعد 46.3% من أفراد العينة عند بلوغهم السن القانوني 60 سنة وتقاعد 6.8% بالتقاعد المسبق واستفاد 20.8% من التقاعد النسبي و24.8% من التقاعد دون شرط السن، كما استفادت نسبة 1.5% من أفراد العينة من منحة تقاعد مباشرة. ويستفيد 20% من أفراد العينة من معاش تقاعدي يفوق 68000 دج ونسبة 11.3% يتقاضون ما بين (58000-68000 دج)، مقابل نسبة 14.3% من يتقاضون (48.000 - 58000 دج) ونسبة 14.8% يتقاضون ما بين (38.000- 48.000 دج)، في حين يتقاضى 39.8% من أفراد العينة معاشا تقاعديا أقل من (38.000 دج)، إذ بلغت نسبة من يتقاضون ما بين (28.000-38.000 دج) 13.8% مقابل 17.5% يتقاضون ما بين (18.000-28.000 دج) و8.5% معاشهم التقاعدي أقل من (18.000 دج).

وبالنسبة لخصائص أفراد العينة الصحية فكانت نسبة 57.8% من أفراد العينة يعانون من مرض مزمن على الأقل، 51.5% منهم يعانون من ارتفاع ضغط الدم مقابل 41.1% منهم يعانون من مرض السكري و23.4% منهم يعانون من أمراض المفاصل و 15.6% منهم يعانون من أمراض القلب والشرايين.

وبعد تطرقنا لأهم خصائص العينة حاولنا التحقق من صحة الفرضيات الثلاث التي تم بنائها حول علاقة المحددات الاجتماعية والاقتصادية والصحية بالأدوار الاجتماعية لرب الأسرة المتقاعد، حيث ركزنا في الفصل الخامس على تحليل الفرضية الأولى والتي تمحورت حول مدى تأثير المركز الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد أثناء مرحلة العمل على أدائه لشبكة أدواره الاجتماعية الأسرية والمجتمعية، والتي تنقسم بدورها إلى فرضيتين جزئيتين الأولى تتعلق بكيفية تأثير المركز الاجتماعي على شبكة الأدوار الأسرية والذي تناولناه في المبحث الأول والثانية تتعلق بكيفية تأثير المركز الاجتماعي على شبكة الأدوار المجتمعية والذي تناولناه في المبحث الثاني، حيث قمنا بتفكيكها إلى عدة مؤشرات ميدانية تسمح لنا على الأقل من ربط مؤشرات المتغير التابع بالمتغير المستقل "المركز الاجتماعي أثناء مرحلة العمل" والذي فككناه إلى مؤشرين: المركز المهني السابق والمستوى التعليمي، ثم قراءة النتائج إحصائيا والتأكد من وجود العلاقة باستخدام اختبار الاحصائي "الكاي تربيع" وتحليلها سوسيولوجيا ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

ولمعرفة كيفية تأثير المركز الاجتماعي لأفراد العينة أثناء مرحلة العمل على ممارستهم للأنشطة اليومية المنزلية داخل المحيط الأسري قمنا بربط مؤشر مدى ممارسة أفراد العينة للأنشطة اليومية المنزلية بمؤشر المستوى التعليمي لقياس المركز الاجتماعي وبينت النتائج عدم وجود اختلافات في توزيع بعض الأنشطة والتي يمارسونها بوتيرة روتينية مكثفة رغم اختلاف مستوياتهم التعليمية كمشاهدة التلفزيون، تأدية الصلاة في المنزل، والتسوق. أما بالنسبة لقراءة الكتب وممارسة الرياضة والأعمال المنزلية والهوايات المنزلية والأعمال اليدوية فترتفع كلما ارتفع المستوى التعليمي لأفراد العينة وبالتالي ارتفاع مستواهم الثقافي، أما نشاط الاعتناء بالحديقة فيرتفع بالنسبة لأفراد العينة ذوي المستويات التعليمية المتدنية وتتنخفض عند ذوي المستويات التعليمية المرتفعة.

ثم تعرضنا إلى كيفية تأثير المركز الاجتماعي لأفراد العينة أثناء مرحلة العمل على شبكة أدوارهم الأسرية المتمثلة في دور التسيير المالي للأسرة ودوره السلطوي ودوره الاستشاري ورعايته للأحفاد. فعندما قمنا بربط المتغير دور أفراد العينة في التسيير المالي للأسرة بمؤشر مستواهم التعليمي، أشار الاتجاه العام للنتائج إلى أن أفراد العينة ذوي المستويات التعليمية المرتفعة أكثر حفاظاً على دورهم القيادي في تسيير الشؤون المالية الأسرية من أفراد العينة دون مستوى تعليمي، حيث بلغت النسبة لدى أفراد العينة دون مستوى تعليمي (أمي، يقرأ ويكتب) على الترتيب 66.7% و 50%، وارتفعت 77.4% لذوي المستوى التعليمي الجامعي، أي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لأفراد العينة كلما حافظوا على دورهم القيادي في التسيير المالي للأسرة وكلما كان المستوى التعليمي منخفض تراجع دور أفراد العينة في التسيير المالي لشؤون الأسرة إلى دور وسيطي.

وعندما قمنا بإدخال المركز المهني السابق وربطناه بدورهم السلطوي الذي قمنا بقياسه بمؤشر مدى اتخاذ أفراد العينة للقرارات الأسرية، بينت النتائج عدم وجود اختلاف كبير في توزيع مدى اتخاذ القرارات الأسرية حسب المركز المهني قبل التقاعد، إذ يتخذ 74.8% من أفراد العينة الذين كانوا يعملون كعمال يومية القرارات الأسرية بصفة دائمة وتبلغ هذه النسبة 74% لدى الإطارات العالية وهو ما جعلنا نستنتج أن المركز المهني لأفراد العينة أثناء مرحلة العمل لا يؤثر على دورهم السلطوي أثناء مرحلة التقاعد.

أما بالنسبة لتأثير المركز الاجتماعي لأفراد العينة أثناء مرحلة العمل على دورهم الاستشاري أثناء مرحلة التقاعد، فجاءت عكس ذلك، فقد أثبتت النتائج أنه كلما ارتفع المركز المهني السابق لأفراد العينة زادت استشارة الأبناء لهم خلال مرحلة التقاعد، إذ بلغت نسبة استشارة الأبناء بشكل دائم بالنسبة لأفراد العينة الذين كانوا يعملون كعمال بسطاء 55.3% وارتفعت إلى 71% بالنسبة للإطارات العالية وبالتالي يمكن القول أنه كلما ارتفع المركز المهني السابق لأرباب الأسر أثناء مرحلة العمل كلما حافظوا على دورهم الاستشاري القيادي في مرحلة التقاعد.

وبالنسبة لكيفية تأثير المستوى التعليمي لأفراد العينة على رعايتهم للأحفاد خلال مرحلة التقاعد، فقد بينت النتائج أن 41.4% من أفراد العينة الذين يقرؤون ويكتبون و42.5% من أفراد العينة الجامعيين لا يقومون برعاية أحفادهم بشكل دائم، أي أنه لا يوجد اختلاف كبير في مدى رعاية الأحفاد باختلاف المستوى التعليمي لأفراد العينة. وهذا ما يقودنا للاستنتاج بأن اختلاف المستوى التعليمي لأفراد العينة لا يؤثر على دور رعايتهم للأحفاد.

وبعد أن بينت النتائج أن المركز الاجتماعي لأفراد العينة أثناء مرحلة العمل يؤثر على توزيع أنشطتهم اليومية المنزلية ودورهم في التسيير المالي للأسرة ودورهم الاستشاري ولكن لا يؤثر على دورهم السلطوي ودورهم في رعاية الأحفاد، تطرقنا إلى كيفية تأثيره على أوضاعهم الأسرية العامة. وأوضحت النتائج وجود اختلاف في التقييم الذاتي للأوضاع الأسرية باختلاف المركز المهني لأفراد العينة قبل التقاعد، فنسبة 69.9% ممن كانوا يشتغلون كعمال قبل إحالتهم على التقاعد صرحوا برضاهم التام على أوضاعهم الأسرية وتزايدت هذه النسبة عند فئة الموظفين لتصل إلى 84.2%، بعدها تراجعت إلى 77% عند فئة الإطارات العالية، أما بالنسبة لأصحاب المهن الراقية فنجد أنهم الفئة الأقل رضا على أوضاعهم الأسرية حيث أشارت النتائج إلى أن 50% منهم غير راضين تماما.

وبالارتكاز على ما سبق من نتائج وعلى التحليل الإحصائي وأيضا تحقق العلاقات المعنوية لأغلب العلاقات السابقة إلا فيما يخص الدور السلطوي ودور رعاية الأحفاد من خلال نتيج الاختبار الإحصائي "الكاي تربيع"، فقد بينت أغلب العلاقات وجود علاقة طردية بين مدى ارتفاع المركز الاجتماعي لأرباب الأسر أثناء مرحلة العمل ومدى تنوع الأنشطة

اليومية داخل محيطهم الأسري وحفاظهم على أدوارهم الأسرية القيادية والرضا على أوضاعهم الأسرية، أما فيما يخص الدور السلطوي ودور رعاية الأحفاد فلا يتأثر بالمركز الاجتماعي، وبالتالي يمكن القول أن الجزء الأول من الفرضية الأولى قد تحقق وهو أن المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل له تأثير على أنشطته المنزلية وشبكة أدواره الأسرية أثناء مرحلة التقاعد.

وللتحقق من الجزئية الثانية للفرضية الأولى المتعلقة بعلاقة المركز الاجتماعي في فترة العمل بشبكة الأدوار المجتمعية لرب الأسرة المتقاعد، قمنا أولاً بقياس مدى تأثير المركز الاجتماعي السابق لأفراد العينة على مدى ممارستهم الأنشطة المجتمعية باستخدام مؤشر المركز المهني السابق كمتغير مستقل. وأثبتت النتائج وجود علاقة ارتباطية بين توزيع الأنشطة اليومية المجتمعية والمركز المهني السابق، حيث يوجد اختلاف في توزيع الأنشطة اليومية المجتمعية لرب الأسرة المتقاعد حسب طبيعة مهنته قبل التقاعد. فنسبة 74.5% من فئة العمال يقومون بنشاط الصلاة في المسجد وتتنخفض هذه النسبة لتصل إلى 61% بالنسبة للإطارات العليا و 50% لدى فئة أصحاب المهن الراقية أي أنها تتناقص هذه النسبة بارتفاع المركز المهني السابق. كما أنه كلما ارتفع المركز المهني السابق لرب الأسرة المتقاعد زادت المشاركة المجتمعية في مجالات العمل الخيري والتطوعي حيث ارتفعت النسبة من 24.5% لدى فئة العمال لتصل إلى 50% لدى الإطارات العليا وكذلك أصحاب المهن الراقية.

وعلى العموم يظهر الاتجاه العام لتوزيع الأنشطة المجتمعية اليومية لأفراد العينة حسب مركزهم المهني السابق، أنه كلما ارتفع المركز المهني السابق لأفراد العينة زادت المشاركة المجتمعية في مجالات الأنشطة النافعة للمجتمع والعكس صحيح بالنسبة لأصحاب المراكز المهنية المتدنية تزيد لديهم نسبة المشاركة في الأنشطة المجتمعية الفردية الترفيهية.

وبالنسبة لكيفية تأثير المركز الاجتماعي أثناء مرحلة العمل على ممارسة النشاط الاقتصادي أثناء مرحلة التقاعد، قمنا بربط مؤشر المستوى التعليمي كمتغير مستقل ونوع النشاط الاقتصادي الممارس أثناء مرحلة التقاعد كمتغير تابع، وبينت النتائج أن أغلب أرباب الأسر المتقاعدين بدون مستوى تعليمي يشغلون في مجال الزراعة الأسرية المعيشية (75%)

الاستنتاج العام

أميون و 87.5% يقرأ ويكتب)، أما فئة ذوي مستوى تعليمي ابتدائي فيعمل أغلبهم في الزراعة المعيشية الأسرية أو كعمال يوميين، خاصة في المناطق الريفية، وكلما ارتفع المستوى التعليمي لأفراد العينة زاد تنوع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسونها بعد التقاعد، فبالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية السابقة يشتغلون في مجال التجارة وتقديم الخدمات وتقديم الاستشارات والدروس الخصوصية.

وبينت النتائج أيضا أنه كلما ارتفع المركز المهني قبل التقاعد كلما ارتفع مستوى الدخل الناتج عن العمل بعد التقاعد. إذ بينت هذه النتائج أن 100% من العمال وأصحاب المهن الحرة، لا يتجاوز دخلهم الناتج عن العمل بعد التقاعد مبلغ 30.000 دج شهريا، في حين أن 81% من ذوي المركز المهني (إطار عالي)، مقابل 100% من ذوي المركز المهني (مهنة راقية) يحصلون عن دخل أكثر من 30.000 دج لقاء عملهم بعد التقاعد.

أما بالنسبة لكيفية تأثير المركز المهني السابق على مدى البحث عن عمل بعد التقاعد، فنجد أن نسبة أفراد العينة الذين لا يبحثون عن عمل انتقلت من 100% بالنسبة لأصحاب المهن الحرة لتصل إلى 88.9% بالنسبة للعمال وتتنخفض إلى 77.5% عند الإطارات العالية ثم 33.3% بالنسبة للمهن الراقية. أي أنه كلما تراجع المركز المهني السابق لأفراد العينة كلما تراجع بحثهم عن عمل بعد التقاعد لتعويض الأدوار التي فقدوها بالتقاعد وشغل وقت الفراغ، أما بالنسبة لأصحاب المراكز المهنية السابقة (المتدنية)، فهم أقل بحثا عن عمل بعد التقاعد مقارنة بالمراكز المهنية الأخرى لأنهم عادة ما يعانون من التعب والإرهاق. وكما هو الحال بالنسبة للبحث عن عمل بعد التقاعد، نجد أن أصحاب المراكز المهنية السابقة المرتفعة هم الأكثر تطلعا لتحقيق مشاريع اقتصادية في مرحلة التقاعد، حيث انتقلت نسبة أفراد العينة الذين لا يرغبون في تحقيق مشاريع اقتصادية من 100% بالنسبة لأصحاب المهن الحرة و 95.1% لفئة العمال، إلى 69% بالنسبة للإطارات العليا ووصلت إلى 50% لأصحاب المهن الراقية.

وعندما قمنا بربط المركز المهني السابق بأسباب عدم تفكير أفراد العينة في تحقيق مشاريع اقتصادية مستقبلية في مرحلة التقاعد، تبين أن الأسباب المادية تأتي في مقدمة الأسباب التي تمنع أفراد العينة ذوي المركز المهني المتدني (العمال، الموظفين وأصحاب

المهن الحرة) من التفكير في تحقيق مشاريع اقتصادية. أما بالنسبة لفئة الإطارات العالية فيرجع عدم تفكيرهم في تحقيق مشاريع اقتصادية إلى عامل الاكتفاء والقناعة.

وعليه يمكن القول أن المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل يؤثر على مشاركته المجتمعية في مجال النشاط الاقتصادي في مرحلة التقاعد، إذ كلما ارتفع المركز الاجتماعي لأفراد العينة في مرحلة العمل تنوعت أنشطتهم الاقتصادية وارتفع مستوى دخلهم الناتج عن ممارسة هذه الأنشطة، حيث يميل أصحاب المراكز الاجتماعية المرتفعة إلى تفعيل دورهم وزيادة مشاركتهم في النشاط الاقتصادي في حين يميل أصحاب المراكز الاجتماعية المتدنية إلى الانسحاب من النشاط الاقتصادي.

ولمعرفة كيفية تأثير المركز الاجتماعي لأفراد العينة في مرحلة العمل على مشاركتهم في الأعمال التطوعية في مرحلة التقاعد، قمنا بربط شكل العمل التطوعي كمتغير تابع بالمركز المهني السابق كمتغير مستقل وبينت النتائج أن هناك اختلاف في شكل العمل التطوعي باختلاف المركز المهني السابق، فنسبة 100% من أصحاب المهن الحرة، و95.8% من فئة العمال يقومون بالأعمال التطوعية بشكل فردي وتتناقص هذه النسبة بارتفاع المركز المهني السابق، لترتفع نسبة الانخراط في الجمعيات بارتفاع المركز المهني السابق وتصل إلى 34% بالنسبة للإطارات العليا.

كما قمنا بالكشف عن وجود علاقة ارتباطية بين المركز المهني السابق لأفراد العينة وطبيعة مساهمتهم في العمل التطوعي، وبينت النتائج أن 100% من أصحاب المهن الحرة و79.2% من العمال سابقا يساهمون في العمل التطوعي عن طريق تقديم مبالغ مالية و70.8% منهم يساهمون بالجهد العضلي وكلما ارتفع المركز المهني السابق لأفراد العينة تنوعت مساهماتهم في الأعمال التطوعية بين التبرع بمبالغ مالية والقيام بجهد عضلي والإشراف على العمل التطوعي والقيام بنشاط فكري.

وبينت النتائج أيضا وجود اختلاف بين المستويات التعليمية لأفراد العينة باختلاف أسباب مشاركتهم في العمل التطوعي، إذ يشارك حوالي 88% من أفراد العينة بدون مستوى تعليمي بالإضافة إلى 100% من أصحاب المستوى الابتدائي والمتوسط في العمل التطوعي

لابتغاء الأجر والثواب، في حين يرغب 74.5% من ذوي المستوى الجامعي في العمل التطوعي رغبة في المساعدة بالإضافة إلى ابتغائهم الأجر والثواب. ومنه فإنه كلما ارتفع المركز الاجتماعي لأفراد العينة أثناء مرحلة العمل، كلما زادت مشاركتهم الاجتماعية في العمل التطوعي بعد التقاعد، وكانت مشاركتهم المجتمعية أكثر فاعلية في المجتمع من خلال الانخراط في العمل التطوعي الجماعي والإشراف على الأعمال التطوعية وتنظيمها.

ولمعرفة كيفية تأثير المركز الاجتماعي لأفراد العينة أثناء مرحلة العمل على النظرة المجتمعية لهم خلال مرحلة التقاعد من وجهة نظرهم، قمنا بربط المتغير التابع المتمثل في النظرة المجتمعية بالمتغير المستقل المركز المهني السابق، وبينت النتائج أن أغلب أفراد العينة في المراكز المهنية المتدنية يتصورون أن المجتمع ينظر إليهم بنظرة عادية حيث بلغت 65.9% لذوي المركز المهني السابق "عامل"، وكلما ارتفع المركز المهني السابق لأفراد العينة كلما تراجعت النظرة العادية وزادت نسبة أفراد العينة الذين يتصورون أن المجتمع ينظر إليهم باهتمام لتصل إلى 23% بالنسبة للإطارات العالية، وزادت في المقابل نسبة أفراد العينة الذين يتصورون أن المجتمع ينظر إليهم بنظرة التهميش حيث بلغت 18% للإطارات العالية و25% لأصحاب المهن الراقية.

وأثبت نتائج الاختبار الإحصائي "الكاي تربيع" تحقق العلاقات المعنوية بين معظم مؤشرات المشاركة المجتمعية لأفراد العينة ومركزهم الاجتماعي خلال مرحلة العمل وقد بينت أغلب هذه العلاقات أنه كلما ارتفع المركز الاجتماعي لأفراد العينة أثناء مرحلة العمل زادت مشاركتهم المجتمعية خلال مرحلة التقاعد في مجالات الأنشطة النافعة للمجتمع كالأعمال التطوعية وتنوعت أنشطتهم الاقتصادية وكانت مشاركتهم المجتمعية أكثر فاعلية من خلال الانخراط في العمل التطوعي الجماعي والإشراف على الأعمال التطوعية وتنظيمها وهو ما يحقق الجزء الثاني من الفرضية الأولى وهو أن المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل له تأثير على مشاركته المجتمعية خلال مرحلة التقاعد.

وعليه يمكن القول بعد تحقق معظم العلاقات السابقة التي ربطت بين المركز الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد أثناء مرحلة العمل بدوره الاجتماعي، أن الفرضية الأولى قد تحققت، إذ كلما ارتفع المركز الاجتماعي لرب الأسرة أثناء مرحلة العمل، كلما حافظ في

مرحلة التقاعد على أدواره الأسرية القيادية، وزادت وتنوعت أنشطته الاقتصادية وأنشطته التطوعية وكانت أنشطته المجتمعية أكثر تنظيماً وفاعلية في المجتمع.

أما في الفصل السادس فحاولنا تحليل الفرضية الثانية المتعلقة بـ "تأثير الوضع المعيشي لرب الأسرة المتقاعد على أدائه لشبكة أدواره الاجتماعية" والتي تنقسم بدورها إلى فرضيتين جزئيتين الأولى تتعلق بمدى تأثير الوضع المعيشي على شبكة الأدوار الأسرية والذي تم تناولها في المبحث الأول، أما الفرضية الجزئية الثانية فتتعلق بمدى تأثير الوضع المعيشي على شبكة الأدوار المجتمعية والتي تم التطرق إليها في المبحث الثاني، حيث قمنا بتفكيك مفاهيم الفرضية إلى عدة مؤشرات ميدانية تسمح لنا على الأقل من ربط المتغير التابع بالمتغير المستقل وقراءة النتائج إحصائياً والتأكد من وجود العلاقة باستخدام اختبار الإحصائي "الكاي تربيع" وتحليلها سوسيوولوجياً ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

وقد تعرضنا في الجدول رقم (43) إلى ربط العلاقة بين مدى تراجع المستوى المعيشي لأسرة المتقاعد نتيجة تقاعده ومؤشر مدى مشاركته في أنشطة استغلال أوقات الفراغ المنزلية، وتبين أن مشاركة رب الأسرة المتقاعد في أغلب الأنشطة اليومية الأسرية قد تراجعت بتراجع المستوى المعيشي لأسرته، حيث تراجعت نسبة مشاهدة التلفزيون من 85% عند أفراد العينة الذين لم يعانون من تراجع مستواهم المعيشي مقابل 74% ممن عانوا من تراجع مستواهم المعيشي وتراجعت أيضاً على التوالي مشاركتهم في باقي الأنشطة اليومية الأسرية والمتمثلة في أدائهم لفريضة الصلاة في المنزل والقيام بالأعمال المنزلية والتسوق والاعتناء بالحديقة وممارسة الرياضة.

ولمعرفة مدى تأثير الوضع المعيشي لرب الأسرة المتقاعد على شبكة أدواره الأسرية المتمثلة في دور التسيير المالي للأسرة ودوره السلطوي ودوره الاستشاري ورعايته للأحفاد حيث تشير معظم الأدبيات إلى أنها عرفت تراجعاً ملموساً بسبب التغير الاجتماعي الذي مس الأسرة الجزائرية، ولإثبات ذلك قمنا بربط العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرة المتقاعد بمدى مساهمته في تسيير الشؤون المالية لأسرهم حسب نوع الأسرة ممتدة أو نووية وقد بينت النتائج وجود اختلافات بين أفراد العينة أرباب الأسر النووية في تسييرهم لشؤون الأسرة المالية حسب المستوى المعيشي للأسرة فكلما ارتفع المستوى المعيشي للأسرة التي يعيها

أفراد العينة تراجع دورهم في التسيير الكلي لشؤون أسرهم وزاد دورهم في التسيير الجزئي لها والعكس صحيح، حيث بلغت نسبة تسيير أفراد العينة للشؤون المالية للأسرة بشكل كلي أعلى مستوى لها بالنسبة للأسر الفقيرة بنسبة 83.3% وتراجعت إلى 67.3% في الأسر الغنية. في حين لا توجد اختلافات بين أفراد العينة أرباب الأسر الممتدة في تسييرهم للشؤون المالية للأسرة حيث بلغت هذه النسبة بالنسبة للأسر الفقيرة 72.1% وتراجعت إلى 61.7% في الأسر الغنية. أي أن المستوى المعيشي للأسرة يؤثر على الدور القيادي لأفراد العينة في التسيير المالي للأسرة النووية ولا يؤثر عليه في الأسرة الممتدة.

ولمعرفة مدى تأثير الوضع المعيشي لأفراد العينة على دورهم السلطوي استخدمنا مؤشر مدى كفاية معاش التقاعد لسد حاجيات الأسرة كمقياس للوضع المعيشي لأفراد العينة وبينت نتائج الجدول رقم (45) الذي ربط العلاقة بين دور اتخاذ القرارات داخل الأسرة حسب مدى كفاية المعاش التقاعدي لسد حاجيات الأسرة، أنه في حالة كفاية المعاش تكون نسبة اتخاذ القرارات الأسرية بشكل دائم (79.7%) وتراجع هذه النسبة في حالة عدم كفاية المعاش إلى 72.3%، أي أن الدور السلطوي لأفراد العينة قد تأثر بسوء الأوضاع المعيشية نتيجة عدم كفاية المعاش التقاعدي حيث تراجع من دور قيادي إلى دور وسيطي ونسبة قليلة فقط فقدوا دورهم السلطوي بشكل دائم.

وتعد استشارة الأبناء للآباء من الأدوار التي تراجعت كثيرا في نمط الأسرة الجزائرية الحديثة خاصة مع الاستقلال المادي والمكاني للأبناء، لذلك استخدمنا مؤشر عدد الأفراد المعالين من طرف أفراد العينة كمقياس آخر لرصد مدى تأثير الوضع المعيشي على دوره الاستشاري لأنه كلما زاد عدد الأفراد المعالين ازداد معه مستوى الإنفاق على الأسرة وهذا ما يؤثر على وضعها المعيشي وكان الاتجاه العام للعلاقة بين الدور الاستشاري لأفراد العينة وعدد أفراد الأسرة المعالين يشير إلى أن الدور الاستشاري يتزايد تدريجيا بتزايد عدد الأفراد المعالين حتى 4 أفراد، حيث انتقلت نسبة الذين يستشيرهم أبناؤهم بشكل دائم من 50% بالنسبة لأفراد العينة الذين لا يعيلون أحدا لتبلغ 67.9% لدى أفراد العينة الذين يعيلون من (3-4 أفراد)، ثم بدأت هذه النسبة بالتراجع بتزايد عدد الأفراد المعالين لتبلغ 50% لدى أفراد العينة الذين يعيلون 9 أفراد فأكثر، وعليه فإن الدور الاستشاري القيادي يتزايد تدريجيا بتزايد

الاستنتاج العام

عدد الأفراد المعالين حتى 4 أفراد، أي كلما تزايد الدور الاقتصادي لرب الأسرة المتقاعد كعميل لأسرته كلما سمح له من أن يحافظ على دوره الاستشاري القيادي ولما يرتفع عدد الأفراد المعالين إلى 5 أفراد فأكثر يتراجع الدور الاستشاري القيادي إلى دور وسيطي ولكن لا يلغى بشكل كلي، حيث نجد أن الاتجاه العام لنسبة أفراد العينة الذين يستشيرهم أبناءهم أحيانا ترتفع كلما ارتفع عدد الأفراد المعالين.

ومن خلال ربطنا العلاقة بين مدى كفاية المعاش التقاعدي لسد حاجيات الأسرة ودور أفراد العينة في رعاية الأحفاد فقد تبين أن نسبة أفراد العينة الذين لا يقومون برعاية الأحفاد تبلغ 36.1% بالنسبة للذين يكفيهم معاشهم التقاعدي دائما مقابل 40.4% بالنسبة للذين لا يكفيهم معاشهم التقاعدي لسد حاجيات أسرهم، و 44.4% بالنسبة لأفراد العينة الذين يكفيهم معاشهم التقاعدي أحيانا.

وبعد أن قمنا بقياس مدى تأثير الوضع المعيشي لأفراد العينة على أنشطتهم وأدوارهم داخل محيطهم الأسري، كان لا بد أن نقوم برصد مدى تأثيره على الأوضاع الأسرية العامة لأفراد العينة، وبين الاتجاه العام للنتائج أنه كلما تراجع المستوى المعيشي للأسرة تغيرت تصورات أفراد الأسرة لأفراد العينة، حيث تراجعت نظرة الاهتمام من 34.9% بالنسبة لأفراد العينة الذين لم يتراجع مستواهم المعيشي بعد التقاعد إلى 25.5% بالنسبة لأفراد العينة الذين عانوا من تراجع مستواهم المعيشي، في حين زادت نظرة التهميش من 1.6% بالنسبة للذين لم يتراجع مستواهم المعيشي إلى 6.1% بالنسبة لأفراد العينة الذين تراجع مستواهم المعيشي.

كما بينت نتائج العلاقة التي ربطت بين المستوى المعيشي للأسرة ونظرة أفراد الأسرة للمتقاعد، أنه كلما ارتفع المستوى المعيشي للأسرة زادت نظرة الاهتمام والعكس صحيح، فنسبة 16.5% من أفراد العينة في الأسر الفقيرة ينظر إليهم باحترام وتزايد هذه النسبة في الأسر المتوسطة والغنية لتصل على التوالي إلى 33.1% و 36.9%، في حين تراجعت نظرة التهميش من 5.1% من أفراد العينة في الأسر الفقيرة إلى 3.9% و 3% على التوالي في الأسر المتوسطة والغنية. وعليه كلما ساء الوضع المعيشي لأفراد العينة كلما تراجعت النظرة الأسرية من وجهة نظر أفراد العينة من الاهتمام إلى التهميش.

وقد بينت معظم الدراسات أن المشكلات الاقتصادية للمتقاعدين تؤثر على درجة رضاهم وبناء على ذلك قمنا بربط العلاقة بين مدى تراجع المستوى المعيشي لأفراد العينة بعد التقاعد كمتغير مستقل ومدى رضاهم على أوضاعهم الأسرية العامة كمتغير تابع، وتبين أنه كلما تراجع المستوى المعيشي لأفراد العينة زاد عدم رضاهم على أوضاعهم الأسرية العامة، حيث بلغت نسبة أفراد العينة الراضين على أوضاعهم الأسرية 86% بالنسبة للذين لم يتراجع مستواهم المعيشي وتراجعت هذه النسبة إلى 76% بالنسبة لأفراد العينة الذين تراجع مستواهم المعيشي "أحياناً" ثم إلى 71.5% بالنسبة للذين تراجع مستواهم المعيشي بشكل دائم.

وبالارتكاز على ما سبق من نتائج وعلى التحليل الإحصائي وأيضاً تحقق العلاقات المعنوية لكل الجداول السابقة من خلال نتائج الاختبار الإحصائي "الكاي تربيع" فقد كانت أغلب العلاقات تبين وجود علاقة طردية بين مدى سوء الوضع المعيشي لأفراد العينة بعد التقاعد كمتغير مستقل ومدى تراجع ممارسة الأنشطة اليومية والأدوار الأسرية القيادية ونظرة الاهتمام والرضا على الأوضاع الأسرية كمتغيرات تابعة وهو ما يحقق جزء من الفرضية الثانية وهو أن الوضع المعيشي له تأثير كبير على المشاركة الأسرية لرب الأسرة المتقاعد.

وللتحقق من الجزئية الثانية للفرضية والمتعلقة بمدى تأثير الوضع المعيشي لرب الأسرة المتقاعد على مشاركته المجتمعية، قمنا أولاً بقياس مدى تأثير الوضع المعيشي لرب الأسرة على أنشطته المجتمعية أي خارج محيطه الأسري باستخدام مؤشر مدى كفاية المعاش لسد حاجيات الأسرة كمتغير مستقل والأنشطة اليومية المجتمعية كمتغير تابع. وقد أثبتت النتائج أنه كلما كان معاش التقاعد كافياً كلما زادت المشاركة الاجتماعية في الأعمال التطوعية وزيارة الأهل وممارسة الهوايات، فبالنسبة لنشاط القيام بالأعمال التطوعية بلغت نسبته 42.9% بالنسبة لأفراد العينة الذين يكفيهم معاشهم التقاعدي وتراجعت إلى 29.7% بالنسبة للذين لا يكفيهم معاشهم التقاعدي. وتبلغ نسبة أفراد العينة الذين يقومون بزيارة الأهل 57.9% للذين يكفيهم معاشهم التقاعدي مقابل 42.8% بالنسبة للذين لا يكفيهم معاشهم.

وجاءت النتائج عكس ذلك بالنسبة لنشاط الذهاب إلى العمل إذ انتقل من 10.5% بالنسبة لأفراد العينة الذين يكفيهم معاشهم التقاعدي لسد حاجيات أسرهم إلى 20.3% بالنسبة لأفراد العينة الذين ساءت أوضاعهم المعيشية بسبب عدم كفاية معاشهم التقاعدي.

وعند ربط مؤشر مدى كفاية المعاش التقاعدي لسد حاجيات الأسرة كمتغير مستقل بمدى ممارسة عمل بعد التقاعد كمتغير تابع وجدنا أنه كلما كان المعاش كافٍ كلما زادت نسبة أرباب الأسر المتقاعدين الذين لا يعملون ، حيث لا يعمل 84.2% من أفراد العينة الذين صرحوا بعدم كفاية معاشهم التقاعدي مقابل 73% بالنسبة لأفراد العينة الذين صرحوا بكفاية معاشهم التقاعدي.

ولتحديد تأثير الوضع المعيشي لأفراد العينة على نوع النشاط الاقتصادي الممارس بعد التقاعد قمنا بربط العلاقة بين مستوى المعاش التقاعدي بنوع العمل الممارس بعد التقاعد، فأشارت النتائج إلى أن 60% من أفراد العينة الذين يمارسون الزراعة الأسرية المعيشية، يتقاضون معاشات جد ضعيفة ونسبة 33,3% منهم يتقاضون معاشات مرتفعة، بمعنى أن أرباب الأسر المتقاعدين الذين يمارسون الزراعة الأسرية هم الفئة الأكثر هشاشة من حيث مستوى دخلها ونسبة لا بأس بها من ذوي الدخل المرتفع. أما الذين يمارسون نشاط تقديم الخدمات وكعمال يوميين والأنشطة التجارية فيتوزعون بنسب متقاربة وضعيفة نوعا ما خاصة بالنسبة للفئات متوسطة الدخل الناتج عن المعاش التقاعدي. أما ممارسة أنشطة تقديم الاستشارات والدروس الخصوصية وممارسة العمل السياسي كأعضاء مجالس منتخبة مثلا، فتمركز لدى أفراد العينة ذوي معاش تقاعدي فوق المتوسط والمرتفع نوعا ما.

وقمنا كذلك بربط التقييم الذاتي لأفراد العينة لأوضاعهم المادية بوتيرة العمل اليومية للذين يمارسون نشاطا اقتصاديا، فتبين أنه كلما تحسن التقييم الذاتي للوضع المادي لأفراد العينة قلت عدد ساعات العمل يوميا، إذ نجد أنه يعمل 25% من أفراد العينة الذين كان تقييمهم الذاتي لوضعهم المادي "ضعيف" بدوام أكثر من 8 ساعات، في حين يعمل 41.7% من أفراد العينة الذين كان تقييمهم لوضعهم المادي "جيد" بدوام أقل من 4 ساعات.

وقمنا أيضا بإدخال مؤشر آخر لقياس الوضع المعيشي لأفراد العينة وهو مدى القيام بعملية الادخار لمرحلة التقاعد وأدخلناه على المتغير التابع "مستوى دخل عمل بعد التقاعد" وأشارت النتائج إلى أنه كلما قام أفراد العينة بالتخطيط لمرحلة التقاعد ارتفع مستوى دخلهم الناتج عن نشاطهم الاقتصادي بعد التقاعد، حيث نجد أن 52.2% من أفراد العينة الذين قاموا بالادخار لمرحلة التقاعد يحصلون على دخل أكثر من 30.000 دج لقاء عملهم بعد

الاستنتاج العام

التقاعد، أما بالنسبة لأفراد العينة الذين لم يقوموا بعملية الادخار لمرحلة التقاعد فيحصل 70.7% منهم على دخل ضعيف أقل من 30.000 دج.

ولمعرفة طبيعة العلاقة بين الوضع المعيشي استخدمنا مؤشر المستوى المعيشي للأسرة كمتغير مستقل وأسباب العمل بعد التقاعد، وبينت النتائج أن أغلب أفراد العينة الذين يعيلون أسرا فقيرة يعملون بعد التقاعد بسبب عدم كفاية المعاش لسد حاجيات الأسرة، حيث بلغت هذه النسبة 87.5% وتراجعت إلى 29.6% بالنسبة لأفراد العينة الذين يعيلون أسرا غنية إذ يعمل أغلبهم بهدف القضاء على وقت الفراغ. أما بالنسبة لأفراد العينة الذين لا يمارسون نشاطا اقتصاديا، فكان الاتجاه العام للعلاقة بين مدى بحثهم عن عمل بعد التقاعد ومدى كفاية معاشهم التقاعدي لسد حاجيات أسرهم، أنه كلما كان المعاش غير كافٍ كلما تراجعت نسبة أرياب الأسر الذين لا يبحثون عن عمل حيث انتقلت هذه النسبة من 92% بالنسبة لأفراد العينة الذين يكفيهم معاشهم التقاعدي وتراجعت إلى 85.6% بالنسبة للذين يكفيهم أحيانا، ثم إلى 74.5% للذين يعانون من عدم كفاية المعاش بشكل دائم.

ولمعرفة علاقة الوضع المعيشي لأفراد العينة بمدى تفكير أفراد العينة في تحقيق مشاريع اقتصادية مستقبلية، قمنا بربط مدى تأثير تخطيطهم لمرحلة التقاعد من خلال ادخارهم لجزء من المال على مدى تفكيرهم في القيام بمشروع اقتصادي مستقبلي وهذا حسب المستوى المعيشي للأسرة التي يعيلونها، وبينت النتائج بالنسبة لأفراد العينة الذين ينتمون لأسر فقيرة، أن 95.9% من أفراد العينة الذين لم يقوموا بالادخار لا يفكرون في تحقيق مشروع اقتصادي وتراجعت إلى 69.4% بالنسبة للذين قاموا بعملية الادخار، أما بالنسبة لأفراد العينة الذين يعيلون أسرا غنية، فبينت النتائج أن 82.9% من أفراد العينة الذين لم يقوموا بالادخار لا يفكرون في تحقيق مشروع اقتصادي وتراجعت إلى 66.7% بالنسبة للذين قاموا بعملية الادخار. أي أنه كلما كان المستوى المعيشي لأفراد عينة جيدا كلما تمكنوا من التخطيط لمرحلة التقاعد وهذا ما قد يمكنهم من تحقيق مشاريع اقتصادية في مرحلة التقاعد.

ثم قمنا بإدخال مؤشر آخر للوضع المعيشي وهو أسباب التقاعد من العمل إذ كلما كان التقاعد مبكرا كلما تراجع مستوى معاش التقاعد والذي يؤثر على الوضع المعيشي لأفراد

العينة الذين مازالوا قادرين على الإنتاج، فبلغت أعلى نسبة لأفراد العينة الذين لا يفكرون في تحقيق مشروع اقتصادي مستقبلي 100% بالنسبة الذين تقاعدوا بسبب بعدهم عن مكان العمل و91.3% بالنسبة للذين تقاعدوا بسبب تسريح العمل، و90.3% بالنسبة للذين تقاعدوا بسبب المرض، وتراجعت هذه النسبة لتبلغ أدنى قيمة لها وهي 46.2% لدى أفراد العينة الذين تقاعدوا بسبب إصلاحات 2016، أي أنه كلما كان التقاعد اختياريًا وفي سن مبكرة تراجعت نسبة أفراد العينة الذين لا يفكرون في تحقيق مشروع اقتصادي.

وبالنسبة لأفراد العينة الذين لم يفكروا في تحقيق مشروع اقتصادي مستقبلي فتختلف أسبابهم باختلاف وضعهم المعيشي، فتأتي الأسباب المادية في مقدمة الأسباب التي منعت أفراد العينة الذين لا يكفيهم معاشهم التقاعدي لتحقيق مشروع اقتصادي مستقبلي بنسبة 24.6%، بينما يأتي سبب التقدم في السن والقناعة في مقدمة الأسباب التي أدت إلى عدم تفكير أفراد العينة الذين يكفيهم معاشهم التقاعدي في تحقيق هذا النوع من المشاريع الاقتصادية المستقبلية.

ولمعرفة مدى تأثير الوضع المعيشي على أفراد العينة الذين يقومون بالأعمال التطوعية قمنا بربط أسباب مشاركتهم في الأعمال التطوعية بالمستوى المعيشي لأسرهم، وكان الاتجاه العام للنتائج يشير إلى أنه كلما تحسن المستوى المعيشي لأسرة أفراد العينة كلما شاركوا في العمل التطوعي رغبة في المساعدة والاستمرار في الحركة والنشاط، وكلما تراجع المستوى المعيشي للأسرة كان أفراد العينة يشاركون في العمل التطوعي لابتغاء الأجر والثواب، حيث يشارك 75.8% من أفراد العينة الذين يعيلون الأسر الغنية في العمل التطوعي رغبة منهم في تقديم المساعدة ويشارك 95.7% من أفراد العينة الذين يعيلون الأسر الفقيرة في العمل التطوعي لابتغاء الثواب.

ولمعرفة كيفية تأثير الوضع المعيشي على أفراد العينة الذين لا يشاركون في العمل التطوعي قمنا بربط مدى تراجع المستوى المعيشي لأفراد العينة بعد التقاعد وتقييمهم الذاتي لأوضاعهم المعيشية بأسباب عدم المشاركة في الأعمال التطوعية، فبلغت نسبة عدم المشاركة في العمل التطوعي لأسباب اقتصادية 28.1% بالنسبة لأفراد العينة الذين تراجع مستواهم المعيشي دائمًا، ثم تراجعت إلى 20.4% بالنسبة للذين تراجع مستواهم المعيشي

أحيانا ثم إلى 13.4% بالنسبة للذين لم يتراجع مستواهم المعيشي إطلاقا، فكلما تراجع المستوى المعيشي لأفراد العينة بعد التقاعد كلما قلت مشاركتهم في الأعمال التطوعية لأسباب اقتصادية. كما بينت النتائج أنه كلما كان التقييم الذاتي للحالة المادية جيدا كلما قل تأثير الأسباب الاقتصادية على مشاركة أفراد العينة في العمل التطوعي، حيث تراجعت نسبة عدم المشاركة لأسباب اقتصادية من 26.9% بالنسبة لأفراد العينة الذين كان تقييمهم الذاتي لوضعهم المادي ضعيفا لتصل إلى 3.1% بالنسبة للذين كان تقييمهم الذاتي جيدا.

وبالنسبة لكيفية تأثير الوضع المعيشي لأفراد العينة على النظرة المجتمعية لأفراد العينة من وجهة نظرهم، قمنا بربط المتغير المستقل المستوى المعيشي للأسرة بالمتغير التابع النظرة المجتمعية، فبينت النتائج أن 10.1% من أفراد العينة الذين يعيلون أسرا فقيرة يحظون بنظرة اهتمام مقابل 73.4% منهم يحظون بنظرة عادية و 5.1% منهم ينظر إليهم بنظرة شفقة. أما بالنسبة لأفراد العينة الذين يعيلون أسرا غنية فيحظى 21.5% منهم بنظرة اهتمام مقابل 52% منهم بالنظرة العادية و 10% منهم بالتهميش، وعليه فكلما تراجع المستوى المعيشي لأفراد العينة كلما تراجعت نظرة الاهتمام.

وأثبتت نتائج الاختبار الاحصائي "الكاي تربيع" تحقق العلاقات المعنوية بين الوضع المعيشي لأفراد العينة ومعظم مؤشرات المشاركة المجتمعية وقد بينت أغلب هذه العلاقات وجود علاقة عكسية بين الوضع المعيشي لأفراد العينة ومدى مشاركتهم في النشاط الاقتصادي، فكلما تراجع مستواهم المعيشي زادت مشاركتهم في النشاط الاقتصادي، كما بينت أيضا وجود علاقة طردية بين وضعهم المعيشي ومدى مشاركتهم في الأعمال التطوعية فكلما تحسن مستواهم المعيشي زادت مشاركتهم في الأعمال التطوعية، وهو ما يحقق الجزء الثاني من الفرضية الثانية وهو أن الوضع المعيشي له تأثير كبير على المشاركة المجتمعية لرب الأسرة المتقاعد.

وكتحصيل لنتيجة العلاقات والترابطات بين مؤشرات الوضع المعيشي ومؤشرات الدور الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد التي كانت أغلبها معنوية إحصائيا، يمكننا القول أن الفرضية الثانية قد تحققت، إذ كلما تراجع الوضع المعيشي لرب الأسرة المتقاعد

تراجعت أدواره الأسرية ومشاركته المجتمعية في العمل الاجتماعي التطوعي وزادت مشاركته في النشاط الاقتصادي.

وركزنا في الفصل السابع على تحليل الفرضية الثالثة والمتعلقة بمدى تأثير الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد على أدائه لشبكة أدواره الأسرية والمجتمعية، والتي تنقسم بدورها إلى فرضيتين جزئيتين، الأولى تتعلق بكيفية تأثير الوضع الصحي على شبكة الأدوار الأسرية والذي تناولناه في المبحث الأول والثانية تتعلق بكيفية تأثير الوضع الصحي على شبكة الأدوار المجتمعية والذي تناولناه في المبحث الثاني، حيث قمنا بتفكيك المتغير المستقل "الوضع الصحي" إلى ثلاث مؤشرات: التقييم الذاتي للحالة الصحية، التقييم الذاتي للحالة الصحية مقارنة بالعام الماضي، ومدى الإصابة بالأمراض المزمنة.

وقمنا في المطلب الأول من المبحث الأول بالتعرف على تأثير مدى إصابتهم بالأمراض المزمنة لأفراد العينة وحسب تقييمهم الذاتي لوضعهم الصحي على الأنشطة اليومية المنزلية، وبينت النتائج أن أفراد العينة المصابين بالأمراض المزمنة أكثر ممارسة للأنشطة الترفيهية المنزلية التي لا تحتاج إلى جهد عضلي وحركة كبيرة لممارستها كمشاهدة التلفزيون التي تراجعت نسبتها من 80.9% لدى أفراد العينة المصابين بالأمراض المزمنة لتصل إلى 76.8% لدى الأصحاء، وكذلك قراءة الكتب والاستماع إلى الإذاعة، وأقل ممارسة للأنشطة المنزلية التي تحتاج إلى جهد عضلي لممارستها كالقيام بالأعمال اليدوية، التسوق والاعتناء بالحديقة وممارسة الرياضة.

كما بينت النتائج أن أفراد العينة الذين كان تقييمهم الذاتي لحالتهم الصحية ما بين "المتوسطة" و "الجيدة" أكثر ممارسة للأنشطة المنزلية اليومية سواء الترفيهية أو التي تتطلب جهدا عضليا أو فكريا مقارنة بأفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "سيئة". حيث تراجعت نسبة مشاهدة التلفزيون من 84% لدى أفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "جيدة" لتصل إلى 77.8% بالنسبة للذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "سيئة" وتراجعت أيضا نسبة ممارسة الهوايات المنزلية والقيام بالأعمال المنزلية وممارسة الرياضة والتسوق. أما بالنسبة للصلاة في المنزل فنجدها عكس ذلك، حيث ارتفعت نسبتها من 68%

لدى أفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "جيدة" لتصل إلى 88.9% بالنسبة للذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "سيئة".

ولتحديد كيفية تأثير الوضع الصحي لأفراد العينة على شبكة أدوارهم الأسرية قمنا بربط مؤشرات الوضع الصحي كمتغيرات مستقلة بمؤشرات الأدوار الأسرية كمتغيرات تابعة، فعندما قمنا بربط بمؤشر التقييم الذاتي للحالة الصحية مقارنة بالعام الماضي بدور أفراد العينة في التسيير المالي للأسرة، بينت النتائج أنه كلما تراجع الوضع الصحي لأفراد العينة مقارنة بالعام الماضي كلما تخلوا عن دورهم القيادي في التسيير المالي للأسرة ويتشاركونه مع بعض أفراد الأسرة الآخرين أي تحولهم من دور قيادي إنفرادي إلى دور وسيطي تشاركي، فنسبة 71% من أفراد العينة الذين كان تقييمهم لوضعهم الصحي جيد مقارنة بالعام الماضي يقومون بعملية التسيير المالي للأسرة بشكل كلي وتراجعت هذه النسبة لتصل إلى 60.3% بالنسبة لأفراد العينة الذين صرحوا بأن وضعهم الصحي قد ساء.

ولمعرفة مدى تأثير الوضع الصحي لأفراد العينة على دورهم السلطوي قمنا بربط مؤشر التقييم الذاتي للوضع الصحي بمؤشرات الدور السلطوي المتمثلة في مدى اتخاذ أفراد العينة للقرارات ومدى خضوع الأبناء لهذه القرارات مع وبين الاتجاه العام للنتائج أنه كلما كان التقييم الذاتي للوضع الصحي "جيذا" زادت نسبة أفراد العينة الذين يتمتعون بسلطة مطلقة في اتخاذ القرارات بشكل دائم حيث بلغت نسبتهم 78.4% وبالتالي زاد دورهم السلطوي، فكلما كان التقييم الذاتي للوضع الصحي "سيئ" تراجع دورهم في اتخاذ القرارات إلى دور وسيطي تشاركي، إذ تراجعت نسبة اتخاذ القرارات بشكل دائم لتصل إلى 0% بالنسبة للذين كان تقييمهم لوضعهم الصحي "سيئ جدا" وفي نفس الوقت ارتفعت نسبة اتخاذهم للقرارات "أحيانا" لتصل إلى 100%. كما بينت النتائج أنه كلما كان التقييم الذاتي للوضع الصحي جيذا زادت نسبة رضوخ الأبناء لقرارات أفراد العينة، فأفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "متوسط" أو "حسن" أو "جيد" يتمتع أغلبهم بالدور السلطوي والمتمثل في رضوخ أبنائهم لمختلف القرارات الصادرة عنهم ويتناقص رضوخ الأبناء لقرارات أفراد العينة بشكل دائم تدريجيا كلما ساء التقييم الذاتي للصحة لتصل إلى 33.3% بالنسبة لأفراد العينة الذين كان تقييمهم لوضعهم الصحي "سيئ جدا"، في حين تتزايد نسبة رضوخ الأبناء لقراراتهم "أحيانا"

الاستنتاج العام

لتصل إلى 66.7% وبالتالي كلما كان التقييم الذاتي للوضع الصحي سيئاً كلما تراجع الدور السلطوي القيادي أو المطلق إلى دور وسيطي تشاركي.

وعندما قمنا بربط التقييم الذاتي للحالة الصحية العامة بالدور الاستشاري لأفراد العينة، بينت النتائج أن حوالي ثلثي أفراد العينة الذين يقيمون حالتهم الصحية بين الجيدة والمتوسطة يمارسون ويحتفظون بدورهم الاستشاري القيادي حيث يستشيرهم أبناؤهم بشكل دائم. أما فيما يتعلق بتقييم أفراد العينة لحالتهم الصحية على التوالي بـ"السيئة والسيئة جداً" فأغلبهم يمارسون دورهم الاستشاري ولكن بشكل جزئي، حيث صرح 100% من أفراد العينة الذين كان تقييمهم لوضعهم الصحي "سيئاً جداً" بأن أبناؤهم يستشيرونهم "أحياناً"، ومنه يمكن الاستنتاج أن معظم أفراد العينة يحتفظون بدورهم الاستشاري في الأسرة ويتراجع هذا الدور تدريجياً من طلب الاستشارة بشكل دائم إلى طلبها أحياناً كلما كان تقييمهم لوضعهم الصحي سيئاً.

أما عندما قمنا بربط دور أفراد العينة في رعاية الأحفاد بتقييمهم الذاتي لحالتهم الصحية، فلم يظهر اختلاف كبير في مدى رعاية أفراد العينة لأحفادهم حسب تقييمهم الذاتي لوضعهم الصحي، ما بين الجيد والسيئ، فلا يقوم 45.9% من أفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية سيئاً برعاية أحفادهم بشكل دائم، و تبلغ هذه النسبة 44.2% بالنسبة لأفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "حسنة" و 39.2% بالنسبة للذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "جيدة" و 36.1% بالنسبة للذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "متوسطة"، و 33.3% بالنسبة للذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "سيئاً جداً".

كما قمنا برصد كيفية تأثير التقييم الذاتي للوضع الصحي لأفراد العينة على النظرة الأسرية لهم من وجهة نظرهم ومدى رضاهم على أوضاعهم العامة. وقد بينت النتائج أنه كلما ساء الوضع الصحي لأفراد العينة مقارنة بالعام الماضي كلما تراجع نظرة الاهتمام وزادت نظرة الشفقة، حيث بلغت نسبة أفراد العينة الذين ينظر لهم باهتمام 39.3% للذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية بأنها "تحسنت" ثم تراجعت النسبة لتصل إلى 25.4% بالنسبة للذين صرحوا أن حالتهم الصحية "ساءت". في حين ارتفعت نظرة الشفقة من 3.6% لمن صرحوا أن حالتهم الصحية "تحسنت" لتصل إلى 14.9% لدى أفراد العينة الذين صرحوا أن

حالتهم الصحية "سواءت". كما أثبتت النتائج وجود علاقة ارتباطية بين التقييم الذاتي للأوضاع الأسرية لأفراد العينة وتقييمهم الذاتي لوضعهم الصحي، فعندما يكون تقييمهم لحالتهم الصحية "حسنة" أو "جيدة" يكون معظم أفراد العينة راضين على أوضاعهم الأسرية حيث بلغت نسبة 94.1% من أفراد العينة الذين يرون أن صحتهم "جيدة"، فكلما كان التقييم الذاتي للوضع الصحي "سيئاً" كلما تراجعت نسبة الرضا لتصل إلى 33.3% للذين يرون أن صحتهم "سيئة جداً".

وبالارتكاز على ما سبق من نتائج وتحليلها وتأويلها، وبالنظر إلى نتائج الاختبار الاحصائي "الكاي تربيع" وتحقق معظم العلاقات المعنوية لأغلب العلاقات السابقة باستثناء دور أفراد العينة في رعاية الأحفاد، فقد بينت أغلب العلاقات وجود علاقة طردية بين مدى سوء الأوضاع الصحية لأرباب الأسر المتقاعدين ومدى تراجع أدوارهم الأسرية القيادية والنظرة الأسرية والرضا على أوضاعهم الأسرية وبالتالي يمكن القول أن الجزء الأول من الفرضية الثالثة قد تحقق وهو أن الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد له تأثير على ممارسة أنشطته المنزلية وشبكة أدواره الأسرية.

وبعد أن تحقق الجزء الأول من الفرضية الثالثة، بقي أن نتحقق من صحة الجزء الثاني منها والذي يتعلق بمدى تأثير الوضع الصحي لأفراد العينة على مشاركتهم المجتمعية. حيث قمنا أولاً بربط مؤشر المتغير المستقل (التقييم الذاتي للحالة الصحية العامة) بمؤشر المتغير التابع (الأنشطة اليومية المجتمعية) وكان الاتجاه العام للنتائج أنه كلما كان التقييم الذاتي للحالة الصحية جيداً زادت نسبة المشاركة في الأنشطة المجتمعية سواء الترفيهية أو التي تتطلب مجهوداً فكرياً أو عضلياً كالذهاب للعمل أو المشاركة في الأعمال التطوعية وكلما كان التقييم الذاتي للحالة الصحية سيئاً كلما تراجعت نسبة المشاركة في الأنشطة المجتمعية. أما بالنسبة لنشاط تأدية الصلاة في المسجد فلم يظهر اختلاف بين أفراد العينة مهما اختلف تقييمهم الذاتي لحالتهم الصحية، حيث بلغت هذه النسبة 68% لدى أفراد العينة الذين يقيمون حالتهم الصحية بـ"الجيدة" و66.7% بالنسبة لمن كان تقييمهم لحالتهم الصحية بـ"السيئة جداً".

وبالنسبة لتأثير الوضع الصحي لأفراد العينة على نشاطهم الاقتصادي خلال مرحلة التقاعد تبين أنه كلما كان التقييم الذاتي للوضع الصحي سيئاً كلما تراجعت نسبة أفراد العينة الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً، حيث بلغت نسبة أفراد العينة الذين لا يمارسون عملاً بعد التقاعد 100% لدى أفراد العينة الذين صرحوا بأن حالتهم الصحية "سيئة جداً" واستمرت هذه النسبة في التراجع بتحسّن التقييم الذاتي للوضع الصحي حتى بلغت 62.7% لدى أفراد العينة الذين صرحوا بأن حالتهم الصحية "جيدة".

وأما عن كيفية تأثير الوضع الصحي على وتيرة العمل بالنسبة للأفراد الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً خلال مرحلة التقاعد، فبينت النتائج أن أفراد العينة المصابين بأمراض مزمنة يعملون بدوام يومي (نسبة 52.4% منهم يعملون بدوام أقل من 4 ساعات) أقل من أفراد العينة غير المصابين بأمراض مزمنة حيث يعمل 80.5% منهم بدوام 5 ساعات فأكثر.

وبالنسبة لكيفية تأثير الوضع الصحي لأفراد العينة على مدى تفكيرهم في تحقيق مشروع اقتصادي مستقبلي، فكان الاتجاه العام يشير إلى أنه كلما كان التقييم الذاتي للحالة الصحية سيئاً كلما زادت نسبة أفراد العينة الذين لا يرغبون في تحقيق مشاريع اقتصادية مستقبلية، حيث بلغت نسبة أفراد العينة الذين لا يفكرون في تحقيقها 91.9% بالنسبة لمن كان تقييمهم لحالتهم الصحية "سيئة" وتراجعت إلى 62.7% بالنسبة لمن كان تقييمهم لحالتهم الصحية "جيدة".

ولمعرفة مدى تأثير الوضع الصحي على تفكير أفراد العينة في تحقيق مشاريع اقتصادية ربطنا مؤشرين لقياس المتغيرين المستقلين وهما "الإصابة بأمراض مزمنة" و"التقييم الذاتي للحالة الصحية" بمؤشر المتغير التابع "أسباب عدم التفكير في تحقيق مشروع اقتصادي مستقبلي"، فكانت الأسباب الصحية المانع الأول لتحقيق مشروع اقتصادي بالنسبة للمصابين بأمراض مزمنة، في حين لم يكن لها تأثير كبير بالنسبة لأفراد العينة غير المصابين بأمراض مزمنة. كما بينت النتائج أنه كلما كان التقييم الذاتي للحالة الصحية سيئاً كلما زادت نسبة أفراد العينة الذين لم يفكروا في تحقيق مشروع اقتصادي لأسباب صحية. وعليه يمكن القول أنه كلما كان الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد سيئاً كلما تراجع نشاطه الاقتصادي.

وعندما ربطنا مجالات العمل التطوعي لأفراد العينة الذين يمارسون عملا تطوعيا مع التقييم الذاتي للحالة الصحية مقارنة بالعام الماضي كانت نسبة المشاركة في العمل التطوعي الاجتماعي 42.9% بالنسبة للذين صرحوا أن حالتهم الصحية تحسنت، وارتفعت لتصل إلى 55.6% بالنسبة للذين صرحوا أن صحتهم ساءت، وكذلك هو الحال بالنسبة للتطوع في المجال الديني حيث بلغت 28.6% بالنسبة للذين صرحوا أن صحتهم تحسنت وارتفعت لتصل إلى 72.2% بالنسبة للذين صرحوا أن صحتهم ساءت. أما بالنسبة للعمل التطوعي في مجالات العمل الثقافي والمجال الرياضي والمجال الصحي والمجال الخدماتي فقد ارتفعت نسبة المشاركة بالنسبة لأفراد العينة الذين صرحوا أن حالتهم الصحية تحسنت عما كانت عليه بالنسبة لأفراد العينة الذين صرحوا أن حالتهم الصحية بقيت كما هي. ومنه فإن الاتجاه العام للنتائج يبين أنه كلما ساءت الأوضاع الصحية لأفراد العينة عما كانت عليه في العام الماضي ارتفعت نسبة المشاركة في الأعمال التطوعية في المجال الديني والمجال الاجتماعي وتراجعت نسبة المشاركة في مجالات العمل التطوعي الثقافي والمجال الرياضي والمجال الصحي والمجال الخدماتي. كما بينت العلاقة الارتباطية بين أسباب عدم المشاركة في العمل التطوعي ومدى الإصابة بالأمراض المزمنة أن السبب الرئيسي لعدم مشاركة المصابين بالأمراض المزمنة في العمل التطوعي هو الأسباب الصحية إذ أن 70% من المصابين بالأمراض المزمنة لا يمارسون الأعمال التطوعية لأسباب صحية، في حين لم يكن لها تأثير كبير بالنسبة لأفراد العينة غير المصابين بأمراض مزمنة.

أما بالنسبة لكيفية تأثير الوضع الصحي لأفراد العينة على النظرة المجتمعية لهم من وجهة نظرهم، فبينت النتائج أن 76.4% من أفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية جيدة ترى أن المجتمع ينظر إليهم إما باحترام وإما نظرة عادية، ولم يكن هناك اختلاف كبير في كيفية تأثير التقييم الذاتي للحالة الصحية على النظرة المجتمعية لهم حسب النسبة لأفراد العينة الذين كان تقييمهم ما بين الجيد والسيئ. أما بالنسبة لأفراد العينة الذين كان تقييمهم لحالتهم الصحية "سيئة جدا" فيرى منهم 33.3% فقط أن المجتمع ينظر إليهم بنظرة عادية أما الباقي أي 66.7% فيرى أن المجتمع أصبح ينظر إليهم إما نظرة شفقة أو تهميش.

وعليه فإنه في حالة ما يكون التقييم الذاتي للحالة الصحية لأفراد العينة ما بين الجيد والسيئ فإن ذلك لا يؤثر كثيرا على النظرة المجتمعية لهم حيث تسود النظرة العادية والاهتمام، وعلى النقيض تماما فعندما يكون التقييم الذاتي للحالة الصحية "سيئ جدا" تسود نظرة الشفقة والتهميش.

وأثبتت نتائج الاختبار الإحصائي "الكاي تربيع" تحقق العلاقات المعنوية بين الوضع الصحي لأفراد العينة ومعظم مؤشرات المشاركة المجتمعية، وقد بينت أغلب هذه العلاقات أنه كلما ساء الوضع الصحي لأفراد العينة أو كانوا مصابين بالأمراض المزمنة كلما تراجعت مشاركتهم المجتمعية خلال مرحلة التقاعد في مجالات الأنشطة التطوعية والأنشطة الاقتصادية، وأثر أيضا على نوعها وكيفية توزيعها، وهو ما يحقق الجزء الثاني من الفرضية الثالثة وهو أن الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد له تأثير على مشاركته المجتمعية.

وعليه يمكننا القول بعد تحقق معظم العلاقات السابقة التي ربطت بين مؤشرات الوضع الصحي بالدور الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد، أن الفرضية الثالثة قد تحققت، إذ كلما ساء الوضع الصحي لرب الأسرة المتقاعد كلما تراجعت شبكة أدواره الأسرية القيادية، وتراجعت أيضا أنشطته الاقتصادية وأنشطته التطوعية.

خاتمة

في الأخير وعلى ضوء نتائج الدراسة الحالية التي أجريت على عينة من أرباب الأسر المتقاعدين بولايتي الجزائر والبويرة وفق مقاربة ديمغرافية ميدانية والتي تصنف أفراد العينة إلى ثلاثة فئات رئيسية : الأقل من 60 سنة، العمر الثالث 60-79 والعمر الرابع أكبر من 80 سنة، فإن بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية الراهنة والتي تم التركيز عليها وتناول مختلف عناصرها في محتوى التقرير الحالي، قد عرفت تحولات عميقة على المستوى النسقين الجزئي الأسري والكلي المجتمعي والتي أدت إلى تزايد مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية وهذا ما انعكس بشكل مباشر على تراجع شبكات أدوارهم الأسرية والمجتمعية وبالتالي مراكزهم ومكانتهم الاجتماعية خلال مرحلة التقاعد.

إذ تعتبر الفئات الهشة من أفراد العينة الأكثر تضررا خلال مرحلة التقاعد بسبب انخفاض مركزهم الاجتماعي أثناء مرحلة العمل وانخفاض مستوى معاشهم التقاعدي والذي يؤدي إلى تدن كبير في أدوارهم الاجتماعية وتدهور مكانتهم داخل محيطهم الأسري وكذلك تراجع كبير في مشاركتهم المجتمعية، فيميل أغلبهم إلى الانسحاب من الحياة الاجتماعية، ولا يختلف الأمر بالنسبة لفئة أرباب الأسر المتقاعدين الذين يعانون من تدهور وضعهم الصحي فهم أيضا يعانون من تدن كبير في أدوارهم الأسرية ومشاركتهم المجتمعية.

وأهم نتيجة توصلت إليها هذه الأطروحة مفادها أن رب الأسرة المتقاعد مازال يتمتع بدوره السلطوي داخل النسق الأسري ولو بشكل جزئي رغم التغيرات التي مست بنية ووظائف الأسرة الجزائرية، فرب الأسرة الجزائري لا يزال يتحكم في زمام الأمور في أسرته مهما كان مركزه الاجتماعي ومهما كان وضعه المعيشي والصحي باستثناء بعض الحالات.

وبالتالي أصبحت وضعية رب الأسرة المتقاعد ومكانته في النسقين الجزئي (الأسري) والكلي (المجتمعي) مشكلة تتطلب تسليط الضوء بصفة أدق على مختلف جوانبها، خاصة فيما يتعلق بمشكلة قلة الدخل وتفاقم المشكلات الاقتصادية في ظل زحف ظاهرة الشيخ السكاني نحو المجتمع الجزائري في بؤادر السنوات القليلة القادمة والتي تؤدي حتما إلى زيادة اختلال التوازن المالي لأنظمة الضمان الاجتماعي عامة ونظام التقاعد بصفة خاصة بسبب التزايد المستمر في معدلات الإعالة الاقتصادية وهذا ما يؤدي إلى تفاقم الفقر المتعدد الأبعاد

لديهم خاصة فقر الدخل الذي يزيد من حدة مشكلاتهم وتهميشهم في المجتمع لاسيما وأنهم مازالوا يعيلون أسرهم في ظل تدهور الأوضاع المعيشية الحالية التي تتميز بانخفاض القدرة الشرائية وغلاء أسعار المواد الغذائية الأساسية وعزوف فئة الشباب، التي تمثل المستقبل والثروة البشرية للبلد، عن العمل بالأجور الممنوحة، حيث تبقى هذه الفئة تحت وصاية رب الأسرة المتقاعد رغم سنهم وإمكانياتهم المعرفية التي يسمح لهم بالمشاركة في سوق العمل خاصة فئة الشباب المتعلم خريج الجامعة الذي يعاني من معدلات بطالة مرتفعة. بالإضافة إلى تدهور أوضاعهم الصحية بسبب تقدمهم في السن وزيادة معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة وصعوبة التكفل الاجتماعي والصحي بهم.

كما وتحتاج هذه الفئة الاجتماعية المهمة والرئيسية في جميع التفاعلات الاجتماعية اليومية إلى مساعدتها على إعادة الاندماج في النشاطات المجتمعية المفيدة لتفعيل شبكات أدورها داخل النسقين الأسري والمجتمعي ومنه التكيف مع مختلف التغيرات الديمغرافية والاجتماعية الحالية والمستقبلية لاسيما التكيف مع وضعهم الصحي وتفاقم أمراضهم الجسمية بتطوير سياسات وإجراءات تساعد خاصة الفئات الهشة منهم التي تحتاج إلى تحسين مستوى الدخل لاسيما وأنهم لا يزالون يعيلون أسرهم على إعادة الاندماج في سوق العمل من خلال تشخيص الواقع المحلي ومحاولة الاستفادة من تجارب بعض الدول خاصة التي تعاني من حدة مشكلات الشيخ السكاني والتي تعمل على دمجهم وتفعيل شبكات أدوارهم داخل الأسرة وفي المجتمع من خلال تسطير سياسات وبرامج مخصصة لهم لضمان تشيخ سكاني نشط وصحي لتحقيق ديناميكية مآلها رفاهية المجتمع واستمرار نشاطهم في كافة المجالات الحياتية اليومية.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

- القرآن الكريم.

أولاً: الكتب

1. استيتية ملحس دلال، التغيير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 4، 2014.
2. بركات حليم، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
3. بوخولوف محمد، صحراوي بوزيد، القاسمي الحسني محمد رؤوف، جعيج مختار، سعدو حورية، واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري: القطيعة المستحيلة، دار الملكية، الجزائر، ط 1، 2008.
4. البياتي عباس فراس، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2011.
5. تهتان موراد، مزبود إبراهيم، عامر كمال، بوعافية رشيد، ضبط وتقييم تكاليف الحماية الاجتماعية في مؤسسات الحماية الاجتماعية المختلفة وآليات توظيف مواردها بفعالية في الجزائر، مركز البحث في الاقتصاد المطبق، الجزائر، 2017.
6. جبلي عبد الرزاق علي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، لبنان، 1984.
7. جبلي عبد الرزاق علي، علم اجتماع السكان، دار المسيرة، عمان، ط 6، 2016.
8. جبلي عبد الرزاق علي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.
9. الجوهرى محمد، المدخل إلى علم الاجتماع، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط 1، 2008.
- https://faculty.ksu.edu.sa/sites/default/files/1335573747.3838lmdkhl_1_lm_ljtm.pdf
10. الحسن محمد إحسان، علم الاجتماع الرياضي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2005.
- <https://drive.google.com/file/d/1AwFdSuxA1tAZdtJS1ymJC9kti5TM3h3G/view>
11. حسن محمود، الأسرة ومشاكلها، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
12. الخشاب مصطفى سامية، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008.
13. خلف عبد الجواد مصطفى، دراسات في علم اجتماع السكان، دار المسيرة، عمان، 2009.
- <https://ia903401.us.archive.org/33/items/psychology0000/Psychology0664-.pdf>

قائمة المراجع

14. خليفة محمد عبد اللطيف، دراسات في سيكولوجية المسنين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (بدون سنة النشر).
<https://ia803009.us.archive.org/33/items/ALMALNAFS/AlmNafsMtfreq36.pdf>
15. خليل تركية بهاء الدين، علم الاجتماع العائلي، دار المسيرة، عمان، 2015.
16. خوج عبد الله، عبد السلام فاروق، الأسرة العربية ودورها في الوقاية من الجريمة والانحراف، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ط 1، 1989.
<https://elibrary.mediu.edu.my/books/2014/MEDIU16757.pdf>
17. الخولي سناء، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2012.
18. زهري حسون تماضر، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993.
<https://down.ketabpedia.com/files/bkb/bkb-ab01057-ketabpedia.com.pdf>
19. سالم سالم سماح، صبحي يوسف سمر، جابر سيد أمل، ممارسة الخدمة الاجتماعية مع المسنين، دار المسيرة، عمان، ط 2، 2016.
20. سبعون سعيد، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصة للنشر، الجزائر، ط 2، 2012.
21. السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
<https://ia601601.us.archive.org/11/items/ketab4ar004/434.pdf>
22. سيد فهمي محمد، الرعاية الاجتماعية والنفسية للمسنين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012.
23. الصديقي سلوى عثمان، الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012.
24. عباس محمد منال، العمل التطوعي بين الواقع والمأمول، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012.
25. العبد اللطيف لطيفة عبد العزيز، نظام التقاعد السعودي وتعامله مع المرأة، مركز الأبحاث الواحدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، 2013.
26. عميرة جويده، التحليل الإحصائي للبيانات الاجتماعية والديمغرافية، عالم الأفكار، ط 1، 2018.
27. عيد بدر مرسي يحيى، المسنون في عالم متغير: مقدمة في علم الشيخوخة، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، مصر، 2017.
28. غدير أنتوني، بريدسال كارين، علم الاجتماع. ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، بيروت، ط 4، 2005.
https://archive.org/details/Giddens_Sociology_Arabic_Translation/page/n5/mode/2up

قائمة المراجع

29. الفقي محمد أحمد مصطفى، رعاية المسنين بين العلوم الوضعية والتصور الإسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
30. القصاص محمد مهدي، علم الاجتماع العائلي، عامر للطباعة والنشر، القاهرة، 2008.
<http://www.mahdyelkassas.name.eg/books/family.pdf>
31. محجوب محمد عبده، الاتجاه السوسيو أنثروبولوجي في دراسة المجتمع، وكالة المطبوعات، الكويت، (بدون سنة النشر).
<https://ia600701.us.archive.org/3/items/85150/985.pdf>
32. محديد مليكة، الآليات الجديدة للتقاعد في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2017.
33. نبيل عبد الحميد محمد، العلاقات الأسرية للمسنين وتوافقهم النفسي، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987.
<https://ia903107.us.archive.org/8/items/ktp2019-bskn10034/ktp2019-bskn10034.pdf>
34. هنري لوي، الديمغرافيا: التحليل والنماذج، ترجمة شريقي مدى ، سلسلة ترجمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2019.
35. يونس إبراهيم، الشيخوخة الناجحة في ضوء علم النفس الإيحائي، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2018.

ثانيا الدوريات والمجلات العلمية:

36. أمزيان نعيمة، "آثار التغير الاجتماعي على مكانة ودور المسن داخل الأسرة الجزائرية"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 4، 2014، ص ص (179 - 195).
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/29576>
37. بالتيني نيكوليتا، كاليغاري جيوفاني، "تكاليف الشيخوخة: التوازن في توزيع الأعباء"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 2011، ص ص (19-21).
<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2011/06/pdf/Batini.pdf>
38. بركو مزوز، "التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية"، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، صفاقس، تونس، العدد 21-22، 2009، ص ص (43-49).
<http://arabpsynet.com/archives/op/TopicJ21-22MazouzBroukou.pdf>
39. تالي جمال، "المسن في الاسرة الجزائرية، حاجات متجددة ومشكلات متعددة"، مجلة التغير الاجتماعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 02، 2016، ص ص (251-263).
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/79513>
40. حمادوش نوال، "ملاحم التغير في علاقات الأبناء والآباء في الأسرة الجزائرية المعاصرة، رؤية سوسيلوجية"، مجلة التغير الاجتماعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2، 2016، ص ص (265-279).
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/79514>

قائمة المراجع

41. حمادي منوبية، "المتقاعدون في سوسولوجيا الحياة اليومية"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي، العدد 14/13، 2015، ص ص (121-135).
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/81598>
42. دحماني سليمان، "في إشكالية نمط الأسرة الجزائرية"، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 10، 2012، ص ص (59-72).
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/44274>
43. عقون محسن، "تغير بناء العائلة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 17، 2002، ص ص (127-131).
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/90980>
44. عيساني نورالدين، "الانتقال الديمغرافي في الجزائر ومحدداته الاجتماعية"، مجلة بحوث جامعة الجزائر، العدد 10، الجزء 1، 2015، ص ص (120-138).
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/14765>
45. الغامدي محمد سعيد، "عمل المرأة وأثره على بعض الوظائف الأسرية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 9، السعودية، 1996، ص ص (4-58).
<https://gulfpolicies.org/attachments/article/2468/The%20Effect%20of%20Woman%20Work%20on%20her%20Famillys%20Functions.pdf>
46. غانم ابتسام، "بعض المشكلات الاجتماعية للمتقاعدين المسنين داخل الأسرة"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 22، 2016، ص ص (1-20).
<http://journals.jilrc.com/social-sciences>
47. فرحات نادية، "عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 8، 2012، ص ص (126-134).
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/73478>
48. فياض هاشم نعمة، "العلاقة بين الخصوبة السكانية والمتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية: دراسة حالة العراق"، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص (6-7).
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_4B0DA8C3.pdf
49. فيايب كرم، موير وديرك، بيريرا جونا، تولادار أنيتا، "أبعد من المتقاعدين"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 2011، ص ص (12-15).
<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2011/06/pdf/Karam.pdf>
50. كبداني خديجة، "الشيخوخة في الجزائر: مقارنة سوسيو ثقافية"، إنسانيات، العدد 72-73، الجزائر، 2016، ص ص (11-26). DOI: <https://doi.org/10.4000/insaniyat.16214>
51. لحبيب ربيع، "المحات سوسولوجية عن الأسرة الجزائرية"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 2، 2012، ص ص (240-257).
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62928>
52. لعور صندرة، "استدامة نظام التقاعد في الجزائر في ظل التحول الديمغرافي"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، المجلد 2، العدد 4، 2017، ص ص (512-537).
<https://www.univ-constantine2.dz/revuedi/wp-content/uploads/sites/14/2019/06/01Laouar2017V2.pdf>

قائمة المراجع

53. مؤيد حسن مرّح، "الحياة الاجتماعية لما بعد التقاعد دراسة ميدانية عن المتقاعدين في مدينة الموصل"، دراسات موصلية، العدد 32، 2011، ص ص (115-133).
https://moss.mosuljournals.com/pdf_6309_0348275ac81af7a16fd9f3fdf79fb244.html
54. الذهبي إبراهيم، مكّك ليلي، "عمل المرأة وأثره على الاستقرار الأسري"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 11، 2015، ص ص (175-188).
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/81572>.
55. المؤسسة العامة للتقاعد السعودية، "التقاعد المبكر يضر الصحة"، مجلة التقاعد، العدد 56، 2016.
<https://cms.pension.gov.sa/MediaCenter/PPAMagazine/Documents/TAK056.pdf>.
56. الميغري عماد، "خصوصيات التحول الديمغرافي وبروز المشكلة السكانية في العالم الثالث : المنطقة المغربية أنموذجا"، إنسانيات، العدد 9، 1999، ص ص 41-54.
<https://doi.org/10.4000/insaniyat.8273>.
57. هنريش كارل، الكسندروفيتش باولا، "الشيخوخة الفعّالة وإصلاح أنظمة المعاشات الأوروبية"، ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 190، مصر، 2006.
<https://search.mandumah.com/Record/709699>.

ثالثا: الأطروحات الجامعية

58. أقاسم نوال، "إصلاح نظام التقاعد في الجزائر في ضوء التغيرات الاقتصادية الحالية"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011.
59. أمزيان نعيمة، دور المسنين بين آلية الإدماج الاجتماعي و واقع التهميش الأسري، دراسة ميدانية بدار المسنين بسبيدي موسى، أطروحة دكتوراه العلوم، تخصص علم الاجتماع الديمغرافي، جامعة الجزائر 2، 2015.
60. بداوي محمد، "التقاعد وأثره في حياة المسنين: دراسة اجتماعية لعينة من متقاعدين قطاع التربية الوطنية لولاية تلمسان" أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع، جامعة تلمسان، 2017.
61. بلعربي عبد القادر، "الشيخوخة والتقاعد لدى عمال التربية، الزمن المعاش حسب الجندر: دراسة أنثروبولوجية بمنطقة عمي موسى ولاية غليزان"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص الأنثروبولوجيا، جامعة وهران 2، 2017.
62. بن الحاج بلقاسم الصامت سوسن، "الاندماج والمشاركة الاجتماعية للمتقاعدين في المجتمع التونسي: دراسة سوسيولوجية لمتقاعدي الوظيفة العمومية بإقليم تونس الكبرى"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس، 2011.
<http://search.mandumah.com/Record/686269>.
63. بوغزيز كريمة، "الحالة الصحية والظروف المعيشية لسكان المسنين في الجزائر وعلاقتها ببعض العوامل الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، دراسة ميدانية بمدينة بجاية"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص ديمغرافيا، جامعة الجزائر 2، 2013.

64. حاجي بوغالي، "العوامل المتحركة في الوضعية السوسيو اقتصادية للمسنين في الجزائر، دراسة ميدانية لعينة من المسنين في بعض بلديات الجزائر العاصمة"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع الديمغرافيا، جامعة الجزائر 2، 2017.
65. حمودة سليمة، "التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على السلطة الوالدية كما يدركها الأبناء في الأسرة الجزائري"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علم النفس الاجتماعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
66. سبع هشام، "مكانة المسنين في الأسرة الجزائرية بالوسط الحضري في ظل التغيرات الاجتماعية الراهنة، دراسة ميدانية على عينة من الأسر بالشرق الجزائري"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص ديمغرافيا حضرية، جامعة سطيف 02، 2017.
67. عياشي صباح، "الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكافل والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية عبر مختلف مناطق الوطن: الشمال، الوسط، الجنوب، الجنوب الشرقي، الغرب"، الجزء الأول، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2008.
68. عيساني نورالدين، "التحول الديمغرافي وأشكال الأسرة في ظل التغير الاجتماعي في الجزائر المستقلة، دراسة إحصائية وتحليلية لنتائج تعدادات الجزائر للفترة 1977-1987-1998"، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص علم الاجتماع الديمغرافيا، جامعة الجزائر، 2009.
69. قرزيز محمود، "التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري" أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.
70. مقاوسي صليحة، "الفقر الحضري: أسبابه وأنماطه: دراسة ميدانية بمدينة باتنة"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة. 2008.

رابعاً: الأوراق المقدمة في الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية

71. دهيمي زينب، التغير الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية، دراسة مقارنة بين الأسرة الممتدة التقليدية والأسرة النووية الحديثة. ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني حول الأسرة والتحديات المعاصرة، 15-16 ماي 2012، جامعة خنشلة.
72. الغريب بن علي عبد العزيز، المتقاعدون والاستفادة من خبراتهم، ورقة مقدمة إلى ندوة المتقاعدون بين الاهتمام والتجاهل، 16-18 ماي 2005، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

خامساً: الموسوعات والقواميس والمعاجم

73. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إنجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان، 1982.

74. مارشال جوردون، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلد 2، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2000.

75. مصلح أحمد صالح، الشامل، قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1999.

سادسا: التقارير والوثائق الرسمية والحكومية

76. الديوان الوطني للإحصاء، ديموغرافيا الجزائر 2017، الوثيقة رقم 816، الجزائر، 2018.
https://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie_algerienne_2017.pdf

77. الديوان الوطني للإحصاء، ديموغرافيا الجزائر 2019 (Bis)، الوثيقة رقم 890، الجزائر، 2020.
https://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie2019_bis.pdf

78. الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، ديمغرافيا، الجزائر، 2012.
<https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH1-DEMOGRAPHIE.pdf>

79. الأمم المتحدة، الأسكوا، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، الشيخوخة بكرامة في البلدان العربية، تقرير السكان والتنمية العدد 8، الأمم المتحدة بيروت، 2017.
<https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/population-development-report-8-arabic.pdf>

80. الأمم المتحدة، الأسكوا، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، تقرير السكان والتنمية العدد 8، الشيخوخة بكرامة في البلدان العربية، الأمم المتحدة بيروت، 2017.
<https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/population-development-report-8-arabic.pdf>

81. الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 83-12 المؤرخ في 2 جويلية 1983 يتعلق بالتقاعد، الجريدة الرسمية، العدد 28، السنة العشرون، الجزائر، 1983، ص ص (1803-1809).
<https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1983/A1983028.pdf?znjo=28>

82. الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 15/16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2018، المعدل والمتمم لقانون 12/83 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بقانون التقاعد، الجريدة الرسمية، العدد 78، السنة الثالثة والخمسون، الجزائر، 2016، ص ص (3-4).
<https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2016/A2016078.pdf?znjo=78>

83. الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 03/99 المؤرخ في 22 مارس 1999، المعدل والمتمم لقانون 12/83 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بقانون التقاعد، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 20، السنة السادسة والثلاثون، 1999، ص ص (4-6).
<https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1999/A1999020.pdf?znjo=20>

84. صندوق الأمم المتحدة للسكان، العالم العربي أمام تحديات شيخوخة السكان، أدوار الحكومات والمجتمع والأسرة، المكتب الإقليمي للسكان القاهرة، مصر، 2017.
https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Arabic_Ageing%20policy%20brief_%20final%20for%20web%206-2-2018%20%281%29.pdf

قائمة المراجع

85. المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتقاعدين في القطاع العام والمختلط في اليمن، دراسة نظرية تطبيقية في البنية الاجتماعية، الجمهورية اليمنية، 2007.
86. مكتب العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 100، جنيف، 2011.
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_154310.pdf
87. مكتب العمل الدولي، العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد، ط 1، التقرير الرابع، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 102، 2013، جنيف .
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_210125.pdf
88. منظمة التعاون الإسلامي، وضع المسنين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، سلسلة توقعات منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، تركيا، 2015.
<https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/534.pdf>
89. اليونيسف، دليل حصر الأسر والخرائط، المسوح العنقودية متعددة المؤشرات (MICS)، 2013.
- سابعا: الاستشهاد بعمل موجود في مصدر ثانوي**
90. دلال ملحق استثنائية، التغيير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 4، 2014، نقلا عن غيث محمد عاطف ، التغيير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف، القاهرة، 1966.
91. دلال ملحق استثنائية، التغيير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 4، 2014، نقلا عن النكلاوي أحمد، التغيير والبناء الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968.
- ثامنا: المواقع الإلكترونية**
92. البنك الدولي، قاعدة البيانات المفتوحة على الموقع <https://data.albankaldawli.org/country/DZ>
93. الصندوق الوطني للتقاعد، إحصائيات 2021، تم الاطلاع على الموقع <https://dz.cnr.dz> بتاريخ 09 مارس 2021 على الساعة 14.
94. عباس سبتي، "التقاعد سلبيات وعلاج"، شبكة الالوكة ، على الموقع : <http://www.alukah.net/culture/0/41376/#ixzz4ls8ZISLS>، تاريخ الاطلاع: 04-07-2017 على الساعة 15 و 13 دقيقة.
95. منظمة الصحة العالمية، اسئلة متكررة، تاريخ الاطلاع 2018/12/26 على الساعة 40 و 11د على الموقع: <https://www.who.int/ar/about/who-we-are/frequently-asked-questions>
96. منظمة الصحة العالمية، الأمراض المزمنة، تاريخ الاطلاع 2018/12/27 على الساعة 58 و 17د على الموقع: [/https://www.who.int/topics/chronic_diseases/ar](https://www.who.int/topics/chronic_diseases/ar)

97. فياض هاشم نعمة، "النظريات السكانية ونظرية التحول الديمغرافي مثلاً (2)", الحوار المتمدن، 2008/2446، تاريخ الاطلاع 2018/12/28 على الساعة 30 و 18د على الموقع: <https://www.ahewar.org>

II. Références en langues étrangères :

1. Les livres

98. Boutefnouchet Moustefa, **la famille algérienne : évolution et caractéristiques récentes**, société nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1980.
99. CHERIF Assia, OUADAH Rebrab Saliha, BEDROUNI Mohammed, BOULFAKHAR Nacer, **Population agée en Algérie: dynamique et tendance**, DGRSDT/CRASC, PNR 31, Algérie, 2014.
100. KOUAOUCI Ali, méthodologie de la recherche en population et santé, Master en population et santé, office des publications universitaires, Algérie, 2018.

2. Les articles

101. ANTOINE Philippe, «La place et l'activité des personnes âgées dans sept capitales ouest africaines » In : **Les relations intergénérationnelles en Afrique Approche plurielle, les collections de CEPED Paris**, 2007, PP 31-62.
https://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers09-03/010043129.pdf
102. BEN BRAHAM Mehdi, Dkhissi Ilham, Pétron Anne, Eddine Hammouda Nacer, El Moudden Claire, Dupuis Jean-Marc, L'impact des systèmes de retraite sur le niveau de vie des personnes âgées au Maghreb, In: **Economie et statistique**, n°441-442, 2011.
DOI : <https://doi.org/10.3406/estat.2011.9620>.
103. Caldwell, John, C, "Toward a restatement of demographic transition theory" **Population and development review**, Vol 2, N°3/4, 1976, pp 321-366.
DOI : <https://doi.org/10.2307/1971615>.
104. Heaven B, Brown LJ, White M, Errington L, Mathers JC, Moffatt S, "Supporting well-being in retirement through meaningful social roles: systematic review of intervention studies", **Milbank Quarterly**, vol 91-2, 2013, pp 222-287. **DOI**: [10.1111/milq.12013](https://doi.org/10.1111/milq.12013).
105. MANAA Ammar, « le quotidien des retraités dans la région des hauts palataux Algériens W.de Sétif et de Bourdj Bou Arréridj », in : **Actes du Colloque international de MEKNES**, 17-19 mars 2011, Maroc, PP 722-730.
<https://archives.ceped.org/meknes/spipcf2f.html?article53>
106. MERAH Amina, HAMMOUDA Nacer-Eddine « Retraite et niveau de vie des chefs de ménages âgées de 60 ans et plus », **revue des sciences économiques, de gestion et sciences commerciales**, vol 11/ N°02, 2018, PP 406-420.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/72445>.
107. Mimouni Mostéfa, "Les retraités : retraite ou retrait, Repos ou esseulement ? Enquête auprès d'enseignants à Mostaganem", in : les personnes âgées entre les deux rives de la Méditerranée : quels devenirs ?, **Insaniyat**, vol n° 72-73, Algérie, 2016. PP (95-113).
DOI : <https://doi.org/10.4000/insaniyat.16226>.
108. MONTGOMERY, Keith "The demographic transition", **Wausau Wisconsin**: University of Wisconsin Marathon County, Department of Geography and Geology, 2007.

<https://www.coursehero.com/file/19064048/The-Demographic-Transition/>

. 3. Les thèses

109. BAERISWYL Marie, « **Participations et rôles sociaux à l'âge de la retraite, une analyse des évolutions et enjeux autour de la participation sociale et des rapports sociaux de sexe** », Thèse de doctorat, Univ Genève, n° SdS 39, 2016.
[DOI: 10.13097/archive-ouverte/unige:85309.](https://doi.org/10.13097/archive-ouverte/unige:85309)

. 4. Les rapports

110. Nicolas Briant, **Le rôle des retraités dans la société : résultats récents au niveau européen**, Conseil d'Orientation des Retraites (COR), document N°5, France, 2013.
<https://www.cor-retraites.fr/sites/default/files/2019-06/doc-2017.pdf>
111. Haut-commissariat au plan, **Enquête nationale sur les personnes âgées au Maroc : rapport d'enquête**, Centre d'études et de recherches démographiques, Rabat, 2006.
112. Ministère de la santé de la Population et de la Réforme Hospitalière, Office National des Statistiques, **Enquête Algérienne sur la Santé de la Famille, Analyse approfondies**, 2005, Algérie. <https://www.sante.gov.dz/images/pdf/population/analyses-appfondies.pdf>
113. Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière, UNFPA, UNICEF, **MICS Algérie, 2019 Rapport des Résultats de l'Enquête**.
[https://www.unicef.org/algeria/media/1441/file/Enqu%C3%AAt%20par%20Grappes%20%C3%A0%20Indicateurs%20Multiples%20\(MICS6\)%202019.pdf](https://www.unicef.org/algeria/media/1441/file/Enqu%C3%AAt%20par%20Grappes%20%C3%A0%20Indicateurs%20Multiples%20(MICS6)%202019.pdf)
114. Office National des Statistiques, **Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011 : dépenses de consommation des ménages algériens en 2011**, Collection Statistiques N°183, Série S, Statistiques Sociales, Alger, 2014.
<https://www.ons.dz/IMG/pdf/consfinal.pdf>
115. Statistics Canada, **Survey Methods and Practices**, Minister of Industry, Catalogue N°12-587-X, Ottawa, 2010. <https://www150.statcan.gc.ca/n1/pub/12-587-x/12-587-x2003001-eng.pdf>
116. ZINAI Aicha, **Support de formation sur l'intégration de l'approche genre dans les programmes du P3A**, programme d'Appui à la mise en œuvre de l'Accord d'Association « P3A », Algérie, 2016.
https://www.p3a-algerie.org/wp-content/uploads/2016/11/Approche_genre.pdf
117. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, **World Population Prospects 2019: Highlights (ST/ESA/SER.A/423)**, New York, 2019.
https://population.un.org/wpp/publications/files/wpp2019_highlights.pdf

الملاحق

الملحق رقم 01: الاستبيان

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

رقم الاستمارة:.....

.....تاريخ إجراء الاستمارة:...../...../.....

الموضوع:

**الدور الاجتماعي للمتقاعد في ظل التحولات الديمغرافية والاجتماعية الراهنة:
دراسة ميدانية لعينة من المتقاعدين أرباب الأسر بولايتي الجزائر والبويرة**

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث تخصص: الديمغرافيا والصحة

إشراف الأستاذ الدكتور: نور الدين عيساني

إعداد الطالب: عز الدين صابري

في إطار إنجاز دراسة حول " الدور الاجتماعي لرب الأسرة المتقاعد " نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الرجاء منكم الإجابة بدقة بوضع الجواب أو الأجوبة الموافقة لرأيكم بإشارة (x) أو الإجابة بعبارات مناسبة في الفراغ المخصص لها، مع العلم بأن معلومات هذا الاستبيان سرية ولا تستعمل إلا لغرض علمي بحث، شكرا لتعاونكم.

السنة الجامعية: 2020/2019

ا. البيانات العامة لرب الأسرة المتقاعد

- س(1). الجنس: 1. ذكر 2. أنثى
- س(2). العمر الحالي: ا_ا_ا
- س(3). المستوى التعليمي: 1. أمي(ة) 2. يقرأ ويكتب 3. ابتدائي 4. متوسط 5. ثانوي 6. جامعي
- س(4). الحالة الاجتماعية: 1. لم يسبق لك الزواج 2. متزوج(ة) 3. مطلق(ة) 4. منفصل(ة) 5. أرمل
- س(5). أ.منطقة السكن: الولاية: البلدية:.....، ب.الأصل الجغرافي: حضري ريفي
- س(6). عدد الإجمالي للأبناء: ا_ا_ا أ. عدد الذكور: ا_ا_ا ب. عدد الإناث: ا_ا_ا
- س(7). مع من تعيش حالياً؟ 1. بمفردك 2. مع الزوج/الزوجة 3. مع الابن/الابنة 4. مع الاثنين معاً 5. مع أقارب آخرين حدد:.....
- س(8). نوع المسكن: 1. فيلا 2. شقة 3. بيت تقليدي 4. بيت قصديري 5. نوع آخر ، حدده:.....
- س(9). ملكية المسكن: 1. سكن خاص 2. سكن عائلي 3. سكن مستأجر 4. سكن وظيفي 5. نوع آخر
- س(10). عدد غرف المسكن (باستثناء الحمام والمطبخ): ا_ا_ا
- س(11). عدد أفراد الأسرة المقيمين معك في المسكن: ا_ا_ا
- س(12). هل تملك الأسرة شيء من هذا؟
1. راديو 2. فيديو 3. تلفزيون ملون 4. هاتف 5. هاتف نقال 6. سيارة 7. مكيف هوائي 8. مدفأة 9. موقد لتهي بالغاز الطبيعي 10. الانترنت 11. برا بول 12. سخان مائي 13. آلة غسل 14. آلة خياطة 15. شاحنة

ا. بيانات حول الخصائص السوسيو مهنية

- س(13). كم تبلغ مدة خدمتك قبل تقاعدك: ا_ا_ا
- س(14). منذ كم سنة أحلت على التقاعد؟: ا_ا_ا
- س(15). ما هو سبب تقاعدك؟:
- س(16). ما نوع تقاعدك؟
1. التقاعد العادي 2. التقاعد المسبق 3. التقاعد النسبي 4. التقاعد دون شرط السن 5. منحة تقاعد

ا. بيانات حول المركز الاجتماعي أثناء مرحلة العمل

- س(17). ما هي مهنتك الأخيرة قبل التقاعد؟
- س(18). حدد قطاع المهنة قبل التقاعد:
1. القطاع الاقتصادي العام 2. القطاع الاقتصادي الخاص 3. الوظيفة العمومي

IV. بيانات حول الوضع المعيشي الحالي

س19). هل قمت بعملية الادخار للاستعداد لمرحلة التقاعد؟ نعم.1 لا.2

س20). ما هو عدد أفراد الأسرة الذين تتكفل بهم: ا_ا_ا

س21). قم بتصنيفهم حسب عددهم: 1. الزوج/الزوجة ا_ا_ا

3. الأبناء الإناث ا_ا_ا 4. الأحماد ا_ا_ا 5. آخرا ا_ا_ا حدد:.....

س22). كم يقدر معاشك التقاعدي/ منحة التقاعد(دج)؟

1. أقل من (18.000) 2. (27.999-18.000) 3. (37.999 -28000)

4.(47.999 -38000) 5.(57999 -48000) 6. (67999-58000) 7- 68.000 فأكثر

س23). هل يكفيك معاشك التقاعدي لسد حاجيات أسرتك؟ نعم.1 لا.2 أحيانا.3

س24). هل تراجع المستوى المعيشي لأسرتك بعد التقاعد؟ نعم.1 لا.2 أحيانا.3

س25). هل لديك مصادر دخل أخرى؟ نعم.1 لا.2

س26). إذا كان جوابك نعم، ما هي مصادر الدخل الأخرى؟

1) إيجار عقارات 2). أراضي زراعية 3). مساعدة من الأبناء 4). دخل الزوج/الزوجة

5). تحويل من الأقارب 6). مساعدات حكومية 7). آخرا، حدد:.....

س27) بشكل تقريبي قم بتصنيف إجمالي دخل أسرتك(دج) ؟

1.أقل من (18.000) 2. (27.999-18.000) 3. (37.999 -28000)

4.(47.999 -38000) 5.(57999 -48000) 6. (67999-58000) 7- 68.000 فأكثر

س28). كيف تقيم(ي) حالتك المادية؟ 1. ضعيف 2. متوسط 3. جيد

V. بيانات حول الوضع الصحي العام

س29). هل تعاني من ضعف البصر؟ نعم.1 لا.2

س30). هل تعاني من ضعف السمع؟ نعم.1 لا.2

س31). هل تعاني من ضعف الذاكرة؟ نعم.1 لا.2

س32). هل تعاني من أي مرض مزمن؟ نعم.1 لا.2

س33). إذا كان جوابك نعم، ما هو المرض المزمن؟

1. الضغط الدموي 2. السكري 3. أمراض القلب والشرابيين
 4. الأمراض التنفسية 5. أمراض المفاصل 6. السرطان (كل الأنواع)
 7. اضطرابات الأعصاب 8. قصور كلوي 9. الأمراض الوراثية
 10. آخر ، حدد:

س34). هل مرضك المزمن مشخص من طرف الطبيب؟ 1. نعم 2. لا

س35). في حالة إصابتك بأكثر من مرض مزمن هل تقوم بالمتابعة الطبية لدى الأطباء المختصين بصفة دورية؟ 1. نعم 2. لا 3. أحيانا

س36). هل يؤثر المرض المزمن على حياتك اليومية؟ 1. نعم 2. لا 3. أحيانا

س37). بصفة عامة، كيف تقيم(ي) حالتك الصحية؟

1. جيدة 2. حسنة 3. متوسطة 4. سيئة 5. سيئة جدا 6. لا أدري

س38). كيف تقيم(ي) حالتك الصحية الحالية مقارنة بالعام الماضي؟

1. تحسنت 2. بقيت كما هي 3. ساعات 4. لا أدري

س39). كيف تقيم(ي) صحتك مقارنة بأقرانك من كبار السن؟

1. لا أدري 2. نفسها 3. أسوأ 4. أحسن

VI. بيانات حول شبكة الأدوار الأسرية

س40). كيف تقضي عادة يومك داخل المنزل منذ الاستيقاظ وحتى النوم مساء؟

1. الصلاة في المنزل 2. مشاهدة التلفزيون 3. الاستماع إلى المذياع
 4. قراءة الجرائد 5. قراءة الكتب 6. القيام بالأعمال المنزلية
 7. التسوق 8. ممارسة هويات داخل المنزل 9. الاعتناء بالحديقة
 10. أعمال يدوية 11. ممارسة الرياضة

س41). هل تساهم في تسيير الشؤون المالية لأسرتك بشكل؟ 1. كلي 2. جزئي 3. لا تساهم

س42). هل أنت مركز اتخاذ القرار داخل الأسرة؟ 1. نعم 2. لا 3. أحيانا

س43). هل يرضخ الأبناء لقراراتك؟ 1. نعم 2. لا 3. أحيانا

س44). هل يستشيرك أبناءك لاتخاذ قراراتهم بالاستفادة من خبرتك؟ 1. نعم 2. لا 3. أحيانا

س45). هل يرجع لك الأبناء لحل مختلف مشاكلهم؟ 1. نعم 2. لا 3. أحيانا

س46). هل تقوم برعاية الأحفاد؟ 1. نعم 2. لا 3. أحيانا

س47). هل أنت راض على أوضاعك العامة داخل أسرتك؟ 1. نعم 2. لا 3. أحيانا

س48). كيف ترى نظرة أعضاء أسرتك لك بعد تقاعدك؟

VII. بيانات حول شبكة الأدوار المجتمعية

س49). كيف تقضي عادة يومك منذ لاستيقاظ في الصباح وحتى المساء في المجتمع؟

1. الصلاة في المسجد 2. زيارة الأهل 3. ممارسة هويات خارج المنزل
4. التجوال خارج المنزل 5. التردد على المقهى 6. الذهاب إلى العمل
7. القيام بالأعمال التطوعية 8. آخر حدد:

س50). هل تمارس (ي) حالياً أي عمل يعود عليك بدخل إضافي، بعد التقاعد،؟: 1. نعم 2. لا

في حالة أجابك بنعم واصل الإجابة على الأسئلة أما في حالة إجابتك بلا انتقل مباشرة للإجابة على الأسئلة 51-52-53-54

س51). ما هو هذا العمل؟:

س52). كم تقدر عدد ساعات هذا العمل يومياً؟ ا__ا__

س53). كم يقدر دخلك الذي تحصل عليه لقاء هذا العمل؟

1. (أقل من 10.000 دج) 2. (10.000-30.000 دج) 3. (30.000-50.000 دج)
4. (50.000 دج فما فوق)

س54). ما هو سبب ممارستك لهذا العمل؟:

1. عدم كفاية المعاش 2. لقضاء وقت الفراغ
3. الإحساس بعدم المنفعة 4. آخر، حدد:

س55). إذا كان جوابك ب"لا"، على سؤال (63)، هل تحاول أن تبحث عن عمل حالياً؟:

1. نعم 2. لا

س56). هل تفكر بالقيام بمشروع اقتصادي مستقبلاً؟: 1. نعم 2. لا

س57). إذا كان جوابك ب"نعم"، ما نوع هذا المشروع؟:

س58). إذا كان جوابك ب"لا"، أذكر السبب الذي يمنعك؟:

س59). إذا أجبت على الاحتمال (7) في السؤال السابق (49) هل تقوم بالأعمال التطوعية بشكل؟

1. فردي 2. الانخراط في الجمعيات 3. آخر، حدد:

س60). في أي مجال تقوم بهذه الأعمال التطوعية؟

1. المجال الاجتماعي 2. المجال الثقافي 3. المجال الاقتصادي
4. المجال الصحي 5. المجال الرياضي 6. المجال الخدماتي
7. المجال الديني 8. المجال البيئي 9. آخر، حدد:

س61). كيف تساهم (ي) في هذه الأعمال التطوعية؟

1. تقديم مبالغ مالية
2. القيام بجهد عضلي
3. الإشراف على العمل
4. القيام بنشاط فكري
5. أشكال أخرى : حدد:.....

س62). ما هو سبب توجيهك للأعمال التطوعية بعد تقاعدك؟

1. الرغبة في المساعدة
2. لقضاء وقت الفراغ
3. للاستمرار في الحركة
4. لابتغاء الثواب
5. آخر ، حدد:.....

س63). إذ لم تجب على الاحتمال (7) في السؤال 49 ما هو السبب الذي يمنعك من القيام بالأعمال التطوعية في هذه المرحلة (بعد التقاعد)؟

1. أسباب صحية
2. أسباب أسرية
3. أسباب اقتصادية
4. آخر حدد السبب:.....

س64). كيف ترى نظرة المجتمع لك بعد تقاعدك؟

.....

الملحق رقم 02: الجداول البسيطة للأسئلة المتعددة الإجابة (QCM)

1- المشاركة الأسرية (الأنشطة اليومية المنزلية):الإجابات الفعلية 400

Pourcentage d'observations	عدد الإجابات		المشاركة الأسرية ^a
	%	ك	
79	20,6	316	مشاهدة التلفزيون
7	2	31	الاستماع الى المذياع
28	7,4	113	قراءة الجرائد
25	6,5	100	قراءة الكتب
82	21,4	328	الصلاة في المنزل
26	6,9	106	القيام بالاعمال المنزلية
55	14,4	220	التسوق
13,5	3,5	54	ممارسة هويات داخل المنزل
28,3	7,4	113	الاعتناء بالحديقة
22,8	5,9	91	اعمال يدوية
15,3	4	61	ممارسة الرياضة
383,3	100	1533	المجموع

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

السؤال المتعدد الإجابة: هو سؤال مغلق يحتوي على قيم مقترحة للإجابة، حيث تختلف طريقة معالجة بياناتها عن الأسئلة الوحيدة الإجابة، حيث يصح كل احتمال إجابة (قيمة مقترحة) يصبح عبارة عن متغير جديد يعاد ترميزه بصفة خاصة حيث يمنح (1= نعم) للذين اختاروا قيمة السؤال المقترحة ويمنح (2= لا) ، وبعدها يتم إعادة تجميع المتغير الكلي المتعدد الإجابة، بأخذ قيمة الذين اختاروا القيمة المقترحة (1) أو الذين لم يختاروها.

الجدول البسيط لسؤال متعدد الإجابة: يمكن قراءته من زاويتين (بعدين):

■ **البعد الأول:** تتمثل في قراءة نسبة كل إجابة حسب المجموع الكلي لعدد الإجابات "بنعم" لجميع الأنشطة (1533 إجابة بنعم لممارسة جميع الأنشطة) أي بقسمة التكرار المقابل لكل إجابة مقترحة على إجمالي عدد الإجابات "بنعم" لجميع قيم الأسئلة المقترحة في السؤال المتعدد الإجابة بالطريقة التالية:

- نسبة مشاهدة التلفزيون: $(1533/316) \times 100 = 20.6\%$ ، اي أن نسبة الإجابات لمشاهدة التلفزيون "بنعم" هو 20.6% من مجموع الإجابات بنعم لجميع الأنشطة (1533 إجابة بنعم)، وبنفس الطريقة تحسب باقي النسب المتعلقة بالأنشطة الأخرى
- نسبة الاستماع الى المذياع: $(1533/31) \times 100 = 2\%$
- نسبة قراءة الجرائد: $(1533/113) \times 100 = 7.4\%$
- نسبة قراءة الكتب: $(1533/100) \times 100 = 6.5\%$
- نسبة نشاط الصلاة في المنزل: $(1533/328) \times 100 = 21.4\%$
- نسبة القيام بالأعمال المنزلية: $(1533/106) \times 100 = 6.9\%$
- نسبة القيام بنشاط التسوق: $(1533/220) \times 100 = 14.4\%$
- نسبة ممارسة هويات داخل المنزل: $(1533/54) \times 100 = 3.5\%$
- نسبة الاعتناء بالحديقة: $(1533/113) \times 100 = 7.4\%$
- نسبة ممارسة نشاط "اعمال يدوية": $(1533/91) \times 100 = 5.9\%$
- نسبة ممارسة الرياضة: $(1533/61) \times 100 = 4\%$.

- **البعد الثاني:** يمكن من معرفة النسبة الفعلية لأفراد العينة الذين يمارسون نشاط معين من الأنشطة المقترحة للسؤال المتعدد الإجابة من مجموع أفراد العينة «400»، والتي تحسب بالطريقة التالية: التكرار المقابل للنشاط تقسيم عدد أفراد العينة الذين صرحوا فعلياً بقيامهم بالنشاط ومنه نجد:

- نسبة مشاهدة التلفزيون: $(400/316) \times 100 = 79\%$ ، أي أن نسبة أفراد العينة الذين صرحوا أنهم يمارسون نشاط ممارسة التلفزيون هو 79% من مجموع أفراد العينة. وبنفس الطريقة تحسب النسب الأخرى لباقي الأنشطة الأخرى.
- نسبة الاستماع الى المذياع: $(400/31) \times 100 = 7\%$
- نسبة قراءة الجرائد: $(400/113) \times 100 = 28\%$
- نسبة قراءة الكتب: $(400/100) \times 100 = 25\%$
- نسبة نشاط الصلاة في المنزل: $(400/328) \times 100 = 82\%$
- نسبة القيام بالأعمال المنزلية: $(400/106) \times 100 = 26\%$
- نسبة القيام بنشاط التسوق: $(400/220) \times 100 = 55\%$
- نسبة ممارسة هويات داخل المنزل: $(400/54) \times 100 = 13.5\%$
- نسبة الاعتناء بالحديقة: $(400/113) \times 100 = 28.3\%$
- نسبة ممارسة نشاط "اعمال يدوية": $(400/91) \times 100 = 22.8\%$
- نسبة ممارسة الرياضة: $(400/61) \times 100 = 15.3\%$.

2- الأنشطة اليومية المجتمعية (المشاركة المجتمعية) عدد الإجابات الفعلية 391

Pourcentage d'observations	عدد الإجابات		الأنشطة اليومية المجتمعية ^a
	%	ك	
66,8	25,1	261	الصلاة في المسجد
48,1	18,1	188	زيارة الأهل
12,3	4,6	48	ممارسة هويات خارج المنزل
55,2	20,8	216	التجوال خارج المنزل
22	8,3	86	التردد على المقهى
15,1	5,7	59	الذهاب الى العمل
36,3	13,7	142	القيام بالأعمال التطوعية
10,2	3,8	40	نشاطات أخرى
266	100	1040	المجموع

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

3- شكل العمل التطوعي: عدد الإجابات الفعلية 142

Pourcentage d'observations	Réponses		شكل العمل التطوعي ^a
	%	ك	
81	77,7	115	عمل فردي
19,7	18,9	28	الانخراط في الجمعيات
3,5	3,4	5	أشكال أخرى
104,2	100	148	المجموع

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

4- طبيعة المساهمة في العمل التطوعي: عدد الإجابات الفعلية 142

Pourcentage d'observations	Réponses		طبيعة المساهمة في العمل التطوعي ^a
	%	ك	
60,6	39,8	86	تقديم مبالغ مالية
44,4	29,2	63	القيام بجهد عضلي
23,9	15,7	34	الإشراف على العمل
23,2	15,3	33	القيام بنشاط فكري
152,1	100	216	المجموع

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

5- أسباب ممارسة العمل التطوعي: عدد الإجابات الفعلية 142

Pourcentage d'observations	Réponses		أسباب ممارسة العمل التطوعي ^a
	%	ك	
71,8	39,5	102	المساعدة في الرغبة
12	6,6	17	الفراغ وقت لقضاء
28,2	15,5	40	والحركة النشاط في للاستمرار
69	38	98	والثواب الأجر لابتغاء
0,7	0,4	1	أسباب أخرى
181,7	100	258	المجموع

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

6- أسباب عمل بعد التقاعد: عدد الإجابات الفعلية 81

Pourcentage d'observations	Réponses		أسباب عمل بعد التقاعد ^a
	%	ك	
58	49,5	47	عدم كفاية مبلغ التقاعد
44,4	37,9	36	قضاء وقت الفراغ
2,5	2,1	2	الإحساس بعدم المنفعة
12,3	10,5	10	أخر
117,3	100	95	المجموع

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

7- أسباب عدم المشاركة في العمل التطوعي: عدد الإجابات الفعلية 249

Pourcentage d'observations	Réponses		أسباب عدم المشاركة في العمل التطوعي ^a
	%	ك	
47	39,8	117	أسباب صحية
24,9	21,1	62	أسباب أسرية
22,5	19	56	أسباب اقتصادية
23,7	20,1	59	أسباب أخرى
118,1	100	294	المجموع

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

8- مجالات العمل التطوعي: عدد أفراد العينة الفعلية 142

Pourcentage d'observations	عدد الإجابات		مجالات العمل التطوعي ^a
	%	ك	
53,5	31,4	76	المجال الاجتماعي
15,5	9,1	22	المجال الثقافي والتربوي
0,7	0,4	1	المجال الاقتصادي
6,3	3,7	9	المجال الصحي
9,9	5,8	14	المجال الرياضي
6,3	3,7	9	المجال الخدماتي
56,3	33,1	80	المجال الديني
21,8	12,8	31	المجال البيئي
170,4	100	242	المجموع

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

9- جدول تلخيصي:

المشاهدات (Observations)						المتغيرات المتعددة الإجابة
المجموع		القيمة المفقودة (Manquant)		القيمة الفعلية (validé)		
%	ك	%	ك	%	ك	
100	400	-	-	100	400	\$المشاركة الأسرية ^a
100	400	2,3	9	97,8	391	\$المشاركة المجتمعية ^a
100	400	64,5	258	35,5	142	\$شكل التطوع ^a
100	400	64,5	258	35,5	142	\$طبيعة المساهمة التطوع ^a
100	400	64,5	258	35,5	142	\$أسباب التطوع ^a
100	400	79,8	319	20,3	81	\$أسباب العمل ^a
100	400	37,8	151	62,3	249	\$أسباب عدم المشاركة ^a
100	400	64,5	258	35,5	142	\$مجالات التطوع ^a

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

PANNEAU D'INFORMATION SUR LE MENAGE		HH
HHA. Wilaya		
HHB Commune:		
HH1. Numéro de la grappe:		
HH6 Strate	Urbain	1
	Rural	2
HH2. Numéro du ménage		
HH3. Nom et Code de l'enquêtrice		
HH4. Nom et code du contrôleur		
HH5. Jour/Mois/Année de l'interview		

Nous faisons partie du **Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière**. Nous travaillons sur un projet concernant la santé familiale et l'éducation. Je voudrais vous parler sur ce sujet. L'interview devrait prendre environ **90 minutes**. Toutes les informations que nous recueillons resteront strictement confidentielles et vos réponses ne seront jamais divulguées à personne en dehors de l'équipe du projet.

Puis-je commencer maintenant ?

- oui, permission accordée Allez à HH18 pour enregistrer l'heure et commencer l'interview.

-Non, permission non accordée Complétez HH9 Discutez ce résultat avec votre contrôleur.

HH8. Nom et Prénom du Chef de ménage _____ Adresse du ménage : _____ _____	
HH9. Résultat final de l'interview	
Codes du résultat : 01. Rempli - 02. Pas de membre de ménage ou de répondant compétent - 03. Ménage absent pour longue durée - 04. Refus - 05. logement vide - 96- Autre: (préciser)	

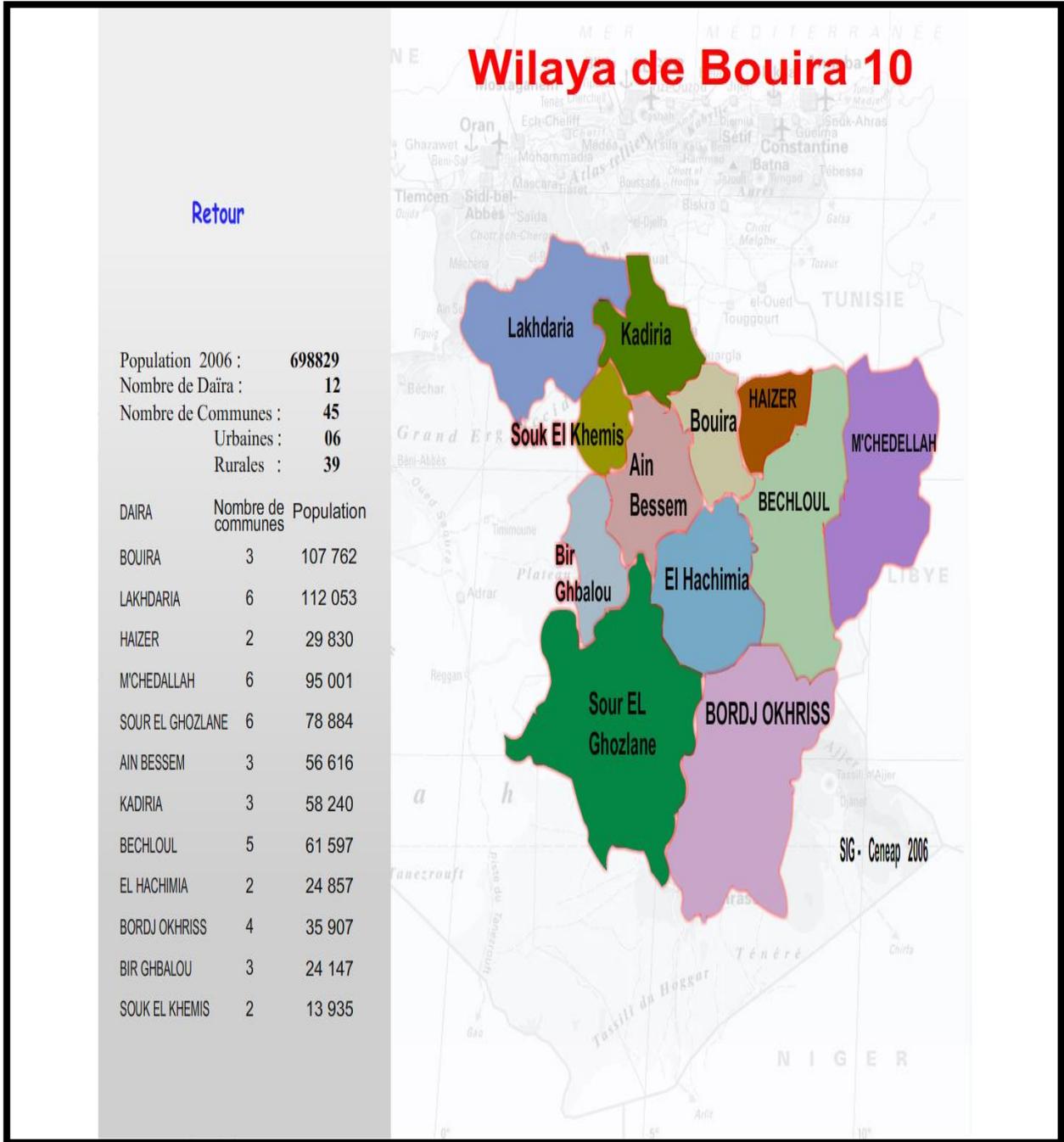
HL1	HL2	HL3	HL4	HL5	HL6	HL6A									
N° de LIGNE	Nom et Prénom	Quel est le lien de parenté de (Nom) avec le chef du ménage ? (Voir code ci-dessous)	Sexe de (Nom) 1. Mas. 2. Fem.	Quelle est la date de naissance de (Nom) ? <i>Inscrire le jour, le mois et l'année de naissance</i> Jours NSP : 98 Mois NSP : 98 Année NSP : 9998					Quel âge avait (Nom) à son dernier anniversaire ? <i>Enregistrer en années révolues. Si l'âge est égal ou supérieur à 95, inscrivez '95'</i>		Si 15 ans ou Plus				
											Quel est l'état matrimonial de (Nom) 1. Célibataire 2. Marié (e) 3. Divorcé(e) 4. Séparé (e) 5. Veuf (e)				
01		_0_1_1_	1 2	_	_	_	_	_	_	1	2	3	4	5	
02		_	1 2	_	_	_	_	_	_	1	2	3	4	5	
03		_	1 2	_	_	_	_	_	_	1	2	3	4	5	
04		_	1 2	_	_	_	_	_	_	1	2	3	4	5	
05		_	1 2	_	_	_	_	_	_	1	2	3	4	5	
06		_	1 2	_	_	_	_	_	_	1	2	3	4	5	
07		_	1 2	_	_	_	_	_	_	1	2	3	4	5	
08		_	1 2	_	_	_	_	_	_	1	2	3	4	5	
09		_	1 2	_	_	_	_	_	_	1	2	3	4	5	
10		_	1 2	_	_	_	_	_	_	1	2	3	4	5	
11		_	1 2	_	_	_	_	_	_	1	2	3	4	5	
12		_	1 2	_	_	_	_	_	_	1	2	3	4	5	
13		_	1 2	_	_	_	_	_	_	1	2	3	4	5	

Chef de ménage	01	Petit fils ou Petite fille	05	Beau-frère ou belle-sœur	09	Enfant Adoptif / Enfant Gardé/Enfant du Conjoint
	02	Père ou Mère	06	Oncle ou Tante	10	Sans Lien de Parenté
Epouse ou Epoux	03	Beau-père ou Belle-mère	07	Nièce / Neveu	11	Ne Sait Pas
	04	Frère ou Sœur	08	Autre Parent	12	

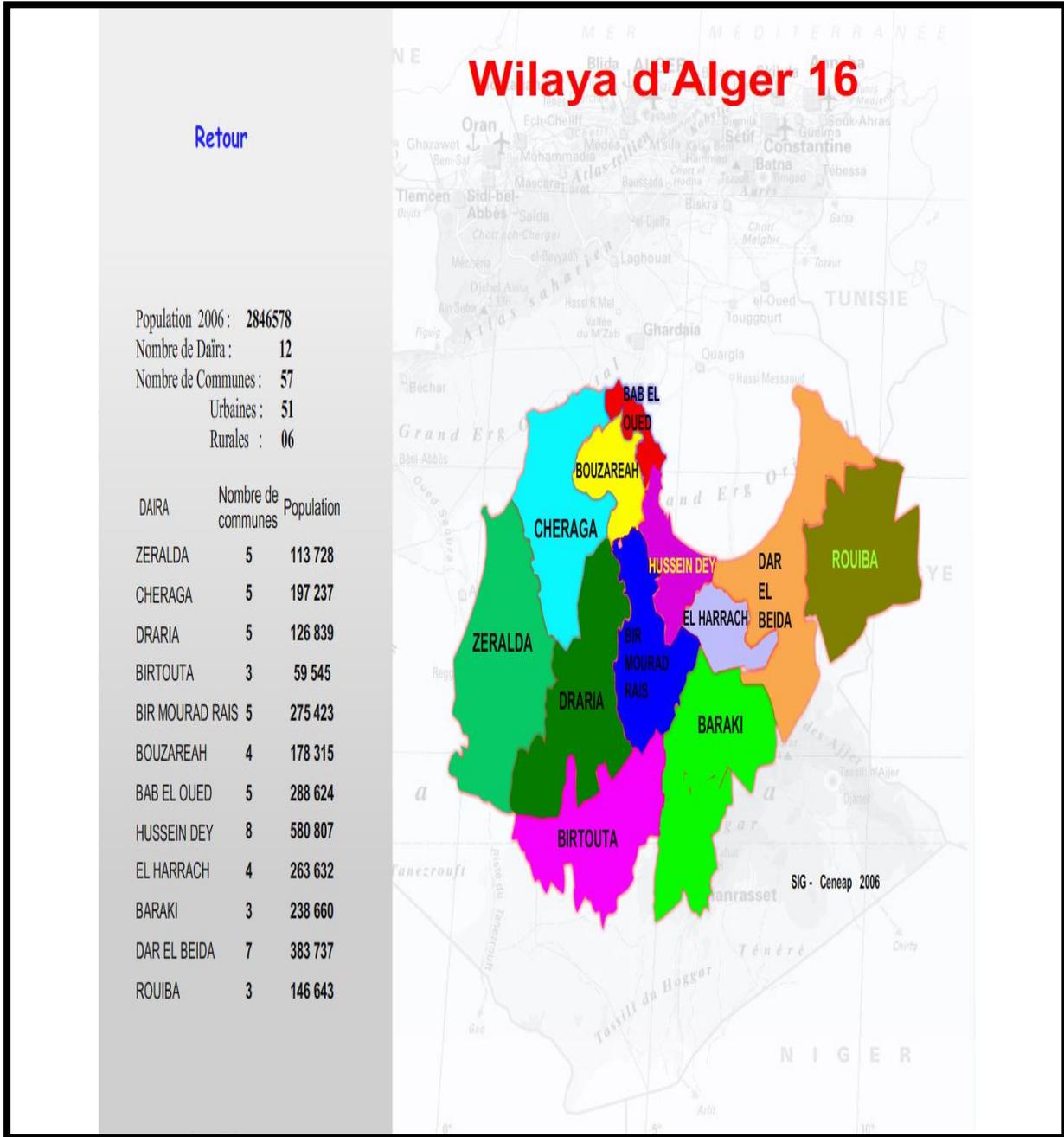
MODULE 3 : ACTIVITE ECONOMIQUE DES PERSONNES AGEES DE 15 ANS ET PLUS

AC 1	AC1A	AC 2.						AC 3.				AC4				AC5									
N° de LIGNE	Nom et Prénom (Copiez à partir	ACTIVITÉ ÉCONOMIQUE POUR LES 15 ANS ET PLUS																							
		POUR LES OCCUPÉS (AC2=1)																							
		Quelle est la situation individuelle de (Nom) durant le dernier mois ? 01-Occupé 02-Chômeur 03. Service national 04-Femme au foyer 05-Ecolier(e) /étudiant(e) 06-Retraité /pensionné 96-Autre inactif						Quelle est sa situation dans la profession ? 01-Employeur 02-Indépendant 03-Salarié(e) permanent 04-Salarié(e) non permanent 05-Apprenti 06-Aide familial						Quelle est la branche d'activité de l'établissement ou travaille (Nom) ? 1. Agriculture 2. BTP 3. Industrie 4. Administration et services 5. Artisanat 6. Autre						Quel est le secteur d'activité de l'établissement ou travaille (Nom) ? 1. Public 2. Privé national 3. Mixte 4. Entreprise étrangère					
01		01	02	03	04	05	06	96	01	02	03	04	05	06	1	2	3	4	5	6	1	2	3	4	
02		01	02	03	04	05	06	96	01	02	03	04	05	06	1	2	3	4	5	6	1	2	3	4	
03		01	02	03	04	05	06	96	01	02	03	04	05	06	1	2	3	4	5	6	1	2	3	4	
04		01	02	03	04	05	06	96	01	02	03	04	05	06	1	2	3	4	5	6	1	2	3	4	
05		01	02	03	04	05	06	96	01	02	03	04	05	06	1	2	3	4	5	6	1	2	3	4	
06		01	02	03	04	05	06	96	01	02	03	04	05	06	1	2	3	4	5	6	1	2	3	4	
07		01	02	03	04	05	06	96	01	02	03	04	05	06	1	2	3	4	5	6	1	2	3	4	
08		01	02	03	04	05	06	96	01	02	03	04	05	06	1	2	3	4	5	6	1	2	3	4	
09		01	02	03	04	05	06	96	01	02	03	04	05	06	1	2	3	4	5	6	1	2	3	4	
10		01	02	03	04	05	06	96	01	02	03	04	05	06	1	2	3	4	5	6	1	2	3	4	
11		01	02	03	04	05	06	96	01	02	03	04	05	06	1	2	3	4	5	6	1	2	3	4	
12		01	02	03	04	05	06	96	01	02	03	04	05	06	1	2	3	4	5	6	1	2	3	4	
13		01	02	03	04	05	06	96	01	02	03	04	05	06	1	2	3	4	5	6	1	2	3	4	

الملحق رقم 04-1: خريطة ولاية البويرة:



الملحق 04-2: خريطة ولاية الجزائر



الملحق رقم 05: إرسالية إلى السيد الأمين العام لوزارة العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي

Alger le 27 Mai 2019

Pr KOUACHE Zahra
Chef département Sociologie et Démographie
Université d'Alger 2

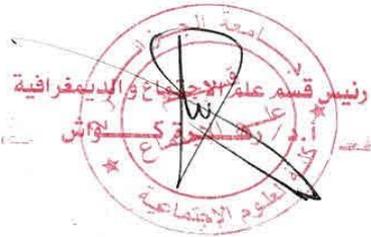
A

**Monsieur le Secrétaire Général
du Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale**

Objet : A/S Faciliter l'accès à l'information .

Dans le cadre de la préparation d'une thèse de Doctorat troisième cycle , portant sur la catégorie sociale « les retraités », sujet sensible , et vu l'importance de ce travail pour les différents acteurs de notre société, j'ai l'honneur de vous solliciter de bien vouloir permettre à M.SABRI Azzeddine inscrit au 3^{ème} année doctorat démographie et santé au sein de notre département de la Sociologie et de la Démographie à l'université d'Alger 2, d'avoir accès à l'information nécessaire pour mener à bien sa thèse sous le thème « **Le rôle social des retraités à la lumière des mutations démographiques et sociales actuelles : Etude sur le terrain d'un échantillon de chefs de ménage à la retraite à Alger et Bouira**», dirigé par le Directeur de thèse Monsieur Aissani Naordine Professeur en Sociologie à l'université d'Alger 2.

Dans l'attente d'un avis favorable, veuillez agréer, Monsieur le Secrétaire Général, l'expression de ma parfaite considération.



الملخص:

تهدف هذه الدراسة السوسيو ديموغرافية إلى كشف الواقع الاجتماعي لأرباب الأسر المتقاعدين من خلال معرفة العلاقة الإرتباطية بين مركزهم الاجتماعي في مرحلة العمل والوظيفة، وكذا أوضاعهم المعيشية والصحية بأدائهم لأدوارهم الأسرية والمجتمعية في مرحلة التقاعد، وهذا باستخدام تقنية الاستبيان لجمع البيانات الميدانية من عينة تكونت من 400 رب أسرة متقاعد.

توصلت الدراسة إلى أن انخفاض المركز الاجتماعي لأرباب الأسر أثناء مرحلة العمل والوظيفة، وسوء أوضاعهم المعيشية والصحية أثناء مرحلة التقاعد يؤدي إلى تقلص ممارستهم للأنشطة اليومية المنزلية وتراجع شبكة أدوارهم الأسرية وكذلك رضاهم على أوضاعهم العامة في النطاق الأسري.

بالنسبة لممارستهم لأدوارهم المجتمعية، يؤدي انخفاض مركزهم الاجتماعي أثناء مرحلة العمل والوظيفة وسوء أوضاعهم الصحية أثناء مرحلة التقاعد، إلى تقلص أنشطتهم الاقتصادية والتطوعية، أما سوء الأوضاع الاقتصادية أثناء مرحلة التقاعد فيؤدي إلى تقلص أنشطتهم التطوعية وزيادة أنشطتهم الاقتصادية لتحسين وضعهم المعيشي.

الكلمات المفتاحية: الدور الاجتماعي، المتقاعد، رب الأسرة، الوضع المعيشي، الوضع الصحي.

The Summary:

This socio-demographic study aims to reveal the social reality of retired heads of household by determining the correlation between endogenous variables, namely: Social status during professional life, living and health conditions during retirement, and exogenous variables including family and community roles during retirement, through the questionnaire technique to collect field data from of a sample of 400 retired heads of households.

The study concluded that the low social status of the heads of families during the work and job phase, and their poor living and health conditions during retirement lead to a reduction in their practice of daily house hold activities and a decline in their family role network, as well as their satisfaction with their general conditions in the family domain.

With regard to community roles, the depreciation of social status during working life and precarious health conditions, this leading to a considerable regression in their economic and voluntary activities. In addition, the unfavorable economic conditions thus allowing the reduction of their voluntary activities and the increase of their economic activities, and this, to improve their living conditions.

Keywords: social role, retired, head of household, living conditions, state of health.

Le Résumé:

Cette étude sociodémographique a pour objectif de révéler la réalité sociale des chefs de ménages retraités par la détermination de la corrélation entre les variables endogènes à savoir : statut social pendant la vie professionnelle, les conditions de vie et de santé durant la retraite, et les variables exogènes notamment les rôles familiaux et communautaires durant la retraite, et ce, par le biais de la technique du questionnaire pour collecter des données du terrain auprès d'un échantillon de 400 chefs de ménages à la retraite.

L'étude a révélé que le déclin du statut social des chefs de ménages pendant la vie professionnelle et leurs conditions de vie et de santé défavorables durant la retraite, ceci induisant à une réduction respective de leurs activités domestiques quotidiennes et de leurs rôles familiaux, et ainsi que de leur satisfaction au sein de famille.

En ce qui concerne les rôles communautaires, la dépréciation du statut social pendant la vie professionnelle et les conditions de santé précaires, ceci dégageant une régression considérable de leurs activités économiques et de bénévoles. Par ailleurs les conditions économiques défavorables permettant ainsi la diminution de leurs activités de bénévoles et l'augmentation de leurs activités économiques, et ce, pour améliorer leur condition de vie.

Mots clés: Rôle social, Retraité, Chef de Ménage, Condition de vie, Etat de santé.